



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الزُّوَاجُ

لِمَنْصُوحِ الشَّرَائِعِ

لأبي العباس أحمد بن محمد بن عمر بن سريج
المتوفى سنة ٥٣٠٦ هـ

دراسة وتحقيق
صالح بن محمد اللّبيّ بن إبراهيم الدويش

المجلد الثاني



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كتاب البيوع

باب في تحليل البيوع

إذا قيل لك بما الأصل في تحليل البيع ؟ (١) تقول : كتاب الله وسنة نبيه عليه السلام وما اتفقت عليه الأمة ، فالحجة من كتاب الله تعالى قوله ((وأحل الله البيع وحرم الربا)) (٢) وقوله ((وإلا أن تكون تجارة عن تراض منكم)) (٣) وقوله ((فاسمعوا إلى ذكر الله وذروا البيع)) (٤) . . . إلى قوله ((فإذا قضيت الصلاة فانتشروا في الأرض وابتغوا من فضل الله)) (٥) فالفضل ما أمرنا بتركه عند النداء وقوله ((ليس عليكم جناح أن تهتفوا فضلا من ربكم)) (٦) فقال أهل التأويل إنها التجارات (٧) وهذا سبب للرزق من الله تعالى ، والحجة ٢٣/ب

(١) في اللغة مصدر باع يبيع بيماء ، وهو أخذ شيء وإعطاء شيء آخر ، أو تملك مال بمال .

وفي الاصطلاح : مقابلة مال بمال على وجه مخصوص .

انظر : الصحاح مادة بيع ١١٨٩/٣ ، واللسان مادة بيع ٢٣/٨ ، والمغرب ٩٦/١ ، والمصباح ٦٩/١ ، والمطلع ٢٢٧ ، والمجموع ١٣٧/٩ وسفني المحتاج ٢/٢ ، ونهاية الاختصار ٢٥٠/١ ، وحاشية جبرمي على خطيب ٣/٣ .

(٢) سورة البقرة آية ٢٧٥ .

(٣) سورة النساء آية ٢٩ .

(٤) سورة الجمعة آية ٩ .

(٥) سورة الجمعة آية ١٠ .

(٦) سورة البقرة آية ١٩٨ .

(٧) في الحج - انظر : أحكام القرآن لابن العربي ١٣٦/١ ، وتفسير

القرطبي ٤١٣/٢ ، وتفسير ابن جرير ٢٨٢/٢ .

من السنة ماروي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه اشترى بكرا ^(١) (٢) وفـيرـه (٣)

(١) البكر هو الفتى من الإبل بمنزلة الغلام من الناس والأنثى بكرة.

انظر: النهاية ١/١٤٨.

(٢) عن ابن عمر رضي الله عنهما قال : كنا مع النبي صلى الله عليه وسلم في سفر فكنت على بكر صعب لعمر رضي الله عنه فكان يغلبنني فيتقدم أمام القوم فيزجره عمر ويرده ثم يتقدم فيزجره عمر ويرده فقال النبي صلى الله عليه وسلم لعمر، يعنيه، قال : هو لك يا رسول الله فقال: يعنيه، فباعه من رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال النبي صلى الله عليه وسلم: هو لك يا عبد الله بن عمر تصنع به ما شئت.

أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب البيوع باب إذا اشترى شيئا فذهب من ساعته ٤/٣٣٤.

(٣) عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال : غزوت مع النبي صلى الله عليه وسلم فقال : كيف ترى بعيرك ؟ أتبعه ؟ قلت: نعم فبعته إياه فلما قدم المدينة غدوت إليه بالعير فأعطاني شئ.

أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب الاستقراض وأدب الدين باب من اشترى بالدین ولم يمس عنه شئ ٥/٥٣ ، وهذا لفظ البخاري .
وسلم في كتاب المساقاة باب بيع البعير واستئنا ركه ٣/١٢٢٢-١٢٢٣
بزيادة فأعطاني شئ ، ورد علي .

عن عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم " اشترى طعاما من يهودي إلى أجل ورهنه درهما من حديد " متفق عليه .

البخاري في كتاب الاستقراض وأدب الدين باب من اشترى بالدین ولم يمس عنه شئ أوليس يحضرتم ٥/٥٣ .

وسلم في المساقاة باب الرهن وجوازه في الحضر والسفر ٣/١٢٢٦ .

وقوله عليه السلام " الباعان بالخيار مالم يفترقا " (١) قد دل بسنته على تحليل
ماوجب تحليله بالنص عن الله تعالى ، وأجمعت الأمة على تحليل البيع (٢) فكل
بيع فعل بأمر الله تعالى وأمر رسوله عليه السلام وما اتفقت عليه الأمة فهو
حلال رافع لملك البائع ومقر لملك المشتري .

(١) أخرجه البخاري في كتاب البيوع باب إذا بين الباعان ولم يكتب
ونصحا - ٣٠٩/٤ .

وسلم بلفظ " الباعان بالخيار " في كتاب البيوع باب الصدق في البيع
والبيان ١١٦٤/٣ . فأقرار الخيار بين المتابعين دليل على حل البيع .
(٢) انظر: الإجماع لابن المنذر ص ١٢٠ ، ومراتب الإجماع لابن حزم ص ١٢٠
والمجموع ١٣٦/٩ ، ورحمة الأمة ص ١٢٧ ، والمغني لابن قدامة
٥٦٠/٣ .

باب بماذا يجب البيع

إذا قيل لك: ما فرض البيع ؟ تقول: شيان لا ثالث لهما وهما صحة الملك والشنن المعلوم (١) ، فإذا قيل لكم: هم يبيع البيع ؟ فقل: بالرضا وارتفاع الملك والشنن المعلوم والتفرق بالأبدان ، فالحجة في الرضا ما قاله تعالى ((إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم)) (٢) فأفادنا بالآية حكم التراخي والملك (٣) والحجة في الشنن المعلوم ما اتفقت عليه الأمة من أن الأثمان لا تكون مجهولة (٤) والحجة في التفرق بالأبدان الخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال " البيعان بالخيار ما لم يتفرقا " (٥) . والبيع بيعان : بيع عين مرثبة أو صفة مضمونة ، فأما بيع الأعيان فلا يجوز البيع فيها إلا بعد المشاهدة لها وإحاطة العلم بهيئة المبيع من الصحة وفير ذلك ، وأما بيع الصفات

(١) هذه من شروط المعقود عليه والمعقود عليه أحد أركان البيع — العاقدان والصيغة .

انظر : الوجيز ١/١٣٢ ، والمجموع ٩/١٣٧ .

(٢) سورة النساء آية ٢٩ .

(٣) في قوله سبحانه في أول الآية ((يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم

بينكم بالباطل)) - سورة النساء آية ٢٩ .

(٤) انظر : الإجماع لابن المنذر ص ١٢٠ .

(٥) سبق تخريجه ص ٤٠٢ .

فهو السلم (١) ، ولا يصح البيع فيه إلا بأوصاف أربعة منها الثمن المعلوم والكيل المعلوم والوزن المعلوم من الجنس المعلوم إلى أجل معلوم ، فكل من باع بيمعاً خارجاً من هذين الضربين فبيعه باطل ، فإن أراد المتبايعان تجويز ذلك استأنفاً / فيه البيع ، ولم يجز إضاؤه على حكم الفساد الأول ، فإن ١/٦٥ كان قد استهلك في يد المشتري كان عليه قيمته وقت قبضه ويرجع بالثمن على البائع .

(١) أسلم وسلم إذا أسلف ، فالسلم بالتحريك لغة أهل الحجاز ، والسلف لغة أهل العراق ، سمي سلماً لتسليم رأس المال بالمجلس وسلفاً لتقدمه .

وفي الاصطلاح : تسليم مال عاجل بمقابلة موصوف في الذمة .
انظر : النهاية ٣٩٦/٢ ، وترتيب القاموس مادة سلم ٦٠٣/٣ والمغرب ٤٠٨/١ ، وشرح السنة للبهقي ١٧٣/٨ ، والمنهاج ١٠٢/٢ ، والإقناع ٢٦٧/١ ، وبجيرمي على الخطيب ٤٥/٣ ، والمغني ٣٠٤/٤

باب مالا يجوز فيه البيع

إذا قيل لك: ما الأصل فيما لا يجوز فيه البيع ؟ فقل: ما حصل به الخلاف ^(١) للرسول ولرسول الله مثل بيع المزينة ^(٢) وهو بيع الرطب بالتمر إلا في المقدار الذي أجازته النبي صلى الله عليه وسلم من بيع العرايا ^(٣) ومقدار ذلك خمسة ^(٤)

(١) لعل صحة العبارة - الخلاف لأمر الله ورسوله -

(٢) أصلها من الزين وهو الدفع كأن كل واحد من المتبايعين يزن — صاحبه عن حقه بما يراه منه .

انظر : النهاية ٢٩٤/٢ ، لسان العرب مادة زين ١٩٥/١٣ .

(٣) جمع عرية وهي النخلة يعرفها صاحبها رجلا محتاجا سميت لأجل ذلك أولانها عرية من جطة التحريم ، أولانها عريت من جطة الحائط بالخرص والبيع .

وفي الاصطلاح : بيع الرطب على النخل خرصا يتم في الأرض كيلا أو العنب في الشجر خرصا ، يزهب في الأرض كيلا ، فيما دون خمسة أوسق فالعرايا نسوع من المزينة رخص فيه .

انظر : المغرب ٥٧/٢ ، والمصباح ٤٠٦/٢ ، والمهذب ٣٦٤/١ ، والنهاج ٩٤-٩٣/٢ تكملة المجموع للسبكي ٣٠٠/١٠ .

(٤) عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم رخص في بيع العرايا في خمسة أوسق أو دون خمسة أوسق قال : نعم .

أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب البيوع باب بيع التمر على رؤوس النخل بالذهب أو الفضة ٣٨٧/٤ .

وسلم في صحيحه في كتاب البيوع باب تحريم بيع الرطب بالتمر إلا في العرايا ١١٧/٣ ، واللفظ للبخاري .

أوسق ، فإن جاوز ذلك فالبيع باطل ويستقصي في حرزه (١) حتى يكون عند الجفاف لا يزيد على قدر التمر ليسلم فيه من الربا .

وبيع المحاولة (٢) وهو بيع الطعام في سنبله ، ومثل بيعتين في بيعة وهو أن يقول الرجل أبيعك هذه البلعة على أني قد اشتريت منك السلعة التي لك ، وهذا يدخل في الشغار الذي نهى عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم (٣) وفيه وجه آخر وهو أن يكون البيع نقدا بثمن ونسيئة (٤) بزيادة عن ثمن النقد فهذا أيضا بيعين في بيع .

وبيع وسلف وهو أن يقول الرجل أبيعك هذه الدار بمائة دينار على أن تسلفني مائة دينار أخرى ، فهذا لا يجوز لأنه قد صار بيعا وشرطا وقد دخل فسي الجهل بالاثمان وهو محرم من جهتين .

- (١) حرزت النخل إذا خرصته .
انظر : ترتيب القاموس مادة حرز ٦٣١/١ ، والمغرب ١٩٩/١ والمصباح المنير ١٣٣/١ .
- (٢) أحقل إذا نبت شعره والحقل يطلق على الزرع إذا تشعب قبل أن يغلظ سوقه على الأرض التي تزرع .
انظر : المغرب ٢١٧/١ ، والمطلع ص ٢٤٠ .
- (٣) وعن ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن الشغار والشغار أن يزوجه ابنته ، وليس بينهما صداق .
أخرجه البخاري في صحيحه مع الفتح في كتاب النكاح باب الشغار ١٦٢/٩ .
- ومسلم في كتاب النكاح باب تحريم نكاح الشغار وبطلانه ١٠٣٤/٢ .
- (٤) وفي - ب - (بنسيئة) .

وبيع وشرط وهو أن يبيع الرجل ويشترط مالا يحل فالبيع باطل بل يذكر الشرط الذي لا يحل مع البيع وهو أن يقول الرجل أبيعك هذه الأمة على أن لا تبعها فهذا محظور لأنه قد حظر عليه التصرف في ملكه . ومثل أن يبيع فيشترط على المشتري أنه لا يملكها عليه .

وبيع الكالي بالكالي (١) وهو بيع الدين بالدين . وبيع الحصة وهو بيع كان في الجاهلية وذلك أن الرجل كان إذا دخل سوقا من الأسواق وأراد سلعة فإذا قبلها بشئ من بالحصة عليها البائع فلم يكن لصاحبها خيار (٢) عليه ، ومثل بيع المناذرة (٣) وهو أن الرجل كان يهب الثوب إلى الرجل فلا يكون للمشتري خيار عليه قبل أن يملكه . وبيع حبل

(١) كلاً الدين بكلاً ككواء فهو كالي؛ إذا تأخر وصورته ، أن يسلّم الرجل الدراهم في طعام إلى أجل فإذا حل الأجل يقول الذي عليه الطعام ليس عندي طعام ولكن معني إياه إلى أجل فهذه نسيئة انقلبت إلى نسيئة . انظر: ترتيب القاموس مادة كلاء ٦٩/٤ ، والمطلع ص ٢٤٢-٢٤٣ والمصباح ٥٤٠/٢ ، وشرح السنة للبخاري ١١٤/٨ ، والإقناع في حبل الفاظ أبي شجاع ٢٥٢/١ .

(٢) اسم مصدر من اختار يختار أو هو طلب غير الأمرين ، أمضا البيعة أو فسخه .

انظر : النهاية مادة خير ٩١/٢ ، والروض المربع ٤١٣/٤ .

(٣) نهب الشيء يهبه إذا ألقاه وطرحه ورش به .

انظر : ترتيب القاموس مادة نهب ٣١١/٤ ، والمغرب ٢٨٣/٢ ، والمطلع ص ٢٣١ .

الحبله وهو أن يبيع الرجل حمل مافي بطن ناقته^(١)، وهذا يدخل في الفهرس،
 وبيع النجش^(٢) وهو أن يعطى الرجل بالسلعة مالا تسوى ليمسعه أهمل
 الجهل فيشترونها بذلك المعطاة ، وبيع الملاسة وهو أن يلمس الرجل الثوب
 فيلزمه البيع^(٣) ولا خيار له ، ومثل بيع الشار قبل أن يمد وصلاحها / فهو ٢٤/ب
 يدخل في الفهرس . وكل^(٤) بيع كان من متبايعين على هذه الصفة فهو باطل
 فإن استهلك المبيع في يد البائع لم يستحق البائع على المشتري شيئا
 وإذا استهلك في يد المشتري كان عليه القيمة ولم يكن عليه الثمن المذكور في
 البيع .

-
- (١) الحبل بالتحريك مصدر سمي به المحمول وهو يطلق على الحمل .
 انظر : الصحاح مادة حبل ١٦٦٥/٤ ، والنهاية ٣٣٤/١ والمهذب
 ٣٥٥/١ ، وشرح السنة ١٣٧/٨ ، والمنهاج ٣٠/٢ .
- (١) النجش الاستتار ، لأن الناجش يسترقعه ، ومنه يقال للعائس
 ناجش لا ستتاره .
- انظر : تريب القاموس مادة نجش ٣٣٠/٤ ، والمغرب ٢٩٠/٢ ،
 والمطلع ص ٢٣٥ ، والصحاح المنير ٥٩٤/٢ .
- (٣) ولا ينشره ولا يتبين مافيه .
- انظر : الإقناع لابن المنذر ٢٤٤-٢٤٥/١ ، وشرح السنة ١٨٩/٨ ،
 والمجموع ٣٢٣/٩ ، والمنهاج مع مفني المحتاج ٣١/٢ .
- (٤) في نسخة - ب - (فكل) .

باب فيه مسائل مشهورة في البيع

إذا قيل لك: ما تقول فيمن ابتاع بهما طي الصحة فوجد به عيباً ؟

تقول: هو بالخيار بين أن يقبله وبين أن يردّه بعيبه ، فإن أحدش/فيه حدثنا ١/٦٦
فلا سبيل إلى رده وله أرش^(١) ذلك العيب إلا أن يختار البائع قبوله بالحسادات
وكل ما بيع من العقار والضياع بصفة فالمشتري بالخيار مع الرؤية إن شاء قبل
وإن شاء ترك ، وكذلك الثياب إذا ذكر ذرعها وعرضها فالمشتري بالخيار عند
النظر إليها إن كانت بالصفة المذكورة . وإذا أسلم في شيء مضبوط بصفة
فجني به أفضل من الصفة المذكورة قبله ولم يكن ذلك مفسداً للبيع ، فإن جني
به بخلاف الصفة فهو بالخيار بين أن يقبله وبين أن يردّه ، ولا يجوز السلف
إلا فيما مضى بصفة ، فأما ما لا مضى بصفة فالسلم فيه باطل مثل الجوز
والرمان والأترج والبطيخ والبيض وما أشبه ذلك^(٢) ، وأما الخشب فالسلم

(١) جمعه أروش وهو الذي يأخذه المشتري من البائع إذا أطلع على عيب
في البيع فيجبر ما حصل به النقص ، تقدر السلعة سليمة وتقدر بعيب
حدوث العيب وما بينهما من فرق يسمى الأرش سمي بذلك لأنه من
أسباب النزاع يقال: أرشت بين القوم إذا أوقعت بينهم .

انظر : النهاية ٣٩/١ ، والمطلع ٣٢٧ ، والمصباح المنير ١/١٢٠ .
(٢) وقال في الأم أنه يجوز السلم في الرمان والجوز والبطيخ وحكى الجواز
الشيرازي والخزالي والرافعي والنووي وكذا حكى الشيرازي والنسوي
صحة السلم في البيض والأترج وقال يسلم فيهما بالوزن . قال النسوي
إذا لم تختلف قشوره .

انظر : الأم ١٢٨/٣ ، والمهذب ٣٩٥/١ ، والجوز وفتح المعز —
١/٢٥٧-٢٦٠ ، وحلية العلماء ٤/٣٧١-٣٧٢ ، والمنهاج مع مغني
المحتاج ١٠٧/٢ ، وروضة الطالبين ١٤/٤ .

فيه جائز إذا ذكر الطول والعرض والجنس ، وكذلك اللحم واللبان
والآجر (١) فالسلم فيه جائز ، والمغابنات (٢) إلى ما تفاهن الناس فسي
مثله جائز . فإن اشترى الرجل أمة فوطئها ثم ظهر لها على عيب نظر فإن
كانت شيئا ردها ولا شيء عليه ، وإن كانت بكرا فلا سبيل (٣) إلى الرد ،
وكل عيب وجد في جنس نظر فإن كان ما لا يتغير الجنس منه فليس بحسب ،
وهو داخل في الصفقة (٤) وإن كان ما يتغير الجنس منه فله الرد قل ذلك
أو كثر فإن باعه سلعة وقيمتها دينار ثم ظهر على عيب وقيمتها في وقت ظهوره
على العيب عشرة وقد جنى (عليها) (٥) جناية كان النافع بالخيار بين أخذها
ولا أرسله أو تركها وطلبه الأرض ، فإذا باع في وقت النداء يعني يوم الجمعة
فالباع جائز وقد رغب عن الفضل ، فإن باع ما يجوز وما لا يجوز في صفقة واحدة
فالباع باطل . وإذا اشترى الرجل ثوبين بثمن (٦) ولم يبين ثمن كل واحد منهما

(١) الآجر يطلق على اللبن إذا طبخ ، ويطلق على الطين إذا طبع
والمقصود الأول .

انظر : اللسان مادة أجر ١١/٤ ، والمصباح ٦/١ ، والمغرب ٣٠/١
(٢) غنه أي ظبه في البيع وخدعه ونقصه .

انظر : الصحاح مادة غن ٢١٧٢/٦ ، وتريب القاموس مادة غن
٣٦٨-٣٦٩ ، والمصباح ٤٤٢/٢ ، والمطلع ٢٣٥ .

(٣) له زيادة من - ب - .

(٤) وفي - ب - (وهو في الصفقة داخل) .

(٥) وفي - أ - عليه ، وما في - ب - هو الصحيح .

(٦) (ما) زيادة من - ب - .

ووجد بأحد الثوبين عيباً لم يكن له رده على الا نفراد وهو بالخيار بين أن يقبلها أو يردّها ، فإن بين عند صفقة البيع ثمن كل واحد منهما فهو بالخيار بين أن يقبل المعيب أو يردّه . وليس له أن يشتري ما فيه التفاوت إلا بعد إفساده ثم يوقع البيع على ما انفرد من الجنس ليصح فيه البيع مثل الجوز والبعض والرمال وما أشبه ذلك ، فإن كسره فوجده فاسداً نظراً فإن كان يعلج لشيء ما^(١) كان له الأرض ، وإن لم يكن يرجع منه إلى شيء فلا شيء له . وإن^(٢) اشتري سلعة ثم باعها فظهر المشتري منها على عيب بها فللمشتري الأول أن يردّها بذلك المعيب ، فإن اختلفا في العيب حلف البائع على البراءة وكانت للمشتري وإذا اختلف البائعان في الثمن تحالفاً وتفاخراً وتراداً إلا أن تكون السلعة مستهلكة فيكون على المشتري قيمتها لا الثمن المذكور .

وإذا اشترى السلعة فلم يسلمها للبائع حتى استحققت بطل البيع . وكذلك إذا مات في يد البائع فالبيع باطل وللمشتري أن يرجع بالثمن .

وإذا أعتقها ثم ظهر على عيب فالعتق جائز ويرجع بأرض المعيب^(٣) .

وذلك إن مات وظهر على عيب كان له أرض ذلك ، فإن كان المعيب عيباً يحدث مثله في مقدار مدة الملك في يد المشتري استحل المشتري أنه ما حدث في ملكه ويكون له الرد ، وكذلك كل عيب في السلع إذا تبرأ البائع منه ولم يوقف عليه فالبيع باطل .

(١) كعلف للدواب .

(٢) وفي - ب - (فإن) .

(٣) على البائع لأنه أهدى من الرد فثبت له الرجوع بأرض المعيب . انظر :-

باب في الصرف

إذا قيل لك بما الأصل في الصرف؟ (١) تقول: الحنة عن رسول الله صلى الله عليه عليه وسلم على جواز فعل ذلك (٢) وهو داخل في البيع إلا أن بينه وبين البيع فرقا لأنه من أثمان الأشياء فهو مفارق لها في هذه الحال ، وكل شيء منها عند التقويم يرد إليه ، وهو لا يرد إليها / وهو ساوي للبيع في حال ٢٥/ب ملك أحد الجنسين بالجنس الآخر فهذه حال يساوي فيها حال البيع ، فإذا

(١) لغة : الفضل والنقل .

وشرعا : بيع الذهب بالفضة والفضة بالذهب سبي صرفاً إما لعرفه عن مقتضى البياعات ، من عدم جواز التفريق قبل القبض والبيع نسكاً أو من صريفيهما وهو تصويتهم في الميزان وإن بيع الذهب بالذهب والفضة بالفضة سبي مراطلة .

انظر: مجمل اللغة مادة صرف ٥٥٤/٢ ، ولسان العرب مادة صرف ١١٠/٩ ، وترتيب القاموس مادة صرف ٨١٦/٢ ، والمغرب ٤٧٢/١ ، وفتح الباري ٣٨٢-٣٨٣/٤ ، وأنيس الفقهاء ص ٢٢١ .

(٢) عن عبد الرحمن بن أبي بكرة عن أبيه قال : نهى رسول الله صلى الله عليه عليه وسلم عن الفضة بالفضة والذهب بالذهب إلا سواً بسواً وأمرنا أن نبتاع الذهب بالفضة كيف شئنا والفضة بالذهب كيف شئنا . أخرجه البخاري والمفضل وسلم بنحوه بزيادة فسأله رجل فقال " يدا بيد ؟ فقال هكذا سمعت " .

صحيح البخاري كتاب البيع باب بيع الذهب بالورق يدا بيد ٣٨٣/٤ وصحيح مسلم في كتاب المساقاة باب النهي عن بيع الورق بالذهب دينا ١٢١٣/٣ .

باع الرجل دنانير بدراهم ودراهم بدنانير فوجد بأحد الجنسين عيبا فالبيع باطل ، ولا يجوز بيع الدراهم بالدراهم إلا مثلا بمثل ، ولا بيع الذهب بالذهب إلا مثلا بمثل ، ولا يجوز بيع الدراهم بالدنانير ولا الدنانير بالدراهم إلا يدا بيد ها ها (١) .

(١) عن ابن شهاب عن مالك بن أوس أخبره أنه التمس صرفا بمائة دينار فدأني طلحة بن عبد الله فتراوينا حتى اضطرب مني فأخذ الذهب بقلبيها في يده ثم قال : حتى يأتي خازني من الغابة ومسر رضي الله عنه يسمع ذلك فقال : والله لا تفارقه حتى تأخذ منه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : الذهب بالذهب ربا ، إلا ها ها ها والبر بالبر ربا ، إلا ها ها ها والشعير بالشعير ربا ، إلا ها ها ها والتمر بالتمر ربا ، إلا ها ها ها ها .

أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب البيوع باب بيع الشعير بالشعير ٣٧٧/٤-٣٧٨ .

ومعنى ها ها ها : أي هالك وخذه .

انظر : النهاية ٢٣٧/٥ .

باب في ذكر الربا

إذا قيل لك: ما الأصل في تحريم الربا؟ تقول: كتاب الله عز وجل وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم وما اتفقت عليه الأمة (١).

فالحجة من كتاب الله تعالى قوله ((وأحل الله البيع وحرم الربا)) الآية (٢) فدل هذا النص على تحريم الربا ، وما قاله عز وجل ((فإن لم تفعلوا فأنزله)) فأنزله الله ورسوله (٣) فأباح دماءهم عند استحلال ذلك .

والحجة من السنة ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال " الذهب بالذهب والفضة بالفضة مثلاً بمثل ثم عدد الأجناس الست (٤) فكانت الفائدة في خبره ما استفدناه بالنص من الله تعالى ، والربا في لغة العرب

(١) انظر: مراتب الإجماع لابن حزم ٨٩ ، ورحمة الأمة في اختلاف الأئمة ١٢٢ ، والمجموع ٣٩٠ / ٩ ، والمغني ٣ / ٤ ، والروض المربع ٤٩٠ / ٤ ، وشرح منتهى الإرادات ١٩٣ / ٢ .

(٢) سورة البقرة آية ٢٧٥ .

(٣) سورة البقرة آية ٢٧٩ .

(٤) عن عبادة بن الصامت رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: الذهب بالذهب ، والفضة بالفضة ، والبر بالبر ، والشعير بالشعير ، والتمر بالتمر ، والطح بالطح ، مثلاً بمثل سواءً بسواءً ، يداً بيد ، فإذا اختلفت هذه الأصناف فبيعوا كيف شئتم إذا كان يداً بيد .

أخرجه مسلم في كتاب المساقاة باب الصرف وبيع الذهب بالورق نقد ١٢١١ / ٣ ، وأبو داود بنحوه في كتاب البيوع باب في الصرف ٦٤٣ / ٣ ، وأحمد ٢٢٠ / ٥ ، والترمذي في كتاب البيوع باب ما جاء في العنطه مثلاً بمثل كراهية التفاضل ، ٥٣٢ / ٣ ، وأحمد ٣٢٠ / ٥ .

الفضل (١) فكل التفاضل في المكيل الجنسي والموزون الجنسي المققات باطل
فإذا اختلف الجنسان فالتفاضل فيه جائز ، وكل مكيل جنسي مققات (٢) فهو
مقيس على البر وطلو الأجناس التي عدد ها النبي صلى الله عليه وسلم في الخبر ،
وليس كل موزون مقيس على الذهب والفضة مثل النحاس والرصاص والحد —
وما أشبه ذلك ، وكل ما يدخل تحت الإحصاء والعدد مثل الإبل والغنم والبقر
والجوز والرمان والبهى فالتفاضل فيه جائز (٣) وكذلك التفاضل في الألبان

(١) ربا الشيء يربو ربواً أي ينمو و زاد وارتفع .

وشرعا : عقد على عوض مخصوص غير معلوم التماثل في معيار الشرع حالة
العقد أو مع تأخير في البدلين أو أحدهما .

انظر : الصباح مادة ربا ٢٣٤٩/٦ ، والنهاية ١٩١/٢-١٩٢ ،
ولسان العرب مادة ربا ٣٠٤/١٤ وترتيب القاموس ماد قرها ٢٩٧/٢-٢٩٨ ،
والمطلع ص ٢٣٩ ، والمصباح المنير ٢١٧/١ ، والإقناع في حل الفاظ
أبي شجاع ٢٥٤/١-٢٥٥ .

(٢) كالارز والذرة ونحوها . انظر : الإقناع في حل الفاظ أبي شجاع
٢٥٥/١ .

(٣) وذهب الشافعي في الجديد إلى أن علة تحريم الأجناس الأربعية
الطعم فيحرم الربا في كل مطعم سواء كان ما يكال أو يوزن أو غيرها .
وقال في القديم : العلة فيها أنها مطعومة مكيلة أو موزونة فعلى هذا
لا ربا في الرمان والبهى والجوز .

قال النووي : وهذا القول ضعيف جدا والتفريع إنما هو على الجديد .
انظر : المذهب مع المجموع ٢٩٦-٢٩٧-٤٠٢ ، والتبسيط ص ٩ ،
والوجيز ١٣٦/١ ، وفتح العزيز ١٦٢-١٦٣ ، وحلية العلماء
١٤٩/٤-١٥٠ ، والروضة ٣٧٧/٣ ، والغاية القصوى ٤٦٥/١ .

والأذهان جائز كل ذلك بدأ بهد ، ولا يجوز اسلاف بعفه في بعض
 متافلا وغير متفاضل ، ويجوز أن يسلف ما يكال فيما يوزن وما يوزن فيما
 يكال .

باب فيه ذكر ما يحل من المكاسب وما يكسره

إذا قيل لك: ما الأصل في تحليل المكاسب ؟ تقول: كتاب الله عز وجل وسنة نبيه عليه السلام وما اتفقت عليه الأمة ، فالحجة من الكتاب قوله تعالى ((يا أيها الذين آمنوا آمنوا آتفقوا / من طيبات ما كسبتم...)) الآية (١) فأفادنا حل المكاسب ١/٦٨ والطيب هو الحلال وهو ما أخذ بأمر الله عز وجل ، ومعنى قوله ((ولا تيمسوا الخبيث منه تتفكرون)) (٢) لم يرد به الحرام وإنما أراد به الرديء من النصار وذلك أن الرجل كان يعمد إلى شرئعه فيخرجه عن الحق الواجب ، فنهى الله عنه فقال ((يا أيها الناس كلوا مما في الأرض حلالا طيبا...)) الآية (٣) وقال تعالى ((كلوا من طيبات ما رزقناكم)) (٤) والشواهد على ذلك أكثر من أن تحصى (٥) ، وقد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال " الوجوه إلى الحلال خمسة : تاجر صادق ، وصانع ناصح ، وصيد البحر والبر ، والفسيء

(١) سورة البقرة آية ٢٦٧ .

(٢) سورة البقرة ٢٦٧ .

(٣) سورة البقرة آية ١٦٨ .

(٤) سورة البقرة آية ١٧٢ .

(٥) قال الله تعالى ((ولا تنس نصيحتك من الدنيا)) سورة القصص آية ٧٧

وقال سبحانه ((فإذا قضيت الصلاة فانتشروا في الأرض وابتغوا من

فضل الله)) سورة الجمعة آية ١٠ .

في سبيل الله" (١) ، وهاهنا جهات كثيرة لكسب الحلال مثل الميراث والهبة (٢) وغير ذلك . فالفائدة في النص عن الله تعالى وعن رسوله عليه السلام تعريف الوجه الذي منه تحل الأشياء ومنه تحرم فكل ما أمر الله به فهو حلال وما حظره عليه فهو حرام . فأما كسب الحجام وأجرة تنقية الحشش (٣) وما أشبهه ذلك فهو مكروه لا كراهية يحظر ولكن كراهية تنزيه على أن النبي صلى الله عليه وسلم قد احتجم وأعطى الحجام ديناراً (٤) ولو كان حراماً ما أعطاه . فأما الشبهة فهي الشيء المجهول تحليله على الحقيقة وتحريمه على الحقيقة (٥) فيجب

(١) لم أقف على تخريجه .

(٢) وهبت أهبة هبة: أعطيت ، قال ابن الأثير: الهبة العطية الخالية من الأعواض والأغراض فهي تطمك للعين بلا عوض، وقد فرق البعلبي في المطلع بينها وبين الصدقة والهدية نقلاً عن النووي فمن أراد الاستزاد فليرجع إليه .

انظر: النهاية ٢٣١/٥ ، والمطلع ص ٢٩١ ، والمصباح ٦٧٣/٢ ، والمنهاج ٣٩٦/٢ ، والغاية القصوى ٦٥١/٢ .

(٤) نقل الخطيب البغدادي في كتاب الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع عن الإمام أحمد قوله " ما كتبت حديثاً عن النبي صلى الله عليه وسلم إلا وقد عطت به حتى مر به الحديث أن النبي صلى الله عليه وسلم احتجم وأعطى أبا طيبة ديناراً . . . فأعطيت الحجام ديناراً . . . " وأخرجه البخاري بنحوه ولم يذكر إعطاء الحجام ديناراً .

صحيح البخاري فـ في كتاب البيوع باب ذكر الحجام ٣٢٤/٤ . والجامع لأخلاق الراوي وآداب المستمع ١٤٤/١ .

(٥) يقال: اشتبهت الأمور وتشابهت التمسست فلم تتميز ولم تظهر .

انظر : المصباح ٣٠٤/١ .

(٣) الحشش : البستان لأن العرب كانوا يقضون حوائجهم في البساتين فلما أخذوا الكفف وجعلوها خلفاً عنها أطلقوا عليها ذلك الاسم .

انظر : الصحاح مادة حشش ١٠٠١/٣ ، والمصباح ١٣٧/١ .

للناس عند هذه الحال التوقف عن تناول لها ، فإذا لم يجدوا عنها فسنى تناولوا منها على حسب الكفاية لا على حسب الاستكثار لأن الله تعالى قد أباح عند الضرورة أكل الميتة (١) وهي محرمة فالشبهة دون المحرم بيقين.

(١) قال سبحانه ((إنما حرم عليكم الميتة والدم ولحم الخنزير وما أهل به لغير الله فمن اضطر غير باغ ولا عاد فلا أثم عليه))
- سورة البقرة آية ١٧٣ -

بساب ذكر ما يحرم من الكاسب

إذا قيل لك: ما تقول في مهر البغي وعيب الفحل وشن الخمر والكاسب وما أشبه ذلك ؟ فقل : حرام لا يسع تموله ولا تملكه ، والحجة في ذلك ما قاله رسول الله صلى الله عليه وسلم من النهي عن عيب (١) الفحل ومهر البغي (٢) وعيب الفحل هو ما يأخذه / الرجل من أجرة الفحل من الخيل والحصير والإبل والبقر والغنم له بأجرة ليوثوه ، ومهر البغي ما تأخذه المرأة من الزنا وكذلك شن الخمر وكسب العشار (٣) والوالي الفاضل وما أشبه ذلك ، فكل ما أخذ من ذلك فهو حرام قد تعين اجتنابه ووجب تركه .

(١) عن ابن عمر رضي الله عنهما قال : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن عيب الفحل .

أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب الإجارة باب عيب الفحل ٤ / ٤٦١
(٢) وعن أبي سمعود الأنصاري رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن شن الكلب ومهر البغي وحلوان الكاهن .
أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب الإجارة باب كسب البغي والإماء ٤ / ٤٦٠ .

وسلم في صحيحه في كتاب المساقاة باب تحريم شن الكلب وحلوان الكاهن ومهر البغي ٣ / ١١٩٨ .
وحلوان الكاهن : هو ما يعطاه من الأجر على كهانته .
انظر النهاية ١ / ٤٣٥ .

(٣) العشار : هو الذي يأخذ العشر على ما كان يأخذه أهل الجاهلية فأما من يعشرهم على ما فرض الله فحسن .

انظر : النهاية ٣ / ٢٣٩ ، ولسان العرب مادة عشر ٤ / ٥٧٠-٥٧١ ، وترتيب القاموس مادة عشر ٣ / ٢٣٠ .

بساب حكم ما أصبح عند الضرورة

إذا قيل لكم ما الأصل في إباحة المحرم عند الضرورة ؟ فقل : كتاب الله تعالى وهو قوله ((فمن اضطر غير باغ ولا عاد فلا إثم عليه)) (١) والباغي هو الطالب والعادي هو الذي يعتدي على الناس بسيفه ، وقد قيل الباغي الظالم ، وقد قيل ولا عاد ولا عابد في أكلها (٢) ، والميتة لا تحل للظالم إذا

(١) سورة البقرة آية ١٧٣ .

(٢) البغي في اللغة: التعدي وكل مجاوزة في الحد وإفراط في المقدار الذي هو حد الشيء فهو بغي .

والباغي في اللغة: هو الطالب لخير أو لشر إلا أنه خص هاهنا بالطالب الشر فقيل: هو قاطع الطريق ، أو المغارق للجماعة أو الخارج على السلطان وماشاكه به قال مجاهد .

وقيل : هو الأكل من الميتة فوق حاجته ، قال به جماعة منهم: الحسن وعكرمة وقتادة .

وقيل من أكل الميتة شهوة وتلذذ فهو باغ للحرام في أكله .

وقيل الباغ المستحل لها .

ولا عاد : بأن يجد عن هذه المحرمات سند واحدة ويأكلها .

أو بأن يأكل إلى حد الشبع ، وقيل لا عاد عليهم فيدخل في ذلك قطع الطريق والخارج عن السلطان ، والفارة على المسلمين وماشاكه انظر: أحكام القرآن لابن العربي ٥٢/١-٥٨ ، وأحكام القرآن للقرطبي ٢٣١/٢-٢٣٢ ، وتفسير ابن جرير ٨٦/٢-٨٧-٨٨ وأحكام القرآن للنهاس ٤١/١ ، وتفسير ابن كثير ٢٠٥/١ ، وزاد المسير

١٢٤/١-١٢٥ .

اضطر إليها وتحل للطائع ، وكذلك شرب الخمر إن عطش الطائع أو فسد
 شرب منها وكذلك كل ما هو محسوم عليه واضطر إليه وخاف على نفسه التلف
 مع الصبر منه أكل منه وشرب ، فإن كان له صاحب فعليه قيمة ما أكل / . ١/٦٩

سباب ذكر الاجارات

إذا قيل لك بما الأصل في الاجارة؟ (١) فقل: كتاب الله تعالى وسنة نبيه عليه السلام فالحجة من كتاب الله قوله تعالى إخباراً عن موسى عليه السلام أن سمعياً عليه السلام استأجره ، ألا تراه يقول ((إني أريد أن أنكحك إحدى ابنتي هاتين على أن تأجرني ثماني حجج)) (٢) وقوله ((فإن أرضعن لكم فأتوهن أجورهن)) (٣) . فالاجارات هي شبهة للبيع في حال من أحوالها لأن المستأجر يتصرف في منافع المستأجر كتصرف المالكين ، وليس لأحدهما فسخ الإجارة دون صاحبه إلا أن يحدث حدث يوجب فسخ الإجارة مثل استئجار الدار وعطب الدابة فيصح من الأجرة بمقدار ما مضى من العمل أو السكنى وتبطل فيما بقي منها . ومن مات منها فوريته يقومون مقامه في ذلك وليس للرجل أن يؤجر أرضه ببعض ما تنبت لأن هذا —————

(١) بكسر الهمزة مصدر أجر يأجر أجراً وإجارة فهو مأجور فهي مشتقة من الأجر وهو العوض .

وشرها : عقد على منفعة مقصود ، معلومه قابلة للبدل والإباحة بعوض معلوم .

انظر : المغرب ٢٨/١ ، والمصباح ٥/١ ، والغاية القصوى ٦١٩/٢ ، ومفني المحتاج ٣٢٢/٢ .

(٢) سورة القصص آية ٢٧ .

(٣) سورة الطلاق آية ٦ .

المخابرة (١) التي نهى عنها رسول الله صلى الله عليه وسلم (٢) ، ويجوز أن يكرهها بدراهم بعينها أو بدنانير (بعينها) (٣) والإجارة في الإبل والدواب وفي العبيد سواء ، فإن استأجر العبد في عمل بعينه فاستعطيهم في غيره جاز وكذلك إن استأجر الدواب لحمل شيء بعينه كحبل معلوم أو وزن معلوم فحمل عليها من غير ذلك بمقدار الوزن جاز ، فإن حمل عليها أكثر من ذلك فعطبت كان ضامناً للكل ، وكذلك إن استأجرها للركوب إلى موضع بعينه فتجاوز ذلك الموضع فعطبت كان ضامناً لقيمتها . وله أن يؤجر ما استأجره من غيره .

(١) خبرت الأرض شققها للزراعة والخمر والغرة النصيب فهي مأخوذة من الخيار الأرض اللينة وقيل من خير لأن أول هذه المعاملة كانت فيها وهي في الاصطلاح : كما أشار المصنف المعاملة على الأرض على النصف أو الثلث ونحوها .

انظر : الصحاح مادة خبر ٦٤١/٢ ، والنهاية ٧/٢ ، ولسان العرب مادة خبر ٢٢٨/٤ ، وترتيب القاموس مادة خبر ٦/٢ ، والمغرب ٢٤٢/١ والصحاح ١٦٢/١ ، وشرح السنة للبخاري ٢٥٨/٨ ، والمهذب والمجموع ٣٢٦-٣٢٥/١٠ ، وسبل السلام ٤٨٥/٢ .

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب المساقاة باب الرجل يكون له مرا وشرب في حائط أو في نخل ، من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنه قال " نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المخابرة والمحاولة وعن المزمنة وعن بيع الثمر حتى بيدو صلاحه " . الحديث .

٥٥٠/٥

وسلم في صحيحه في كتاب البيوع باب النهي عن المحاولة المزمنة

وعن المخابرة ١١٢٤/٣

(٣) ما بين القوسين زيادة من ب .

وإذا عطب الشيء في يده بغير تعد منه فلا ضمان عليه ، وإذا استأجره على
 حمله إلى مكة وأراه ما يحمله معه فقد لزمته الإجارة وعليه حمله إلى مكة بما عسى
 وما هان ، وإذا استأجر دابة بعينها من بين سائر الحيوان للركوب فعطبت
 انفسخت الإجارة ، وإذا استأجر منه دابة سنة ففحصها لم يكن عليه من الإجارة
 شيء ، لأنه لم يسلم له ما استأجره .

كتاب الشفعة

إذا قيل لك بما الأصل في الشفعة ؟ (١) فقل، السنة من رسول الله صلى الله عليه وسلم وذلك ما روي عنه أنه قال "إذا وقعت الحدود فلا شفعة" (٢) وما روي عنه عليه السلام أنه قال "الجار أحق بشفعتي" (٣) ، والشفعة لا تجب إلا بثلاثة

(١) في اللغة مأخوذة من الشفع بمعنى الضم شفعت الشيء ضمت أو التقوية والزيادة فالشافع يضم ما شفع فيه إلى نصيبه كأنه كان وترأ فصار شفعا وفي الاصطلاح : حق تطك قهري يثبت للشريك القديم على الحادث فيما ملك بمحوض.

انظر: المغرب ١/٤٤٨ ، والمطلع ص ٢٧٨ ، والمصباح المنير ١/٢١٧ والفاية القصوى ٢/٥٩٧ ، ومغني المحتاج ٢/٢٩٦ .
(٢) أخرجه الشافعي في مسنده ٢/١٦٤-١٦٥ .

وأخرجه البخاري في صحيحه في كتاب البيوع باب بيع الأرض والحدود والعرض مشاعا غير مقسوم بلفظ " فإذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة " ٤/٤٠٨ .

(٣) أخرجه أبو داود والترمذي وابن ماجه والشافعي .
أبو داود في كتاب البيوع والإجازات باب في الشفعة بنحوه ٣/٧٨٧-٧٨٩ والترمذي في كتاب الأحكام باب ماجاء في الشفعة للغائب . وقال : هذا حديث حسن غريب ولا نعلم أحد روى هذا الحديث غير عبد الملك بن أبي سليمان من أجل هذا الحديث ، وعبد الملك هو ثقة مأمون عند أهل الحديث لا نعلم أحدا تكلم فيه غير شعبة من أجل هذا الحديث ٢/٦٤٢-٦٤٣ ، وابن ماجه في كتاب الشفعة باب الشفعة بالجوار ٢/٨٣٣ والشافعي في المسند ٢/١٦٥ وقال في كتاب اختلاف الحديث ، وسمعنا بعض أهل العلم بالحديث يقول يخاف ألا يكون هذا الحديث محفوظا . .

معاني الشركة ، وارتفاع الملك ، والمطالبة ، والجوار الشريك ، وقد أجمعت
الامة على أن الشريك له الشفعة (١) واختطف فيها سوى

(٢) وسئل الإمام أحمد بن حنبل عن هذا الحديث فقال: هذا حديث منكسر
وقال: يحيى لم يحدث به إلا عبد الله وقد أنكره الناس عليه .
انظر: كتاب اختلاف الحديث بحاشية الام ٦/٤ ، ومختصر سنن أبي
داود ١٧١/٥ - ١٧٢ ، وشرح منتهى الإرادات ٤٣٥/٢ ، ونصب
الراية ١٧٤/٤ .

(١) حكى ابن المنذر: الإجماع في كتابه ، الإجماع ، والإقناع ، والخطابي
في معالم السنن ، والبهوي في شرح السنة ، والبغداد في رحمة
الامة ، وحكي القفال : خلاف ابن الأصم وابن طية ، وحكى ابن حجر
في الفتح وابن قدامة في المغني خلاف الأصم في ثبوت الشفعة ،
قال ابن قدامة : " ولا نعلم أحداً خالف - يعني في ثبوت الشفعة -
إلا الأصم فإنه قال : لا تثبت الشفعة لأن في ذلك إضراراً بأرباب الأسلاك
فإن المشتري إذا علم أنه يؤخذ منه إذا ابتاعه لم يتبعه ، ويتقاعده
الشريك عن الشراء فيستضر المالك ، وهذا ليس بشيء " لمخالفته
الآثار الثابتة والإجماع المنعقد قبله .

انظر : الإجماع لابن المنذر ص ١٢١ ، والإقناع ٢٦٧/١ ، ومعالم
السنن ١٦٦/٥ ، وشرح السنة للبهوي ٢٤١/٨ ، وحلية العلماء
٢٦٣/٥ ، وفتح الباري ٤٣٦/٤ ، ورحمة الأمة ص ١٧٨ ، والمغني
٣٠٨/٥ .

ذلك (١) ، فقد وجب بإتفاقها ما وجب بدلالة الخبر (٢) ، وذلك أن العرب
لا تعرف الجار إلا الشريك (٣) ألا تراها

(١) ذهب أبو حنيفة وابن شبرمة والثوري وابن أبي ليلى إلى أن الشفعة بالشركة
(في البيع) ثم بالشركة في الطريق ثم بالجوار ، ونقل عن عبد الله
العنبري وسوار القاضي أن الشفعة تثبت بالشركة في الطك ثم بالشركة
في الطريق لا غير .

والجمهور على أن الشفعة لا تثبت إلا للشريك فأما الجار فلا شفعة له .
انظر : الهداية مع فتح القدير ٣٦٩/٩ - ٣٧٠ - ٣٧١ ، واللباب في
الجمع بين السنة والكتاب ٥٣٩/٢ ، وتحفة الفقهاء ٤٩/٣ ، والقوانين
الفقهية ١٨٩ ، والمهذب ٤٩٥/١ ، والوجيز وفتح العزيز ٢٩٢/١١ - ٢٩٣
وحلية العلماء ٣٦٦/٤ - ٣٦٧ ، وشرح منتهى الإرادات ٤٣٤ - ٤٣٥
والمغنى ٣٠٨/٥ - ٣٠٩ .

(٢) أي المقصود الجار الشريك .

(٣) يطلق الجار في اللغة ويراد به الجار الذي يجاورك وكذا على الشريك
في العقار وعلى القاسم وعلى الحليف وعلى الناصر ، والجارة على امرأة
الرجل وعلى ضررتها ، وعلى ما قرب من المنازل من الساحل وعلى غير
ذلك .

فلعل المصنف رحمه الله حصرها في الشريك على الغالب .

انظر : المجلد : مادة جار ٢٠٥/١ ، ولسان العرب مادة جوار ١٥٤/٤
وترتيب القاموس مادة جوار ٥٥٣/١ ، والمغرب ١٦٨/١ .

تقول (١) :

أجارتنا بيتي فإنك طالقة .: كذاك أمور الناس غاب وطارقة (٢)

فقد حصل باللسان العربي معنى ما ثبت بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم
وانتفت الأمة عليه ، فإذا علم فطالب من ساعته فالشفعة له ، وإن تـــــــرك
المطالبة بعد العلم بطلت / الشفعة ، والشفعة لا تنقسم ، والشفعة فسي ١/٧٠
الهيئة والعددة / باطل^(٣) ، فإن تزوج طو سهم له في دار أخذ بقيمة البضع ، ٢٧/ب
وإذا جهل الثمن بطلت الشفعة ، وإن كان البيع إلى أجل فالشفع بالخيار

(١) البيت للأعشى : سيمون بن قيس بن جندل بن شراحيل بن عوف بن
سعد يكتي أبا بصير من فحول شعراء الجاهلية وأحد أصحاب
المعلقات السبع يسمى صناجة العرب ، ولد بقرية بالهامة تسمى
منفوحة ، مدح النبي صلى الله عليه وسلم بقصيده دالية وقصده من
الهامة ليسلم وعده مشركوا قريش فرجع ومات في رجعت سنة هـ
من الهجرة .

أنظر : طبقات فحول الشعراء ص ٢٥ ، والمؤلف والمختلف ومعجم
الشعراء ١٢-٤٠١ ، والأغانى ١٠٨/٩ ، وشرح أبيات مفضلي
اللبيب لعبد القادر البغدادي ١٦٦/٢-١٦٧ ، والأعلام للزركلي ،
٣٤١/٧ .

(٢) فسي امرأت جارة وهي شريكته في حياته ، فهي تجاور زوجها فسي
مكان واحد فهي أقرب من أي شريك ، والعرب تسمى الزوجة
جارتين لا شراكهما في الزوج .

(٣) الصواب باطله .

بين أن يأخذ الساعة وبين أن ينتظر الأجل وإذا زهد في الثمن على علم من المتبايعين فالشفيع بالخيار بين أن يقبل ذلك وبين أن يترك ، وليس له أن يأخذ البعض ويترك البعض لأن الشفعة لا تنقسم وإذا وقعت الحدود فلا شفعة ، وهذا في العقار والضباع والدور وكل ما كان بين نفسين ، وكذلك إن استحق الطفل الشفعة وكان له من يلي عليه نظر فإن كان ذلك صلاحاً للطفل أخذه ، وكذلك المعتوة ولا شفعة لنصراني ولا ليهودي ولا لمجوسي (١) ، وإذا أراد أن يطالب بالشفعة حمل ماله ودار على الشهود فأشهدهم على نفسه ثم أحضر المشتري إلى الحاكم وأحضر الشهود فشهدوا له أنه طالب بالشفعة وقبضت عليه بارتفاع الطك من البائع فحكم له بها . فإن ظهر بالبائع عيب كـ كان للمشتري الرد وبطلت الشفعة ، والشفيع إذا وهب شفعته لم يجز وإذا ارتد الرجل في حال البيع كانت شفعته موقوفه فإن تاب كانت له الشفعة ، وإن قتل على الردة فالشفعة باطل .

(١) ذكر المزني والبهوي والقفال بثبوت الشفعة للذمي وكذا الشـمـرـازي والـفـزـالـي والرافعي ذكروا جوازها للكافر .

انظر: مختصر المزني ص ١٢١ ، والمهذب ١/٤٩٦ ، والوجيز وفتح العزيز ١١/٤٠٠ ، وحلية العلماء ٥/٢٧١ ، وشرح السنة للبهوي ٨/٢٤١ ، وروضة الطالبين ٥/٧٣ .

باب الشرك

إذا قيل لك، ما الأصل في الشرك ؟ (١) فقل: كتاب الله وسنة نبيه عليه السلام وما اتفقت عليه الأمة ، فالحجة من كتاب الله قوله تعالى ((فإن كانوا أكثر من ذلك فهم شركاء في الثلث)) (٢) فالقاعدة في ذلك تساوي الأنصبة ، والحجة من السنة ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال " يد الله على الشريكين ما لم يتخاونا " (٣) واتفقت الأمة على جواز استعمال الشرك (٤) ، والشركة

(١) شاركت فلاناً في الشيء إذا صرت له شريكاً وأشركت فلاناً إذا جعلته شريكاً لك فهي اختلاط شيئين بشيء .

وشرعاً : عقد يقتضي ثبوت حق لأثنين فأكثر على جهة الشيوع .

أنظر : معجم مقاييس اللغة مادة شرك ٦٥/٣ ، والصحاح مادة شرك ٢٩٥٣/٤ ، ولسان العرب مادة شرك ٤٤٨/١٠ ، والمغرب ١/٤٤٠-٤٤١ والمطلع ص ٢٦٠ ، والصحاح ١/٣١١ .

(٢) سورة النساء آية ١٢

(٣) أخرجه الدارقطني في سننه بلفظ " يد الله على الشريكين ما لم يخسنا أحدهما صاحبه فإذا خان أحدهما صاحبه رفعها عنهما " .

وأبو داود بلفظ وأنا ثالث الشريكين " ، والحاكم وصححه قال ابن حجر أطله ابن القطان بالجهل بحال سعيد بن حيان والد أبي حيان وأطله الدارقطني بالإرسال فلم يذكر فيه أنها هريرة وقال إنه العوالب .

انظر : سنن أبي داود كتاب البيوع والإجازات باب الشركة ٢٧٧/٣ ، وسنن الدارقطني ٣/٣٥ ، والمستدرک للحاكم ٢/٥٢ ، وتلخيص

الحبير ٣/٤٩ ، والدراية ٢/١٤٤ .

(٤) انظر: المغني لابن قدامة ٣/٥ .

منها شركة عسيان وهي: التكافؤ في الأموال والأبدان^(١) ، وليس لهما أن يفردا شيئاً من المال إلا برضاها معا ، فإذا أفردا من المال شيئاً أفرداه متكافئاً فجاز ، وإذا تساوى المال من يد الشريكين بالأموال والأبدان فلا ضمان لكل واحد منهما على صاحبه ، وليس لهما أن يخطرا بالمال فأيهما خاطر بهاله ومال شريكه لزمه الخرم لشريكه .

ولا تجوز شركة العبد إلا أن يكون مأذوناً له في التجارة ، ولا تجوز شركة المحجور عليه ولا شركة الصبي ، فتنشأ رك الرجل من هذه صفته فالشركة باطل^(٢) ، ويجوز أن يشارك الرجل المرأة والمرأة الرجل إذا كانت بارزا^(٣) أو تكون بمنزلة الرجل في الشركة .

(١) من عن الشيء ، يعن إذا عرض كأنه عن لهما هذا المال أي عرض فاشتركا فيه ، أو مأخوذة من عنان الفرس ، أولأنه ظهر لكل من الشريكين مال الآخر ، أو استواء الشريكين في ولاية التصرف .

انظر: الصحاح مادة، عن ٢١٦٦/٦ ، والمطلع ص ٢٦٠ ، والمصباح المنير ٦٣٣/٢ .

(٢) الصواب باطلة لأن الخبر لا بد أن يوافق المبدأ في التذكير والتأنيث ، وهنا على هذه القاعدة فينبغي أن يقول باطلة ولكن يمكن تصحيح كلامه بتقدير وحكمها " قبل باطل " .

(٣) امرأة برزة أي عفيفة تبرز للرجال وتتحدث إليهم وهي كهلة قد أسنت . انظر : المغرب ٦٩/١ ، وترتيب القاموس ٢٤٧/١ ، والمصباح المنير ٤٤/١ .

بَسَابِ الرَهْنِ

إذا قيل لك ما الأصل في الرهن ؟ (١) فقل كتاب الله تعالى وسنة نبيه عليه السلام
واتفاق الأمة ، فالحجة من كتاب الله قوله تعالى ((فَرِهَانٌ مَّقْبُوضَةٌ)) (٢)
ومن السنة ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال " لا يخلق " (٣) الرهن
من صاحبه الذي رهنه / له غنمه وطمعه _____ (٤)

(١) الرهن مصدر رهن يرهن ، وrehن الشيء رهونا ثبت ودام فهو الثبوت
والدوام والحبس وكل ما احتبس به شيء رهينة ومرتهنه .
وفي الاصطلاح : جعل عين مال وثيقة بدين يستوفى منها عند تعذر
وفائه .

انظر : الصحاح مادة رهن ٢١٢٨/٥ ، ولسان العرب مادة رهن ١٩٠/١٣
وترتيب القاموس مادة رهن ٤٠٤/٢ ، والمغرب ٣٥٦/١ والصحاح
٢٤٢/١ ، والمطلع ٢٤٧ ، ومغني المحتاج ١٢١/٢ ، والغاية
القصوى ٥٠١/١ .

(٢) سورة البقرة ٢٨٣ .

(٣) خلق الرهن يخلق خلقا إذا بقي في يد المرتهن لا يقدر رهنه على
تخليصه .

والمعنى لا يستحق المرتهن إذا لم يستفكه صاحبه وكان هذا من فعل
الجاهلية .

انظر : النهاية ٣٧٩/٣ ، وفريب الحديث للهروي ٢٦٩-٢٧٠ .

(٤) غنمه زيادته ونماؤه ، وطمعه غرمة أي عليه أدا ما يفتكه به .

انظر : النهاية ٣٦٣/٣-٣٩٠ .

غرمه * (١) . وقال عليه السلام " الرهن محلوب ومركوب " (٢) ومن الاتفاق
إجماعهم على جواز ذلك (٣) . والرهن إنما هو ودعة عند المرتهن فهو فيه
أمين ولا يصح الرهن في شيء حتى يكون مسلماً إلى المرتهن فمن ذلك أن السيد
إذا دبر (٤) عبده لم يجزله رهنه ، وإذا أجر داره لم يجزله رهنها (٥) وإذا وقف
وقفاً (٦) لم يجزله رهنه لأن شريطة الرهن أن يسلم إلى المرتهن وإذا سلمه

- (١) أخرجه ابن ماجة بنحوه في الرهن باب لا يخلق الرهن ٨١٦/٢ ،
والشافعي في المسند ١٦٣/٢-١٦٤ ، وابن حبان في صحيحه ٥٢٠/٧ بنحوه
أيضاً ، والدارقطني في سننه ٣٢/٣ ، بنحوه ، والبيهقي ٣٩/٦
والحاكم ٥١/٢ ، بنحوه ، وحسنه البغوي في مصابيح السنة ٣٣٨/٢
(٢) أخرجه الدارقطني في سننه ٣٤/٣ ، والحاكم ٥٨/٢ ، والبيهقي
٣٨/٦ ، قال ابن حجر: روي موقوفاً ومرفوعاً ، ورجح الدارقطني
والبيهقي رواية الوقف على الرفع ، تلخيص الحبير ٣٦/٣ .
(٣) انظر: الإجماع لابن المنذر ص ١٢٢ ، ومراتب الإجماع ص ٦٠-٦١ ورحمة
الأمة ص ١٤٧ ، والمغني لابن قدامة ٣٦٢/٤ .
(٤) التدبير أن ينظر الإنسان أمره وذلك أن ينظر إلى ما تصير إليه عاقبته
ودبر السيد عبده تدبيراً إذا أعتق الرجل عبده أو أخته عن دبر وهو
أن يعتق بعد موت صاحبه .
انظر: معجم مقاييس اللغة مادة دبر ٣٢٤/٢ ، والنهاية ٩٨/٢ ،
واللسان مادة دبر ٢٧٣/٤ ، والمغرب ٢٨٠/١ ، والمصباح المنير
١٨٨/١ ، ومختار الصحاح ٨٣ .
(٥) وفي - ب - (لم يجزله أن يرهنها) .
(٦) وقف الشيء وأوقفه إذا حبسه وسبله . وشرعا : حبس مال يمكن الانتفاع
به مع بقائه بقطع التصرف في رقبته على مصرف مباح موجود .
انظر : المغرب ٣٦٦/٢ ، والمطلع ص ٢٨٥ ، والمصباح المنير ٦٦٩/٢
والخاية القصوى ٦٤٣/٢ ، ومغني المحتاج ٣٧٦/٢ .

كان أمينا فإن هلك الرهن فمن مال الراهن ويرجع المرتهن على الراهن
 بالدين فإذا أحدث المرتهن في الرهن حدثا كان عليه غرم مانقصة من الرهن
 لرب الرهن وإذا كان الرهن غنما أو بقرا أو خيلا أو إبلًا لم يمنع صاحبها من
 حلابها ولا من ركوبها وكان على الراهن أن ينفق عليها ، فإن أمره بالنفقة
 احتسب بذلك عليه في الدين ، وكل رهن رهن فاستحق من يد المرتهن رجوع
 بالمال على الراهن فإن رهن عنده أم ولد فالرهن باطل ويرجع عليه بالدين
 فإن رهن عنده أمة / فوطئها في غفلة من المرتهن فجاءت بولد خرجت من
 الرهن وكان له أن يرجع عليه بالدين ، فإن وطئها المرتهن نظر فإن كان
 أكرهها فعليه الحد والمهر فإن كان المهر بقي بالدين فقد خرجت من الرهن
 وإن كان لا بقي كانت رهنا على ما بقي من الدين ، فإن لم يكن أكرهها فعليهما
 الحد وهي جناية فيها يكون عليه أرش مانقصها ، فإن كان استدان منه دين
 على غير رهن ثم استدان منه دينًا على رهن كان الرهن على الدين الأخير
 منهما دون الأول ، وله أخذ الرهن بالدين الأخير .

باب الضمان

إذا قيل لك: ما الأصل في الضمان؟ (١) فقل: ما قال الله عز وجل ((قالوا نفقد صواع الطك ولن ياجأ به حمل بعير وأنا به زعيم)) (٢) وقوله تعالى ((سلمهم أيهم بذلك زعيم)) (٣) والزعيم الضمين (٤) وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم " الزعيم غارم " (٥)

-
- (١) مصدر ضمن الشيء ضماناً فهو ضامن ، وضمين إذا كفل به فذممة الضامن تضمن .
- وفي الشرع : الالتزام بحق ثابت في ذمة الغير أو إحضار من هو عليه أو عين مضمونة .
- انظر : الصحاح مادة ضمن ٢١٥٥/٦ ، والمطلع ٢٤٨ ، والمصباح المنير ٣٦٤/٢ ، والغاية القصوى ٥٢٩/١ ، ومغني المحتاج ١٩٨/٢
- (٢) سورة يوسف آية ٧٢ .
- (٣) سورة القلم آية ٤٠ .
- (٤) انظر : تفسير ابن جرير ٣٧/١٤ .
- (٥) أخرجه أبو داود في كتاب البيوع والإجازات باب في تضمين العارية ٨٢٥/٣ .
- والترمذي في كتاب البيوع باب ما جاء في العارية مؤداة ٥٥٦/٣ ، وأحمد ٢٦٧/٥ ، والبيهقي في سننه ٧٢/٦ ، والدارقطني في سننه ٤١/٣ ، وعبد الرزاق في سننه ١٨١/٨ .
- فالزعيم : الكفيل . والغارم : الضامن .
- انظر : النهاية ٣٠٧/٢ .

وقال أبو سعيد الخدري (١) كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في جنازة فلما وضعت قال هل على صاحبكم من دين قالوا درهمان قال (٢) صلوا على صاحبكم ، فقال علي رضي الله عنه هما علي يا رسول الله وأنا لهما ضامن فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فصل على علي ثم أقبل على علي فقال جزاك الله عن الإسلام خيرا وفك رهانك كما فككت رهان أخيك * (٣) فكل ضامن إذا رضي بضمانه وكان حرا بالغا غير محجور عليه ضمانه لازم له وقد استدار الحق إلى ذمته ويطل من ذمة صاحبه وسواء كان (٤) معسرا أو موسرا في وقت الضمان

(١) سعد بن مالك بن سنان بن عبد بن ثعلبة الأنصاري الخزرجي الخدري ، ولد قبل الهجرة بعشر سنين ، روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أحاديث كثيرة ، توفي - رضي الله عنه - بالمدينة سنة أربع وستين وقيل أربع وسبعين من الهجرة .
انظر : تهذيب الأسماء واللغات ٢/٢٣٧ ، وشذرات الذهب ١/٨١ ، والهداية والنهاية ٩/٤٠٥ ، وسير أعلام النبلاء ٣/١٦٨-١٧٢ ، والأعلام للزركلي ٣/٨٧ .

(٢) وفي - ب - (قالوا)

(٣) أخرجه الدارقطني في سننه ٣/٤٧ .

والبيهقي في سننه ٦/٧٣ .

قال أبو داود رواه الدارقطني والبيهقي من طرق بأسانيد ضعيفة

تلخيص الحبير ٣/٤٧-٤٨ .

(٤) وفي - ب - زياده (ذلك) .

لا يرجع على صاحبه الأول إلا أن يستقيله فيقبله . وكذلك إن مات ولم يخلف

شيئا فليس له أن يرجع بشي من ذلك قل أو كثر ، ولا يجوز الضمان بمجهول

حتى يتوافقا جميعا على مبلغ الحق ، فإذا توافقا على ذلك ثم اختلفا / ١/٧٢

فالقول قول الضامن مع يمينه ، فإن أنكر أنه كان ضامنا نظر فإن كان للمضامين

بينه لزمه الضمان ، وإن لم يكن له بينة استخلف ولم يكن له أن يرجع على صاحبه

لأن الحق قد انتقل فبطلت المطالبة ، وللضامن أن يرجع على صاحبه بما دفعه

إلى صاحب الحق ، فإن ظلمه صاحب الحق بشي لم يرجع عليه .

باب ما لا ضمان فيه

إذا قيل لك : ماتقول في جنابة الدابة إذا لم يفرط في حفظها وفي المستأجرين للمعادن ولحفر الآبار ولنقض البناء^(١) ولكل عمل تجوز^(٢) الإجازة فيه إذا أتى ذلك العمل على نفس العامل ؟ فقل : لا قود فيه ولا دية في جميع ذلك ، والحجة في ذلك السنة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال " العجما^(٣) جبار () والبير جبار والمعدن جبار (٤) " ، ومعنى جبار لا حكم فيه فدل ذلك على أن ما كان بعفته فله حكمه ، وكذلك الإبل والبقر والغنم إذا أفسدت في زرع رجل نظر فإن كان ذلك بالنهار فلا ضمان على أربابها ، وإن كان بالليل فعليهم الضمان ، والحجة في ذلك ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال " على أهل

(١) وفي - ب - (يجوز) .

(٢) العجما : البهية ، سميت بذلك لأنها لا تتكلم .

انظر : النهاية ١٨٧/٣ .

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه مع الفتح في كتاب الزكاة باب فـ

الخمس ٣٦٤/٣ .

وسلم في كتاب الحدود باب جرح العجما والمعدن والبير جبار

بلفظ " العجما جرحها جبار " ١٣٣٤/٣ .

(٤) ما بين القوسين زيادة من - ب - وهي تكملة الحديث .

الأموال حفظها بالليل وعلى أهل الحوائط حفظها بالنهار" (١) فسقط
عن ربها حفظها بالنهار بتوقيف السنة ولزمه الغرم في جنايتها بالليل لتفريطه
في الحفظ لها .

(١) أخرجه مالك في الموطأ مرسلًا بلفظ " أن على أهل الحوائط حفظها
بالنهار وأن ما أفسدت المواشي بالليل ضامن على أهلها " .
٧٤٧/٢ - ٧٤٨ .

وأبو داود في كتاب البعوض والإجارات باب المواشي تفسد زرع القوم
بلفظ " على أهل الأموال حفظها بالنهار وعلى أهل المواشي حفظها
بالليل " ٨٢٨/٣ - ٨٢٩ .
وابن ماجه في الأحكام باب الحكم فيما أفسدت المواشي ٧٨١/٢ .
وابن حبان في صحيحه ٥٩٩/٧ بالفاظ نحوه .

سباب جناسات الأطباء والحجاسين

إذا قيل لك جاتقول في الطبيب إذا فصد أو عالج فقتل أو حدث من فعله
زمانة ؟

فقل: ينظر فإن كان من أهل الحذق (١) بالمنعة لا يؤتى عليه من جهالة
بشيء منها فلا قود عليه ولا دية ، والحجة في ذلك ما اتفقت عليه الأمة (٢) .
وإن كان ممن لا علم له بها فعليه القود في النفس والقصاص فيما دون النفس
وكذلك الحجام إذا كان لا يعلم فعليه القود والدية ، وإن كان يعلم فلا قود
ولا دية ، والحجة في إيجاب القود أنهم غروا من أنفسهم مع الجهالة ولم يكن
لهم الأذن في العلاج فلم يسقط عنهم الحكم لعلة الغرر .

-
- (١) حذق الرجل في صنعة أي: سهر فيها وعرف غوامضها ودقائقها .
انظر : مجمل اللغة مادة حذق ٢٢٥/١ ، والمصباح مادة حذق
١٤٥٦/٤ ، والمصباح المنير ١/١٢٦ .
- (٢) قال ابن القيم رحمه الله في زاد المعاد: " الطبيب الحاذق إذا أعطى
المنعة حقها ولم تجن يده فتولد من فعله المأذون فيه من جهالة
الشارع ومن جهة من يطيعه ، تلف العضو أو النفس ، أو ذهاب صفة
لا ضمان عليه اتفاقاً " . انظر :-
زاد المعاد ١٣٩/٤ .

بساب مايجب على الراضية

إذا قيل لك ما تقول في الراض (١) إذا / عمل في الرياضة مالا يعمل مثله (٢) ٢٩/ب
فأتى بذلك على نفس الدابة أو البغل أو الحمار ؟
فقل عليه القيمة لأنه فعل ما يهمله أن يفعله فتعدي ، وفعله للتعدي لزمه
الضمان ، فإن فعل ماله فعله فأتى بذلك على نفس المهيئة فلا ضمان عليه (٣) .

-
- (١) راض الدابة يروضها روضا ورياضة ، ذللها أو علمها السير .
انظر: الصحاح مادة روض ١٠٨١/٣ .
ولسان العرب مادة روض ١٦٤/٧ ، وتريب القاموس مادة روض
٤٢١/٢ ، والمصباح المنير ٢٤٥/١ .
- (٢) كأن حمل على الدابة بالضرب أكثر مما يكون إصلاحا وتأديبا لهـ
انظر: الأم ١٧٣/٦ .
- (٣) كأن يضرب الدابة ضربا يعرف عند أهل العلم بالرياضة أنه إصلاح
وتأديب بلا إضات بين .
انظر : الأم ١٧٣/٦ .

باب الحوالة

إذا قيل لك بما الأصل في الحوالة ؟ (١) فقل بما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : " إذا اتبع أحدكم على طي فليمتنع " (٢) . ففيه دليل على جواز الحوالة إذا كان المحال عليه حراً بالغاً صحيح العقل غير محجور عليه فإذا أحيل (٣) عليه فقد انتقل الحق عن المحيل إلى المحال عليه ، ولا سبيل إلى مطالبة المحيل / وسواء غره بذلك أو لم يغرّه أو كان مفلساً . فإن أحال ١/٧٣ بشيء ثم برئت ذمة المحيل من ذلك بضرب من الضروب بطلت الحوالة مثل أن يحيله بشئ عبد أو سلعة فيوجد بها عيب فيردّها المحيل على صاحبها فتبطل ذمة المتبع بهرابة ذمة المحيل ، فإن دفع المتبع الثمن رجع به المحيل على القابض ولم يكن للمتبع أن يرجع بها على أحدهما .

(١) الحوالة مشتقة من التحول فأحلت الشيء إذا نقلته فهي تنقل الحق من ذمة المحيل إلى ذمة المحال عليه .

وفي الاصطلاح : عقد يقتضي نقل دين من ذمة إلى ذمة .

انظر : المطالع ٢٤٩ ، والمصباح المنير ١٥٧/١ ، والغاية القصوى

٥٢٥/١ ، ومغني المحتاج ١٩٣/٢ .

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه فـ في كتاب الحوالة باب الحوالة

وهل يرجع في الحوالة ٤٦٤/٤ .

وسلم في كتاب المساقاة باب تحریم مطل الغني وصحة الحوالة

واستحباب قبولها إذا أحيل على طي ١١٩٧/٣ .

(٣) وفي - ب - (حيل) .

ولو أقال رجلاً طى رجل بمائة درهم وضمنها له ثم اختلفا فقال المحيل
 أنت وكيلى فيها وقال المحتال (١) بل أحلتني بمالي عليك وتعادقا على
 الحوالة والضمان فالقول قول المحيل والمحال مدعي .

(١) وفي - ب - (المحال) .

باب الصلح

إذا قيل لك: ما الأصل في الصلح ؟ (١) فقل: كتاب الله عز وجل وسنة نبيه عليه السلام ، فالحجة من كتاب الله قوله تعالى ((لا خير في كثير من نجواهم إلا من أمر بصدقة أو معروف أو إصلاح بين الناس)) (٢) وقال ((فأصلحوا بينهما بالعدل)) (٣) وقال ((فلا جناح عليهما أن يتصالحا بهما صلحا والصلح خير)) (٤) ، والحجة من السنة ما روي عن عمر رضي الله عنه أنه قال الصلح بين المسلمين جائز (٥) إلا صلحاً حرم حلالاً أو أحللاً

(١) الصلح اسم مصدر لمصالحة مصالحة وصلاحاً بكسر الصاد.

فهو قطع النزاع والتوفيق خلاف المخاصمة والتخاصم .

واصطلاحاً : معاقده يتوصل بها إلى الإصلاح بين المختلفين.

انظر : الصحاح مادة صلح ٣٨٣/١ وترتيب القاموس مادة صلح ٨٣٩/٢ ، والمغرب ٤٧٩/١ ، والمصباح ٣٤٥/١ ، والمطلع ٢٥٠ ، والمفني لابن قدامة ٥٢٧/٤ .

(٢) سورة النساء آية ١١٤ .

(٣) سورة الحجرات آية ٩ .

(٤) سورة النساء آية ١٢٨ .

(٥) وفي - ب - (جائز بين المسلمين) .

حراما (١) ، والصلح صنف من البيوع فما جاز فيها جاز في الصلح، وباطل فيها بطل في الصلح (٢) ولا يجوز الصلح إلا بعد إقرار المصالحين كالبيوع ولا يجوز في الصلح إلا ما جاز في البيع ، والصلح لا يكون إلا مع الإقرار ، والصلح من الدراهم على الدراهم باطل ، ومن الدنانير على الدنانير باطل لأن ذلك يدخل في معنى الربا ، ومن الدنانير على الدراهم إلى أجل باطل (٣) لأنه في معنى الصرف بنسيئة ، فإن صالحه على سكتى دار أو على خدمة مــــد فالصلح جائز ، فإن استهدمت الدار أو عجز العبد عن الخدمة صح من الصلح بمقدار ما سلم وبطل فيما لم يسلم وله الرجوع ، وإذا صالح الرجل عن الرجل بغير أمره لم يكن له أن يرجع عليه (٤) ، وإن صالحه بأمره رجع عليه بما دفعه إليه .

(١) أخرجه البيهقي في سننه موقوفا على عمر رضي الله عنه وقال هذا كتاب عمر إلى أبي موسى رضي الله عنهما وقال في المعرفة بأن وقفه أشهر سنن البيهقي ٦٥/٦ ، وتلخيص الحبير ٤٤/٣ ، وأخرجه أبو داود في كتاب الأقضية باب في الصلح من حديث أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال " الصلح جائز بين المسلمين " قال وزاد أحمد " لا صلحا " ١٩/٤ - ٢٠ ، وابن حبان في صحيحه ٢٢٥/٧ ، والترمذي في كتاب الأحكام باب ما ذكر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في الصلح بين الناس وقال: هذا حديث حسن صحيح ٦٢٦/٣ ، وابن ماجه في باب الصلح ٧٨٨/٢ .

(٢) كالغرر والجهالة . انظر : المهذب ٤٣٨/١ .

(٣) في نسخة - أ - كلمة (باطل) غير واضحة .

(٤) وفي - ب - زيادة (بذلك) .

باب ذكر الافلاس

إذا قيل لك ما الأصل في حكم الافلاس ؟ (١) فقل: السنة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال " إذا أفلس الرجل وعند له سلعة لرجل فرب السلعة أحق بها إذا وجدت بعينها " (٢) ويتبع الغرما الذمة ، ولا يكونوا بالإفلاس شركاء في السلعة وحال الحياة والموت سواء ، وإذا كان في الغرما محجور عليه أو طفل أو عبد وكان لهم من يلي عليهم فله المطالبة بحقوقهم (٣) كمطالبة البالغين العقلاء ، وإذا أفلس وكان له عقار ظاهر أمره الحاكم ببيع ذلك ودفع الثمن إلى الغرما فإن امتنع باع عليه الحاكم ، فإن لم يكن له عقار وأقام البينة

(١) الإفلاس مأخوذ من الفلوس ، أفلس الرجل كأنه صار إلى حال ليس له فلوس ، والجمع مفاليس ، فحقيقته الانتقال من حال اليسر إلى حالة العسر .

وشرعا : جعل الحاكم المدينون مفلسا بمنعه من التصرف في ماله ، والمطلين من عليه ديون لا يفي بها ماله .

انظر : النهاية ٤٧٠ / ٣ ، وتريب القاموس مادة فليس ١٨ / ٣ والمصباح المنير ٤٨١ / ٢ ، والمطلع ٢٥٤ ، وسفني المحتاج ١٤٦ / ٢ ، روضة الطالبين ١٢٢ / ٤ .

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه فليس كتاب الاستقراض باب إذا وجد

ماله عند مفلين في البيع والقرض ٦٢ / ٥ .

ومسلم في كتاب المساقاة باب من أدرك ماباعه عند المشتري وقد أفلس

فله الرجوع ١١٩٤ / ٣ بنحوه .

(٣) وفي - ب - (لحقوقهم) .

على إفلاسه ألزم الغرما^١ إنظاره لأن الله تعالى قال ((وإن كان ذو عسرة
 فنظرة إلى ميسرة)) (١) واستحلف إن لم يكن له بيتة على الإفلاس . وكلمنا
 استفاد من مال قله أن يصنع به ماشاء .

(١) سورة البقرة آية ٢٨٠ .

باب الحجر

إذا قيل لك : ما الأصل في الحجر ؟ (١) فقل : ما قال الله عز وجل ((وأهتلسوا
 اليتامى حتى إذا بلغوا النكاح فإن آنستم منهم رشدا)) (٢) . والبلوغ خمسة
 عشر سنة (٣) إلا أن يحتلم الغلام أو تحيض الجارية قبل ذلك . والحجة في
 الخمسة عشر فعل النبي صلى الله عليه وسلم ذلك بائن عمر رضي الله عنهما (٤)
 وقال تعالى ((فإن كان الذي عليه الحق سفيها أو ضعيفا أو لا يستطيع أن يمل
 هو فليمل وليه بالعدل)) (٥) فأثبت حكم الولاية بهذه الآية ، واتفقت
 الأمة على ذلك ، وذلك أنهم أجمعوا جميعا على الولاية على / ٣٠ ب

-
- (١) لغة المنع والتضييق يقال بحجر عليه القاضي إذا منعه من التصرف في ماله
 وشرعا : منع المالك عن التصرف بماله إما لعدم تأهله بفقد العقل
 أو نقصانه أو لوجود مانع .
 انظر : الصحاح مادة حجر ٦٢٣/٢ ، وترتيب القاموس ٥٩٢/١ ،
 والمصباح المنير ١٢١/١ ، والمطلع ص ٢٥٤ ، والغاية القصوى
 ٥١٣/١ ، وسفني المحتاج ١٦٥/٢ .
 (٢) سورة النساء آية ٦ .
 (٣) وفي - ب - خمس عشر سنة ، والصواب من العبارتين (خمس عشرة
 سنة) . (٤) الصواب - في الخمس عشرة - .
 () أخرجه البخاري في صحيحه مع الفتح في كتاب الشهادات باب بلوغ الصبيسان
 وشهادتهم ٢٧٦/٥ ، وسلم في كتاب الأمانة باب من البلوغ ١٤٩٠/٣ .
 () سورة البقرة آية ٢٨٢ .

الطفل قبل البلوغ^(١) ، وإجماعهم يدل على معنى في المجمع عليه ، وإذا وجد ذلك المعنى في بالغ فله حكمه .

والسفه على ضروب : سفه جنون ، وسفه إضاعة وتبذير^(٢) ، وسفه هو النقــــــــــــــــص وذلك حال النساء ، وسفه ضعف ومرض ، فكل ما كان بهذه الصفة فواجب على الإمام الحجر عليه وبأمر بذلك قضات أن يأخذوا على أيديهم ويحفظوا أموالهم وإيناس الرشد بأن ترى الغلام أو الجارية محافظين على دينهم ومصلحين نفسي تدبيرهم لأنفسهم ، وإذا كانا بهذه الصفة أمتحنا ببعض المال حتى يعلم إصلاحهما فيه ثم يسلم ذلك إليهما ، وإن علم منهما بعد ذلك حال تشبه الحال الأولى^(٣) فللقاضي الحجر عليهما .

(١) أنظر: مراتب الإجماع لابن حزم ص ٥٨ ، ورحمة الأمة ص ١٥٤ .

(٢) في - ب - (وتبذير)

(٣) حالة السفه .

باب الوديعه

إذا قيل لك، ما الأصل في الوديعه ؟ (١) فقل : كتاب الله وسنة نبيه واتفاق الأمة ، فالحجة من كتاب الله قوله تعالى ((ومن أهل الكتاب من إن تأمنه بقنطار يؤده إليك ومنهم من إن تأمنه بدينار لا يؤده إليك)) (٢) وقال ((فليؤد الذي أؤتمن أمانته)) (٣) فدل على أن الوديعه أمانة وعلى الإنسان حفظ الأمانة حتى يسلمها إلى ربها . والحجة من السنة قول رسول الله صلى الله عليه وسلم " ثلاث من كن فيه فهو مؤمن إذا قال صدق وإذا وعد وفى وإذا أؤتمن لم يخن " (٤) . فإن توت الوديعه بغير تغريط منه فلا ضمان عليه ، وإن أتهم استخلف وإن طولب بالوديعه فأنكر ثم أقر وادعى أنها هلكت لم يصدق وكان

(١) من الودع وهو الترك ودعت الشيء وداعا تركته فهي الشيء الموضوع عند غير صاحبه للحفظ .

وشرعا : توكل في حفظ مملوك أو محترم مختص على وجه مخصوص .
انظر : اللسان مادة ودع ٣٨٦/٨ ، والمصباح ٦٥٣/٢ ، والمطلع ٢٢٩ ، ومغني المحتاج ٧٩/٣ ، والغاية القصوى ٧١١/٢ .

(٢) سورة آل عمران آية ٧٥ .

(٣) سورة البقرة آية ٢٨٣ .

(٤) لم أقف على تخريجيه ، وفي الصحيحين " آية

المنافق ثلاث إذا حدث كذب ، وإذا وعد أخلف وإذا أؤتمن خان " .
أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب الإيمان باب علامة المنافق ٨٩/١
ومسلم في صحيحه في كتاب الإيمان باب بيان خصال المنافق ٧٨/١ .

عليه غرمها لأنه بالإلزام قد أخرج نفسه من حد الأمانة ، وقد أجمعت الأمة على أنه إذا استعمل أوصاف الأمانة من الصدق وماشاكل ذلك^(١) لم يضمن . فإن قال له المودع تكون في هذا البيت فتركها في غيره ثم استهلك غرمها للخلاف عليه ، وإن قال له المودع تكون في صحن الدار فأدخلها البيت ثم استهلك لم يكن عليه الضمان لأنه قد زادها حرزا إلى حرزها ، وليس للمودع أن يسافر بها . فإن أودعها من يودعه ماله (وسافر)^(٢) ثم استهلك لم يكن ضامنا وإن أودعها رجلا لا يودعه ماله ثم استهلك ضمن ، وإذا أصابه سيل أو حريق فرأى من أثر ذلك ما يدل على صدقه فلا ضمان عليه فإن أخذ منها وهي دراهم أو دينار ورد ما أخذه ثم استهلك ضمن الكل لأنه بالتعدي قد أخرج نفسه من ١/٢٥ الأمانة فثبت عليه الضمان ، فإن أخذها كلها فأنفقها ثم رد بدلها ثم استهلك كان ضامنا لجميعها لأنه يحتاج مع الرد إلى أن يحدث له المودع أمانة ستأنفة .

(١) كحفظها بما يحفظ به ماله ، قال ابن المنذر وأجمعوا على أن المودع إذا أحرز بنفسه من صندوقه أو حانوته أو بيته فتلقت أن لا ضمان عليه . الإجماع لابن المنذر ص ١٣٠ .

(٢) كلمة (وسافر) زيادة من - ب - .

باب العاربة

إذا قيل لك بما الأصل في العاربة ؟ (١) فقل: السنة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم واتفاق الأمة (٢) ، فالحجة من السنة ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لصفوان (٣) لما أراد أن يستعير منه الدروع قال " بل عاربة "

(١) مأخوذه من عار الشيء " يعير إذا ذهب وجاء " ، وهي مشتقة من التعاور اعتور والشيء " وتعاوروه وتموروه إذا تداولوه بينهم أو هي منسوبة إلى العارة بمعنى الإعارة .

وشرعا : رابحة الانتفاع بما يحل الانتفاع به مع بقاء عينه .
انظر : المغرب ٨٩/٢ ، المطلع ٢٧٢ ، والمصباح المنير ٤٣٧/٢ ،
ومغني المحتاج ٢٦٣/٢ .

(٢) انظر مراتب الإجماع ٩٤-٩٥ ، ورحمة الأمة ص ١٧١ .
(٣) صفوان بن أمية بن خلف بن وهب الجمحي أبو وهب وقيل أبو أمية ،
أسلم بعد حنين ، وكان من المؤلفين ، وشهد اليرموك ، توفي رضي الله عنه سنة اثنتين وأربعين ، وقيل توفي في خلافة عثمان رضي الله عنه ، وقيل عام الجمل .

انظر : الإصابة ١٨١-١٨٢ ، والثقات ١٩١/٣ ، وتهذيب الأسماء واللغات ، ٢٤٩/١ ، وسير أعلام النبلاء
٥٦٢-٥٦٧/٢ .

مضمونة موداة^(١) فأفادنا بقوله عليه السلام حكم العارية ، فحكمها الحفظ والرد
فإن حدث عليها عند المستعير حادثة مثل نقص فيها كان على المستعير غرم
ذلك ، وكذلك إذا هلكت فعليه غرمها سواء كان ذلك بتفريط منه أو بغير
تفريط ، فإن كان المستعار من الحيوان فمات بغير جناية من المستعير وجب
عليه الغرم مثل غيره سواء . فإن شرط المعير أن لا ضمان على المستعير ثم
استهلك المستعار من يده فلا ضمان عليه ، وليس له أن يعير ما استعاره
فإن أراد رد العارية فأصيب قبل تسليمها إلى صاحبها فعليه الغرم ، فإن
دفعها إليه بغير طلبه كانت منه لها ثم أصيبت في يده فلا غرم عليه .

(١) أخرجه أبو داود في كتاب البيوع باب في تضمين العارية بلفظ "بل عارية مضمونة"
٨٢٣/٣ وأحمد ١٠١/٣ ، والحاكم ٤٧/٢ ، وقال صحيح الإسناد ، والبيهقي
٨٩/٦ ، والدارقطني ٤٠-٣٩/٣ بنحوه .
وقال ابن المنذر في الإقناع: "أخبار صفوان مختلف في أسانيد ها
ومتونها لا تقوم بها الحجة" .
وقال ابن حجر : وأعل ابن حزم وابن القطان طرق هذا الحديث
قال ابن حزم في المحلى: "وقد روينا من طريق أحمد بن شعيب
عن قتادة عن عطاء بن أبي رباح عن صفوان بن يعلى بن أمية عن أبيه
قال : قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم "إذا أتتك رسلهم فأعطهم
ثلاثين درعا وثلاثين بعيرا . . الحديث" ، وقال بعده : "فهذا
حديث حسن ليس في شيء" ما روي في العارية خبر يصح غيره . . .
انظر : الإقناع ٤٠٦/٢ ، والمحلى ١٧٣/٩ ، وتلخيص الحبير
٥٢/٣

باب اللقطة

إذا قيل لك بما الأصل في اللقطة ؟ (١) فقل كتاب الله سنة نبيه وما اتفقت عليه الأمة (٢) فالحجة من كتاب الله تعالى قوله ((فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا)) (٣) فأفادنا بالآية أن كل ملتقط من الأرض فهو مستحق لهذه التسمية إلا ما قامت عليه الدلالة ، والحجة من السنة ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه لما جاء الملتقط يذكر له شأن ما التقط قال له اعرف العفاص والوكا وعرفها سنة فإن جاء صاحبها وإفشانك بها (٤) وكذلك ما روي عن

(١) لقطم أخذه من الأرض فهو ملقوط فهي اسم للمال الملقوط أي الموجود والذي يعثر عليه من غير قصد .

وشرعا : ما وجد في موضع غير ملوك من مال أو شخص ضائع من ماله سقط أو غفله ونحوها لغير حربي ليس بمحرز ولا مستع بقوته ولا يعترف الواجد ماله . انظر :- النهاية ٢٦٤/٤ ، وترتيب القاموس مادة لقط - ١٦٠/٤ ، وتهذيب الأسماء واللغات ١٢٨/٢ ، والمغرب ٢٤٧/٢ ، والمطلع ٢٨٢ ، والمصباح ٥٥٧/٢ ، ومغني المحتاج ٤٠٦/٢ ، وشرح السنه للمفوي ٣٠٩/٨ .

(٢) سورة القصص آية ٨ .

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه مع الفتح في كتاب المساقاة باب شرب الناس والدواب من الأنهار ٤٦/٥ .

ومسلم في كتاب اللقطة ١٢٤٦/٣ - ١٢٤٨ .

عمر رضي الله عنه (١) فالفائدة في خبره عليه السلام الإخبار عن حكم ماوجب على الملتقط والتعريف لنا أن التقاط ما لا يمنع نفسه ولا يحفظها واجب علينا .
وأما العفص فهو الشيء الذي يشد فيه (٢) ، والوكاء الخيط الذي يشد به (٣) .
فعلى الملتقط أن يفعل ما أمره رسول الله بفعله ويعرفها في أشهر المواضع وأهداها بالتعريف إلى صاحبها في أوقات الصلوات وغيرها فإذا مضت السنة وأراد الانتفاع بها انتفع بها وكانت كمال من ماله وثبت الضمان عليه

(١) عن معاوية بن عبد الله بن بدر الجهنني أن أباه أخبره أنه نزل منزل قوم بطريق الشام فوجد صبرة فيها ثمانون ديناراً فذكرها لعمر بن الخطاب رضي الله عنه فقال له عمر رضي الله عنه: "عرفها على أبواب المساجد واذكرها لكل من يأتي من الشام سنة فإذا مضت السنة فشأنك بها" .
أخرجه مالك في الموطأ في كتاب الأفضية باب القضاء في اللقطه
٠٧٥٨-٧٥٧/٢

(٢) العفص من العفص وهو الشني والعصف يقال عصفها عصفاً إذا شدت العفص عليها ويطلق على الوعاء الذي تكون فيه النفقة من جلد أو خرقة وعلى الجلد الذي يلبسه رأس القاروره لأنه كالوعاء له فأما الذي يدخل في القاروره فهو الصمام .

انظر: النهاية ٢٦٣/٣ ، وشرح السنة للبغوي ٣٠٩/٨ ، وتهذيب الأسماء واللغات ج ٣ ق ٢٦-٢٧ ، والمصباح المنير ٤١٨/٢ .

(٣) انظر: النهاية ٢٢٢/٥ .

فإن استهلكك في السنة لم يضمن ، وإن استهلكك بعد ذلك ضمن ، وكذلك القول في التقاط الغنم ، فأما الإبل والبقر والخيول والبغال والحمير فلا تلتقط لأنها تمنع عن أنفسها وترد المياه وتأكل الشجر ، ألا ترى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل عن ضالة الإبل فقال مالك ولها معها حذاؤها وسقاؤها ترد الماء وتأكل الشجر (١) ، فدل بذلك على حكم ضالة الإبل وما شاكلها ، وسئل صلى الله عليه / عن ضالة الغنم فقال هي لك ، ولا خيمك أو للذئب (٢) فدل على أنها لا تمنع من أنفسها ، فإذا خاف الملتقط على نفسه من شرها (٣) وطعمها (٤) أشهد على نفسه شاهدان بها ، فإذا جاء الطالب لها فوصفها لم يسلمها إليه إلا بشاهدين يشهدان له بالتصديق فيما ادعاه ، فإذا شهدا دفعها إليه ، فإن حضرته الوفاة فأراد أن يوصي بها وصي إلا سلمها إلى الحاكم بحضرة شاهدين .

(١) سبق تخريجه ص ٤٥٥

(٢) الحد يث سبق تخريجه ص ٤٥٥ ، ولفظه كما في الصحيحين " هي لك أو لأخيك أو للذئب " فلعل الألف التي قبل ولا خيمك سقطت من النسخ .

(٣) في - ب - (وإذا) .

(٤) لمعنى العبارة (من شرها) .

باب اللقيط

فإن التقط (١) طفلاً أو مملوكاً فأنفق عليه وبلغ الطفل أو جاء سيد المملوك
بمعرفة لم يكن له أن يرجع على سيده بالنفقة ولا على الحر إلا أن يرفعه عنده
الالتقاط إلى الحاكم فبأمره الحاكم بالنفقة فيكون له أن يرجع على سيد المملوك
وعلى الحر بما أنفق ، وإذا وجد منبوزاً معه مال رفعه إلى الحاكم حتى يأمره
الحاكم بالنفقة عليه قصداً ، وإذا وجد الجعاعة فتشاحوا فيه أقرع بينهم فمن
خرج سهمه دفع إليه ، وإذا أنفق عليه غير مقتصد غرم ، فإن التقطه حر
وعبد دفع إلى الحر ، وكذلك إن التقطه بدوي وقروي دفع إلى القروي ، فإن
التقطه مسلم وكافر دفع إلى المسلم ، وإذا التقط في أرض العدو فله حكم أرضه
إلا أن يعرب عن نفسه ، فإن اختار الإسلام كان مسلماً وإن لم يختار لم يجبر
عليه .

(١) اللقيط هو ما يلقط أي يرفع من الأرض وقد ظب على الصبي السذي
يوجد مرسياً ولا يعرف أبوه ولا أمه ولا كافل له .

انظر : ترتيب القاموس مادة لقط ١٦١/٤ ، والمغرب ٢٤٧/٢ ،
والمطلع ٢٨٤ ، والمصباح المنير ٥٥٢/٢ ، والغاية القصوى ٦٦٢/٢
وروضة الطالبين ٤١٨/٥ .

(٢) نهذ من باب ضرب القيتة فهو منبوز ، وصبي منبوز مطروح ومنه سمي

النبيذ لأنه ينهذ أي يترك حتى يشتد . المصباح ٢٩٠/٢ .

(٣) وفي - ب - (وإن)
(٤) أي يمين ويوضح يقال (لا يم تعرب عن نفسها) أي تبين . المصباح

٤٠٠/٢ .

باب القراض

إذا قيل لك بما الأصل في القراض؟ (١) فقل: السنة عن عمر رضي الله عنه
وذلك أنه أجاز لولده استسلاف مال من بيت مال المسلمين والعمل به
فما كسب قله ولبيت مال المسلمين (٢). وقد روي عنه أنه دفع مالا قراضا على
النصف ولا يجوز القراض إلا في الدنانير والدراهم لأنها أشبه بالشيء،
ولا يجوز أن يشترط المقارض على المقارض أن يتجر في شيء من دون شيء.

(١) مصدر قرض الشيء بقرضه بكسر الراء ومقارضة بمقارضه قراضا ومقارضة
إذا قطعه وهو ما يقطعه غيرك من المال ليتقضاء.
وفي الشرع: أن يدفع إليه مال ليتجر به والربح مشترك.
انظر النهاية ٤١/٤، والمطلع ٢٤٦، والمصباح الخير ٤٩٨/٢،
والمنهاج ٣١٠/٢ وروضة الطالبين ١١٧/٥، والغاية القصوى
٦٠٧/٢.

(٢) روى مالك في الموطأ قصة عبد الله وعبيد الله ابني عمر بن الخطاب رضي
الله عنهم لما قدما إلى أبي موسى الأشعري رضي الله عنه في البصرة
فأعطاهما مالا من العراق لبيعه في المدينة فيؤديان رأس المال إلى
أمير المؤمنين ويكون الربح لهما وذكر القصة وأنها لما قدما إلى عمر
رضي الله عنه قال: قد جعلته قراضا فأخذ عمر رأس المال ونصف ربحه
وأخذ عبد الله وعبيد الله رضي الله عنهما نصف ربح المال.
الموطأ كتاب القراض باب ما جاء في القراض ٦٨٧/٢-٦٨٨، وأخرج
الشافعي في المسند ١٦٩/٢-١٧٠، والدارقطني في سننه ولم يذكر
مناصفة الربح ٦٣/٣، والبيهقي في سننه ١١٠-١١١.
(٣) أخذ عمر رضي الله عنه رأس المال ونصف الربح من أبيه كما في الأثر
السابق. وروي عنه رضي الله عنه أنه أعطى مال بيتهم مضاربة
من غير تحديد.

انظر: تلخيص الحبير ٥٧/٣، والدراسة ١٨١/٢.

أو ببلد واحد أو إلى أجل وشهر^(١) ، ومتى فعل ذلك كان مبطلاً لقراضه وكان
ما كسبه المقارض لرب المال ويكون له أجره مثله ، فإن أعطاه مالا قراضا على
أن يكون معه عبده جاز وكان الكسب بينهما أثلاثا^(٢) وإن قال رجل لرجل
خذ هذا المال قراضا على ما شرط فلان على فلان من الربح فإن علما ذلك
جاز ، وإن جهلا لم يجز ، فإن حال الحول على مال فيه زكاة وفيه فضل زكس
عن المال وعن الفضل .

(١) لعل صحة العبارة (أو إلى أجل كشهر) .

(٢) لرب المال الثلثان وللعاقل الثلث .

انظر : الأم ٥ / ٤ ، ومختصر المزنبي ١٢٢ .

باب الوكالة

والتوكيل (١) من كل موكل جائز الأمر لكل من جاز أمره وكان من أهله جائز
 ووصف ذلك أن يقول له: قد وكلتك بأن تشتري لي كذا فيسمى بذلك و يصفه
 بذلك وأن يشترط له جنس كذا ، ويوكله بأنكاح أو طلاق أو عتاق أو دفع دعوى
 عنه أو يخاصم رجلا عنه ، ويصح ذلك بقول الوكيل ، ومتى شاء الموكل والوكيل
 العزل كان ذلك لمن شاء ذلك / منهم _____ ، والوكيل ٢٣/ب
 مصدق / في كل ما يدعيه من تلف في يديه أو رد على ربه ، ولا يصدق فيما ١/٧٧
 ادعى أنه وكل به بيع أو شراء أو قهر شئ ، ولا فيما دفع إلى غير الموكل فإن
 لا يقبل إقراره على الموكل .

(١) وكلت الأمر إليه وكلا ووكولا أي سلمته إليه وفوضته إليه واكتفيت به .
 والوكالة شرعا : تفويض شخص ماله فعله ما يقبل النيا به إلى غير مليفه
 في حياته .
 انظر: ترتيب القاموس مادة وكل ٦٥٣/٤ ، والمغرب ٣٦٨/٢ ،
 والمطلع ص ٢٥٨ ، والمصباح المنير ٦٢٠/٢ .

سَابِ الْمَزَارَعَةِ (١)

(٢) (٣) لا تجوز (٤) المزارعة بحال ، وتجوز المساقاة كما يجوز القراض ، وتجوز المساقاة بأن يساقي على النصف ، ويساقي أحد الشريكين ، ولا يساقي الآخر ، وتكون مدة معلومة ونصيب معلوم وسنين معروفة ، ولا يجوز ذلك في القراض ويكون لهما الشرع على ما اشترطا ، وإن هلك النخل ، ومتى أدركت الثمرة فلا شيء على (٥) العامل ويكون عليه السقي والتجريد وقطع ما يضر بالشر من

(١) وفي ب - زيادة - والمساقاة .

(٢) (الواو) زيادة من ب - .

(٣) وفي ب - (ولا تجوز) .

(٤) مفاعلة من الزرع ، وهي تسليم الأرض لرجل ليزرعها ببعض ما يخرج منها والبذر من المالك .

انظر : ترتيب القاموس مادة زرع ٤٤٦/٢ ، والمغرب ٣٦٣/١ والمطلع ٢٦٣ ، والوجيز ٢٢٧/١ ، وشرح السنة للبخاري ٢٥٣/٨ ، والإقناع ٢٢/٢ .

(٥) من جذان الشرة وتجفيفه وحفظه ، فهذه الأعمال خارجة عن أعمال المساقاة لأنها بعد كمال الشرة ، وذكر النووي في المنهاج ، أنها على العامل في الأصح وذكر في الروضة أنها على العامل على الصحيح ، وقال به قطع الأمثرون ونقل قولاً آخر : أنها لا تلزم العامل إلا إذا اشترط ، أوجرت العادة بذلك ، وذكر القفال وجهين : أحدهما أنه لا يلزم العامل ، والثاني أنه يلزمه .

انظر : حلية العلماء ٣٧٢/٥ ، والمنهاج مع مغني المحتاج ٣٢٩/٢ ، وروضة الطالبين ١٥٩/٥ .

السعف وغير ذلك ، وكذلك من الكرم ، فأما الساقاة إذا كانت في قرية
لجماعة على ما كانت كثيرة فله أن يحرص ثم يخبر العامل أو رب الأرض فـسـن
اختار أن يكون له الشجرة يحرصها ثم إذا بيعت كانت له ، وإن اختلعا وأبى
أحدهما اشتركا في الشجر .

باب الساقاة

إذا قيل لك إما الأصل في الساقاة (١) فقل السنة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وذلك أنه ساقأ أهل خير (٢) ، والساقاة لا تكون إلا (٣) فسي البياض وتكون في النخل وماشاكله من الشجر (٤) والكرم ، والحجة في الساقاة

(١) مأخوذة من السقي ساقى فلانا نخله أو كرمه إذا دفعه إليه واستعطه فيه .

واصطلاحاً : هي أن يعامل غيره على نخل أو شجر أو عنب لتعمده بالسقي وعمل سائر ما يحتاج إليه بجزء معلوم له من الثمر .

انظر : لسان العرب مادة سقى ٣٩٤/١٤ ، وشرح السنه للبغوي ٢٥٢/٨ ، والغاية القصوى ٦١٣/٢ ، والإقناع في حل الفاظ أبي شجاع ١١/٢ .

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه مع الفتح في كتاب الإجارة باب إذا استأجر أرضاً فمات أحدهما ٤٦٢/٤ .

وسلم في كتاب الساقاة باب الساقاة والمعاطة بجزء من الثمر والزرع ١١٨٦/٣ .

(٣) "إلا" تكون زيادة في النسخ لأن الساقاة لا تكون في البياض المنفرد عن النخل أو العنب وإنما تجوز فيه إذا كان بهينه .

قال البغوي "فإن إفراد المزارعه عن الساقاة أو أمكن سقي النخل من غير أن يسقي البياض لم يجز .

انظر : الأم ١١/٤ ، والمنهاج مع مغني المحتاج ٣٢٤/٢ ، شرح السنه للبغوي ٢٥٣/٨ .

(٤) وهذا قول للشافعي في القديم وفي الجديد قيد الشافعي رحمه الله جوازها في نوعين فقط هما النخل والعنب .

انظر : الأم ١١/٤ ، وفتح العزيز ١٢/١٠٤-١٠٧ ، وحلية العلماء ٣٦٤/٥-٣٦٥ وشرح السنه للبغوي ٢٥٢/٨ والمنهاج مع مغني المحتاج ٣٢٣/٢ .

في الكرم اتفاق الأمة لأنهم أجمعوا جميعا على جواز ذلك فصحت المساقاة
 بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم واتفاق الأمة (١) ، ولا تجوز المساقاة إلا على
 شيء محدود مثل نخل بعينه أو كرم بعينه وكيل من الشر (٢) بعينه ، ويجوز
 أن يجعل الشر بينهما نصفين ، وكل ما كان بين النخل ما زرعه الساقى فهو
 بينهما ، وكل ما كان فيه مستزاد للنخل والشر من اصلاح الماء وطريقه وتنقية
 أرضه وتصريف الجريد وأبهر (٣) النخل وقطع الحشيش المضر بالنخل ونحوه
 جاز اشتراطه على العامل ، فأما سد الحيطان فليس فيه مستزاد لا صلاح الشرة
 فلا يجوز شرطه على العامل وليس على الساقى أجره العبيد ولا النفقة عليهم .

(١) حكاية الاتفاق فيه نظر بذهب أبو حنيفة إلى أن المساقاة بجزء من
 الشرة باطله وقيد الشافعى جوازها بنوعين النخل والعنب كما ذكرنا
 وقيد داود جوازها بالنخل .

انظر: الباب مع الكتاب ٢/٢٣٣ ، والهداية مع فتح القدير ٩/٤٧٨
 ومذاهب الصنائع ٦/١٨٥ ، والقوانين الفقهية ص ١٨٤ ، ومذاهب المجتهد
 ١/٢٤٤ ، والألم ٤/١١ ، والإجماع لابن المنذر ص ١٢٧ ، وشرح السنة
 للبهقي ٨/٢٥٢ ، وحلية العلماء ٥/٣٦٤-٣٦٥ ، ورحمة الأمة ص ١٨٣ ،
 وشرح منتهى الإرادات ٢/٣٤٣ ، والمغنى ٥/٣٩١-٣٩٣ ، والإحصاف
 ٢/٤٧ .

(٢) وفي - ب - (الشر) .

(٤) أبر النخل بأبره أبراء إذا لقحته وهو أن يأخذ بشماريخ الذكر فتتغفر فيطير
 ضارها وهو طحين الشماريخ إلى شماريخ الأنثى وذلك هو التلقيح .
 انظر: المغرب ١/٢٣ ، والمصباح المنير ١/١ .

(٢٠) الكرم أصله الكثير ويطلق على العنب وسمي بذلك لكرم ثمرته وامتداد
 ظلها وكثرة حطبها وطيبه وتذله للقطف ليست بهذى شوك ولا ساق .
 انظر: ترتيب القاموس مادة كرم ٤/٤٢ ، والمطلع ص ١٣٠ .

باب ذكر الغاصب

إذا قيل لك: ما الأصل في إيجاب الغرم على الغاصب ؟ فقل: السنة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال: " ليس لعرق ظالم (١) حق " (٢) فالظالم الغاصب ، وكل ظالم فهو معتدي وقد بين الله تعالى أحكام أهل الاعتداء بقوله ((فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم)) (٣) فالغاصب

(١) ومعنى العرق الظالم : كل ما احتقر أو أخذ أو غرس بغير حق كأن يجي الرجل إلى أرض قد أحياها رجل قبله فيغرس فيها عضبا ليستوجب به الأرض .

انظر : موطأ مالك ٧٤٣/٢ ، والفائق ٤١٠/٣ ، والنهاية ٢١٩/٣ وشرح السنة ٢٣٠/٨ .

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه معلقا بنحوه في كتاب الحرث والمزارعة باب من أحيا أرضا مواتا ١٨/٥ .

وأبو داود في سننه في كتاب الخراج والإمارة والغني باب في إحياء الموات ٤٥٣-٤٥٤ .

والترمذي في سننه في كتاب الأحكام باب ما ذكر في إحياء أرض الموات وقال هذا حديث حسن غريب ٦٥٣-٦٥٤ .

ومالك في الموطأ مرسلا في كتاب الأفضية باب القضاء في عمارة الموات وأول الحديث " من أحيا أرضا ميتة فهي له " ٧٤٣/٢ .

والدارقطني في سننه ٣٦/٣ ، والبيهقي في سننه ١٤٢-١٤٣ .

(٣) سورة البقرة آية ١٩٤ .

معتدى فعلية الغرم باعتدائه ، وحد الغصب (١) أخذ الشيء من المغصوب
 قسراً (٢) ، فإذا أخذ ذلك فعلى آخذه رده ومانقسه ، فإن أستهلك فعليه
 قيمته أو في ما تكون قيمته ، وسواً في ذلك الحيوان وغيره ، فإن غصب جارية
 فوطئها فجاءت بولد فعليه الحد وهي وولدها رقيق إن كانت طاوغة ، وإن لم
 تكن طاوغة فعليه الحد والمهر وهي وولدها رقيق وطيه مانقتها الولادة ،
 فإن / وهبها (٣) لرجل فوطئها الموهوب له فجاءت بولد نظر فإن كانت الهبة
 على غير عوض كان على الموهوب له مهر مثلها ومانقتها الولادة ، وقيمة
 الولد يوم سقط والأمة لسيدها ، فإن كانت الهبة على عوض رجع بقيمة الولد
 على الغاصب ولا يرجع بالمهر لأنه شيء ألقه . وإن غصب ثوباً فصغره قبل لسه
 إن كنت تقدر على استخراج الصبغ بغير نقص من الثوب فخذ ، وإلا كنت شريكاً
 في الثوب بقيمة الصبغ ، وإن (٤) غصبه على جارية فعلمها ألحان القرآن والقوائد
 الملحنة والغناء ثم استعقت من يده فلا شيء له ، وإن غصبها وقيمتها مائة
 دينار ثم انخفضت قيمتها حتى صارت خمسين نظر فإن كان ذلك باختلاف

-
- (١) والغصب مصدر غصبه يغصبه إذا أخذ الشيء ظلماً وقهراً .
 انظر: الصحاح مادة غصب ١/ ١٩٤ ، وتريب القاموس مادة غصب
 ٣/ ٣٩٦ ، والمطلع ٢٧٤ ، والمصباح النير ٢/ ٤٤٨ .
 (٢) قسره واقتسره قهره . تريب القاموس مادة غصب ٣/ ٦١٧ .
 (٣) وهبت له شيئاً وهباً وهباً بالتحريك وهبة فهي التفضل والتبرع بما ينفع
 الموهوب له .
 وشرعاً : تطليق منجز تام بلا عوض .
 انظر: الصحاح مادة وهب ١/ ٢٣٥ ، وتهذيب الأسماء واللغات
 ٣/ ١٩٦-١٩٧ ، والغاية القصوى ١/ ٦٥١ .
 (٤) وفي - ب - (فإن) .

الأسعار ردها ولا شيء عليه وإن كان بما انتقصها ردها ورد ما نقصها ،
وكذلك إذا غصب داراً فهدمها أو كانت خراباً فبناها ثم استحق ذلك من يده
أغرم ما نقص بالهدم وقيل له في البناء "خذ بناك وانصرف" وكذلك إن غصبه على
أرض فغرسها شجراً ثم استحققت من يده قيل له اقلع شجرك فإن قلع الشجر
فنقص ذلك من الأرض كان عليه غرمه وكل ما كان من هذه الأشياء المنصوب عليها
من الهدم والبناء والغرس والتزويق (١) / وغير ذلك فهو على هيئة ما ذكرناه . ٣٣/ب

(١) زوقه تزوقها زينة وحسنة .

انظر: مجمل اللغة مادة زوق ٤٤٥/٢ ، وترتيب القاموس مادة زوق
٤٩٤/٢ ، والمصباح المنير ٢٦٠/١ .

فارجعها " (١) فجعل الاعتراف إقراراً ، وما اتفقت عليه الأمة أنهم أجمعوا
 جميعاً أن السبب الذي يعلم به الحق الثابت في ذمة زيد البينة أو الإقرار (٢)
 فقد حصل باتفاقهم أن الإقرار لازم ، وشهدت اللغة بصحة ذلك ، وذلك
 أن الإقرار في اللغة مأخوذ من استقرار الشيء ، فكل من أقر بشيء لزمه ذلك
 الشيء ، فإن أنكرك ذلك نظر إلى ما أقر به فإن كان حقاً لله عز وجل لم يقم عليه
 فيه وإن كان من حقوق الآخرين لم تبرأ ذمته إلا ببينة أو الخروج منه .

- (١) أخرجه البخاري وسلم بلفظ " واقد يا أنيس إلى امرأة هذا " .
 وأخرجه الترمذي والنسائي وابن ماجه بلفظ المصنف . .
 صحيح البخاري كتاب الوكالة باب الوكالة في الحدود ٤ / ٤٩١-٤٩٢ ،
 " مسلم كتاب الحدود باب من اعترف بالزنا على نفسه —————
 ٣ / ١٣٢٤-١٣٢٥ .
 وسنن الترمذي كتاب الحدود باب ماجاء في الرجم على الشيب ٤ / ٢٩٧-٤
 وسنن النسائي باب في صون النساء عن مجلس الحكم ٨ / ٢٤١-٢٤٢ ،
 وسنن ابن ماجه كتاب الحدود باب حد الزنا ٢ / ٨٥٢ .
 (٢) حكى الإجماع فيهما ابن حزم في مراتب الإجماع ، وابن المنذر
 الإجماع على الشهود ، وابن قدامة والدشقي على الإقرار .
 انظر : الإجماع لابن المنذر ص ٧٦-٧٧ ، ورحمة الأمة ص ١٦٥ والمغني
 ٥ / ١٤٩ ، ومرتب الإجماع ٥٢-٥٦ .

باب الفتح

إذا قيل لك: الفتح على كم ضرب ؟ فقل: على ضربين ، فتح عنوة ، وفتح صلح ، فأما فتح الصلح فهي ما فتحت عن رضٍ بغير حرب ولا ضعة مثل مكة لأن الدلالة قد قامت على صلح مكة من قول رسول الله صلى الله عليه وسلم حين قال " ما ترك لنا عقيل (١) / من ربح (٢) - (٣) ففتح الصلح هي طـك لأربابها وضياها عشرة إذا كان شربها سباحاً أو بها " السما ، فإن كانت تسقى بخلاف ذلك فنصف العشر .

وأما فتح العنوة فهي ما فتحت بالسيف فطكها المسلمون بإحازتهم لها فهي لهم إن شاءوا . وقسموها وإن شاءوا وقفوها ، فإذا وقفت كان للإمام أن يكرهها ويصرف أجرتها في مصالح المسلمين ، والبيع والشراء فيما فتح عنوة باطل .

(١) عقيل بن أبي طالب بن عبد مناف بن عبد المطلب ابن عم رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو أخو علي وجعفر وطالب لأبيهم ، أسلم قبل الحديبية وشهد غزوة مؤتة مع أخيه جعفر رضي الله عنهما ، توفي في خلافة معاوية رضي الله عنهما .

انظر : الإصاه ٤٩٤/٢ ، وتهذيب التهذيب ٢٥٤/٧ ، والعقد الثمين ١١٣-١١٥/٦ ، وسير أعلام النبلاء ٢١٨-٢١٩/١ ، وتهذيب الأسماء واللغات ٣٣٧/١ .

(٢) ويجمع على رباح وهو المنزل المشتل على أبيات أو دار الإقامة .

انظر : النهاية ١٨٩/٤ ، وفتح الباري ٤٥٢/٣ .

(٣) أخرجه البخاري بلفظ " رباح " في كتاب الحج باب توريث دور مكة ومعها وشرائها ٤٥٠/٣ .

وسلم بلفظ " رباح " في كتاب الحج باب النزول بمكة للحاج وتوريث دورها ٩٨٤/٢ .

والبيع والشراء فيما فتح صلحاً جائز . ولا يؤخذ من أرض الخسـراج
 إلا الأجرة تصرف في مصالح المسلمين . وما يؤخذ من الأموال والحقوق
 فلاهل السهمان من أهل الصدقات.

باب احياء الموات

إذا قيل لك بما الأصل في إحياء الموات ؟ فقل : السنة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وذلك أنه قال " من أحيا أرضاً ميتة فهي له " (١) ومعنى الميتة التي لا مالك لها في جاهلية ولا إسلام (٢) ، فأما مالها مالكون فلا تنك على أربابها إلا بالرضا والعوض والموات يملك بالحياة له ، فإذا غط الرجل على موضع فقد أحازه دون غيره ، وإذا أنقى أرضاً أو شق لها سبيل ماء أو عمل فيها (٣) فهي له (٤) ولا يحتاج إلى إذن الإمام لأن الإذن والتطليك قد ثبت بقول من ثبتت بقوله الحقوق وهو قول (٥) رسول الله صلى الله عليه وسلم حين قال " من أحيا أرضاً ميتة فهي له " (٦) .

(١) سبق تخريجه ص ٤٦٦ .

(٢) ماتت الأرض موتانا ومواتنا خلت من العمارة والسكان ولم تنح بمسجد فالموات الأرض التي لا مالك لها ولا ينتفع بها أحد وأحيائها أن يعمد الشخص لها فيحيمها بالسقي والزرع فشبهت العمارة بالحياة وتعطيها بفقد الحياة .

انظر : المغرب ٢/٢٧٧-٢٧٨ ، والمطلع ص ٢٨٠ ، والمصباح المنير ٢/٥٨٤ ، والغاية القصوى ٢/٦٣٥ ، وفتح الباري ٥/١٨ .

(٣) (عملا) زيادة من - ب .-

(٤) قال الشافعي " والإحياء ما عرفه الناس إحياء لمثل المحيا " .

مختصر المزني ص ١٣١ .

(٥) (قول) سقطت من - ب .-

(٦) سبق تخريجه ص ٤٦٦ .

باب الإحساس

إذا قيل لك، ما الأصل في الإحساس ؟ (١) فقل: السنة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وذلك ما قاله لعمر رضي الله عنه " إحسس الأصل وسهل الشرة " (٢) ، واتفقت الأمة على جواز ذلك (٣) ، وإذا وقف الرجل وقفا على ولده أو على

(١) حبست أحسس حبساً وأحبست أحسس إحساساً أي وقفت .

وشرعا : حبس مال يمكن الانتفاع به مع بقائه منه منوع من التصرف في عينه
انظر : الصحاح مادة حبس ٩١٥/٣ ، واللسان مادة حبس ٤٥/٦ ،
وتريب القاموس مادة حبس ٥٢٥/١ ، والمغرب ١٢٦-١٢٧/١ ،
والمصباح المنير ١١٨/١ ، وقلموبي وعميره ٩٧/٣ ، وكفاية الأخصار
في حل فاية الاختصار ٢٥٩/٢ .

(٢) أخرجه البخاري ومسلم بلفظ " إن شئت حبست أصلها وتصدقت بها " .

وأخرجه ابن ماجة والنسائي بلفظ " أحسس أصلها وسهل شررتها " .

صحيح البخاري كتاب الشروط باب الشروط في الوقف

٣٥٤-٣٥٥ .

ومسلم كتاب الوصية باب الوقف ١٢٥٥/٣ .

وسنن ابن ماجة كتاب الصدقات باب من وقف ٨٠١/٢ .

وسنن النسائي حبس المشاع ٢٣٢/٦ .

(٣) قال البغوي في شرح السنة عن مشروعيه الوقف " والعمل على هذا عند
عامة أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ومن بعدهم من
المتقدمين لم يختلفوا في إجازة وقف الأرضين من غيرها من المنقولات
وللمهاجرين والأنصار أوقاف بالمدينة وغيرها لم ينقل عن أحد منهم أنه
أنكره " .

(بكر)

شيء ما فقد أخرجه من ملكه إلى غير مالك الرقبة بل هو مالك للمنافع فهي على الموقوف عليه على حسب ما يشترط الموقوف ، فإن لم يقل إذا مات الذي وقفت عليه فهي لله يرجع إلى الموقوف إن كان باقياً أو إلى ورثته إن كان ميتاً ، فإن قال وقف على فلان وعلى ولده وولد ولده أهدا ماتوا فإذا انقضوا كانت لله سبلة على حسب ما اشترط ، فإن لم يكن اشترط صرفها الحاكم فهي سبيل الله ، فإذا قال هي على ولد فلان فذكورهم وأنثاهم سواء إلا أن يبين ذلك فيكون كما بيته لا يسع أحد بيعه ولا إزالته عن سبيل ما وقفه الواقف .

(٢) وقال ابن قدامة في المغني: وقد نقل إجماع الصحابة رضوان الله عنهم "وأكثر أهل العلم من السلف ومن بعدهم على القول بصحة الوقف ولم ير شريح الوقف وقال " لا حبس عن فرائض الله ، قال أحمد " وهذا مذهب أهل الكوفة ، وحكى ابن حزم في المحلى : قول شريح بعدم مشروعية الوقف .

وقال الدمشقي في رحمة الأمة : " هو قرينة جائزة بالاتفاق " . وقال الكاساني : لا خلاف بين العلماء في جواز الوقف في حق وجوب التصديق بالفرع مادام الواقف حياً . . . ولا خلاف أيضاً في جوازه في حق زوال ملك الرقبة إذا اتصل به قضاء القاضي أو أضافه إلى ما بعد الموت واختلفوا في جوازه مزيلاً لملك الرقبة إذا لم توجد الإضافة إلى ما بعد الموت ولا اتصل به حكم حاكم .

انظر : بدائع الصنائع ٢١٨/٦ ، وشرح السنة للبخاري ٢٨٨/٨ ، ورحمة الأمة ص ١٩١ ، والمغني لابن قدامة ٥٩٨/٥ ، والمحلى

كتاب الفرائض

إذا قيل لك بما الأصل في الفرائض؟ (١) فقل: كتاب الله عز وجل وهو قوله تعالى ((يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين)) الآية (٢) ، فأبان عن نصيب الأولاد إذا كانوا ذكورا وإناثا وعن فريضة الأبوين (٣) / وقال ٣٤ / ب عز وجل ((ولكم نصف ما ترك أزواجكم إن لم يكن لهن ولد فإن كان لهن ولد فلكم الربع)) الآية (٤) فأبان عن فريضة الزوجين مع الولد ومع عدم الولد (٥)

(١) جمع فريضة من فرض والفترض مشتقة من الفرض الذي هو التقدير أو من فرض القوس وهو الحز الذي يقع عليه الوتر .

وشرعا : نصيب مقدر شرعا للوارث .

انظر: الصحاح مادة فرض ١٠٩٧/٣ ، واللسان مادة فرض ٢٠٦/٧ ، والمغرب ١٣٣/٢ ، والمصباح ٤٦٩/٢ ، والمطلع ٢٩٩ ، ومغني المحتاج ٢/٣ .

(٢) سورة النساء آية ١١ .

(٣) في قوله سبحانه ((ولأبويه لكل واحد منهما السدس مما ترك إن كان له ولد فإن لم يكن له ولد وورثه أبواه فلأمه الثلث فإن كان له أخوة فلأمه السدس . . الآية)) - سورة النساء آية ١١ - .

(٤) سورة النساء آية ١٢ .

(٥) فللزوجة مع وجود الفرع الوارث الربع ومع عدمه النصف وللزوجة مع وجوده الثمن ومع عدمه الربع .

انظر : مختصر العزني ص ١٣٨ ، والوجيز ٢٦٠/١ .

وأبان في الآية عن حكم الكلالة (١) وهم الأخوة والأخوات من الأم بقوله ٨٠/أ
 ((وإن كان رجل يورث كلالة أو امرأة وله أخ أو أخت)) . . الآية (٢) وقال
 عز وجل ((يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلالة)) . . الآية (٣) .

(١) تكلم النسب تكلاً وكلالة : بمعنى تعطف عليه النسب وقيل هي مشتقة
 من الإكمل وهو الذي يحيط بالرأس من جوانبه ، والمراد بها من لا ولد
 له ولا والد .

انظر: لسان العرب مادة كلل ١١/٥٩٢ ، وترتيب القاموس مادة كلل
 ٤/٧٥ ، والمغرب ٢/٢٣١ ، وتفسير ابن جرير ٤/٢٨٣ ، وتفسير
 ابن كثير ١/٤٦٠-٥٩٣ .

(٢) سورة النساء آية ١٢ .

(٣) سورة النساء آية ١٧٦ .

بَابُ مَنْ يَرِثُ مِنَ النِّسَاءِ وَالرِّجَالِ

إِذَا قِيلَ لَكُمْ يَرِثُ مِنَ الرِّجَالِ ؟ فَقُلْ بِخَمْسَةِ عَشْرَ وَهُمْ الْآبُ وَالْجَدُّ وَإِنْ عَمَلًا
وَالْأَبْنَاءُ وَالْأُمَّنَ وَإِنْ سَفَلًا ، وَالْأَخُ مِنَ الْآبِ وَالْأُمِّ ، وَالْأَخُ مِنَ الْآبِ مَعَ
عَدَمِ الْأَخِ مِنَ الْأُمِّ ، وَالْأَخُ مِنَ الْآمِ ، وَالْأَخُ لِلْأَبِ وَالْأُمِّ وَالْأَخُ لِلْأَبِ
مَعَ عَدَمِ ابْنِ الْأَخِ لِلْأُمِّ ، وَالْعَمُّ لِلْأَبِ وَالْأُمِّ ، وَالْعَمُّ لِلْأَبِ كَذَلِكَ ،
وَالْأَبْنَاءُ لِلْأَبِ وَالْأُمِّ ، وَالْأَبْنَاءُ لِلْأَبِ كَذَلِكَ ، وَالزَّوْجُ ، وَالْمَوْلَى الْمَعْتَقُ
وَهُوَ مَوْلَى النِّعْمَةِ . وَيَرِثُ مِنَ النِّسَاءِ تَمَعُ : الْأُمُّ وَالْجَدَّةُ (١) وَإِنْ عَمَلًا ،
وَالْبَنْتُ ، وَبَنَاتُ الْإِبْنِ وَإِنْ نَزَلَتْ دَرَجَتُهَا ، وَالْأَخْتُ لِلْأَبِ وَالْأُمِّ ، وَالْأَخْتُ
لِلْأَبِ ، وَالْأَخْتُ مِنَ الْآمِ ، وَالزَّوْجَةُ ، وَالْمَوْلَاةُ الْمَعْتَقَةُ مَوْلَاةُ النِّعْمَةِ .

(١) لِلْأُمِّ وَالْجَدَّةِ لِلْأَبِ .

انظر : روضة الطالبين ٤/٦ .

سباب من لا يرث من النساء والرجال (١)

الخال ، وابن الأخت لأب وأم ، وابن الأخت من الأب ، وابن الأخ لـلأم ،
والعم أخو الأب من الأم ، والجدة أبو الأم ، وولد البنت ، والكافر ، والعبد ،
والقاتل ، والعمة ، والخالة ، والجدة أم أبي الأم وهي كل جدة دخل في
نسبها أب بين أمين ، وابنة الأخ ، وابنة العم ، والأخوة والأخوات لا يرثون
مع من به يرثوا وهو الأب والجدة وإن علا ، ولا مع من هو أقرب منهم إلى الميت
وهو الابن وابن الابن وإن سفل ، وكذلك الأخوة للأب والأم ، والأخوة من
الأم هم من الميراث أبعد لأن من يدلي بسببين يتعصب ورحم لـمـن
بوارث معها ، فذلك من سببه أضعف لا يرث . والزوجة والزوجة ان
والثلاث والأربع فريضتهم واحدة ، فأكثر فريضة الزوجات الربع ، وأقله الثمن ،
وأكثر فريضة الزوج النصف ، وأقل نصيبه الربع ، والوالدان يحجبهم ولد الابن
أنثى كان أو ذكرا ، ولا يحجبهم ولد البنت . والأم فيحجبها الأخوان فصاعدا
عن أخذ الثلث وتكون فريضتهما (٢) السدس وسواهم كانوا ذكورا أو إناثا ،
والزوجة والزوجة إذا كانوا معهم (٣) بدى بالفرض لهم وكان ما بقي للأم لهما

(١) وفي - ب - (من الرجال والنساء) .

(٢) وفي - ب - (فرضها) .

(٣) هاتان المسألتان تلقى بالعمريتين لقضا عمر بن الخطاب رضي الله عنه
بهما ، أو الغراوين لشهرتهما ، تشبيها لهما بالكوكب الأغزر ،
أو الفرييتين لغرايتهما .

انظر: مختصر العزني ص ١٣٨ ، والمهذب ١٣٣/٢ ، والوجيز ١/٢٦٠
والروضه ١/٦ ، والمنهاج ومغني المحتاج ١٥/٣ ، والمغني لابن قدامة

ثلث الباقي بعد فرض الزوجين مع الأب خاصة ، وما بقي من ذلك فللأب ، فإن لم يكن ثم أب فللعصبة ، وفريضة البنت وحدها النصف (١) ، وللاثنين الثلثان وإن كثروا (٢) فلا يزدون على الثلثين والباقي فللعصبة ، وكذلك للأخت النصف وحدها ، وللاختين أو الأخوات الثلثان وإن كثروا (٣) ففرضهم الثلثان وما بقي فللعصبة ، فإن مات رجل وخلف أباً وحده ، فله المال ، وإن خلف ابناً وحده ، فله المال أيضاً ، وإن خلف أخاً لأبيه وأمه وجده ، أو لأبيه وحده ، فله / المال ١/٨١ وكذلك ابن الأخ للأب والأم وحده ، وكل من ذكرنا من هؤلاء إذا لم يكن للميت غيره فهو مستحق للمال كله ، ولا يرث الجد مع الأب ، كما لا يرث ابن الابن مع الابن ، ولا يرث ابن الأخ مع الأخ ولا الأخ من الأب مع الأخ من الأب والأم ولا العم من الأب مع العم من الأب والأم ، وترث الأخت من الأب مع الأخوات للأبوين السدس تكلمة الثلثين ، وفرضها وفرض أخواتها إذا كثروا (٤) إلا أن يكون معها أخ فبعصبتها فيكون ما بقي مقسوماً عليهما للذكر مثل حظ الأنثيين ، فإن ترك ثلاثة أخوة متفرقين فللأخ من الأم السدس وما بقي فللأخ من الأب والأم وسقط الأخ من الأب . فإن كانوا (٥) ثلاث أخوات متفرقات ورثن كلهن (٦) وابن الابن إذا كان مع البنات كان ما بقي له ، وليس لابن الابن مع البنات فريضة . وابنة الابن إذا كانت بمنزلة البنات (٥) ففريضة وفريضة واحدة (٦)

(١) (النصف) سقط من - ب - .

(٢) الصواب (وإن كثروا) .

(٣) الصواب (فإن كن) إلا إذا كان يقصد الأخوة مطلقاً الذكور والإناث .

(٤) فللشقيقة النصف وللأخت لأب السدس تكلمة الثلثين وللأخت لأم السدس انظر: مغني المحتاج ١٨/٣ .

(٥) بنات الابن بمنزلة البنات عند عدمهن في أرشهن وحجبهن لمن يحجبه البنات وفي جعل الأخوات معهن عصبات وفي أنهن إذا استكطن الثلثين

سقط من أسفل منهن من بنات الابن وغير ذلك انظر الوجيز ١/٢٦١ ، والإقناع لابن المنذر ١/٢٧٩ ، والمغني لابن قدامة ٦/١٦٩ .

(٦) الصواب فريضة .

وإذا ماتت المرأة وخلفت زوجاً وأماً وأخوة لأم وأخوة لأب وأم فللزوجة النصف وللأم
 السدس وللأخوة من الأم الثلث وبشركهم الأخوة من الأب والأم... (١) فيكون
 بينهم بالسوية (٢) ، وللأب مع الولد وولد الابن / السدس ، وكذلك الأم معهم ٣٥/ب
 وكذلك الجد بمنزلة الأب مع الولد وولد الابن والجددة والجدة فساعد في
 ذلك سوا ، ويحجب أدناهم أعلاهم ، وهن اللواتي من قبل الأب ، وتحجب
 اللاتي من قبل الأم بعداهن من قبل الأب ، والجد مع الولد وولد
 الابن بمنزلة الأب مع عدم الأب . وإذا كان مع الجد أخ وأخت (٣) قاسمهم (٤)

(١) الكلام هنا غير واضح ولعل العبارة السهية (بالثلث) وتكون العبارة
 (وبشركهم الأخوة من الأب والأم بالثلث) .

(٢) وهذه تسمى الشركه بفتح الراء لأن بعض أهل العلم شرك فيها بين
 ولد الأبوين وولد الأم في فرغ ولد الأم ، وتسمى الحمارة لأنه يروى
 أن عمر رضي الله عنه أسقط ولد الأبوين فقال بعضهم: يا أمير المؤمنين
 هب أن أبانا كان حمارة ليست أمنا واحدة ؟ فشرك . وتسمى المنبرية
 لأنه سئل عنها وهو على المنبر .

انظر : مغني المحتاج ١٧/٣ - ١٨ ، والعذب الفاضل ١/١٠١ - ١٠٢ ،
 والمغني لابن قدامة ٦/١٨٠ .

(٣) وفي - ب - (أو أخت) .

(٤) وتكون المقاسمة خيراً له إذا كانوا أقل من مثليه كأن يكون معه أختان
 أو ثلاث أخوات . انظر :

مختصر المزني ١٣٩ ، والروضة ٦/٢٣ - ٢٤ .

فإن (١) كانا أخوين أو اختين أو أكثر كان له الثلث (٢) ، وإن كان معهم من له فريضة مثل زوج أو زوجة بدي* بأهل الفرائض ثم قاسمهم ما بقي ما كانت المقاسمة خيرا له إلا أن يكون ترك المقاسمة خيرا له فيكون له السدس . وإذا ماتت امرأة وخلفت زوجا وأما وأختا لأب وأم وجد فللزوجة النصف وللأخت لأب وأم النصف وللأم الثلث وللجد السدس ، ويضيف الجد سدسه إلى النصف نصف الأخت من الأب والأم فيقاسمها للذكر مثل حظ الأنثيين (٣)

(١) وفي - ب - (وإن) .

(٢) متى كان الأخوة أكثر من مثلي الجد فالثلث أو فرله كتلات أخوه .

انظر : مختصر المزني ص ١٣٩ ، والمهذب ٤١/٢ ، وروضة الطالبين

٢٤/٦ .

(٣) فتصح من سبعة وعشرين سهما للزوج تسعة أسهم وللأم ستة وللجد ثمانية وللأخت أربعة .

انظر : المغني ٢٢٣/٦ .

باب أصول الفرائض

إذا قيل لكم أصول الفرائض ؟ تقول خمسة عشر ، فمن ذلك سبعة في كتاب الله عز وجل وهي : ميراث الولد (١) ، وميراث الأب ، وميراث الأم (٢) ، وميراث الزوج ، وميراث الزوجة (٣) ، وميراث الأخوة والأخوات من الأم (٤) ،

(١) قال الله تعالى ((يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين فإن كن نساءً فوق اثنتين فلهن ثلثا ما ترك)) .

سورة النساء آية ١١ .

(٢) قال الله تعالى ((ولأبوية لكل واحد منهما السدس ما ترك إن كان له ولد فإن لم يكن له ولد وورث أبواه فلأمه الثلث فإن كان له أخوه فلأمه السدس))

سورة النساء آية ١١ .

(٣) قال تعالى ، ((ولكم نصف ما ترك أزواجكم إن لم يكن لهن ولد فإن كان لهن ولد فلكم الربع ما تركن من بعد وصية يوصين بها أو دين))

سورة النساء آية ١٢ .

قال الله تعالى : ((ولهن الربع ما تركتم إن لم يكن لكم ولد فإن كان لكم ولد فلهن الثمن ما تركتم من بعد وصية يوصون بها أو دين)) سورة النساء آية ١٢ .

(٤) قال سبحانه : ((وإن كان رجل يورث كلالة أو امرأة وله أخ أو أخت فلكل واحد منهما السدس ، فإن كانوا أكثر من ذلك فهم شركاء في الثلث))

سورة النساء آية ١٢ .

وميراث الأخوة والأخوات من الأب والأم (١) . وخمسة بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو أنه أعطى الجدة السدس (٢) ، وأعطى ابنة الابن مع ابنة الصلب السدس (٣) ، وجعل الأخوات مع البنات

(١) وقال الله سبحانه ((إن إرؤ هلك ليرثه ولد وله أخت فلها نصف ما ترك وهو يرثها إن لم يكن لها ولد فإن كانتا اثنتين فلهما الثلثان مما ترك وإن كانوا أخوة رجالاً ونساءً فللذكر مثل حظ الأنثيين)) - سورة النساء ١٢٦ .

(٢) عن قبيصة بن ذؤيب أنه قال : " جاءت الجدة إلى أبي بكر الصديق رضي الله عنه تسأله ميراثها فقال : مالك في كتاب الله تعالى شيء " وما علمت لك في سنة نبي الله صلى الله عليه وسلم شيئاً فأرجعي حتى أسأل الناس فسأل الناس فقال المغيرة بن شعبه حضرت رسول الله صلى الله عليه وسلم أعطاه السدس فقال أبو بكر هل معك غيرك ؟ فقال محمد ابن سلمه فقال : مثل ما قال المغيرة بن شعبه فأنفذه لها أبو بكر رضي الله عنه ثم جاءت الجدة الأخرى إلى عمر بن الخطاب رضي الله عنه تسأله ميراثها فقال مالك في كتاب الله تعالى شيء وما كان القضاء الذي قضى به إلا لغيرك وما أنا بزائد في الفرائض ولكن هو ذلك السدس فإن اجتمعتما فيه فهو بينكما وأيتكما خلت به فهو لها .

أخرجه أبو داود في كتاب الفرائض باب في الجدة ٣١٦/٣ - ٣١٧ .
والترمذي في كتاب الفرائض باب ما جاء في ميراث الجدة ٤٢٠/٤ .
وابن ماجه في كتاب الفرائض باب ميراث الجدة ٩٠٩/٢ - ٩١٠ ، ومالك في الموطأ في كتاب الفرائض باب ميراث الجدة ٥١٣/٢ ، وابن حبان في صحيحه ٦٠٩/٢ .

(٣) عن ابن مسعود رضي الله عنه وقد سئل عن ابنة وابنة ابن وأخت فقال : أقضي فيها بما قضى النبي صلى الله عليه وسلم للابنة النصف ولا ابنة الابن السدس تكلمة الثلثين وما بقي فلأخت . البخاري في صحيحه في كتاب الفرائض باب ميراث ابنة ابن مع ابنة ١٢/١٢ .

عصبة (١) ، وما أبقت الفرائض فلأولى عصبة ذكر (٢) وقال عليه السلام " السولا " لمن أعتق " (٣) . وثلاثة باتفاق الأمة وذلك أنهم اتفقوا على أن ولد البنين يقومون مقام ولد الصلب إذا لم يوجدوا (٤) ، وأن الأخوة والأخوات للأب يقومون مقام الأخوة / والأخوات للأبوين إذا لم يوجدوا (٥) والجدة يقوم مقام الأب إذا لم يكن أب (٦) إلا في مسألتين أحدهما مقاسمة

(١) المرجع السابق .

(٢) عن ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " الحقوا الفرائض بأهلها فما بقي فهو لأولى رجل ذكر " أخرجه البخاري في صحيحه مع الفتح في كتاب الفرائض باب ميراث الولد من أبيه وأنه ١١/١٢ .

ومسلم في كتاب الفرائض باب الحقوا الفرائض بأهلها فما بقي فلأولى رجل ذكر ١٢٣٣/٢ .

(٣) عن عائشة رضي الله عنها قالت : اشتريت بريرة فقال النبي صلى الله عليه وسلم " اشتريتها فإن السولا " لمن أعتق " . البخاري في صحيحه كتاب الفرائض باب السولا " لمن أعتق وميراث اللقيط ٣٩/١٢ .

ومسلم بنحوه في كتاب العتق باب إنما السولا " لمن أعتق ١١٤١/٢ - ١١٤٥ (٤) انظر : الإجماع لابن المنذر ص ٧٩ ، ومراتب الإجماع لابن حزم ص ١٠ .

(٥) الإجماع لابن المنذر ص ٨٣ ، والإقناع لابن المنذر ٢٨٣/١ .

(٦) قال ابن المنذر : أجمع عوام أهل العلم أن الجد أبا الأب لا يحجب عنه عن الميراث غير الأب ، وأنزلوا الجد بمنزلة الأب في الحجب والميراث إذا لم يترك الميت أبا أقرب منه في جميع المواضع إلا مع الأخوة والأخوات . الإقناع لابن المنذر ٢٨٦/١ ، وانظر : المغني لابن قدامة ٢١٥/٦ .

الأخوة (١) ، (المسألة) (٢) الثانية الزوج والأم والجدة يكون للأم ثلث ما بقي وهو
السدس ويأخذ الجدة الباقي وهو الثلث الكامل (٣) .

والفروض ستة : النصف والربع ، والثلث ، والثلثان ، والثلث ، والسدس .
فالنصف فرض خمسة : البنت ، وبنت الابن مع عدم البنت ، والأخت من
الأبوين ، والأخت من الأب مع عدم الأخت من الأبوين ، والزوج مع عدم
الحجب (٤) .

والربع فرض اثنين (٥) : الزوج (٦) مع الولد وولد الابن ، وهو للزوجات مع عدم
الحجب ، والثلث فرض الزوجة والزوجات مع الولد ، وولد الابن .
والثلثان فرض أربعة وهن : البنتان أو البنات وإن كثروا (٧) ، وبنت الابن أو بنات
الابن كذلك ، والأختان من الأب والأم فصاعداً وإن كثروا (٨) والأختان أو الأخوات

(١) وهو أن يكونوا دون مثليه . الروضة ٢٤ / ٦ .

(٢) ما بين القوسين زيادة من - ب - .

(٣) قلت للزوج النصف وللأم الثلث وللجدة ما بقي وهو السدس ، فالمسألة
من ستة النصف ثلاثة للزوج ، وللأم الثلث اثنان ، وواحد هو نصيب
الجدة ، وهذه من مبرعات عبد الله رضي الله عنه لأنه يروى عنه أنه قال :
للزوج النصف والباقي بين الجدة والأم نصفان وتصح من أربعة على هذا
القول ومن سنته على القول الأول لأن الجدة أبعد من الأم فلم يجز أن
يحجبها كجد الأب مع أم الأب ولعل هذا هو الراجح والله أعلم .

انظر مختصر المزني ص ١٣٩ ، والمهذب ٤١ / ٢ - ٤٢ ، وروضة الطالبين

١٢ / ٦ ، والمغني ٢١٥ / ٦ .

(٤) من النصف إلى الربع إذا وجد معه فرع وارث وهذا حجب نقصان .

(٥) وفي - أ - (اثنين) وما في - ب - أصح .

(٦) وفي - ب - (للزوج) .

(٧) هذا خطأ الصواب (وإن كثرن) .

من الأب مع عدم الاختين من الأبوين .

والثالث هو فرض اثنتين : الأم إذا لم تحجب ، وهو فرض الاثنين فصاعداً من ولد الأم .

والسدس فرض سبعة : للأم والأب مع الولد ، وولد الابن ، وهو للأم أبهاً مع الاثنين فصاعداً من الأخوة والأخوات ، وفرض الجدة أو الجدات ، وهو للجد مع الولد وولد الابن ، وهو لبنت الابن أو بنات الابن مع البنت تكلمة الثلثين ، وهو للأخت أو الأخوات من الأب مع الأخت من الأبوين تكلمة الثلثين . وللواحد من الأخوة من الأم ذكراً كان أو أنثى .

فالنصف للبنت أكثر فرضها إذا كانت وحدها ، ولها الثلث مع أختها ، ويقل فرضها على حسب من يكون معها من الأخوة والأخوات ، وكذلك بنات الابن إذا جرت على هذه القضية ، وكذلك الأخت من الأبوين إذا كانت على قضية البنت منفردة ومع أخواتها وأخوتها .

والنصف أكثر (١) فرض الزوج ، وأقل نصيبه الربع ، والربع أكثر فريضة الزوجية إذا كانت وحدها مع عدم الولد ، ولها الثمن مع الولد ، وأقل فرضها ربع الثمن (٢) ، والثلث أكثر فريضة الأم ، وأقلها السدس إذا حجبها الأخوان فصاعداً وسواء كانوا ذكراً أو إناثاً ، والزوجة والزوجتان والزوجات (٣) إذا ٣٦ / ب

(١) وفي - ب - (أكبر) .

(٢) إذا كن أربعاً .

(٣) وفي - ب - (والزوج والزوجة أو الزوجات) .

كان الأبوان معهما بدي* بالفرض للزوجين وكان ما بقي للأم منه الثلث وما بقي من ذلك فلأب ، فإن لم يكن فللعصبة والثلثان فريضة للأبنتين وإن كثر^(١)وا فلا يزدن على الثلثين وما بقي فللعصبة . (وكذلك فريضة الأختين الثلثان وإن كثر^(١)وا وما بقي للعصبة) (٢) فإن مات رجل وخلف أبا فله المال كله ، وإن خلف ابنا فله المال كله ، وإن خلف أخا لأب وأم فله المال كله ، وما بين الأخ للأبوين كذلك ، وابن الأخ للأب مع عدم ابن الأخ للأبوين كذلك وكل من ذكرنا من هؤلاء إذا لم يكن للميت غيرهم فهم يستحقون المال كله .

والسدس ميراث الأخت من الأب مع الأخت من الأبوين إلا أن يكون معها أخ فيكون ما بقي مقسوما عليهما للذكر مثل حظ الأنثيين ، فإن ترك ثلاثة أخوة مفترقين فللأخ للأم السدس وما بقي فللأخ من الأبوين وسقط الأخ من الأب / ٨٣ / ١
فإن (٣) كانوا أخوات مفترقات ورثن جميعا . وابن الابن إذا كان مع البنات كان ما بقي له ولم يكن لابن الابن مع البنات ولا مع الأخوات فريضة ، وبنت الابن إذا كانت بمنزلة البنات ففريضة وفريضة واحدة .

وإذا ماتت المرأة وخلفت زوجا وأما وأخوة لأب وأم (٤) فللزوج النصف ، وللأم السدس ، وللأخوة من الأم الثلث ويشركهم الأخوة من الأب والأم في ثلثهم فيكون بينهم بالسوية ، وللأب مع الولد وولد الابن السدس ، وكذلك الأم والجدة بمنزلة الأب مع الولد وولد الابن ، والجدة والجدة ثان فسوا* فيه ويحجب

-
- (١) الصواب (وإن كثر) .
(٢) ما بين القوسين زيادة من - ب .
(٣) وفي - ب - (فإذا) .
(٤) الكلام غير واضح في - أ - وتنتمى العبارة كما يفهم من - ب - " وأخوة للأم " وفي - ب - (وأخوه للأم وأخوه لأب وأم) .

أدناهن أعلاهن . وهن اللاتي من قبل الأب، وتحجب التي من قبل الأم بعداهن ، وإذا كان مع الجد أخ (١) وأخت قاسمهم ، فإن كان معه أخوان أو أخ وأختان أو أكثر كان له الثلث وإن كان مع الأخوة من له فريضته مثل زوج أو زوجة بديء بأهل الفرائض ثم قاسمهم ما بقي ما كانت المقاسمة خيرا له ، إلا أن يكون ترك المقاسمة خيرا له فيكون له السدس ، وإذا ماتت امرأة وخلفت زوجا وأما وأختا لأب وأم وجدا ، فللزوج النصف ، وللأخت من الأبوين النصف ، وللأم الثلث ، وللجد السدس وهذه المسألة تيسر الأكدرية (٢) ، وكان أصلها ستة وقد عالت إلى تسعة فمضت سدسها تسعا فيكون اجحافا بالجد فيضاف سدسه إلى نصف الأخت

(١) وفي - ب - (أو) .

(٢) سميت بذلك نسبة إلى أكر وهو اسم السائل عنها أو المسئول أو الزوج أو بلد الميتة ، أولانها كدرت على زيد مذهب لأنه لا يفرض للأخت مع الجد ولا يحيل سائل الجد وهنا فرض واعمال ، وقيل لأن زيد كدر على الأخت ميراثها لأنه أعطاه النصف ثم استرجعه منها .

انظر : المذهب ٤٢/٢ ، روضة الطالبين ٥/٦ ، ومغني المحتاج ٢٣/٣ ، ونهاية المحتاج ٢٦/٦ ، والعذاب الفاضل ١ / ١٢٠ ، والمغني ٢٢٣/٦ - ٢٢٤ .

الأبوين (١) فيقتسمانه للذكر مثل حظ الأنثيين .

(١) فلها أربعة من التسعة له الثلثان ، ولها الثلث فانكسرت علس
مخرج الثلث ، فنضرب ثلاثة في تسعة تبلغ سبعة وعشرين للسزوج
تسعة وللأم ستة وللجد ثمانية وللأخت أربعة .
انظر : المذهب ٤٢/٢ ، ومغني المحتاج ٢٣/٣-٢٤ .

باب ميراث ولد المملوكة

اعلم أن ولد المملوكة (١) قد صار نسبه لأمه دون أبيه فهو يرثها وترثه () وكذلك ولد الزنا ، انقطعت عصبة ، وثبت له نسب من أمه فهو يرثها وترثه (٢) ، وأخوته وأخواته من قبل الأم يرثهم ويرثونه .

-
- (١) المملوكة: مصدر على وزن المفاعلة من لاعن يلاعن .
واللعن: الطرد والإبعاد من رحمة الله فكلا من الزوجين يبتعد عن الآخر بعد أيمان المملوكة .
وفي الشرع : أيمان يذكر فيها اللعن إثباتاً للزنا أو دفعاً للحسد الثابت به رخص فيها للزوج صيانة للنسب ولعسر بيئة الزنا .
انظر: النهاية ٢٥٥/٤ ، والمغرب ٢٤٦/٢ ، والمصباح ٥٥٤/٢ ،
والغاية القصوى ٨٣٥/٢ .
(٢) ما بين القوسين زيادة من - ب - .

سأب مراث المآوس

واذا مات الرجل المآوسى وخلف أتمه وهى زوجته ورشته بالنسب ولم ترشه
بالزوجة ، وكذلك إذا خلف ابنته وهى زوجته ورشناها بالنسب ولم
نورشها بالزوجة ، فإن كان له من ابنته ولد ذكر حجب أخته عن ميراثها منه
فكان الميراث بينهم للذكر مثل حظ الأنثيين ، فإن أولد ابنته / بنتين ومات ٨٤/أ
عنهما كان لهما ولأمهات الثلاثان يقتسمونه بالسوية ، فإن ماتت إحدى البنتين
التي ولدت (١) أختها من أبيها ورثتها الأخت من الأب والأم بالنصف
ورثتها أختها من أبيها التي هى أمها بالسدس تكلة الثلثين وما بقى فلعصبتها
لأنها حجبت نفسها .

(١) وفي - ب - (ولدتها) .

باب ما كان الناس يتوارثونه في الجاهلية

اعلم أن الناس كانوا في الجاهلية وبرهة من الإسلام يتوارثون بالحلف^(١) وذلك أن الرجل كان إذا أحب الرجل حاله وجعل له نصيباً من ماله وكان له نسب بمعنى من لا نسب له فنسخ ذلك الحلف الوصية بالفرائض وذلك قول الله عز وجل ((كتب عليكم إذا حضر أحدكم الموت إن ترك خيراً))^(٢) يعني مالا^(٣) ((الوصية للوالدين والأقربين))^(٤) وهذا يدل على حكم ذوي الأنساب وذلك أن الرجل كان بالنسب أدنى إلى الميت ، فإذا مات وخلف ولداً ووالداً ورثه / ولده دون أبيه ، فلما فرض الله للأبوين فريضة بطلت الوصية للوالدين . ٣٧/ب ولم يفرض الله عز وجل لذوي الأرحام كما فرض للأبوين ، فدل ذلك على إبطال ميراثهم بالنسب وثبت بالوصية لأنه تعالى بين بالفرض للأبوين تحريم الوصية لهما ، وبينت السنة عن ذلك بقول رسول الله صلى الله عليه وسلم : " لا وصية لوارث " ^(٥) فصار ذوو الأرحام يرثون بالوصية وكل الأجنبيين وسائر من كان

(١) تحالفاً إذا تعاهدا وتعاقدا على أن يكون أمرهما واحداً في النصر والحماية بينهما .

انظر: ترتيب القاموس مادة حلف ٦٩٢/١ ، والمصباح الصغير ١٤٦/١ .

(٢) سورة البقرة آية ١٨٠ .

(٣) انظر: تفسير القرطبي ٢٥٩/٢ ، وتفسير ابن جرير ١٢٠/٢ .

(٤) سورة البقرة آية ١٨٠ .

(٥) أخرجه أبو داود في كتاب البيوع والإجازات باب في تضمين العارية

٨٢٤/٣ ، وابن ماجه في كتاب الوصايا باب لا وصية لوارث ٩٠٥/٢ ،

والشافعي في المسند ١٨٩/٢ ، وأحمد في مسنده ٢٦٧/٥ والبيهقي

٢٦٤/٦ وقال عنه ابن حجر: بأنه حسن الإسناد ، تلخيص الحبير ٩٢/٣

الميت يحبهم وليس لهم سبب من النسب ما روا يرثون بالوصية فلو كان لهم سبب من النسب يرثون به لكانت الوصية لهم باطل (١) ، وقد أجمع الكل على أن ذلك لهم (٢) ، فدل إجماعهم على إبطال ما ادعي فيهم (٣) .

-
- (٢) وهو أرثهم بالوصية وليس بالنسب ، وحكى الإجماع على جواز الوصية لغير الوارث ابن المنذر، والد شقي، في رحمة الأمة .
قال في كتاب الإجماع " أجمعوا أن الوصية للوالدين اللذين لا يرثان المرء والأقرباء الذين لا يرثونه جائز " .
الإجماع لابن المنذر ص ٨٩ ، ورحمة الأمة ص ٢٠٦ .
(٣) من إبطال ما ادعاه أهل الجاهلية بأن لهم نسبا .
(١) الصحيح - باطل - فهي غير كان والاسم الوصية وهي مؤنث

باب ميراث الغرقى والموتى تحت الهدم

إذا قيل : مات قول في الغرقى والموتى تحت الهدم والقَتلى في الغزو؟
 فقل : أورثهم على حسب اليقين فيهم ، وهو ميراث الباقي منهم للمالك منهم
 وهو اليقين في حالهم إذا كان التنزيل في موارثهم ليس بيقين فإذا لم يكن
 يقينا في حال ميراثهم وقفت المال حتى يحكم الله فيهم وهو خير الحاكمين.

الحلاف (١) فإن الله عز وجل قال ((فمن خاف من موصٍ جنفاً (٢) أو إثماً فأصلح بينهم فلا إثم عليه)) (٣) فيجب على كل من أراد وصية أن يتق الله وحده لا شريك له ويعمل لدار البقاء ويقدم ما يكون له فيها ذخراً ، ويجب على الموصي إليه أن يستعمل ما أمره الله به من تنفيذ الوصية على حسب ما ذكر له

(١) أصل الحلف المعاقدة والمعاهدة على التعاضد والتساعد والاتفاق .
قال ابن سيدة " كل شيء مخطف فيه فهو مخلف . لأنه داع إلى الحلف .

وعبر بالحلاف عن الخلاف لكون الخلاف مستلزم للحلاف وهذا أسلوب كتابي أبلغ من الصريح عند البلاغيين لأنه كذكر الشيء مع دليله .

انظر : لسان العرب مادة حلف ٥٣/٩ - ٥٥ .

(٢) الجنف: الجور والهيل عن الحق .

يقال جنف جنفاً وأجنف ، مال عليه في الحكم والخصومة .

والمعنى : إن خفت من موصيلاً في الوصية وعدلاً عن الحق ووقعوا في إثم فبادروا إلى السعي في الإصلاح بينهم .

انظر : ترتيب القاموس مادة جنف ٥٤١/١ ، ولسان العرب مادة جنف

٣٢-٣٣ ، والمصباح المنير ١١١/١ ، وتفسير ابن العربي ٧٣/١ ،

وتفسير القرطبي ٢٧٠/٢ ، وتفسير ابن جرير ١٢٦-١٢٧ .

(٣) سورة البقرة آية ١٨٢ .

قال الله تعالى ((فمن بدله بعد ما / سمعه)) . . الآية (١) وليس ٨٥/أ
للرجل أن يوصي بأكثر من ثلث ماله ، فإن أوصى بأكثر من ثلثه فأجازة الورثة
جاز ، وإن أوصى الرجل لولده النصراني أو لولده العبد أو لولده القاتل
فالوصية جائزة لأنهم لا يرثون ، فإن أسلم النصراني بطلت الوصية ، فإن أوصى
لا امرأة أجنبية ثم تزوجها ومات عنها وهي زوجته بطلت الوصية ، ولكل موص أن
يرجع في وصيته قبل موته .

باب الرقبي والعمرى

إذا قيل لك إما الأصل في الرقبي والعمرى ؟ فقل: السنة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وذلك أنه قال " من أعتق عمرى أو أرقب رقبى فقد أعطى عطاءً وقعت فيه المواريث " (١) فالعمرى هو أن يسكن الرجل الرجل داره عمر المسكن أو عمر المسكن ، وليس له أن يتصرف فيها ببيع ولا هبة فإذا مات كانت لورثته .
والرقبي: هو أن يقول الرجل للرجل أرقبني إلى وقت وفاتي فإذا كانت وفاتي في ذلك كذا وكذا فيكون ذلك له ، فهذه الرقبى ، وما تقدم ذكره العمرى وهما بمعنى واحد وإن اختلف أسماؤهما .

(١) لم أجده بهذا اللفظ وقد روى مسلم في صحيحه من حديث جابر بن عبد الله أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال " أيها رجل أعتق رجلاً عمرى له ولعقبه فإنها للذي أعطيها لا ترجع إلى الذي أعطاها لأن الله أعطى عطاءً وقعت فيه المواريث " . ولم يذكر الرقبى .
صحيح مسلم في كتاب الميراث باب العمرى ١٢٤٥/٣ .

والترمذي في كتاب الأحكام باب ما جاء في العمرى ولم يذكر الرقبى ٦٢٣/٣ والنسائي في سننه بلفظ " ولا ترقبوا ولا تعمروا " في كتاب العمرى ٢٧٣/٦ ، ومالك في الموطأ في كتاب الأقضية باب القضاء في العمرى ٧٥٦/٢ ، والشافعي في المسند ١٦٨/٢ .

كتاب النكاح

إذا قيل لك بما الأصل في النكاح ؟ (١) فقل كتاب الله تعالى وسنة نبيه عليه السلام وما اتفقت عليه الأمة ، فالحجة من كتاب الله قوله تعالى ((وأنكحوا الأيامى منكم والصالحين من عبادكم وإمائكم)) . الآية (٢) فكان هذا على النسب لأعلى الغرض ، وقال عز وجل ((فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع)) (٣) - الآية - فهين عن مقدار مالنا أن ننكح ثم يبين عن صفاتنا فسي المحبة واستعمال العدل في الزوجات فقال عز وجل ((فإن خفتن ألا تعدلوا فواحدة أو ما ملكت أيمانكم)) (٤) وما ملكت الأيمان فهم الإماء . فالفرج لا توطأ إلا بأحد شيئين إما بمقد نكاح أو بملك يمين . والحجة من السنة ما روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال ((تزوجوا الودود الودود

(١) لغة الضم والجمع يقال تناكحت الأشجار إذا تمايلت وانضم بعضها إلى بعض أو من نكح المطر الأرض إذا اختلط به ثراها .
وأصله : الجماع والوطء ثم قيل للزوج نكاحاً لأنه سبب للوطء .
وشرعا : عقد يتضمن إباحة وطء بلفظ إنكاح أو تزويج . انظر : ترتيب
القاموس مادة نكح ٤/٤٣٦ ، والمغرب ٢/٣٢٧ ، والمصباح
المنير ٢/٦٢٤ ، والمطلع ٣١٨ هـ ، ومغني المحتاج ٣/١٢٣ .

(٢) سورة النور آية ٣٢ .

(٣) سورة النساء آية ٣ .

(٤) سورة النساء آية ٣ .

فإني مكاتركم الأم" (١) . وقال صلى الله عليه وسلم " من أراد أن يلقى الله طاهرا فليلقاه (٢) بزوجه" (٣) . وروى عن شداد بن أوس (٤) أنه قال في مرضوته زوجوني (زوجوني) حتى لا ألق الله عزبا فإني سمعت رسول الله صلى الله عليه

(١) أخرجه أبو داود في كتاب النكاح باب النهي عن تزويج من لم يلد من النساء من حديث معقل بن يسار ٥٤٢/٢ .

والنسائي في كراهية تزويج العقيم ٦٥-٦٦/٦ .

وابن ماجه في كتاب النكاح باب ماجا في فضل النكاح من حديث عائشة بلفظ " تزوجوا فإني مكاتركم الأم" ٥٩٢/١ .

وابن حبان في صحيحه من حديث أنس بلفظ " فإني مكاتركم الأنبياء يوم القيامة " الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان ١٣٤/٦ .

وأحمد في مسنده من حديث أنس رضي الله عنه ١٥٨/٣ ، والبيهقي في سننه ٨١/٧ بلفظ ابن حبان ٨١/٧ وحسنه البخاري في مصابيح السنة ٤٠١/٢ ، وصححه الألباني في الإروا ١٩٥/٦ .

(٢) الصواب بقليلقه حيث أن الفعل المعتل الآخر يجزم بحذف حرف العلة .

(٣) أخرجه ابن ماجه بنحوه من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : " من أراد أن يلقى الله طاهرا فليتزوج الحرائر" . وقال في الزوائد إسناده ضعيف .

سنن ابن ماجه كتاب النكاح باب تزويج الحرائر والولود ٥٩٨/١ - ٥٩٩ .
(٤) هو شداد بن أوس بن ثابت الخزرجي ابن أخي حسان بن ثابت رضي الله عنه صحابي ، سكن حمص ، توفي سنة ثمان وخمسين وهو ابن خمس وسبعين سنة .

انظر الإصابة ١٣٨/٢ ، وتهذيب الأسماء واللغات ٢٤٢/١ ، وسسير أعلام النبلاء ٤٦٠-٤٦٧/٢ ، وتهذيب تاريخ دمشق ٢٩٠-٢٩٣ .

(٥) في - ب - (زوجوني زوجوني) .

وسلم يقول : " شراركم عزابكم " (١) . وللرجل / أن ينكح الإماء بدلالة قوله ٣٨ ب
 تعالى : ((وليستعفف الذين لا يجدون نكاحا . . الآية)) (٢) فمعنى ذلك
 نكاح الإماء ، وما بين تعالى من صفاتنا في حال نكاحهن فقال تعالى ((ومن
 لم يستطع منكم طولا أن ينكح المحصنات المؤمنات فمن ما ملكت أيمانكم — من
 فتياتكم المؤمنات)) . الآية (٣) ، والطول هو القدرة على ما يوصل به إلى
 نكاح الحرائر (٤) ، وقال تعالى في آخر الآية ((ذلك لمن خشي العنت (٥)
 منكم)) (٦) فإذا خاف الرجل على نفسه من كون خلاف الله

(١) أخرج الجزء الأول ابن أبي شيبة في مصنفه بلفظ " زوجوني فإن رسول
 الله صلى الله عليه وسلم أوصاني أن لا ألقى الله عزبا " ١٢٧/٤ .
 " أما شراركم عزابكم " فأخرجه أحمد ١٦٣/٥ .

وعبد الرزاق في مصنفه ونسب القصة إلى عكاف بن بشر ١٧١/٦ ونسبها
 إلى عكاف بن الجوزي في العلل المتناهية وذكر أن هذا الحديث
 لا يصح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ١١٨/٢ . ورواه
 السيوطي بالحسن في الجامع الصغير ٧٦/٢ ، وقال عنه ابن حجر في
 المطالب العالية إنه حديث منكر ٣٥-٣٦/٢ ، وقال السخاوي في
 المقاصد الحسنة : بأنه لا يخلو من ضعف واضطراب ص ٢٥١ ، ونحو
 هذا قال العجلوني في كشف الخفاء ٨/٢ .

(٢) سورة النور آية ٣٣ .

(٣) سورة النساء آية ٢٥ .

(٤) انظر أحكام القرآن لابن العربي ٣٩٣/١ .

(٥) عنت فلان فهو بعنت عنتا إذا أتى ما يضره في دين أو دنيا ويطلق على
 المشقة ، والمراد به هنا - والله اعلم - الزنا .

انظر : تفسير ابن جرير ٢٥/٤ ، والمصباح ٤٣١/٢ ، والأم ١٠/٥ .

(٦) سورة النساء آية ٢٥ .

تعالى (١) أهبج له عند هذه الحال نكاح الإماء ، فإذا نكح الأمة ثم وجد طولاً فنكح / حرة فسد عقد نكاح الأمة (٢) . ونكاح اليهودية والنصرانية جائز لقوله تعالى ((والمحصنات من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم)) (٣) . ونكاح المجوسيات غير جائز .

والحرائر فنوعان ^(٤) سلعات وغير سلعات . والنكاح فلا يتم إلا بثلاثة أوصاف : بالولي والشاهدين والمهر المسمى ^(٥) ، فإن عدم أحد هذه الأوصاف فالمعذور منه أحد شيئين : منه ماله بدل ، ومنه ماله بدل له ^(٥) ويهطل بعدمه النكاح ، فأما ما منه بدل فهو المهر إذا عدم ذكره مع العقد كان الخلف منه

(١) يبدأ الكلام غير مستقيم ، وصحبة العبارة " من كونه قد مات " ما يخالف أمر الله .

(٢) قلت ، ذكر الشافعي عدم فساد عقد نكاحها لمن وجد الطول . قال الشافعي في الأم " وإذا نكح أمة نكاحاً صحيحاً ثم أيسر فله أن ينكح عليها حرة أو حرائر " حتى يكمل أربعاً ولا يكون نكاح الحريرة ولا الحرائر عليها طلاقاً لها ولا لهن . . . لأن عقد نكاحها كان حلالاً فلم يحرم بأن يوسر . انظر :-

الأم ١٠/٥ - ١١ ، والمهذب ٢/٥٨ ، وحلية العلماء ٦/٣٩١ والمنهاج مع مغني المحتاج ٣/١٨٦ ، والغاية القصوى ٢/٧٣٦ .

(٣) سورة المائدة آية ٥ . (٤) الفاء زائدة وتكون العبارة " والحرائر نوعان " .

(٤) وكذا إيجاب وقبول . انظر :-

المنهاج مع مغني المحتاج ٣/١٣٩ .

(٥) وفي - ب - (من) .

التقى اعتقد التبسط بالحق والإعتراف به وإضافته على نفسه ، وأما الولي فهو الذي لا يدل منه في البكر والشيب ، فإذا لم يكن لها ولي من عصبتها فالإمام ولي من لا ولي له . وليس للولي من العصة أن يعضل (١) المرأة إذا أرادت النكاح وليس له أن يعقد عليها إلا عن أمرها ، والحجة في ذلك قوله تعالى : ((فلا تعضلوهن أن ينكحن أزواجهن)) (٢) فهذا معناه أن يمنع وليته من النكاح حتى تموت فيرثها . وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم " الأهم أحق بنفسها من وليها ، والبكر تستأذن وأذنهن لصاتهن " (٣)

- (١) عضل المرأة يعضلها عضلا إذا منعها من التزويج ظلما .
انظر لسان العرب مادة عضل ٤٥١/١١ ، وترتيب القاموس مادة عضل ٢٤٨/٢ ، والمصباح المنير ٤١٥/٢ .
- (٢) سورة البقرة آية ٢٣٢ .
- (٣) أخرجه بنحوه مسلم في كتاب النكاح باب استئذان الشيب في النكاح بالنطق والبكر بالسكوت ١٠٣٧/٢ .
- وأبو داود في النكاح باب في الشيب ٥٧٧/٢ ، والترمذي في كتاب النكاح باب في استثمار البكر والشيب ٤٠٧/٣ .
- والنسائي في استئذان البكر في نفسها ٨٤-٨٥ .
- وابن ماجة في كتاب النكاح باب استثمار البكر والشيب ٦٠١/١ .
- وأحمد في مسنده ٢١٩/١ .

ومعنى أحق بنفسها أن تتخير^(١) ويعقد الولي عليها . والحجة في ذلك قول رسول الله صلى الله عليه وسلم " أيما امرأة نكحت بغير إذن وليها فنكاحها باطل " ^(٢) وماروي عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال " لا نكاح إلا بولي وشاهدين ^(٣) فدل ذلك على إيجاب فرضهما . والعبد مفارق حكم الأحرار

-
- (١) في النسختين هكذا ولعل الصواب " أن تخير " .
 (٢) أخرجه أبوداود في كتاب النكاح باب في الولي ٥٦٦/٢ - ٥٦٨ .
 والترمذي في كتاب النكاح باب ما جاء في لا نكاح إلا بولي وقال حديث حسن ٣٩٨/٣ - ٣٩٩ .
 وابن ماجه في كتاب النكاح باب لا نكاح إلا بولي ٦٠٥/١ .
 وأحمد في السند ٤٧/٦ ، وابن حبان في صحيحه^{تخريج} الإحسان فـ في ترتيب صحيح ابن حبان ١٥١/٦ .
 والدارقطني في سننه ٢٢٦/٣ ، والدارمي في سننه ١٣٧/٢ .
 والبيهقي في سننه ١٠٥/٧ ، وصححه الألباني في الإرواء ٢٤٣/٦ .
 (٣) أخرجه الشافعي وأحمد وابن حبان في صحيحه والدارقطني في سننه والبيهقي في سننه وذكر ابن حجر : أنه روي من حديث الحسن وفي إسناد عبد الله بن محرر وهو متروك .
 وروي من وجه آخر عن الحسن مرسلا وقال : وهذا وإن كان منقطعا فإن أكثر أهل العلم يقولون به .
 انظر : الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان ١٥٢/٦ ، والأم ٢٢/٥ ،
 وسنن الدارقطني ٢٢٦/٣ ، وسنن البيهقي ١٢٥/٧ ، وتلخيص الحبير ١٥٦/٣ ، وإرواء الغليل ٢٥٨/٦ .

بزيادة خصلة وهي الإذن من سيده ، وليس له أن ينكح أكثر من اثنتين .
والعيوب التي ترد بها المرأة أربعة وهي : الجنون ، والجذام (١) والسبرص
والرتق (٢) ، وقد قيل القرن ، (٣) وقد قيل النحر (٤) في الفرج ، والسـزوج
بالخيار إن شاء فسخ وإن شاء أمسك ، فإن فسخ فلا شيء عليه ، وأقل ما ينعقد
به من المهر ما تراضيا به الزوجان قل ذلك أو أكثر .

(١) الجذام بـعلة تشقق الجلد وتقطع اللحم وتساقطه ، يقال رجل أجذم أي
مقطوع اليد أو ذاهب الأنامل .

انظر: ترتيب القاموس مادة جذم ٤٦٤/١ ، والمصباح ٦٤/١ ، والمغرب
١٣٧/١ .

(٢) الرتق ضد الفتق مصدر قولك رتقت المرأة رتقا فهي رتقا ، وهي التي
لا يكون لها خرق إلا المبال فهو انسداد الفرج قال البيهقي "الرتق
تلاحم الشفرين خلقه " ، ويطلق العقل على القرن كما في اللسان
وتهذيب الأسماء واللغات ، ونقل عن جابر والأوزاعي أن له الخيار في
العقل .

انظر: المعجم مادة رتق ٤١٨/٢ ، والمصباح مادة رتق ١٤٨٠/٤ ،
ولسان العرب مادة رتق ١١٤/١٠ ، ومادة قرن ٣٣٥/١٣ ، وتهذيب
الأسماء واللغات ٩١/٣ ، وترتيب القاموس مادة رتق ٣٠٠/٢ ، والمغرب
٣٢٠/١ ، والمصباح الصغير ٢١٨/١ ، والإشراف لابن المنذر ٧٦/١ ،
وشرح منتهى الإرادات ٥١/٢ .

(٣) القرن في الفرج : مانع يمنع سلوك الذكر فيه إما غدة غليظة أو لحمية
ملتصقة أو عظم .

انظر: لسان العرب مادة قرن ٣٣٥/١٣ ، وتهذيب الأسماء واللغات
٩١/٣ ، والمغرب ١٧٢-١٧٣/٢ ، والمطلع ص ٣٢٣ ، والإشراف ٧٦/٤
وروضة الطالبين ١٧٧/٧ والشرح الكبير ٢٥٧/٤ .

(٤) في النسختين النحر ولعلها البخاري الفرج . وهو رائحة مستكرهة تنبعث
من فرج بعض النساء بعد الجماع ، انظر: الشرح الكبير ٢٦٢/٤ ، وشرح
منتهى الإرادات ٥١/٣ .

باب ما يحرم من النكاح

إذا قيل لك: من المحرمات عليك بالنكاح وبالمطك ؟ فقل: بين ذكر الله فسي هذه الآية قوله تعالى: ((حرمت عليكم أمهاتكم . . . الآية)) (١) وكان تحريم الرضاع بمعنى ما حرم من النسب لقوله تعالى: ((وأخواتكم من الرضاعة)) (٢) وقال النبي صلى الله عليه وسلم: " يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب " (٣) . وقال عليه السلام: " لا تنكح المرأة طومعتها ولا طلى خالتها " (٤) وقال عز وجل:

(١) قال الله تعالى: ((حرمت عليكم أمهاتكم وبناتكم وأخواتكم ومما تنكحون)) (٢) وقال الله تعالى: ((حرمت عليكم أمهاتكم اللاتي أرضعنكم وأخواتكم من الرضاعة وأمهات نسائكم وربائكم اللاتي في حجوركم من نسائكم اللاتي دخلتم بهن فإن لم تكونوا دخلتم بهن فلا جناح عليكم ، وحلائل أبنائكم الذين من أصلابكم وأن تجمعوا بين الأختين إلا ما قد سلف إن الله كان غفورا رحيما)) - سورة النساء آية ٢٣ - .

(٢) سورة النساء آية ٢٣ .

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه مع الفتح في كتاب الشهادات باب الشهادة على الأنساب والرضاع المستفيض والموت القديم ٢٥٣/٥ - ٢٥٤ .

وسلم في كتاب الرضاع باب يحرم من الرضاعة ما يحرم من الولادة ١٠٦/٢ . أخرجه البخاري وسلم واللفظ لسلم صحيح البخاري مع الفتح كتاب النكاح

باب لا تنكح المرأة طومعتها ١٦٠/٩

وصحيح مسلم في كتاب النكاح باب تحريم الجمع بين المرأة وعمتها

أو خالتها في النكاح ١٠٢٩/٢ .

((وأن تجمعوا بين الأختين إلا ما قد سلف)) (١) فلم يزل الإنسان ذلك (٢) بعقد واحد ولا في ملك / واحد ، ولكن له نكاحها واحدة بعد واحدة ، وكذلك ١/٨٧ لغيره وطؤها بملك اليمين إلا بعد إخراج التي وطئها عن ملكه . وقال عز وجل ((ولا تتكحوا ما نكح آباؤكم من النساء إلا ما قد سلف)) (٣) . والرهائيب^١ محررات وهن أولاد نساء الرجال من غيرهم إذا دخل بأسهاتهن . فإن لم يدخل بهن فله نكاحهن ، ولم يزل أن ينكح الأمة والحررة بعقد واحد ، ولا ينكح الأمة بعد نكاح الحررة والمحرم لا ينكح ، والحجة في ذلك ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال " لا ينكح المحرم ولا ينكح " (٥) .

-
- (١) سورة النساء آية ٢٣ .
 (٢) أي الجمع بين الأختين .
 (٣) سورة النساء آية ٢٢ .
 (٤) جمع ربيبة ، سميت بذلك لأن الرجل يقوم بها غالباً تبعاً لأمها .
 انظر المصباح ٢١٤/١ .
 (٥) أخرجه مسلم بزيادة " ولا يخطب في آخر الحديث ، في كتاب النكاح باب تحريم نكاح المحرم وكراهة خطبة ١٠٣٠/٢ .
 والترمذي بلفظ " إن المحرم لا ينكح ولا ينكح " في كتاب الحج باب ما جاء في كراهية تزويج المحرم ١٩١/٣ .
 وابن ماجه بلفظ " المحرم لا ينكح ولا ينكح ولا يخطب " في كتاب النكاح باب المحرم يتزوج ٦٣٢/١ .
 وأحمد بلفظ مسلم ٦٤/١ .

سأب فيه مسائل منشورة في النكاح

إذا قيل لك، مات قول في الرجل إذا نكح المرأة على عهد ثم طلقها قبل أن يدخل بها / تقول: يكون لها نصف قيمة العبد ، فإن مات في يده ثم طلقها رجعت عليه بنصف قيمة العبد ، وكذلك إن دفعه إليها فمات في يدها ثم طلقها قبل الدخول بها رجع عليها بنصف قيمته يوم سلمه إليها ، وإن تزوجها على شيء فلم يسلم لها واستحق رجعت عليه بمهر مثلها ، وكذلك إن تزوجها على خنزير أو خمر فالنكاح جائز ولها مهر مثلها إن دخل بها ، فإن لم يدخل بها فلها نصف المهر . وإذا جنت عليه جناية فتزوجها على أرش الجناية (١) نظر فإن كانا يعلمان مقدار أرش الجناية فالنكاح جائز وقد برئت ذمتها من أرش الجناية ، وإن كانا لا يعلمان مقدار أرش الجناية فالنكاح جائز ولها مهر مثلها ويرجع عليها بأرش الجناية .

ولا يجوز الشرط مع النكاح ، فإن اشترط بطل الشرط وصح النكاح ، وإذا تزوجها على مائة دينار وأقبضها إياها ثم وهبتها له وطلقها قبل الدخول فله أن يرجع عليها بخمسين دينار ، فإن لم يقبضها إياها وطلقها قبل الدخول لم يرجع عليها بشيء ، فإن أقبضها خمسين ديناراً فوهبت له الخمسين الباقية ثم طلقها قبل الدخول رجع عليها بخمسة وعشرين ديناراً .

(١) وفي - ب - (جنايته) .

باب نكاح المتعة

إذا قيل لك: ما تقول في نكاح المتعة^(١)؟ فقل: باطل، والدليل على ذلك أن النبي صلى الله عليه وسلم حرمها بعدما أحلها ساعة من نهار^(٢). وروى عن عمر رضي الله عنه أنه قال: "المتعة منسوخة بعدة النساء"^(٣) وقال عمر أيضا: متعتان كانتا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم، فأما متعة النساء

(١) استمتعت بكذا وتمتعت به أتمتع تمتعا أنتفعت به، والمتاع ما يتبلغ به إلى حين وهي أن يتزوج امرأة إلى أجل يوما أو عشرة أو شهر أو حتى يخرج من هذا البلد.

انظر: الصحاح مادة متع ١/١٢٨٢، والنهاية ٤/٢٩٢، والمطلع ص ٣٢٣، والمصباح المنير ٢/٥٦٢، والأم ٥/٧٩، وحلية العلماء ٦/٣٩٨.

(٢) عن عبد الملك بن الربيع بن سبرة الجهني عن أبيه عن جده، قال: "أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمتعة عام الفتح حين دخلنا مكة ثم لم نخرج منها حتى نهانا عنها". أخرجه مسلم في صحيحه في كتاب النكاح باب نكاح المتعة وبيان أنه أباح ثم نسخ ٢/١٠٢٥.

والبيهقي في سننه ٧/٢٠٢، وابن أبي شيبة في مصنفه ٤/٢٩٢.

(٣) وجدت ذلك عن علي وابن سعود رضي الله عنهما فروى البيهقي وابن المنذر في الإشراف: ما أثر عن ابن سعود رضي الله عنه، وروى ابن المنذر ما أثر عن علي رضي الله عنه. سنن البيهقي ٧/٢٠٧، والإشراف لابن المنذر ٤/٢٥٠.

فحرام نهى عنها وأودب عليها»، وذكر متعة الحج (١)، وقد أجمعوا على أن الرجل إذا نكح المتعة أنه يفرق بينه وبين الزوجه (٢)، فدل هذا على تحريم المتعة وقد قيل يدرأ عنه الحد ويلزمه المهر بالإصابة (٣) وذلك أن المتعة إنما هي بصفة الزنا فالذي يقول بها يقول إن الله حرم عليه الزنا

(١) أخرجه مسلم من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنه قال : تمتعنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما قام عمر رضي الله عنه قال " إن الله كان يحل لرسوله ما شاء بما شاء " ، وإن القرآن قد نزل منازلة فأتسوا الحج والعمرة لله ، كما أمركم الله ، وأبتسوا نكاح هذه النساء . فلئن أوتي به رجل نكح امرأة إلى أجل إلا رجعت بالحجارة " . قال ابن الأثير : وأبتوا : أي أقطعوا الأمر فيه ولا تجعلوه غير ميتوت بجعله متعا نقدره بعده وهو تعريف بالنهي عن نكاح المتعة لأنه نكاح غير ميتوت نقدر بعده " .

صحيح مسلم كتاب الحج باب المتعة بالحج والعمرة ٢ / ٨٨٥ .

وسنن البيهقي ٢٠٦ / ٧ ، والنهية ١ / ٩٢ - ٩٣ .

(٢) نقل ابن حجر عن ابن بطال أنه قال : " وأجمعوا على أنه متى وقع الآن أبطل - أي نكاح المتعة - سواء كان قبل الدخول أم بعده ، إلا قول زفر أنه جعلها كالشروط الفاسدة " وحكى الدمشقي في رحمة الأمة الإجماع على إبطال نكاح المتعة إلا قول زفر .

انظر : فتح الباري ٩ / ١٧٣ ، ورحمة الأمة ص ٢١٩ .

(٣) ذهب أكثر أهل العلم إلى أنه لا يجب الحد بالوطء في نكاح مختلف فيه كنكاح المتعة وقال القرطبي : اختلف طوائفنا إذا دخل في نكاح المتعة

وفي هذا حجة لتحليل المحرم .

(٦) هل يحد ولا يلحق به الولد أو يدفع الحد للشبهة ، ويلحق به الولد على القولين ، وذكر نصر بن إبراهيم المقدسي : وجوب المهر لمن وطأت بنكاح المتعة كسائر الموطآت بشبهة أو نكاح فاسد .

انظر : بدائع الصنائع ٣٥-٣٦ / ٧ ، وتفسير القرطبي ٣٢ / ٥ ، وكفاية الطالب لرسالة أبي زيد القيرواني ٤١-٤٢ / ٢ ، والإشراف لابن المنذر ٧٥-٧٦ ، وفتح الباري ١٧٣ / ٩ ، رسالة تحريم نكاح المتعة لأبي الفتح نصر بن إبراهيم المقدسي . ص ٩٤ ، وشرح منتهى الإرادات ٣٤٦ / ٣ - والمغني ٨ / ١٨٣-١٨٤ .

باب نكاح الشغار

إذا قيل لك: هم زعمت أن نكاح الشغار باطل ؟ فقل: بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه نهى عن الشغار (١) ، والشغار هو أن يقول الرجل للرجل أزوجك ابنتي على أن تزوجني ابنتك / أو أختك على أن مهر ابنتي نكاح ابنتك أو أختك فيكون كل واحد منهما قد ملك بضعا على غير مهر (٢) ، وهذا المحرم بالسنة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فإن زوجه ابنته وذكر مهرها وزوجه الآخر أخته وذكر مهرها كان النكاح جائزا ، وكذلك إن عقد كل واحد منهما على صاحبه عقدا ولم يجعل بضع كل واحدة منهن مهر لبضع الأخرى جاز ، فإن عقد النكاح على غير هذا فهو باطل ، فإن دخلا بهما فعلى كل واحد منهما مهر المثل ولا يفرق بينهما لأنه نكاح ثابت .

(١) سبق تخريجه ص ٤٠٦ .

(٢) شفر الكلب رجله إذا رفعها ليحول وشفرت المرأة رفعت رجلها للنكاح فالشفر الرفع .

انظر : الصحاح مادة شفر ٧٠٠ / ٢ ، والنهاية ٤٨٢ / ٢ ، والمصباح

المنير ٣١٦ / ١ .

باب ذكر النكاح الفاسد

إذا قيل لك بما تقول في امرأة نكحت في عدتها أو أنكحها غير ولي أو ثم حال
بحرم فنكحت والنكاح بها لا يعلم ؟ فقل ، النكاح فاسد ويدرأ عنه الحسد
بالشبهة ويلزمه المهر بالإصابة وذلك مهر المثل لا مهر المسمى مع العقد ،
والحجة في فساد نكاحها بغير ولي ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه
قال " أيها امرأة نكحت بغير إذن وليها فنكاحها باطل " (١) والحجة في إبطال
نكاح المعتدة الاتفاق وذلك أنهم أجمعوا جميعاً على إبطاله (٢) .

(١) سبق تخريجه ص ٥٠٦ .

(٢) قال ابن حزم في مراتب الإجماع : " واتفقوا أن كل نكاح عقدته امرأة
وهي في عدتها الواجبة عليها لغير مطلقها أقل من ثلاث فهو مفسوخ
أبداً . "

وقال ابن قدامة " ومن نكاحها باطل بالإجماع كالزوجه والمعتدة . . .
وقال بهذا نكاح متفق على بطلانه . "

ومن حكى الاتفاق الجصاص في تفسيره وابن رشد في بداية المجتهد
والقرطبي في تفسيره وشيخ الإسلام ابن تيمية في مجموع الفتاوى .

انظر : أحكام القرآن للجصاص ٤٢٥/١ ، وبداية المجتهد ٤٧/٢ ،
والجامع لأحكام القرآن للقرطبي ١٩٥/٣ ، ومجموع فتاوى شيخ الإسلام
ابن تيمية ١٨/٣٣ ، والمغني ٧٥١/٦ ، ٤٨٤/٧ - ٤٩٩ ، ومراتب
الإجماع لابن حزم ص ٧٨ .

باب ذكر المهر

إذا قيل لك بما تقول في عقود الأُولياء عن الزوج فيما استحق عليه من المهر ؟
 فقل: جائز لأن الذي بيده عقدة النكاح عند الشافعي الزوج ^(١) (٢) ، وهو عند
 مالك (٣) وأهل العراق الأب أو الولي (٤) ، والنكاح في هذا الموضع العقد ،
 ويكون النكاح في موضع آخر الجماع ^(٥) .

(١) وفي - ب - (الزوج عند الشافعي) .

(٢) وهذا في الجديد . وبه قال أحمد .

وقال في القديم هو الولي .

انظر : الأم ٧٤/٥ ، ومختصر الزني ص ١٨٣ ، والإشراف لابن المنذر

٦٣/٤ ، والإقناع لابن المنذر ٣٠٢/١ ، والمهذب ٧٧/٢ ، وحلية

العلماء ٤٨٦-٤٨٧/٦ . وزاد السير ٢٨١/١ .

(٣) انظر : أحكام القرآن لابن العربي ٢٢٢/١ ، والجامع لأحكام القرآن

٢٠٦-٢٠٧/٣ ، والكافي لأهل المدينة ٥٥٩/٢ .

(٤) ذهب أبو حنيفة وأبو يوسف وزفر إلى الذي بيده عقدة النكاح

الزوج .

انظر: -

أحكام القرآن للجصاص ٤٣٩/١ ، وبدائع الصنائع ٢٩٠/٢ .

(٥) قال سبحانه ((فإن طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره))

- سورة البقرة آية ٢٣٠ -

وقد قيل الولي (١) ، ألا تراء تعالى يقول ((إلا أن يعفون أو يعفو الذي بيده
 عقدة النكاح)) (٢) وذلك إذا كان الولي لم يقبض من المهر شيئاً فعفوه
 يرى* ذمة الزوج مما استحق عليه .

(١) وهو قول مالك والشافعي في القديم كما سبق .

(٢) سورة البقرة آية ٢٣٧ .

باب فيه ذكر الواهبة لنفسها
والأمة تعتق ويجعل عتقها صداقها

إذا قيل لك بما تقول فيمن وهبت نفسها لرجل ؟ فقل: النكاح / باطل لأن ذلك
خاص لرسول الله صلى الله عليه وسلم ، ألا تراه تعالى يقول ((خالصة لك
من دون المؤمنين)) (١) . وأما عتق الأمة إذا جعل عتقها صداقها فليس
بخاص وذلك جائز لأن الدلالة لم تقم على حظره ، وأفعاله عليه (٢) السلام على
العموم حتى تقوم دلالة الخصوص (٣) .

(١) سورة الأحزاب آية ٥٠ .

فحلت له الموهوبة ولم تحل لأحد غيره صلى الله عليه وسلم وما خص به
صلى الله عليه وسلم لا يشاركه فيه أحد في باب الفرض والتحريم والتحليل
مزية على الأمة ومرتبة خص بها وحكى الآمدي الإجماع على ذلك . انظر :
أحكام القرآن لابن العربي ١٥٥٩/٣ ، وتفسير القرطبي ٢١١/١٤ ،
والأحكام للآمدي ١٧٣/١ .

(٢) عن أنس بن مالك رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم أعتق صفيّة
وجعل عتقها صداقها .

رواه البخاري في صحيحه في كتاب النكاح باب من جعل عتق الأمة
صداقها ١٢٩/٩ .

وسلم في كتاب النكاح باب فضيلة اعتاقه أمة ثم يتزوجها ١٠٤٥/٢ .
(٣) فإذا قامت الدلالة على الخصوص كما في الآية الكريمة ثبتت خصوصية
الحكم به صلى الله عليه وسلم

باب ذكر النكحة أهل الشرك

إذا قيل لك، ما تقول في النصراني والمجوسي إذا أسلم وله نسوة
فأسلمن معه ؟ فقل ، النكاح ثابت ، فإن كن أكثر من أربع نسوة خير فسي
إسناك أربع وتسريح ما بقى منهن ، فإن لم يسلمن معه فهن أزواجه يختار من
جميعهن أربعاً ، فإن أسلمن الزوجات ولم يسلم الزوج حتى انقضت عدتهن
فلا سبيل له عليهن ، فإن أسلم قبل انقضاء العدة كانوا على الزوجية .
والمجوسي إذا أسلم وتحت من يجوز له نكاحهن كانوا على النكاح ، وإن كانت
من لا يجوز نكاحها بطل النكاح / والمرء يحرم عليه نساؤه ، فإن تـ^١ـاب ٨٩/أ
قبل انقضاء العدة كانوا على النكاح ، وإن انقضت العدة حلوا للأزواج^(١) دونه .

(١) هذا تصحيف والصواب حل لن للأزواج لأن الضمير يعود على النساء .

باب ذكر نكاح العبيد والإماء

إذا قيل لك بما تقول في نكاح العبيد والإماء ؟ فقل: جائز إذا كان الإذن من السادات لهم بالنكاح ، فإن أنكحن بغير إذن السادات كان للسيد فسخ ذلك ، فإن أعتق العبد ومعه زوجه فالمهر عليه تتبعه الزوجة به ، والأُمة إذا وطئها السيد صارت أم ولد ، إذا ولدت ما يمتصين له خلق الإنسان ، فإن كانت تحت من يجد الطول فسد نكاحها ، وليس للعبد أن يتزوج إلا اثنتين .

باب التعريض بالخطبة

إذا قيل لك: ما تقول في التعريض بالخطبة في العدة وغير العدة ؟ تقول: جاز ، والحجة في ذلك قول الله عز وجل ((ولا جناح عليكم فيما عرضتم به من خطبة النساء . . . الآية)) (١) فالتعريض أن يقول لها: أنا مائل إليك محب لك فما كانت من حاجة أو أمر فكلفتني إياه أقوم لك به وما أشبه ذلك مما يستدل به على رغبته فيها ، فكل ذلك لا بأس به .

(١) سورة البقرة آية ٢٣٥ .

كتاب الطلاق

إذا قيل لك : ما الأصل في الطلاق ؟ (١) فقل : كتاب الله تعالى وسنة نبيه عليه السلام فالحجة من كتاب الله قوله تعالى ((فطلقوهن لعدتهن وأحصوا العدة)) (٢) وماقاله تعالى ((الطلاق مرتان فإساک بمعروف أو تسريح بإحسان)) (٣) . والحجة من السنة ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لمن قال له : طلقت ثلاثا قال : " طلقت ولا تعد " (٤) ، فكان هذا معرّف لنا كيف ارتفاع الملك عن البضع ، والغسخ ليس بطلاق .

(١) مصدر طلق مأخوذ من الإطلاق وهو الإرسال والترك وحل القيد أطلقت الأسير إذا حلت إيساره ، وخليت عنه وأطلقت الناقة إذا سرحت حيث شاءت .

وشرعا : حل عقد النكاح بلفظ الطلاق ونحوه .
انظر : الصحاح مادة طلق ٤/١٥١٨-١٥١٩ ، وترتيب القاموس مادة طلق ٣/٩٠-٩١ ، والمغرب ٢/٢٥ ، والمصباح المنير ٢/٣٧٦ والمطلع ص ٣٣٣ ، ومعني المحتاج ٣/٢٧٩ ، والغاية القصوى ٢/٧٨٥ .

(٢) سورة الطلاق آية ١ .

(٣) سورة البقرة آية ٢٢٩ .

(٤) أجد سوى ما أخرج الدارقطني في سننه من حديث سلمة بن أبي سلمة عن أبيه أن حفص بن المغيرة طلق امرأته فاطمة بنت قيس على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاث تطليقات في كلمة واحدة فأبانها منه النبي صلى الله عليه وسلم .
سنن الدارقطني ٤/١٢ .

باب ذكر ألفاظ الطلاق

إذا قيل لك بطلنكم الطلاق ؟ فقل بطلن ضربين : صريح (١) ومكنى (٢) ،
فألفاظ الصريح الطلاق والفراق والسراح (٣) ، وقد ورد بذلك النص ، ألا تراه
تعالى يقول ((الطلاق مرتان فاساك بمعروف أو تسريح بإحسان)) (٤) ،
فالتسريح الثالثة ، وما قاله تعالى ((وإن يتفرقا يغن الله كلا من سعته)) (٥) ،
والفراق طلاق ، فهذه ألفاظ التصريح . وأما ألفاظ المكنى فهو قوله حرام ومنه (٦)

-
- (١) هو اللفظ الموضوع له لا يفهم منه عند الإطلاق غيره ، فالفاظه لا تحتل
غير حل عصمة النكاح .
انظر : المطلع ص ٣٣٤ ، وتحفة المحتاج بشرح المنهاج ٤ / ٨ ،
وقليوبي وعصرة ٣ / ٢٢٣ ، وفتح القريب المجيب على التفرع بسبب
ص ٤٤ .
- (٢) والكناية هي ما تحتل الطلاق وغيره .
انظر : الصحاح مادة كنى ٦ / ٢٤٧٧ ، وتحفة المحتاج ٨ / ٥ وقليوبي
وعصرة ٣ / ٣٢٤ .
- (٣) سرحت فلانا إلى موضع كذا أرسلته وتسريح المرأة تطليقها . انظر :-
لسان العرب مادة سرح ٢ / ٤٧٩ .
- (٤) سورة البقرة آية ٢٢٩ .
- (٥) سورة النساء آية ١٣٠ .
- (٦) بته أي مقطوعه ، وأصل البت القطع .
انظر : الصحاح مادة بته ١ / ٢٤٢ ، ومجلد اللغة مادة بت ١ / ١١٠ ،
والمطلع ٣٣٦ ، وقليوبي وعصرة ٣ / ٣٢٥ ، وشرح السنة للبغوي ٩ / ٢١٠

وخلية (١) ، وبرية (٢) ، وحبك على غارك (٣) ، والحق بأهلك ، وخطبي رأسك ، واعتزلي ، وما أشبه ذلك ، فكل هذا ينوي فيه الرجل فيقع من ذلك على حسب نية . والحجة في أنت حرام قوله عز وجل ((يا أيها النبي لم تحرم ما أحل الله لك (٤) . والحجة في البتة ما روي عن الصحابة رضي الله عنهم أنهم أوجبوا بها الطلاق (٥) ، فقد علم أن الطلاق يقع

- (١) امرأة خلية أي لا زوج لها يقال : خلت المرأة من زوجها كناية عن طلاقها .
 انظر : لسان العرب مادة خلا ٢٤١/١٤ ، والمطلع ص ٣٣٥ .
- (٢) أصلها بريئة بالهمز لأنه صفة من برأ من الشيء برأة فهو برى فالمعنى برئت مني .
 انظر : المطالع ص ٣٣٥ .
- (٣) الغارب مقدم ما بين العنق والسنام والمعنى أنت مرسله مطلقة فيرشد ودة ولا مسكة بعقد النكاح فخليت سبيلك كما يخلو البعير في الصحراء وزمame على غاربه ليرعى كيف شاء .
 انظر : المغرب ٩٩/٢ ، والمطلع ٣٣٦ ، وجزمي وخطيب ٤٢٢/٣ .
- (٤) سورة التحريم آية ١ .
- (٥) روى البيهقي وعبد الرزاق ذلك عن عمر رضي الله عنه .
 سنن البيهقي ٣٤٣/٧ ، ومسنن عبد الرزاق ٣٥٩/٦ .
 وكذلك روى البيهقي ذلك عن علي ، وابن عمر ، وزيد بن ثابت رضي الله عنهم .
 سنن البيهقي ٣٤٤/٧ .

بهذين الضربين (١) .

وطلاق الإماء بخلاف طلاق الأحرار (٢) ، والأمة طلاقها طلقتان من الحر والعبد وكل تصريح كان من الزوج لم يدين في القضاء (٣) ودين فيما بينه وبين الله تعالى ، وفي المكنتى يدين في الحالين .

والطلاق للسنة : أن يطلقها / طاهرا من غير جماع تطليقة واحدة أو ثلاثا ١/٩٠ . فإن طلق واحدة فهو أحق برجعته مالم تنقضي العدة (٤) ، وكذلك الثانية ، فإن طلقها الثالثة لم تحل له إلا بعد زوج غيره ، وبعد وطء الزوج الثاني ، فإذا انقضت عدتها منه حلت للزوج الأول ، فإن تزوجت قبل تمام الثلاث كانت كمن لم يتزوج / وطلاق العبد تطليقتان ، ولا سنة فيمن لا تحيض ١/٩١ ب . فإن طلق امرأته لغير السنة (٥) وقع الطلاق بها ، وإذا حلف بطلاقها أن لا يفعل فعلا وفعل فحنت طلقت عليه . فإن (٦) طلقها إلى أجل لم يقع الطلاق قبله ، فإن (٧) طلقها فلم تنقضي العدة (٨) حتى مات ورثته إذا كان

(١) التصريح والكتابة لأن اللفظ يحتمل أنه أراد الطلاق ويحتمل أنه لم يرد .

(٢) الصواب الحرائر .

(٣) د يئنه بالتثقيـل ، وكلته إلى د يئنه وتركته وما يدين فلا يدين في الصريح لأنه

لا يحتمل غير الطلاق . انظر : الصباح النير ٢٠٥ / ١ .

(٤) الصواب لم تنقضي لأن الفعل المضارع يجزم بحذف حرف

العله .

(٥) وهو الطلاق البدعي كأن يطلقها في طهر جامعها فيه أو يطلق المدخول

بها في حيض . انظر : الروضة ٣ / ٨ ، والشهاج ومغني المحتسج

٣ / ٢٠٧ - ٣٠٨ ، والتقريب لأبي شجاع ص ٤٤ .

(٦) وفي - ب - (وإن) .

(٧) وفي - ب - (وإن) .

(٨) وهذا تصحيف والصواب لم تنقضي كما أشرنا آنفا .

الطلاق ما يملك فيه الرجعة وكذلك يرثها ، وإن كان الطلاق طلاقاً (١)
لا يملك فيه الرجعة فلا يتوارثان . وكذلك إن طلقها في العرس ، وطلاق
الصفات فلا يقع إلا مع وجود الصفة ، والطلاق قبل النكاح باطل ، والحجبة
في ذلك ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال " لا طلاق إلا بعد
النكاح " (٢) ، وقد قامت الدلالة من الكتاب على صحة ذلك ألا تراء تعالى
يقول ((يا أيها الذين آمنوا إذا نكحتم المؤمنات ثم طلقتموهن)) (٣) وثم
إنما هي على الاستئناف .

- (١) وفي - ب - (وإن كان طلاقاً لا يملك) .
(٢) أخرجه الدارقطني في سننه من حديث معاذ بن جبل رضي الله عنه ١٧/٤
وعبد الرزاق في مصنفه من حديث ابن عباس رضي الله عنهما ٤١٦/٦ ،
والبيهقي في سننه من حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما
٣١٨/٧ .
والحاكم في المستدرک من عدة طرق ، وقال : أنا متعجب من
الشيخين الإمامين كيف أهملوا هذا الحديث ولم يخرجوا في الصحيحين
فقد صح على شرطهما حديث ابن عمر ، وعائشة وعبد الله بن عباس
ومعاذ بن جبل ، وجابر بن عبد الله رضي الله عنهم . ٤١٩/٢ .
قلت وقد فصل ابن حجر رحمه الله الكلام في طرقه في تلخيصه .
انظر : تلخيص الحبير ٢١٠/٣ وما بعدها .
(٣) سورة الأحزاب آية ٤٩ .

وطلاق السكران والمجنون إذا كانا مغلوبين على عقولهما فليس بطلاق (١) .

(١) إذا شرب الخمر لغير عذر فسكر أو شرب دواء لغير حاجة فزال عقله فالمنصوص في السكران عند الشافعية أنه يصح طلاقه .
قال الشافعي في الأم " ومن شرب خمرًا أو نبيذًا فأسكره فطلق لزمه الطلاق والحدود كلها والفرائض ولا تسقط المعصية بشرب الخمر . . . " .
وقال " وهذا أثم مضروب على السكر غير مرفوع عنه القلم . . . " . وما قال به المصنف قول للشافعي في القديم .

انظر: الأم ٢٢٣/٥ ، ومختصر المزني ص ١٩٤ ، والإشراق لابن المنذر ١٩١/٤ ، والمهذب ٩٩/٢ ، وشرح السنة للبغوي ٢٢٣-٢٢٢/٩ ، وحلية العلماء ١١/١٠/٢ ، والمنهاج مع مغني المحتاج ٢٩٠-٢٩١ .

سباب مسائل في الطلاق

إذا قيل لكم مات قول في رجل قال لا مرأته أنت طالق واحدة ونوى ثلاثاً ؟
فقل تطلق ثلاثاً ، فإن طلقها ثلاثاً ونوى واحدة طلقت ثلاثاً ، فإن قال
لها: أنت طالق واحدة إلا واحدة طلقت واحدة ، وإذا قال لها: أنت طالق
أولاً لم تطلق لأن مخرج هذا مخرج الاستفهام ، وإذا قال لها: أنت طالق
ثلاثاً إلا اثنتين طلقت واحدة ، فإن قال لها: إلا واحدة طلقت اثنتين لأن
المستثنى الثاني من المستثنى الأول ، فإن قال لها: أنت طالق وطالق
وطالق (١) وقعت تطليقتين ، وكذلك إذا قال لها: أنت طالق ثم طالق ،
وإذا قال : أنت طالق نصف تطليقة طلقت واحدة لأن الطلاق لا يتبعض . وكذلك
إذا قال لها: أنت طالق إن لم أطلقك ، فإن أسك عن طلاقها بعد عقد
اليمين فقد طلقت ، وإذا قال لها: أنت طالق آخر ما لم أطلقك فهو في فسحة
من طلاقها إلى المات ، وإذا قال لها أنت طالق متى وقع عليك طلاق ثم
طلقها واحدة بانت بالثلاث ، فإذا قال لها أنت طالق بماطلقة طلقت طلاقاً

(١) وفي - ب - (فإن قال لها أنت طالق ، وطالق) فإذا قال أنت طالق
وطالق فالكلام بين ، وإذا قال: أنت طالق ، وطالق ، وطالق ؛
وهي عبارة الأصل وقعت تطليقتين الأولى والثانية التي كانت بالسواء
لأنها استئناف كلام في الظاهر ودين في الثالثة فإن أراد بها طلاقاً
فهو طالق وإن لم يرد بها طلاقاً وأراد أفهام الأول أو تكريره فليس
بطلاق .

انظر : الأم ١٨٦/٥ .

ونوى في قوله بما مطلقة ، وإن قال لها ان لم أطلقك اليوم فأنت طالق اليوم
فمضى ذلك اليوم ولم يطلقها لم تطلق . وإن قال لها أنت طالق واحدة
إلا أن تشائين^(١) ثلاثاً فقالت قد شئت ثلاثاً لم تطلق ، وإن قال لها متى
طلقتك طلاقاً أملك فيه رجعتك فأنت طالق ثلاثاً ثم قال أنت طالق واحدة
لم تطلق وذلك أن الطلاق هاهنا يتنافى فلا يقع إلا مع وجودهما .

(١) الصواب أن تشائي لأن الأفعال الخمسة
تنصب بحذف النون .

باب من سأل الطلاق

إذا قيل لك: مات قول في رجل له أربع نسوة قال لواحدة منهن أنت طالق واحدة وقال للثانية قد أشركك معها وقال للثالثة قد أشركك معها وقسأل للرابعة قد أشركك معهن ؟ فالجواب / في ذلك أن الأولى تطلق واحدة ، ١/٩١ والثانية واحدة ، والثالثة اثنتين لأنها تشرك كل واحدة منهما في طلاق فتطلق بها واحدة فمن أجل ذلك طلقت اثنتين ، وتطلق الرابعة ثلاثاً لأنها^(١) تشرك كل واحدة منهن في طلاقها فيقع بها من كل واحدة منهن طلاق ، فإن قال للأولى أنت طالق ثلاثاً وأشرك معها الثانية والثالثة والرابعة طلقتن جميعاً ثلاثاً ثلاثاً . فإن قال لأربع نسوة له كلما وطئت واحدة منكن الليلة فصواحباتها طوالق فلم يوطأ واحدة منهن سقطت اليمين ، فإن وطئ واحدة وقع بالثلاث واحدة واحدة ولم يقع بالتي وطئها شيء ، فإن وطئ اثنتين وقع بالاثنتين طلقتين وهما التي لم يوطأ أو وقع باللتين وطئها طلاق طلاق ، فإن وطئ ثلاثاً بانت الرابعة لأنها تطلق بوطئه لكل واحدة منهن طلاق ويطلق الثلاث اثنتين اثنتين . فإن قال لأربع نسوة له أيتكن لم أطأها الليلة فصواحباتها طوالق فالتنزيل لهذه المسألة كالتنزيل للمسألة الأولى لأنه بجماعه لهن يسقط^(٢) اليمين ، ويترك جماع الكل تبين واحدة وهي الرابعة لأنه بترك الأولى طلقت صواحباتها^(٤) (واحدة) وترك الثانية طلقت

(١) وفي - ب - (لأنه)

(٢) وهذا خطأ في اللغة ، والصواب (اللتان) .

(٣) وفي - ب - (تسقط) .

(٤) (واحدة) زيادة في - ب - .

الأولى واحدة ، والثالثة والرابعة اثنتين اثنتين ، ويترك الثالثة بانة الرابعة / ب
 وبوطه لواحدة لا تبين (بـ) (١) واحدة منهن ، وبوطه للاثنتين ما يطلقان هما
 طلقين طلقين ، وتطلق المتروكان واحدة واحدة ، وبوطه الثالثة
 يطلقن الثلاثة (٢) واحدة واحدة والتي لم توطأ لم تطلق ، وإذا لم يوطأهن فالرابعة
 مع الثلاثة (٣) قد بانة فيمتنع عنها وهي غير زوجة فلم يطلقن الثلاث ، وأما الرابعة
 فلا تحل له حتى تنكح زوجا غيره ، والثلاث يملك رجعتهم ، فإذا قال لأربع
 نسوة له : أيتها طالق وأيتها قالت : أنا فهي طالق ، وصواحبها طوالق فقلن
 جميعا أنا في حال واحدة طلقن ثلاثا ثلاثا ، فإن قلن واحدة بعد واحدة
 طلقت الأولى والثانية طلقين طلقين وطلقت الثالثة ثلاثا لأن بقولها أنا قد
 وقعت بها الطلقة الثالثة فلا يكونوا بصواحبها فلا يقع بهن شي ، وكذلك (٥)
 الرابعة بمنزلتها تبين بالثلاث بقولها أنا .

(١) (به) زيادة من - ب - .

(٢) الصواب الثلاث لأن المعدود مؤنث .

(٣) " " " " " " " " (٤)

(٤) " " " " فلا يكن لأن الضمير عائد على مؤنث .

(٥) وفي - ب - (ولذلك) .

سباب مسائل في الطلاق

إذا قيل لك رجل قال لا مرأته أنت طالق متى لم أطلقك فالجواب فسي ذلك أنه إن امتنع من إيقاع الطلاق بعد عقد اليمين أنها لا تطلق فإن قال لها أنت طالق إن لم أطلقك فهي في فسحة من ذلك إلى وقت وفاته ، فإن لم يطلقها حتى مات طلقت بموته ، فإن قال لها أنت طالق متى وقع عليك طلاقى ثم يطلقها واحدة بانت بالثلاث . وإن قال لها أنت طالق لا ، فالجواب أنها طلقت واحدة أو مانوء^(١) والاستثناء هاهنا باطل ، فإن قال لها إن لم أطلقك اليوم فأنت طالق اليوم فمضى اليوم المعين ولم يطلقها فالجواب أنها لا تطلق لأنه شرط وقوع الطلاق بمضيق^(٢) فإن عدت الصفة لم يقع الطلاق .

رجل قال لا مرأته أنت طالق آخر يوم من أول هذا الشهر وأول يوم من / آخر ١٢ / ١ هذا الشهر فالجواب في ذلك أنها تطلق بقوله آخر يوم من أول هذا الشهر آخر يوم الخمسة عشر منه ، وأول يوم من آخر هذا الشهر أول يوم الستة عشر منه ، فإن قال لها أنت طالق متى شئت فقالت قد شئت إن شئت فقال لها قد شئت فالجواب أنها تطلق على حسب مانوء^(٣) ، فإن قال لها أنت طالق واحدة إلا أن تشائي ثلاثا فقالت قد شئت ثلاثا فالجواب أنها لا تطلق لأنها لم تشاءت^(١) لم يقع الثلاث^(٢) لأن معنى ذلك إن شئت أن تطلق ثلاثا فليست بطالق فإن قال لها أنت طالق متى قدم فلان فجيب^(٣) به ميتا الجواب أنها لا تطلق من قبل أن فلانا ما قدم هو وإنما قدم به . فإن قال لها أنت طالق إن ضربت فلانا فضربه وهو ميت فالجواب أنها لا تطلق لأنه قد زال حكم البشرية بالموت فإن قال لها أنت طالق إن أكلت فالجواب أنها تطلق من ساعتها على حسب

(١) وفي - ب - زيادة (الطلاق) .

(٢) (الثلاث) سقط من - ب - .

(٣) (لها) سقطت من - ب - .

نيته لأن معنى قوله: إن أكلت يريد إن أكلت لأنه فعل ماضٍ ، ولو قال لها: أنت طالق إن أكلت فالجواب أنها لا تطلق حتى تأكل لأن معناه إذا أكلت فإن قال لها: أنت طالق إن كلمت فلاناً وفلاناً مع فلان إياك أعني يا فلان وأشار بهيد ، إلى رجل بعينه فالجواب أنه إن كلم الاثنين اللذين بدأ بهما في ابتداء عقد اليمين طلقت امرأته ، وإن كلم الثالث أو واحداً منهم لم تطلق امرأته من أجل أنه فصل بينهم بإعراب .

باب آخر

إذا قيل لك مات قول في رجل قال لا مرأته متى طلقتك طلاقاً أمك فيه رجعتك فأنت طالق ثلاثاً أنت طالق واحدة . الجواب أنها لا تطلق شيئاً من قبل أنه شرط مع وقوع ما يملك به الرجعة وقوع ما لا يملك به الرجعة فكان هذا طلاقاً ساقطاً وشرطاً متناقضاً . فإن قال لها أنت طالق كل تطلقه فالجواب أنها تطلق ثلاثاً من قبل أن للطلاق غاية وهذه (١) غاية الطلاق كأنه قال لها كل تطلقه وقعت غاية الطلاق باستكمال عدده ، فإن قال لها أنت طالق نصف وثلاث وسدس تطلقه فالجواب أنها تطلق واحدة لأجل أن الأبعاد المذكورة قبل العدد المشتل عليها يحيط بحيلتها فهو موجود في الإضافة ، فإن قال لها أنت طالق نصف تطلقه وثلاث تطلقه وسدس تطلقه طلقت ثلاثاً من قبل أن الطلاق لا يتبع فذكره البعض مع الإضافة إلى عدد يوجب وقوع / ذلك ٤٣ / ب العدد فذكر الأبعاد حشو وتشاغل يملأ فبقع العدد الصحيح ، فإن قال لها أنت طالق نصف تطلقه فالجواب أنها تطلق واحدة ، فإن قال أنت طالق واحدة لا بل اثنتين فالجواب أنها تطلق ثلاثاً من قبل أن معنى قوله لا بل استثناء وهو لا يرفع باستثناءه ما وقع من الطلاق ، وقد ذكر بذلك ما / ٩٣ / أ لا يقع على الانفراد ، فقد حصل بما تقدم من لفظه بتطبيقه ووقع ما ذكره فسي آخر طلاقه ، فإن قال لها أنت طالق متى حلفت بطلاقك ، فالجواب أنها

(١) وفي - ب - (وهذا) .

تطلق بحلفه ، وفي بعض النسخ ^(١) بحلفه الثاني وهو الصحيح لأن الأول يمين
والثاني هو الحلف الذي شرطه في يمينه وشرط معه وقوع الطلاق ، فإن قال
لها: متى أمرتك بأمر فخالفتيني فأنت طالق ثلاثاً ، لا تكلمي أباك ولا أخاك
فكلمتهما فالجواب في ذلك أنها لا تطلق شيئاً من قبل أن الذي عقد عليه
اليمين هو أمر والذي كان منه هو نهي ، فإن قال لها: وهي تأكل معه ما يقع
فيه الإحصاء والعدد أنت طالق ثلاثاً إن لم تخبريني بما أكلت فالجواب أنها
تبتدىء بأول العدد من واحدة إلى أكثر ما يحتوي عليه الذي كانا يأكلانه
فإنها لا تطلق شيئاً . فإن قال لها: وبين يدي رمان كلما أكلت واحدة فأنت
طالق واحدة ، وكلما أكلت نصف واحدة فأنت طالق واحدة فالجواب في ذلك
أنها تطلق ثلاثاً من أجل أن لكل رمانة نصفان ^(٢) فيقع بها لكل نصف واحدة
وعند فراغ الواحدة يقع بها تطليقه ، فإن قال لها: أنت طالق إن شاء فلان
أو فلان وشاء أحدهما فالجواب أنها تطلق ، فإن قال لها ^(٣) أنت طالق
إن شاء فلان وفلان ثم شاء أحدهما فالجواب أنها لا تطلق حتى يشاء جميعاً
لأنه علق وقوع الطلاق باثنين .

(١) لعل عبارة (وفي بعض النسخ . .) زيادة من الناسخ ويكون لديه أكثر

من نسخة أثناء المقابلة مع الأصل بالنسبة للنسخة - ب - .

(٢) وهذا خطأ في الصواب ينصفين »

(٣) (لها) سقط من - ب - .

باب آخر

في الرجل يكون له أربع نسوة فيقول . لهن . أيتها الليلة فصواحباتها طوالق فلم يظاً منهن واحدة ، الجواب أنه لما امتنع عن الأولى طلق الثلاث واحدة واحدة ، فلما امتنع عن الثانية طلق الأولى واحدة والثانية والثالثة والرابعة اثنتين اثنتين ، فلما امتنع عن الثالثة طلق الأولى اثنتين والثالثة اثنتين وبانت الرابعة فامتنع منها (١) وهي غير زوجة فلم يطلق الثلاث ، وأما الرابعة فلا تحل له حتى تنكح زوجاً غيره ، والثلاث يملك رجعتن فتكن معه بواحدة ، فإن وطئ* إحداهن بانت الباقيات بالتي وطئها بامتناعه عن الثلاث وطلقت كل واحدة منهن اثنتين ، فإن وطئ* اثنتين منهن طلقنهما الاثنتان اللتان وطئهما اثنتين اثنتين ، وطلقت الاثنتان اللتان لم يظاًهما واحدة واحدة ، فإن وطئ* الثالثة طلق الثلاث واحدة واحدة ولم تطلق التي امتنع منها (٢) ، فإن وطئ* الجميع سقطت اليمين ، فإن كانت المسألة بحالها إلا أنه قال أيتكن بيت عندها الليلة فصواحباتها طوالق فقسم الليلة بينهن أربعتهن ، الجواب أنهن لا يطلقن لأنه لم يبت عند كل واحدة منهن ليلة كاملة ، فإن كانت المسألة بحالها إلا أنه قال أيتكن أمرتها بأمر فخالفتني فصواحباتها طوالق يا فلانة لا تكلي فلانه ، وبافلانه لا تكلي فلانه حتى قال لهن جميعاً فكلن بعضهن بعضاً ، الجواب أنهن لا يطلقن شيئاً

(١) وفي - ب - (عنها) .

(٢) وفي - ب - (عنها) .

لأن البين عقد ها على أمر والذي كان منه نهى ، فهذا خلاف ما عقد عليه
البين ، فإن كانت المسألة بحالها إلا أنه قال لكل واحدة منهن أنت طالق
إن شئت وشاءت صاحبتك / فقالت كل اثنتين منهن قد شئنا ، فالجواب أن ١٤ / أ
اثنتين منهن تطلقان واثنتين لا تطلقان من قبل أن مشيئة كل واحدة منهن
مضافة إلى مشيئة صاحبتها وليست تيك مشيئة لها في نفسها . فإن كانت
المسألة بحالها إلا أنه قال لكل واحدة منهن إن طلقك اليوم فأنت طالق
اليوم حتى قال لهن أجمع ثم مضى ذلك اليوم ولم يطلق واحدة منهن ، الجواب
أنهن لا يطلقن لأنه شرط وقوع الطلاق بصفة إذا عدت الصفة لم يقع المشروط
فإن كانت / المسألة بحالها إلا أنه قال ، أيتمكن وقع عليها الطلاق فصواباتها ٤٤ / ب
طوالق ثم طلق إحداهن فالجواب أنهن يطلقن جميعا ثلاثا ثلاثا من قبل أنه
قال الأولى طالق فطلقت وطلق الجميع واحدة واحدة ، فلما وقع الطلاق
بالثانية عاد على الجميع فطلقن اثنتين اثنتين ، فلما وقع بالثالثة عاد على الجميع
فطلقن ثلاثا ثلاثا .

باب طلاق المريضة

إذا قيل لك، مات قول في طلاق المريضة إذا طلق واحدة أو اثنتين هل ترثه أم لا ؟ تقول بترثه والطلاق واقع مالم تنقضي^(١) العدة ، فإن طلقها ثلاثاً بانتهت ولم ترث ، وقد روي عن عثمان بن عفان رضي الله عنه أنه ورث المطلقة فمسي المرض^(٢) . وأما المفقود فلا تنكح امرأته ولا يقسم ماله ويترخص به أبداً .

(١) هذا خطأ والصواب (مالم تنقضي) .

(٢) سئل عبد الله بن الزبير رضي الله عنه عن رجل طلق امرأته في مرضه فبيتها ثم يموت في عدتها فقال " طلق عبد الرحمن بن عوف امرأته تماضر بنت الأصبح الكلبية ثم مات وهي في عدتها ، فورثها عثمان رضي الله عنه " .

أخرجه الدارقطني في سننه ٦٤ / ٤ ، وابن أبي شيبة في مصنفه

٢١٧ / ٥ ، والبيهقي في سننه ٣٦٢ / ٧ .

قلت وعثمان رضي الله عنه ورث من طلقت ثلاثاً والتي لم يقل بتوريثها المصنف .

باب ذكر العك في الطلاق

إذا قيل لك بما تقول فيمن قال كان مني طلاق لا أدري واحدة أو اثنتين
أو ثلاثاً ؟ فقل : يلزمه واحدة ولا يلزمه اثنتين ولا ثلاثاً^(١) ، فإذا قال : قد كان مني
حنث بين لا أدري بطلاق أم بعثق أقرع بين نساءه وعبيده ، فإن خرجت القرعة
للنساء لم يطلقن ، وإن خرجت للعبيد عتقن^(٢) ، وهذا إذا لم يعلم الرجل ،
فإذا كان له سبيل إلى معرفة ما كان منه قبل له بين كما يقال له إذا طلق وله
نسوة بين من أردت بطلاقك ، فإذا كان له سبيل إلى البيان حصل الطلاق
ففيمن أريد منه ، وإذا لم يدر منع من أزواجه وأمر بالنفقة عليهن حتى يبين ،
فإن مات قبل أن يبين وقف المال حتى يصطلحن ، وإذا كانت الحرية فسي
العبيد ثم جهلت أقرع بينهم .

(١) هذا خطأ والصواب (اثنتان ولا ثلاث) لأنه فاعل ليلزم .

(٢) الصواب - عتقوا - .

سباب الطلاق الذي يملك فيه الرجعة

إذا قيل لك، ما تقول فيمن طلق امرأته طليقة أو طليقتين هل يملك رجعتها ؟ (١)
فقل ذلك له (٢) قبل الاغتسال من انقضاء العدة لأنه في ذلك أملك بها من
نفسها ، فإذا انقضت العدة طكت نفسها ، وقد اتفقت الأمة على صحة ذلك (٣)
إلا فيمن لم يدخل بها لأنها تملك نفسها بطليقة ولا تملك الرجعة في طلاق
الثلاث (٤) إلا في طلاق كان على جعل ولا في الخلع ولا على ما أشبه ذلك .

(١) الرجعة هي رد المرأة إلى النكاح من طلاق غير بائن في العدة على وجه مخصوص .

انظر : تحفة المحتاج ١٤٦/٨ ، والغاية القصوى ٨١٥/٢ ، ومغني المحتاج ٣/٣٣٥ .

(٢) (له) سقطت من - ب - .

(٣) قال ابن المنذر، وأجمعوا على أن الحر إذا طلق زوجته الحرة وكانت مدخولا بها تطليقة أو تطليقتين أنه أحق برجعتهما حتى تنقضي العدة .

وحكى الإجماع، ابن حزم في مراتب الإجماع .

انظر : الإجماع لابن المنذر ص ١١٢ - ١١٣ ، ومرتب الإجماع لابن حزم ص ٢٥ .

(٤) وفي - ب - (ولا في طلاق كان) وهو الصواب .

باب الإيلا

وفرض الإيلا^(١) شيطان الممين والمدة ولا يكون الإيلا^{*} إلا بهما ، والحجبة الآية^(٢) إما أن يعني^{*} وإما أن يعزم ، والعزيمة في ذلك أن يمتنع الرجل من أن يعني^{*} بعد مضي مدة الإيلا^{*} فترافعه المرأة / إلى الحاكم ، فإن فاق^{*} والا طلق^{١/٩٤} عليه ، وكل يمين منعت من الوط^{*} فهي إيلا^{*} ، والآمة مغارة للحر لا يلزم المولى فيها إيلا^{*} إلا أن تكون زوجة فلها حكم الحرائر ، وأما الآمة فلا يلزم السيد الذي يملكها في الإيلا^{*} أن يعني^{*} فرقا بينها وبين الحرية .

إذا قيل لك بما الأصل في الإيلا^{*} ؟ فقل ، كتاب الله تعالى وهو قوله ((للذين يؤلون من نسائهم تربص أربعة أشهر . . . الآية))^(٣) ، فأفادنا بها حكم الإيلا^{*} فكل يمين منعت من الجماع فهي إيلا^{*} ، إلا أن يكون قد منعت في الشهر أو الشهرين أو الثلاثة أو الأربعة فلا يكون بها موليا حتى يتجاوز الأربعة الأشهر ولو بهيوم . والإيلا^{*} من الزوجة والزوجتين والثلاث والأربع بلفظ واحد

(١) آلى يؤلى إيلا^{*} إذا حلف .

وهو حلف الزوج على الامتناع من وط^{*} المنكوحه فوق أربعة أشهر أو مطلقا
انظر: المطلع ص ٣٤٣ ، والمصباح المنير ٢٠ / ١ ، وشرح السنّة
للبيهقي ٢٣٨ / ٩ ، وتحفة المحتاج ١٥٨ / ٨ - ١٥٩ ، والغاية القصوى
٨٢١ / ٢ .

(٢) قوله سبحانه ((للذين يؤلون من نسائهم تربص أربعة أشهر))

- سورة البقرة آية ٢٢٦ - .

(٣) سورة البقرة آية ٢٢٦ .

جائز ، فإذا لم يغي* بعد مضي الأجل رافعته إلى القاضي فاما أن يغي*
 وإما أن يطلق ، فإن لم يغي* ولم يطلق طلق عليه ، والغي* الجماع فإذا
 جامعها في الأربعة أشهر فقد فاء* ، وإن كانت اليمين بالله تعالى كفر ولا مأثم
 عليه لأن الله تعالى قال ((فَإِنْ فَاؤُا ^(١) فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ)) ^(٢) وإن كان
 بطلاق حنت ، وإن كان مريضاً أو محبوساً أو بينه وبينها مسافة فالغي* منه بالقول
 ويلزمه الحنت وهي على الزوجية .

(١) قوله سبحانه ((فَإِنْ فَاؤُا)) لم يذكر في - ب - .

(٢) سورة البقرة آية ٢٢٦ .

باب الظهار

إذا قيل لك، ما الأصل في الظهار ؟ (١) فقل : كتاب الله عز وجل وهو قوله
 ((والذين يظاهرون من نسائهم ثم يعودون لما قالوا فتحرير رقبة . . . الآية))^(٢)
 والظهار تحريم وهو يذكر كل محرمة عليه مظاهر ، والعود هو أن يبقى^(٣)
 المحرمة في ملكه ساعة يمكنه إخراجها فيها من الملك فيجب عليه الكفارة ،
 وليس له أن يجامعها حتى يكفر ، فإن فعل ذلك فقد أساء ولا شيء عليه .
 والظهار من الزوجة والزوجتين والثلاث والأربع واحد ، ولا ينوي المظاهر في
 ظهاره ، وسواء قال أنت علي كظهر أبي أو كفرجها أو كراسها أو كجزء لا يتجزأ
 منها ، كل ذلك يكون فيه مظاهرا إلا أن يقول أنت علي كأمي فإنه لا يكون
 مظاهرا إلا أن يريد به الظهار فيكون به مظاهرا ، ولا يكون الرجل به هذا
 القول مظاهرا من أمه ولا من أم ولد ، لأن الآية مفارقة لحكم الحرائر لا يلزمه
 فيها ظهار . وفرض / الظهار خصلتان : الذكور والتعيين لسن

-
- (١) مشتق من الظهر وخصوا الظهر دون غيره لأنه موضع الركوب وأقسام
 الركوب مقام النكاح لأن الناكح راكب .
 وهو تشبيه المنكوحة بجزء محرم بنسب أو رضاع أو مصاهرة .
 انظر : لسان العرب مادة ظهر ٥٢٨/٤ ، والمصباح المنير ٣٨٨/٢ ،
 والمطلع ص ٣٤٥ ، والغاية القصوى ٨٢٢/٢ .
- (٢) سورة المجادلة آية ٣ .
- (٣) وفي - ب - (تبقى) .

يحرم نكاحها مثل البنات والأمهات والأخوات وجميع المحرمات ، وإذا كان
الرجل صحيحاً في عقله بالغاً فظهاره جائز وسواء ذكر الأم أو الأخت
أو الابنة أو العمة أو الخالة أو كل محرمة فهو بذكرها مظاهر.

باب ذكر العدة

وفرض العدة (١) شيان : زوال الملك ، والعدة ، والعدة ضربان : عدد أيام معدودة ، وعدد أطهار موجودة في مدة من الأيام ، فأما المدة التي هي عدد الأيام فهي عدة (٢) الموثقات ، وعدة من لم تبلغ والحجة قوله ١٦/١ تعالى ((فعدتكن ثلاثة أشهر واللاتي لم يحضن وأولات الأحمال أجلهن أن يضعن حملهن)) (٣) ، فهذه مدة معلقة على خلوا المحل عن استحقاق والحجة في الأطهار قوله تعالى ((يترصد بأنفسهن ثلاثة قروء)) (٤) فأبان بهذه الآية الطلاق ، والعدة ، ومعلقة فرضها الطلاق بلا مدة وهي التي لم يدخل بها والحجة قوله تعالى ((فما لكم طيهن من عدة)) (٥) وهو عدة فرضها الوفاة والعدة وهي عدة المتوفى عنها ، وهي ارتفاع الملك عن البضع لا بالطلاق فهذه جملة (٦) على النساء من العدة .

(١) أصلها من العد وهو الإحصاء يقال عدت الشيء أي أحصيته لاشتغالها على العدد من الأقران أو الأشهر غالباً .

وهي اسم لمدة تترصد فيها المرأة لمعرفة براءة زوجها أو للتعبس أو لتفجعها على زوجها .

انظر: اللسان مادة عدد ٢٨١-٢٨٤ ، والمصباح المنير ٢/٣٩٦ ، والغاية القصوى ٢/٨٤٥ ، ومغني المحتاج ٣/٣٨٤ .

(٢) بداية السقط من - أ- .

(٣) سورة الطلاق آية ٤ .

(٤) سورة البقرة آية ٢٢٨ .

(٥) سورة الأحزاب آية ٤٩ .

(٦) بيد وأن العبارة فيها سقط فعل صحتها (فهذه جملة ما على النساء)

وتكون (ما) سقطت من النسخ .

إذا قيل لك، ما الأصل في العدة ؟ فقل، كتاب الله وسنة نبيه عليه السلام
 فالحجة من كتاب الله قوله تعالى ((والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء ^(١)))
 فالقرء ^(٢) الأطهار والحجة في ذلك اللسان العربي وذلك أن العرب تقسول
 قرأت الضيف إذا ضمت إليه وهو الجمع فالرحم إذا اجتمع الدم فيه سميت
 هذه الحال قرء ومن ذلك تقول قرأت اللبن إذا جمعت في السقا فهذه عدة
 للحيف لأن العدة للحيف القروء ولأن القرء لا ينقسم فيحتمل العدد .
 وقد وردت السنة بصحة ذلك ألا تراء عليه السلام يقول لعمر رضي الله عنه فسي
 ابنه " مره فليراجعها وليطلقها إذا طهرت " ^(٣) فكان هذا بمعنى الأمور
 به في النص .

فأما عدة الموهسات فالشهور وعدة من لم تبلغ الحيف الشهر وعدة الحوامل
 فغير مؤقتة ، لأنها تنقضي بالولادة وقد يجوز أن تكون الولادة في أربعة
 أشهر فصاعدا ^(٤) إلى أربع سنين وهذا أكثر الحمل وأقل الحمل ستة أشهر
 ألا تراء تعالى يقول ((وحمله وفصاله ثلاثون شهرا)) ^(٥) فالرضاع

(١) سورة البقرة آية ٢٢٨ . (٢) وهذا تصحيف ولعل الصواب - فالقرء الطهر-

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب الطلاق باب من طلق وهمل

يواجه الرجل امرأته بالطلاق ٣٥٦/٩ .

وسلم في كتاب الطلاق باب تحريم طلاق الحائض بغير رضاها وأنه

لو خالف وقع الطلاق ويؤمر برجمتها ١٠٩٦/٢ .

(٣) وذلك بأن يتوفى زوجها وهي حامل فتلد بعد وفاته بأربعة
 أشهر .

(٤) سورة الأحقاف آية ١٥ .

منها أربعة وعشرون شهرا والحمل ستة أشهر ألا تراء تعالى بقول ((والوالدات
يرضعن أولادهن حولين كاملين)) (١) والحجة في المؤيسات قوله تعالى
((واللاتي يمشن من الحيض من نساءكم إن أردتتم فعدتهن ثلاثة أشهر
واللاتي لم يحضن . . . الآية)) (٢) فأفادنا بها حكم عدة المؤيسات وعدة
من لم تبلغ وعدة الحوامل ، فأما عدة المتوفى عنها زوجها فأربعة أشهر وعشرا
والحجة في ذلك قوله تعالى ((والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا يتربصن
بأنفسهن أربعة أشهر وعشرا)) (٣) فهذه عدة المتوفى عنها زوجها وسواء
كانت مدة الاعتداد للحرائر أو للإماء وهذه عدة الحرائر ، وأما عدة الإماء
فهي على النصف (٤) من عدة الحرة إذا كانت متوفى عنها زوجها
فعدتها شهران وخمسة أيام وإذا كانت من لم تبلغ الحيض فشهرا ونصف وكذلك
إذا كانت مؤيسة وإذا كانت حاملا فعالها وحال الحرة سواء لا تنقص
عدتها إلا بالولادة كانت مطلقة أو متوفى عنها (٥) زوجها .

(١) سورة البقرة آية ٢٣٣ .

(٢) سورة الطلاق آية ٤ .

(٣) سورة البقرة آية ٢٣٤ .

(٤) هنا كلمة غير واضحة ولعلها (أو البعض) لأن المرأة إذا كانت من ذوات الأقران اعتدت الحرة بثلاثة أفراس ، واعتدت الأمة بقرتين .

انظر : الوجيز ٩٣/٢ ، والمهذب ١٨٢/٢ - ١٨٥ .

(٥) الى هنا نهاية السقط من - أ - .

ولا عدة على من لم يدخل بها والحجة قوله تعالى ((يا أيها الذين آمنوا إذا
 نكحتم المؤمنات ثم طلقتموهن من قبل أن تسوهن فما لكم عليهن من عدة
 تعتدونها)) (١) .

وأم الولد إذا مات عنها سيدها وكانت حاملا فهي بمنزلة الزوجات إذا كس
 حوامل ، وإذا لم تكن حاملا استبرأت بحیضة واحدة وعلى المشيـــــــــــــــــطري
 الاستبراء* .

(١) سورة الأحزاب آية ٤٩ .

باب الاستبراء

ومن اشترى أمة صغيرة كانت أو كبيرة بكرًا أو شيئاً لا يجوز وطؤها حُرِّمَتْ
تستبرأ (١) بشهر أو بحیضة ، قال شهر لمن لا تحيض ، والحيض بالأهلية ،
وكذلك عدة أم الولد وعدة الإماء وأمهات الأولاد في النكاح ، ومن لم تكمل (٢)
الحرية حیضتان أو شهر ونصف على من لم تكمل فيه على النصف من عدة الحرّة
وإن كن حوامل فعدتهن الوضع على كل حال .

(١) الاستبراء استفعال من برأ ومعناه : قصد علم برأفة رحمها من الحمل
انظر: المطلع ص ٣٤٩ ، والمصباح النير ١/٤٧٠ .

(٢) وفي - أ - (يكمل) والصواب ما أثبتته لأن الضمير عائد إلى مؤنث .

سباب متعة الطلاق

والحجة قوله تعالى ((فتموهن وسرحوهن)) (١) والمتعة هي الكسوة والخادم ، وإنما تجب بعد الطلاق ، ولا تجب إلا على من كان فسخ النكاح من قبله لا من قبلها ، ولا تجب لمن طلق قبل الدخول وقد فـرض لها .

(١) سورة الأحزاب آية ٤٩ .

باب النفقات

والنفقة شتان : نفقة الرجل على امرأته وذلك عندما تسلم إليه ولا تمتنع عليه
 فعليه أن ينفق عليها على حسب حاله وإمكانه ، فإن كان معسرا فمد طعام
 في كل يوم ، والكسوة قميص ومقنعة في الصيف ، وجبة ومقنعة في الشتاء ،
 ومن الفرش فراش ولحاف وقطيفة ، ومن الإدام مثل الزيت والسمن على قدر
 المد من الطعام / وفي كـل جمعة شيء من اللحم ، فإن كان موسرا ٤٦ / ب
 فمثلا ذلك من كل جنس وماتشط به رأسها ، وإن كانت مخدومة فخادم ينفقها .
 وأما النفقة الثانية : فنفقة الآباء والأمهات والأولاد وذلك إذا كانوا زمنى ،
 ويكون الأولاد صغارا فينفق عليهم بقدر ما يعيشون به لا مقدار في ذلك ،
 وكذلك على الماليك والدواب ، ولا ينفق على غير من ذكرنا إلا أن تكون امرأة
 مطلقة رجعية أو مطلقة ثلاثا وهي حامل فإنه ينفق عليها .

باب ذكر العتق

وفرض العتق (١) خصلتان وهما: الملك والمواجهة بالحرية ، ولا يرفع الملك عن الرقبة إلا هاتان الخصلتان وما يقوم مقامهما ، فمن ذلك إذن السيد لغيره بأن يعتقه فقد صار الإذن بمعنى الملك وصار القصد بمعنى المواجهة .
فإذا قيل لك: ما الأصل في العتاق ؟ فقل: كتاب الله تعالى وسنة نبيه ﷺ فالحجة من الكتاب قوله تعالى ((فتحرير رقبة مؤمنة)) (٢) فأفادنا بذلك جواز العتق وجعله في هذه الحال كقارة فعلم بذلك أن المكفر للشيء إذا تطوع به المتطوع وصل بذلك إلى جزيل الثواب وحسن العاقبة في المعاد .
والحجة من السنة ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال " من ملك ١/٩٧

-
- (١) يقال: عتق الفرس إذا سبق وعتق الفرس إذا طار واستقل ، فكأن العبد إذا فك من الرق خلص واستقل وصار حرا .
وشرعا : إزالة الرق عن الاتمي .
انظر : الصحاح مادة عتق ١٥٢٠/٤ .
وترتيب القاموس مادة عتق ١٤٨/٣ ، والمغرب ٤١/٢ ، والمصباح المنير ٣٩٢/٢ ، ومفني المحتاج ٤٩١/٤ ، وقليوبي وعميره ٣٥٠/٤ .
(٢) جزء من آية ٩٢ سورة النساء .

ذا رحم محرم عتق عليه " (١) فدل بذلك على حكم ما بين عنه القرآن . وروي عنه عليه السلام أنه قال " من أعتق شركا له في عبد وله مال قوم عليه " (٢) فعلم بهذا جواز العتق والمنع من التبعية إلا عند مثل هذه الحال ، وماروي عنه عليه السلام أنه قال " لا يجزي أحد أباه إلا أن يجد ، هذا فيشترطه —————

(١) أخرجه أبو داود بلفظ " من ملك ذا رحم محرم فهو حر " ، والترمذي وابن ماجه باللفظ السابق ، والبيهقي بلفظ " من ملك ذا رحم فهو عتيق " وعبد الرزاق بلفظ " من ملك ذا رحم محرم عتق " .

وقال الترمذي هذا حديث لا نعرفه سندا إلا من حديث حماد بن سلمة عن قتادة عن الحسن ، ورواه شعبه عن قتادة عن الحسن مرسلا وأخرجه الترمذي وابن ماجه عن الثوري عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهم وقال ابن حزم : هذا خبر صحيح كل رواته ثقات تقوم به الحجة وذكر ابن حجر تصحيحه بن ابن القطان ، وعبد الحق ، وحسنه البغوي في مصابيح السنة . انظر :-

سنن أبي داود ، كتاب العتق باب في من ملك ذا رحم حر ٢٦٠ / ٤ ،

والترمذي في كتاب الأحكام باب ماجا فيمن ملك ذا رحم محرم

٢٣٧ / ٣ - ٦٣٨ ، وابن ماجه في كتاب العتق ٨٤٣ / ٢ - ٨٤٤ والبيهقي

٢٨٩ / ١٠ ، وصنف عبد الرزاق ١٨٣ / ٩ ، وتلخيص الحبير ٢١٢ / ٤

ومصابيح السنة ٤٨٧ / ٢ ، والمحلل لابن حزم ٢٠٢ / ٩ .

(٢) أخرجه البخاري في كتاب العتق باب إذا عتق عديين اثنين أو أمة بين شركاء بنحوه - الفتح - ١٥١ / ٥ .

ومسلم بنحوه في كتاب العتق ١١٣٩ / ٢ ، والمعنى أن من أعتق نصيبه

(٤)

فيمتقه - (١) فدل ذلك كله على جواز هذه الحال ، وأجمعت الأمة على أن الرجل إذا أعتق عبدا لوجه الله تعالى أو أمة لطلب ما عنده أنه يعتقه فاضل (٢) وأن الحرية قد سرت وقد رفعت الطك عن العبد وصار بها يملك التصرف في نفسه ، والحرية لا تجب إلا بثلاثة معان ، باستقرار الملك أو بما يقوم مقامه من الوكالة ، والمواجهة بالحرية ، وبصحة العقل والبلوغ ، فإذا كانت هذه الأوصاف في المعتق كان عتقه جائزا ، والأب والجد وإن ظلا ، والابن وابن الابن وإن سفل يعتقون بالملك لهم دون الواجهة .

(٣) من عبد مشترك بينه وبين غيره وهو موسر بقيمة نصيب الشريك يعتق كله عليه بنفس الإعتاق ولا يتوقف على أدائه القيمة ويكون الولاء له .
انظر : الإقناع لابن المنذر ٥٩١/٢ ، وشرح السنة للبغوي ٣٥٦-٣٥٧/٩ .

(١) أخرجه سلم بنحوه في كتاب المعتق باب فضل عتق الوالد ١١٤٨/٢ ، وأبو داود بنحوه في كتاب الأدب باب في بر الوالد ٣٤٩/٥-٣٥٠ ، والترمذي بنحوه في كتاب البر والصلة باب ما جاء في حق الوالد من ٣١٥/٤ .

وابن ماجه بنحوه في كتاب الأدب باب بر الوالد ١٢٠٧/٢ .
(٢) قال ابن حزم في مراتب الإجماع : " اتفقوا أن عتق الحر البالغ . . . فعل خير " وقال الدمشقي في رحمة الأمة " اتفق الأئمة على أن المعتق من أعظم القربات المندوب اليها " .
مراتب الإجماع ص ١٦٢ ، ورحمة الأمة ص ٣٤٢ .

سأب ذكر الفاظ الحرية

إذا قيل لك بما ألفاظ الحرية ؟ فقل هي : نفسك حر ، وأنت حر ، أو نفسك
 حرة ، أو جزء لا يتجزأ منك حر ، فكل ذلك يكون به حراً ، وكذلك إذا قال
 سدسك حر سرت الحرية في جميعه لأن الحرية لا تتبعض ، والهزل والجسد
 في ذلك سواء ، وإذا شرط الحرية بصفة فله بيع العبد قبل أن تأتي الصفة
 ولا يكون حراً إلا بوجود الصفة .

باب ذكر المكاتب

إذا قيل لك بما الأصل في المكاتب ؟ (١) فقل ، كتاب الله تعالى (٢) وفعل الصحابة ، فالحجة من الكتاب قوله تعالى ((فكاتبوهم إن علمتم فيهم خيراً)) (٣) فأفادنا بالآية الندب لا الفرض (٤) . والخير الأداة والأمانة (٥) ، وأفادنا إسقاط بعض المال عنهم بقوله ((وآتوهم من مال الله الذي آتاكم)) (٦) وروي عن ابن عمر رضي الله عنه أنه كاتب عبد ، فوضع عنه من كتابته (٧) .

-
- (١) المكاتب : هو العبد يكاتب على نفسه بشئ فإذا سعى وأداه عتق .
انظر : الصحاح مادة كتب ١/٢٠٩ ، وترتيب القاموس مادة كتب ٤/١٢ وشرح
السنة للبغوي ٣٧٤ / ، وطيوي وعميرة ٤/٣٦٢ .
- (٢) (تعالى) لم تذكر في - ب - .
- (٣) سورة النور آية ٣٣ .
- (٤) قال الشافعي " ولا يبين لي أن يجبر الحاكم أحدا على كتابة مملوكه لأن الآية محتلة أن تكون إرشادا وإباحة لكتابة يتحول بها حكم العبد عما كان عليه حتما كما أبهى المحظور في الإحرام بعد الإحرام والبهيمة بعد الصلاة لا أنه حتم عليهم أن يعبدوا ويسمعوا " .
الأم : ٣١/١ .
- (٥) أي قوتا على الاحتراف والاكتساب ووفاء بما أوجب على نفسه وألزمها . انظر ،
أحكام القرآن لابن العربي ٣/١٣٨٣ ، وتفسير ابن جرير ١٨/١٢٩ .
- (٦) سورة النور آية ٣٣ .
- (٧) كاتب ابن عمر رضي الله عنهما ظلاما له على خمسة وثلاثين ألف درهم ثم وضع عنه من آخر كتابته خمسة آلاف درهم .
رواه مالك في الموطأ بلاغا في كتاب المكاتب باب القضاء في المكاتب
٧٨٨/٢ ، والبيهقي في سننه ١٠/٣٣٠ .

باب صلة الكتابة

إذا قيل له: ماصة الكتابة ؟ فقل: هي أن تكون على نجمين (١) فصاعداً ، ولا يجوز على أقل من ذلك ، فإن كاتبه على أقل من نجمين فالكتابة باطلة (٢) والمكاتب عبد ما بقى عليه درهم ، فإذا عجل المال أجبر السيد على أخذه وإذا عجز العبد كان السيد بالخيار بين أن يعجزه وبين أن يوقفه ، وليس له أن يشترط على عبده مع الكتابة ألا يخرج عن مصره ، وأن لا يتجر إلا فيما يريد . بل للعبد أن يخرج إلى حيث يشاء ويتجر فيما شاء ، فإذا مات العبد وخلف ما بقى بمكاتبته لم يكن حراً لأن الشرط في الكتابة أن يقول فإذا أُرِيت إلي فأنت حر ، فإذا لم يكن / الدفع منه لم يكن حراً وكان ما أخذه السيد ٤٧ / ب منه مالا من ماله قبل موته وبعد موته ، فإذا (٣) مات / السيد قام الورثة ٩٨ / أ مقامه في الكتابة وكان العبد في الأداة إليهم كما كان في الأداة إلى السيد .

(١) النجم: الكوكب والجمع أنجم ونجوم وهو اسم لكل واحد من كواكب السماء وكانت العرب توقت بالنجوم لأنهم ما كانوا يعرفون الحساب وإنما يحفظون أوقات السنة بالأشهر وكانوا يسمون الوقت الذي يحل فيه الأداة نجماً ، لأن الأداة لا يعرف إلا بالنجم .

انظر: المغرب ٢ / ٢٩١ ، والمطلع والمصباح النير ٢ / ٥٩٤ .

(٢) الصواب باطلة .

(٣) وفي - ب - (وإذا) .

وإذا كان العبد بين رجلين فليس لأحدهما أن يمكّته دون صاحبه ، فإن
 كاتباه جميعا جازت الكتابة (١) ، وليس للمكاتب أن يمسرى ولا يشتري أباه
 ولا أخاه ، فإن اشترى ذلك لم يكن حرا ، فإن كاتب أمه فوطئها السيد يرى
 عنه الحد وكان عليه مهر مثلها تستعين به في كتابتها ، وإن جاءت بولد كانت
 بالخيار بين أن تعجز نفسها وبين أن تمضي على كتابتها ، فإن مات السيد
 قبل أدائها كانت حرة بموته ، فإن أدت قبل الموت كانت حرة بالأداء (٢) ومكاتب
 الرجل لعبد^(٣) عن نفسه وعن ولده ، والمكاتب بعد التدبير وقبله جائزة .

(١) وفي - ب - (المكاتبه) .

(٢) لعل الصواب (عبده) .

باب ذكر التدبير

إذا قيل لك: ما الأصل في التدبير ؟ (١) فقل: السنة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه باع مديرا (٢) فدل ذلك على أن التدبير جائز والتدبير فبمعنى الوصية (٣) ، وللمدير أن يرجع في تدبيره ، والرجوع على ضربين : رجوع باخراج المدير من الطك ، والضرب الثاني: بالقول وهو أن يقول: قد رجعت عن تدبيرك ، ولفظ التدبير أن يقول: أنت حر بعد موتي ، فإذا قال له ذلك نظر بعد الموت فإن كان يخرج من الثلث سرت الحرية فيه ، وإن كان لا يخرج من الثلث نظر ما احتطه الثلث فكان حرا وبقي الباقي رقألوته لأن التدبير من الثلث .

(١) دبر العبد تدبيرا إذا علق عنقه بموته سبي بذلك لأن الموت دبر الحياة أو لأن فاعله دبر أمر دنياه وآخرته أما دنياه فباستمراره الانتفاع بخدمة عبده وأما آخرته فبتحصيل ثواب العتق .

انظر : الصحاح مادة دبر ٦٥٥/٢ ، والمغرب ٢٨٠/١ ، والمطلع ص ٣١٥ ، والمصباح المنير ١٨٨/١ وفتح الباري ٤٢١/٤ ، ومغني المحتاج ٥٠٩/٤ .

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب البيوع باب بيع المدير من حديث جابر رضي الله عنه بلفظ " باع النبي صلى الله عليه وسلم المدير " ٤٢٠/٤ .

(٣) فهو تبرع ينجز بالموت فاعتبر كالوصية .
انظر : المهذب ٩/٢ .

باب على أمهات الأولاد

إذا قيل لك بهم تكون الأمة أم ولد ؟ (١) فقل باستقرار الطك والولادة ولا تكون
الأمة أم ولد إلا بهاتين (٢) الصفتين وسواء كان ولادتها ذكرا أو أنثى
حيا أو ميتا أو ما وقع عليه اسم خلق فهي به أم ولد ولا يجوز بيعها بحال
والدليل على ذلك ما روي عن عثمان رضي الله عنه أنه نهى عن بيعها (٣) ، وما
اتفقت عليه الأمة في حال الحمل أنها لا تباع (٤) ، واختلفوا في حال

(١) وهي التي ولدت من سيدها في طكه . المغني ٩/٥٢٧ .

(٢) وفي - ب - (بهذين) .

(٣) عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال : استشارني عمر بن الخطاب
رضي الله عنه في بيع أمهات الأولاد فرأيت أنها عتيقة ففرض
بها عمر رضي الله عنه حياته وعثمان رضي الله عنه .
أخرجه البيهقي في سننه ١٠/٣٤٣ .

(٤) قال ابن حزم : اتفقوا أن من حملت منه أمة التي يحل له وطؤها
بملكها لها ملكا صحيحا أو سائرا ما يبيح الوطء من الأحوال التي لا يحرم
معها النظر إلى عورتها وهو تام الحرية أنه لا يحل بيعها ولا إنكاحها
ولا إخراجها من ملكه مالم تنزع .
وقال ابن عبد البر " أجمع المسلمون على منع بيع أم الولد مادامت حاملا
من سيدها " .

وقال ابن رشد " الإجماع منعقد على منع بيعها في حال حملها قال
ونقل عن أهل الظاهر عدم التسليم بمنع بيعها حاملا .
وقال في رحمة الأمة " اتفق الأئمة الأربعة أن أمهات الأولاد لا تباع
وهذا مذهب السلف والخلف من فقهاء الأئمة إلا ما يحكى عن بعض

الولاية (١) فدلالة اتفاقهم قاضية على حكم ما اختلفوا فيه ، وإذا وطئها
بنكاح فأولدها ثم اشتراها لم تكن بالولاية الأولى أم ولد لأن الحمل كان في
حال ارتفاع ملكه عنها . ولو اشتراها وهي حامل من وطئ جماعة ثم ولدت
لم تكن أم ولد حتى يكون منها الحمل في ملكه وهي بعد موته حرة من رأس المال
لا من الثلث ، فإن عجل لها الحرية كانت به حرة ، وإن كاتبها جازت كتابته

(٢) الصحابة رضوان الله عليهم .

وقد ساق ابن سريج هذا الإجماع عند مناظرته لابي بكر بن داود كما
ذكر ذلك الشريفي . .

انظر: بداية المجتهد ٢/٢٩٣ ، والتشديد ٣/١٣٦ ، ورحمة الأسماء
ص ٣٤٥ ، ومغني المحتاج ٤/٥٤٢ ، ومراتب الإجماع ص ١٦٣ .
(١) ذهب عامة أهل العلم إلى أن بيع أم الولد لا يجوز ، وفاقا لعمري رضي
الله عنه وبعض الصحابة ونسب إلى علي وابن عباس رضي الله عنهما
القول بجواز بيعهن وإليه ذهب داود .

انظر : تحفة الفقهاء للسمرقندي ١/٢٧٤ ، واللباب في الجمع بين
السنة والكتاب ٢/٥٣٠ ، والهداية وفتح القدير ٥/٣٠-٣١ ، وبداية
المجتهد ٢/٣٩٣ ، والتشديد ٣/١٣٦ ، والقوانين الفقهية ٢٥٢ ،
ومختصر المزني ٣٣٢ ، والإشراف لابن المنذر ٤/٣٠٨ ، والمهذب
٢/٢٤ ، وشرح السنة للمفوي ٩/٣٧٠ ، وحلية العلماء ٤/٦٤-٦٥ ،
وشرح منتهى الإرادات ٢/٦٨٣ ، والمغني لابن قدامة ٩/٥٣١-٥٣٢ ،
وأعلام الموقعين ٤/١١٩ ، والمحل ٩/٢١٧-٢١٨-٢١٩ .

فإن مات قبل الأداة كانت حرة بموته وإن أدت قبل الموت عتقت ، وإن دبرها لم
تكن بتدبيره إياها مدبرة لأن حالها وحال التدبير سواء وإن اختلقت معانيه
لأنها تكون حرة من رأس المال بالولادة وتكون حرة من الثلث بالتدبير وهذان
المعنيان متضادان ، وإذا زوجها من غيره فولدت أولاداً كان حكم أولادها / ١/٩٩
حكمها وهم أحرار بموت السيد .

باب ذكر الولا

إذا قيل لك بما الأصل في الولا ؟ (١) فقل السنة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو ما روي عنه أنه قال : "الولا لمن أعتق" (٢) وما روي عنه أنه قال "الولا لمن أعطى الورق وولي النعمة" (٣) وما روي عنه أنه قال "مولى القوم منهم وأحق بهم" ————— سن

(١) الولا لغة القرابة والنصرة .

وشرعا : عصوة سببها زوال الطوك عن الرقيق بالحرية .
انظر : لسان العرب مادة ولي ٤٠٧/١٥ ، ومغني المحتاج
٥٠٦/٤ ، والمصباح المنير ٦٧٢/٢ .

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب العتق باب بيع الولا وهبته
١٩٦/٥ .

وسلم في صحيحه في كتاب العتق باب انما الولا لمن أعتق بلفظ "إنما
الولا" ١١٤١/٢ .

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه من حديث عائشة رضي الله عنها قالت :
اشتريت بركة فاشتري أهلها ولاها فذكرت ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال : أعتقها فإن الولا لمن أعطى الورق . . . الحديث .
والترمذي في سننه من حديث عائشة رضي الله عنها بلفظ "الولا لمن
أعطى الثمن أول من ولي النعمة" . وأحمد بنحويه .

صحيح البخاري كتاب العتق باب بيع الولا وهبته ١٦٧/٥ .
سنن الترمذي كتاب الولا والمهبة باب ما جاء أن الولا لمن أعتق
٤٣٧/٤ .

وسند أحمد ١٨٦/٦ .

أنفسهم " (١) . والولاة للذكور دون الإناث ، والولاة لا يورث على
حسب أقسام الموارث .

(١) أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب الفرائض من حديث أنس رضي
الله عنه بلفظ " مولى القوم من أنفسهم " ٤٨ / ١٢ .
والبيهقي في سننه من حديث أنس وأبي رافع رضي الله عنهما ١٥١ / ٢ بنحو
لفظ المصنف .

باب ذكر الخلع

إذا قيل لك: ما الأصل في الخلع ؟ (١) فقل : كتاب الله وسنة نبيه ، فالحجبة من الكتاب قوله تعالى ((وإن امرأة خافت من بعلها نشوزاً أو أضراراً فلا جناح عليهما أن يملحا بينهما صلحا والصلح خير)) الآية (٢) فهذا

(١) خالعت المرأة بعلها مخالعة أرادت أن تطلقها بهذا منها له فهي خالعة لأن كل واحد منهما لباساً للآخر فإذا فعلا ذلك فكأن كل واحد نزع لباسه عنه .

وشرعا : فهو رفع النكاح بعوض .

انظر : الصحاح مادة خلع ١٢٠٥/٣ ، والمصباح الصغير ١٧٨/١ ، المنهاج ص ٢٦٢/٣ ، والغاية القصوى ٧٧٥/٢ .

(٢) سورة النساء آية ١٢٨ .

(٣) الصلح خير من الطلاق والفرقة ، واملحا بينهما بان يوقعا بينهما امرا يرضيان به وتدوم بينهما الصلحة فيدخل في ذلك جميع ما يقع عليه الصلح بين الرجل وامرأته في مال أو وطء أو غير ذلك .

انظر : تفسير القرطبي ٤٠٦/٥ ، وتفسير ابن جرير ٣٠٦/٥ وما بعدها وقد استدلل جماعة من الفقهاء على مشروعية الخلع بقوله تعالى ((فإن خفتم ألا يقيما حدود الله فلا جناح عليهما فيما افتدت به)) - سورة البقرة آية ٢٢٩ - فهي تسمى آية الخلع واستدلال المصنف بالآية الأولى استدلال بعصوم الصلح ، والله أعلم .

انظر : الإقناع لابن المنذر ٣١٨/١ ، والشرح الكبير ٣٧٣/٤ .

معرف لنا حكم الخلع ، والحجة من السنة ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال " لا امرأة شكت إليه من بعلها يتردد بين عليهما ما أخذت منه ، فقالت : وأزهد قال : أما الزيادة فلا فردت إليه ما أخذت منه " فكان أول خلع وقع في الإسلام ^(١) / ٤٨ ب / فقد ثبت بحكم الكتاب والسنة جواز الخلع .

(١) وهو خلع ثابت بن قيس من امرأته حبيبة بنت سهل والقصة أخرجهم البخاري في صحيحه من حديث ابن عباس رضي الله عنهما قال : " جاءت امرأة ثابت بن قيس بن شماس إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله ما أنعم على ثابت في دين ولا خلق إلا إنني أخاف الكفر فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : فتردد بين عليهما حديثه فقالت : نعم فردت عليه وأمره ففارقها " .

صحيح البخاري كتاب الطلاق باب الخلع وكيف الطلاق ٣٩٥ / ٩ . وابن ماجه في سننه في كتاب الطلاق باب المختلعة تأخذ ما أعطاه من حديث ابن عباس رضي الله عنه ، وفي الحديث " فأمره رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يأخذ منها حديثه ولا يزداد " ٦٦٣ / ١ . والدارقطني في سننه وفيه " أتردد بين عليهما حديثه التي أعطاك ؟ قالت نعم . وزيادة فقال صلى الله عليه وسلم : " أما الزيادة فلا ولكن حديثه " . . الحديث ٢٥٥ / ٣ .

باب ذكر صفة الخلع

إذا قيل لك: ما صفة الخلع؟ فقل: هو أن تقول المرأة للرجل اخلعني على هذا الثوب أو على هذا الدينار فيقول: قد خلعتك، فتطك نفسها ويطلق عليها ما بذلت له وينوي بذلك الطلاق، فإذا نوى ذلك ملكها نفسها، فإن أراد نكاحها كان كأحد الخطاب، فإذا قالت له: اخلعني على رضاك فقال قد خلعتك ثم اختلعا في الرضا كان له عليها مهر مثلها، وكذلك إن قالت له اخلعني على رضي فخلعها ثم اختلعا في الرضا كان له عليها مهر مثلها، وكلما بذلت له لمخلعها به نظر فإن كان معلوماً وخلعها عليه كان ذلك له، وإن كان مجهولاً فالخلع جائز ويرجع عليها بمهر المثل، وإن كان الخلع منه على غير شيء* جازمه وكان خلعا، وله الرجعة لأنه بمعنى الإفصاح فسي الطلاق، وعدة الخلع وعدة الطلاق سواء* .

كتاب الجهاد

إذا قيل لك بطل من يجب الجهاد ؟ (١) فقل بطل الأحرار البالغين العقلاء المستطيعين ، والأصل في إيجابه كتاب الله تعالى وهو قوله تعالى ((قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر)) (٢) ففرض علينا (٣) جهاد أهل الشرك ، وكانت ناسخة للعفو (٤) فكانت أول آية أمرنا بها

(١) مصدر جاهد جهادا وسجادة والجهد الطاقة والشقة فجاهدت العدو إذا قابلته في تحمل الجهد أو بذل كل منكما جهده أي طاقته فسي دفع صاحبه .

وشرعا : بذل الجهد في قتال الكفار .

انظر : الصحاح مادة جهد ٤٦٠ / ٢ ، وترتيب القاموس مادة جهد ٥٤٥ / ١ ، والمغرب ١ / ١٧١ ، والمطلع ص ٢٠٩ ، والصحاح المنير ١ / ١١٢ ، وفتح الباري ٦ / ٣ .

(٢) سورة التوبة آية ٢٩ .

(٣) وفي - ب - (ففرض علينا بها) بزيادة (بها) .

(٤) قال مكي بن أبي طالب القيسي عن الآية : " إنما نسخت مفهوم الخطاب في قوله ((وقاتلوا المشركين)) لأنه فهم منه ترك قتال أهل الكتاب لتخصيصه المشركين ثم نسخ ذلك قوله تعالى ((قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر)) إلى قوله ((من الذين أوتوا الكتاب)) فأباح قتال أهل الكتاب المفهوم في الآية الأولى ترك قتالهم حتى يعطوا الجزية فكل كتابي مشرك وليس كل مشرك كتابي . . . إلى أن قال " فالآيتان محكمتان . . . فإطلاق النسخ هنا من باب التوسع المعروف على اصطلاح إن التخصيص يطلق عليه النسخ .

انظر : الإيضاح لناسخ القرآن ومنسوخه ص ٢٧١ .

في الجهاد (١) ، فالجهاد فرض على الكفاية فإذا قام به البعض سقط عمن الكل ، والحجة في ذلك قوله (٢) تعالى ((وما كان المؤمنون لينفروا كافة فلولا نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا في الدين ولينذروا قومهم إذا رجعوا إليهم لعلهم يحذرون)) (٣) فنسخ بهذه الآية حكم فرض الجهاد عن البعض وثبت على البعض وذلك أن فرض الجهاد كان على العموم ألا تراه تعالى يقول / ((انفروا خفافا وثقلا وجاهدوا)) (٤) واختطف الناس في تأويل ذلك فقالت طائفة شبا بآ ومشايخ ، وقالت طائفة أخرى رجالة وركباناً (٥)

(١) قال ابن كثير، إن قوله تعالى ((قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر)) أول الأمر يقتال أهل الكتاب بعد ما تسجدت أُمُور المشركين ودخل الناس في دين الله .
انظر: تفسير ابن كثير ٣٤٧/٢ .

(٢) وفي - ب - (قول الله تعالى) بزيادة لفظ الجلالة .

(٣) سورة التوبة آية ١٢٢ .

(٤) سورة التوبة آية ٤١ .

(٥) قال بالأول أبو طلحة والحسن والشعبي وعكرمة ومجاهد وشمر بن عطية وابن زيد .

ونقل الثاني عن ابن عباس وابن عمر رضي الله عنهما والأوزاعي .

وقيل : نشأ طائفة وغير نشأ طائفة لا بن عباس رضي الله عنه وقتادة .

وقال مجاهد : الخفيف الغني والثقل الفقير .

وقال زيد بن أسلم : الخفيف الذي لا عيال له والثقل الذي له عيال .

وعن الحسن شاغيل وغير شاغيل .

فنسخت تلك الآية (١) بعض أحكام إيجاب هذه الآية (٢) فصار النفي على البعض دون الكل وثبت بها ثبت من حكم الآية فرض الجهاد على البعض دون البعض بقوله ((قاتلوا الذين يلونكم من الكفار)) (٣) وذلك الفرض يكون خاصا في مجاهدين دون مجاهدين .

(٤) وفي المسألة أقوال أخرى أوصلها ابن الجوزي إلى أحد عشر قولاً .
 انظر: أحكام القرآن للجصاص ١١٧/٣ ، وأحكام القرآن لابن العربي ٩٥٤/٢ ، وتفسير القرطبي ١٥٠/٨ ، وتفسير ابن جرير ١٣٧/١٠ ، والكشاف ١٩١/٢ ، والتفسير الكبير للرازي ٤٣٧-٤٣٨/٤ ، وزاد المسير ٤٤٢-٤٤٣/٣ ، وتفسير أبي السعود ٢٧١/٢ ، وروح المعاني للآلوسي ١٠٤/١ .

(١) قوله سبحانه ((وما كان المؤمنون لينفروا كافة)) الآية .

(٢) انظر: الإيضاح لناسخ القرآن ومنسوخه ص ٢٧٣ .

(٣) سورة التوبة آية ١٢٣ .

بَابُ فُسْرِهِ الْجِهَادِ

إذا قيل : لك ماتقول في فرض الجهاد ؟ فقل : خمس خصال : العلم بالعدو ، والنية ، والعدد ، والإمام ، والثبات . فالحجة بالعلم بالعدو قول الله تعالى ((قاتلوا الذين يلوونكم من الكفار)) (١) فأفادنا العلم بعدونا ، وقوله تعالى ((قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر)) (٢) كل ذلك يدلنا به على العلم بمن يجب علينا جهاده ، والحجة في النية ما تقدم ذكره وشرحناه (٣) أولاً وفيما احتجنا به في النية ما يدل على ما تضمنته النية من حكم الجهاد وذلك أن من شأن المجاهد أن يكون جهاده لأن تكون كلمة الله هي العليا لا دنيا يصيبها لأن الله تعالى أخذ علينا القيام بواجبه فيما افترض علينا والنصرة لدينه عند تحالفنا (٤) لإظهار الحق وإدحاض الباطل ألا تراه صلى الله عليه وسلم قد قال " من كانت هجرته لدنيا يصيبها أو امرأة يتزوجها فهجرته إلى ما هاجر إليه ، ومن كانت هجرته إلى الله ورسوله فهجرته إلى الله ورسوله (٥) " وقوله عليه السلام " الأعمال بالنيات " (٦) فمن

(١) سورة التوبة آية ١٢٣ .

(٢) سورة التوبة آية ٢٩ .

(٣) في باب النية ص ١٠٩

(٤) وفي - ب - (مخالفنا) وما في الأصل أصوب .

(٥) سبق تخريجه ص ١١١ وأقرب الألفاظ لما أورده المصنف هنا ما رواه البخاري في صحيحه في كتاب الإمارة باب قوله صلى الله عليه وسلم

" إنما الأعمال بالنيات " ١٢٢٦ / ٧

(٦) هذا أول الحديث السابق .

كان يريد بجهاد الله عز وجل والدار الآخرة فقد حصل له الغرض والفضل ،
ومن أراد الدنيا فقد فاته الغرض والفضل والحجة في القوة والعدد قول الله
تعالى ((وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل)) (١) فأفادنا
الاستظهار بالعدة والقوة . والحجة في الإمام السنة عن رسول الله صلى الله
عليه وسلم في إنفاذ الجيوش ، وذلك أنه ما أنفذ جيشا إلا أمر عليه أميرا ،
ومن ذلك ما قاله عليه السلام عند وفاته أنفذوا جيش أسامة ^(٢) ، فشئت

(١) سورة الأنفال آية ٦٠ .

(٢) أسامة بن زيد بن حارثة الكلبي مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم
وحبه أمه أم أيمن وأسمها بركة كانت حاضنة رسول الله صلى الله عليه
وسلم في صغره أمره النبي صلى الله عليه وسلم في آخر حياته توفي
رضي الله عنه سنة أربع وخمسين وقيل ثمان وأربع وخمسين .
أنظر: أسد الغابة ١/٧٩-٨١ ، وطبقات ابن سعد ٤/٦١-٧٢ ،
وتهذيب الاسماء واللغات ١/١١٣-١١٥ ، والبداية والنهاية
٥/٢٧٠-٢٧١ . وسير أعلام النبلاء ٢/٤٩٦-٥٠٧ .

(٣) قصة تولية النبي صلى الله عليه وسلم أسامة رضي الله عنه الإمارة أخرجهما
البخاري في صحيحة في كتاب المغازي باب بعث النبي صلى الله عليه
وسلم أسامة بن زيد رضي الله عنهما في مرض موته الذي توفي فيه ٨/١٥٢
أما اللفظ الذي ساقه المصنف وهو أنفذوا جيش أسامة ، فقال ابن حجر
في الفتح بعد أن ذكر لفظا قريبا من لفظ المصنف ، وقد قص أصحاب
المغازي قصة مطولة فخصصتها . انظر: المغازي للواقدي ٣/١١١٩ ،
وسيرة ابن هشام ٤/٢١٩ ، وفتح الباري ٨/١٥٢ .

بسنته عليه السلام حكم فرض الإمام ، والحجة في الثبات قوله تعالى ((ومن يولهم يومئذ دبره / إلا متحرفا لقتال أو متحيزا إلى فئة فقد باء بغضب من الله وماواه جهم وبئس المصير)) (١) فأفادنا فرض الثبات عند لقاء عدونا والفرض علينا أن يقاتل الرجل منا رجلين ، والحجة في ذلك قوله تعالى ((فإن يكن منكم مائة صابرة يغلبوا مائتين وإن يكن منكم ألف يغلبوا ألفين)) (٢) فنسخ بهذه الآية (٣) حكم ما تجاوز هذا العدد وذلك أنه كان الفرض علينا أن يقاتل الرجل منا عشرة الأتراء تعالى يقول ((إن يكن منكم عشرون صابرون يغلبوا مائتين)) الآية (٤) ، فقد علم بفائدة الآية أن النسخ / من الله ١/١٠١ تخفيف بقوله ((الآن خفف الله عنكم وعلم أن فيكم ضعفا)) (٥) فلا بأس أن يقاتل الرجل منا الجماعة منهم إذا كان فيه فضل وعلم من نفسه القيام بهم ، وقد مدح الله أقواما بذلك فقال ((والصا برين في البأساء والضراء وحسين البأس)) (٦) والبأس حال الحرب . (٧)

(١) سورة الأنفال آية ١٦ .

(٢) سورة الأنفال آية ٦٦ .

(٣) انظر: أحكام القرآن لابن العربي ٨٧٢/٢ ، وتفسير ابن كثير ٣٢٤/٢ والإيضاح لناسخ القرآن ومنسوخه ص ٢٥٦ .

(٤) سورة الأنفال آية ٦٥ .

(٥) سورة الأنفال آية ٦٦ .

(٦) سورة البقرة آية ١٧٧ .

(٧) انظر: تفسير ابن كثير ٢٠٩/١ ، وزاد المسير ١٧٩/١ .

باب ذكر من تجب عليه الجزية

إذا قيل لك بمن تجب عليه الجزية ؟ (١) فقل على الأحرار البالغين من الرجال على كل رجل دينار ، والأصل في ذلك الأمر من الله عز وجل وعن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فالأمر عن الله قوله تعالى ((قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ولا يحرمون ما حرم الله ورسوله ولا يدعون دين الحق من الذين أتوا الكتاب حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون)) (٢) وبين رسول الله صلى الله عليه وسلم عن مقدار ذلك فكان ما بينه وبينار (٣) فعلم أن المراد

(١) فعلة من الجزاء وجمعها يجرى ككعبة ولحق لأنها جزاء تركهم بهيلا والإسلام أو من الإجزاء لأنها تكفي من توضع عليه في عصمة دمه وهي الوظيفة المأخوذة من الكافر لا قامت به دار الإسلام في كل عام .

انظر: الصحاح مادة جزى ٢٣٠٢-٢٣٠٣ ، والمغرب ١/١٤٣ والمطلع ٢١٨ ، والمصباح المنير ١/١٠٠ ، وفتح الباري ٦/٢٥٩ ، ومغني المحتاج ٤/٢٤٣ ، والمغني لابن قدامة ٨/٤٩٥ .

(٢) سورة التوبة آية ٢٩ .

(٣) عن الأعمش عن أبي وائل عن معاذ رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم لما وجهه إلى اليمن، أمره أن يأخذ من البقر من كل ثلاثين تبيعاً أو تبيعة ومن كل أربعين سنة ومن كل محتلم ديناراً أو عدله من المعافر ثياب باليمن .

أخرجه أبوداود في كتاب الزكاة باب في زكاة السائمة عن الأعمش عن أبي وائل في قصة معاذ عندما أرسله صلى الله عليه وسلم إلى اليمن

٢٣٤-٢٣٥ / ٢

(٤)

في النص ما أمرنا به رسول الله صلى الله عليه وسلم . وليس على الرهبان جزية^(١)
وكل من لا تؤخذ جزيته لا يقتل في الحرب إلا أن يقاتل فيقتل ، والإمام فسي
تضعيف ذلك عليهم بالخيار إن رأى ذلك صالحاً فعله ، والأصل فيه (٢) عمر
ابن الخطاب رضي الله عنه لأنه طبق فأخذ من الضعيف ديناراً ومن متوسطهم

(١) والترمذي في كتاب الزكاة باب ما جاء في زكاة البقر من حديث مسروق

وقال حديث حسن له ||

وروى بعضهم هذا الحديث عن سفيان عن الأعشى عن أبي وائل عن
مسروق قال وهذا أصح .

والنسائي في باب زكاة البقر عن مسروق عن معاذ ٢٥/٥ ، وأحمد
في المسند ٢٣٠/٥ ، والحاكم في المستدرک بصحيحه ٣٩٨/١ ،
والبيهقي في سننه ١٩٣/٩ ، وحسنه المغوي في مصابيح السنة
١٠٩/٣ .

(١) قلت ذكر الشافعي في الأم أخذ الجزية منهم .

وذكر النووي أنه المذهب والمنصوص .

أنظر : الأم ١٧٦/٤ ، والمهذب ٣٢٤/٢ ، والنهاج ومغني

المحتاج ٢٤٦/٤ ، وروضة الطالبين ٣٠٢/١٠ .

(٢) بيد وأن في الكلام سقط فلعل صحة العبارة " الأصل فيه ما روي

عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه " .

دينارين ومن غنيمهم أربعة . (١)

(١) عن محمد بن عبد الله الشافعي قال : وضع عمر بن الخطاب رضي الله عنه يعني الجزية على رؤوس الرجال على الغني ثمانية وأربعين درهماً وعلى الوسط أربعة وعشرين وعلى الفقير اثني عشر درهماً . أخرجه البيهقي في سننه وقال : رواه قتادة عن أبي مخرمة وكلاهما مرسل ١٩٦/٩ .

قلت والد دينار اثنا عشر درهماً بدليل ما روي ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قطع في مجن ثلثة دراهم ، أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب الحدود باب قوله سبحانه ((والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما)) وفي كم يقطع ٩٧/١٢ ، وسلم في كتاب الحدود باب حد السرقة ونصابها ١١٣/٣ . وأخرج البخاري في صحيحه من حديث عائشة رضي الله عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " تقطع يد السارق في ربع دينار " . وسلم بلفظ " لا تقطع يد السارق إلا في ربع دينار فصاعداً " . قال الشافعي في الأم إن المصروف على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم اثنا عشر درهماً بد دينار

صحيح البخاري كتاب الحدود باب قوله سبحانه ((والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما)) ٩٦/١٢ . وصحيح مسلم كتاب الحدود باب حد السرقة ونصابها ١٣١٢/٣ ، والأم ١٣٠/٦ .

باب سهمان أهل الجهاد

إذا قيل لك، ما الأصل في سهمان أهل الجهاد ؟ فقل: النص عن الله تعالى
والسنة عن النبي صلى الله عليه وسلم ، فالنص قوله تعالى ((واطمئنا غنمتم
من شيء فأن لله خمسة وللرسول)) (١) فعلم بهذا النص أن ما بقي فهو
للمجاهدين ، ثم جهل تفرقة ذلك فيهم لجواز التساوي وجواز التفضيل ، فبين
رسول الله صلى الله عليه وسلم عن حكم ذلك بفعله عليه السلام لما ضرب
للفارس ثلاثة أسهم سهمان للفارس وسهم لراكبه (٢) فللفارس ثلاثة وللراجل
سهم وهذا في الغنائم (٣) ، وأما الفية (٤) فلإمام أن يفرقه في جنده ،

(١) سورة الأنفال آية ٤١ .

(٢) عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال : " قسم رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم خيبر للفارس سهمين وللراجل سهمًا " .

أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب المغازي ٤٨٤ / ٧ .

وسلم في صحيحه في كتاب الجهاد والسير باب كيفية قسمة الغنيمة
بين الحاضرين ١٣٨٣ / ٣ .

(٣) جمع غنيمة وهي ما أخذ من الكفار بإيجاف الخيل والركاب .

انظر : المطلع ص ٢١٦ ، والمهذب ٢ / ٢١٣ ، وروضة الطالبين
٢٥٩ / ١٠ ، وتفسير ابن كثير ٢ / ٣١٠ ، والإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع ٢ / ٢١٦ .

(٤) هو المال الذي يؤخذ من الكفار من غير قتال . المهذب ٢ / ٣١٧ .

(١) فَيَمِينُ يَسْتَعِينُ بِهِ عَلَى جِهَادِ عَدُوِّهِ عَلَى حَسَبِ حَاجَتِهِمْ فِي جَمِيعِ مَا لَحِقَهُمْ
وَأِنْ شَاءَ أَنْ يُفْضَلَ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ فَعَلَّ ، وَالتَّفَرُّقَةُ فِيهِمْ لَا عَلَى حَسَبِ تَفَرُّقَةِ
السَّهْمَانِ فِي الْغَنَائِمِ لِأَنَّ ذَلِكَ بِالْحَضُورِ وَهَذَا جَعَلَهُ اللَّهُ لِلْأُمَّةِ يَضْعُونَهُ
حَيْثُ شَاءُوا ، فَالْفَارِسُ إِذَا مَاتَ فَرَسُهُ قَبْلَ الدَّخُولِ إِلَى أَرْضِ الْعَدُوِّ أَوْ قَبْلَ
مَلَاقَاةِ الْعَدُوِّ لَمْ يَكُنْ لَهُ إِلَّا سَهْمٌ وَاحِدٌ سَهْمُ رَاثِلٍ ، وَإِذَا كَانَ ذَلِكَ بَعْدَ لِقَاءِ
الْعَدُوِّ وَاجَازَةِ الْغَنَائِمِ لَمْ يَنْتَقِصْ مِنْ سَهْمِ فَارِسٍ شَيْئًا ، وَكَذَلِكَ الرَّاجِلُ إِذَا دَخَلَ
أَرْضَ الْعَدُوِّ وَرَاجِلًا ثُمَّ صَارَ فَارِسًا بَعْدَ لِقَاءِ الْعَدُوِّ وَاجَازَةِ الْغَنَائِمِ لَمْ يَزِدْ عَلَى
سَهْمِ رَاثِلٍ فَإِنْ كَانَ ذَلِكَ مِنْهُ قَبْلَ اللَّقَاءِ كَانَ لَهُ سَهْمُ فَارِسٍ ، وَإِذَا مَاتَ الرَّجُلُ
صَرَفَ مَا اسْتَحَقَّ مِنَ الْغَنَائِمِ إِلَى وَرَثَتِهِ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَرَثَةٌ فَإِلَى بَيْتِ مَالٍ ١٠٢ / أ
الْمُسْلِمِينَ وَلَا يَكُونُ الرَّجُلُ بِالْبُغْلِ وَلَا بِالْحِمَارِ فَارِسًا وَعَلَى الْإِمَامِ أَنْ يَتَفَقَّدَ ذَلِكَ
عِنْدَ الْإِحْصَاءِ فَإِنْ رَأَى دَابَّةً عَجْفَاءً وَفَرَسًا لَا يَزُو مِنْ عَلَيْهِ التَّقْصِيرُ بِصَاحِبِهِ
رَدَّهٖ لِأَنَّ ذَلِكَ يَخْرُجُ عَنْ حُكْمِ الْعِدَّةِ لِأَنَّ الْعِدَّةَ إِنَّمَا هِيَ الْإِرْهَابُ (٢) ، فَكُلُّ
مَا يَرْهَبُ بِهِ الْعَدُوَّ وَيَسْتَعَانُ بِهِ عَلَى قُبْحِ الْبَاطِلِ فَعَلَيْنَا اتِّخَاذَهُ وَاسْتَعْدَادَهُ .

(١) وَفِي - أ - (فَيَمِينُ) وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتَهُ .

(٢) قَالَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ ((وَأَعِدُوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطٍ

الْخَيْلِ تَرْهَبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ))

- سُورَةُ الْأَنْفَالِ آيَةُ ٦٠ - .

باب ذكر النفل

إذا قيل لك: ما الأصل في النفل؟ (١) فقل: السنة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال عام خير " من قتل / قتيلا فله سلبه " (٢) وروي عن سعد (٤) ب/٥٠.

(١) بالتحريك الغنيمة وجميعه أنفال وفتح الفاء وسكونها الزيادة ، والنافلة

في الصلاة الزيادة على الفريضة وهو ما يخص به رئيس الجيش بعض الفزاة زيادة على نصيبه من المغانم .

انظر : النهاية ٩٩/٥ ، وجامع الأصول ٦٨٠/٢ ، والمصباح المنير

٦١٩/٢ ، والنظم المستعذب في شرح غريب المذهب للركبي ٣١١/٢

(٢) السلب هو كل ما يكون على المقتول ومعه من ثوب وسلاح ودابة وغيرها .

انظر : النهاية ٣٨٧/٢ ، وشرح السنة للبغوي ١٠٨/١١ ، وفيه

القدير ١٩٣/٦ .

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب فرض الخمس باب من لم يخمس

الأسلاب ومن قتل له قتيلا فله سلبه من غير أن يخمس . . بلفظ

" من قتل قتيلا له عليه بيعة فله سلبه " من حديث طويل

٢٤٧/٦ و ٣٦/٨ .

وسلم في كتاب الجهاد والسير باب استحقاق سلب القتيل

١٣٧٠-١٣٧١/٣ .

(٤) سعد بن مالك بن أهيب بن عبد مناف بن زهرة بن كلاب بن مرة أحد

السايقين إلى الإسلام وأحد العشرة المبشرين بالجنة ، وأحد الستة

أهل الشورى ، وأول من رمى بسهم في سبيل الله يقال له: فارس الإسلام

ولا . عمر رضي الله عنه الجيوش التي بعثها إلى بلاد الفرس فقاد جنود

(≠)

أنه نفل يوم القادسية شبر بن علقمة^(١) (٢) ، والنفل على حسب ما يراه الإمام وهو الذي يمد إليه على إخراج الخمس من الغنائم ثم يخرج الخمس بعد ذلك ،

(٢) المسلمين في معركة القادسية بنى الكوفة وولاه عمر بن الخطاب رضي الله عنه العراق ، توفي رضي الله عنه سنة خمس وخمسين وقيل سنة إحدى وخمسين وقيل أربع وست وقيل غير ذلك .

الإصابة ٣٣-٣٤ / ٢ ، وتهذيب الأسماء واللغات ٢١٣-٢١٤ / ١ ، وسير أعلام النبلاء ١٢٤-٩٢ / ١ .

(١) شبر بن علقمة تابعي كوفي . انظر: التاريخ الكبير للبخاري ٢٦٧ / ٤ ، وتهذيب الأسماء واللغات ٢٤١ / ١ .

(٢) أخرج القصة الطحاوي في شرح معاني الآثار ، والبخاري في التاريخ الكبير ، ومحمد بن الحسن في السير الكبير ففي التاريخ الكبير عن شبر ابن علقمة ، قال : " كنا بالقادسية فقال رجل منهم يعني من العدو : برز ، برز فبرزت له وصاح وكبرت فصرعني فنظرت إلى خنجر في قباه فأخذته فطعنته به وطمه سوارين ومنطقة ، قال عبد الرحمن : لا أعلمه إلا ذكر ساعد به فقتلته وأخذته فأتيت به سعدا فخطب الناس وقص قصته وقال : إن سلبه بلغ اثني عشر الفا . وقد نفلنا كه فكله هنيئا مريئيا ، وفي كتاب السير الكبير أن شبر بن علقمة قال : " بارزت رجلا من الأعاجم فقتلته فنفلني سعد سلبه ثم رفع ذلك إلى عمر رضي الله عنه فأضاه . "

التاريخ الكبير ٢٦٧-٢٦٨ / ٤ ، وشرح معاني الآثار ٢٤٢-٢٤٣ / ٣ ، وكتاب السير الكبير مع شرحه تحقيق صلاح الدين المنجد ٦١٥ / ٢ .

وقد روي في النفل تفاوت^(١) فدل ذلك التفاوت على أن النفل لا حد له وإنما هو على حسب ما يراه الإمام من مصلحتهم فله فعل ذلك .

(١) عن حبيب بن مسلمة الفهري قال : شهدت رسول الله صلى الله عليه

وسلم نفل الربيع في البدأة والثلث في الرجعة .

أخرجه أبو داود في كتاب الجهاد باب فيمن قال الخمس قبل النفل

١٨٣-١٨٢ / ٣ .

والترمذي في كتاب السير باب في النفل من حديث عباد بن الصامت

رضي الله عنه ، وقال : حديث حسن ١٣٥ / ٤ .

وابن ماجة في كتاب الجهاد باب النفل ٩٥٢-٩٥١ / ٢ .

وأحمد في المسند ٣٢٠-٣١٩ / ٥ .

وقال الخطابي : البدأة إنما هي ابتداء سفر النفر وإذا نهضت سرية

من جملة العسكر فأوقعت بطائفة العدو فما فتموا كان لهم فيه الربيع

وبشركهم سائر العسكر في ثلاثة أرباعه ، فإن قفلوا من الغزاة ثم رجعوا

فأوقعوا بالعدو ثانية كان لهم ما غنموا الثلث لأن نهوضهم بعد القفل

أشق والخطر فيه أعظم .

معالم السنن ١٨٣ / ٣ .

سباب تفرقة الخمس

إذا قيل لك، ما الأصل في تفرقة الخمس ؟ فقل: ما قال الله تعالى ((واطمئنا
 أنا فنستم من شيء فإن لله خمسة . . . الآية)) (١) فأفادنا بها معرفة أهلها. (٢)
 وروى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه فرق سهم ذوي القربى بأمر الله عز
 وجل ألا تراء تعالى يقول ((وآت ذا القربى حقه)) (٣) فدل (٤) بفعله عليه
 السلام على ذوي القربى أنه بفعله (٥) ذلك مطيعاً لله تعالى ، فعلم بالطاعة
 لله أن ذوي القربى هم الذين فرق فيهم وهم بنو هـ ————— باسم

(١) ((وللرسول ولذوي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل)) الآية .

- سورة الأنفال آية ٤١ - (٢) الصواب - أهله - .

(٣) سورة الإسراء آية ٢٦ .

(٤) يوصي الله سبحانه عباده بصلة قرابات أنفسهم وأرحامهم من قبل
 آبائهم وأمهاتهم وذلك أن الله عز وجل عقب ذلك عقيب خطه عبادة
 على بر الآباء والأمهات .

ومن قال أنهم قرابة الرجل من قبل أبيه وأمه ابن عباس والحسن رضي
 الله عنهما .

وقيل المقصود قرابة الرسول صلى الله عليه وسلم ، ومن قال به علي بن
 الحسين رضي الله عنهما والسدي وذلك بإعطائهم حقوقهم من بيت المال
 أي من سهم ذوي القربى من الغزو والغنمية ويكون خطاباً للولادة أو من
 قام مقامهم ولعل العموم هو الأرجح - والله أعلم .

انظر: أحكام القرآن لابن العربي ١٢٠٢/٣ ، وتفسير القرطبي ٢٤٧/١

وتفسير ابن جرير ٧٢/١٥ ، وأحكام القرآن للكيا الهـراس

٢٥٥/٢ ، وزاد المسير ٢٧/٥ .

(٥) وفي - ب - (يفعل) .

وبنو المطلب (١) ، فهذا السهم سهم ذي القربى لغيرهم وفقيرهم أين كانوا وأطفالهم وبالغهم بالسوية لا يفضل بعضهم على بعض ، والثلاثة الأسهم التي بقيت سهم منها للأيتام وهم الذين لا كافل لهم وليس لهم ما يغنيهم فيفرق عليهم بالسوية إلى حال بلوغهم ، وسهم منها للمساكين وهم الذين كفایتهم على حسب حاجتهم لا يفضل عنهم ما يتمولونه ولا هم بذلك أغنيا فيفرق فيهم بالسوية ، وسهم منها لأبناء السبيل وهم المنقطع بهم في البلدان ولهم في أمصارهم ما يغنيهم فيعطون ذلك ، وأما سهم النبي صلى الله عليه وسلم فيجعل في الكراع والسلاح ولنافع المسلمين من رزق الأئمة والقضاة والمؤذنين إذا لم يجدوا في المؤذنين من يحتسب بالأذان ، وهذان السهمان لا يفرقا (٢) إلا في أرض الإسلام ، وخمس الفيء فهو بمنزلة خمس الغنمة يفرق على حسب ما ذكرنا ، وكذلك خمس الركاز (فليهم) (٣) .

(١) عن جبير بن مطعم رضي الله عنه قال : " شئت أنا وعثمان بن عفان رضي الله عنه إلى الرسول صلى الله عليه وسلم فقلنا يا رسول الله أعطيت بني المطلب وتركتنا ونحن وهم منك بمنزلة واحدة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إنما بنو المطلب وبنو هاشم شي واحد ، وزاد يونس قال جبير ، ولم يقسم النبي صلى الله عليه وسلم لبني عبد شمس ولا لبني نوفل " .

أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب فرض الخمس باب ومن الدليل على أن الخمس للإمام ٢٤٤ / ٦ .

(٢) وهذا خطأ في النحو فعمل الصحيح " ولا يفرقان " .

(٣) (فليهم) زيادة من - ب -

باب ذكر من لا يسهم له

إذا قيل لك : مات قول في اليهود والعبيد والمرضى والضعفاء ، إذا حضروا
العسكر ؟ قل : يرضخ (١) لهم ولا يبلغ به (٢) سهم ، والذي يعطون منه يكون من
الغنيمة وبرضا من المسلمين ، وإن لم يكن ذلك من رضا المسلمين فمن
خمس الخمس وهو سهم / النبي (٣) صلى الله عليه وسلم .

١/١٠٣

-
- (١) رضخت له رضا ورضيخا أعطيته شيئا ليس بالكثير .
وهو سهم ناقص يقدره الإمام لمن لا يدخل في القسم .
انظر : المصباح المنير ٢٢٨/١ ، والغاية القصوى ٩٧٢/٢ ، والنظم
الستعذب في شرح المذهب ٣١٤/٢ .
- (٢) في - ب - (سهم) .
- (٣) والرضخ لهم إما من أصل الغنيمة كما ذكر المصنف لأنهم أعوان المجاهدين
فجعل حقهم من أصل الغنيمة وهذا وجه في المذهب ، أو من أربعة
أخماس الغنيمة لأنهم من المجاهدين فكان حقهم من أربعة أخماس
الغنيمة وهذا وجه ثاني ، والوجه الثالث : أنه من خمس الخمس
لأنهم من أهل الممالج فكان حقهم من سهم الممالج ، وهذه أوجه
ذكرها الشيرازي .
وذكر القفال والنووي أنها أقوال .
انظر : المذهب ٣١٥/٢ ، وحلية العلماء ٦٨٢/٧ ، وروضة
الطالبين ٣٧١/٦ .

باب ذكر ما يغنم

إذا قيل لك، ما تقول فيما يغنم من الأرضين والرجال البالغين؟ فقل: أما الأرضون فما يوصل إلى القسم فيه قسم وفرق على جميع من حضر، وما لا يوصل إلى القسم فيه يجعل وقفاً يستغل (١) ويفرق عليهم في كل عام على جميع من حضر، فإذا لم يبق منهم أحد كان لجميع المسلمين وللإمام أن يفعل فيه ما شاء. فأما الرجال البالغون فالإمام بالخيار فيهم بين أن يقتلهم أو يفادي بهم، فأبى ذلك فعل كان له ذلك (٢)، ألا تراء تعالو يقول ((فأما منا بعد وأما فدا حتى تضع الحرب أوزارها)) (٣) وفادى الرسول صلى الله عليه وسلم برجل (٤)، فدل بفعله على حكم ما أوجبه النص من جواز ذلك. ولا بأس أن يفادى الرجل بالرجلين والثلاثة.

(١) وفي - ب - (يجعل فريدا يستغل وقفاً) .

(٢) (ذلك) سقطت من - ب - .

(٣) سورة محمد آية ٤ .

(٤) أخرجه مسلم في صحيحه في كتاب النذر باب لا وفا لنذر في معصية

الله ولا فيها لا يملك العبد من حديث عمران بن حصين رضي الله عنه

أن النبي صلى الله عليه وسلم فدى رجلين من المسلمين برجل من

المشركين من حديث طويل ١٢٦٢/٣ - ١٢٦٣ .

والترمذي مختصراً في كتاب السير باب ما جاء في قتل الأسارى والفداء

١٣٥/٤ .

وأحمد في المسند ٤٤٦/٤ ، والدارمي في سننه ٢٢٣/٢ - ٢٢٤ .

بساب سائل منشورة

إذا قيل لك: مات قول فيما يجب علينا عند قتال أهل الكفر وغيرهم ؟ تقول:
المناشدة لهم بالدعوة وإظهار الحجة، فإن أجابوا إلى ذلك كان لهم ما لنا
وعليهم ما علينا وإن بذلوا من أنفسهم إعطاء الجزية قبل منهم وكان على الإمام
حفظهم وصيانتهم وأن لا يؤذونوا بالحرب ، فمن فعل ذلك وقدر عليه بمعد
مناهضة الحرب ثانيا لم يعف عنه لأن الله تعالى بين من صفة المقدور عليه ،
ألا تراه تعالى يقول ((إلا الذين تابوا من قبل أن تقدروا عليهم)) (١) ،
فالتوبة مقبولة قبل القدرة ، فإذا تاب قبل ذلك قبل منه ولم يخنم ماله ولا عبده ،
وأما ما كان له من الأرضين والمقار فهو مغنوم ، وأولاده / الأطفال فلهم ٥١ ب /
حكمه ، والبالغون فعلى دينهم يقتلون ويسبون ، والأسير من أهل الإسلام
إن أكره على كلمة الكفر تكلم بها على غير اعتقاد لها ، والحجة في جواز ذلك
ما قال الله عز وجل ((من كفر بالله من بعد إيمانه إلا من أكره وقلبه مطمئن
بالإيمان)) (٢) . فدل هذا النص على إباحة التكلم بكلمة الكفر (٣) وكذلك
إن أكره على قتل مسلم لم يفعل ، وإذا زنا الأسير في بلاد الكفر فعليه
الحد وكذلك إن شرب الخمر حده السلطان ، ولا يجوز أن يرثي الرجل في
أرض العدو والكفر وإن كانت أموالهم حلالا لنا ، وكذلك إن أؤتمن الرجل لم

(١) سورة المائدة آية ٣٤ .

(٢) سورة النحل آية ١٠٦ .

(٣) لمن أكره وقلبه مطمئن بالإيمان .

بمخن ولم يسرق . وإذا قتل الحربي لرجل (١) حربي ثم دخل إلينا في أمان لم نقدسه ، وكذلك إن سرق منا لم نقطعه لأن الأمان إذا خفر النفس كـ ——— مادونها تبعها لها ، وأقل الهدنة أربعة أشهر بالنص عن الله تعالى لأنسه يقول ((فسيحوا في الأرض أربعة أشهر . . . الآية)) (٢) وأكثرها عشر سنين والحجة في ذلك السنة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم (٣) ، وإذا وطس من سبي المسلمين من له فيهم سهم فلا حد عليه ، وكذلك إن سرق منه فلا قطع عليه ، وإذا غل الرجل حرق متاعه / وحرم سهمه ، وإذا قتل الرجل لرجل (٤) ١٠٤/١ مسلم في عسكر العدو فلا قود عليه وعليه الدية في ماله إذا قصد إلى قتله فإن كان لا يعلم أنه مسلم ثم علم بعد القتل فعليه الدية ولا قود عليه ، فإن أراد غيره فأصابه فالدية على عاقلته ، فإن حرق الإمام الغنائم بعد أن اجيزت فعليه غرسها ، وكذلك إن باع شيئا فيه مغالبة فتجاوز ما يتغابن في مثله الناس غربه لأنه بذلك متلف ، وإذا سبي الأطفال كان لهم حكم دار الإسلام وإن سبي الطفل مع أبويه فأسلم أحدهما كان له حكم المسلمين ، وإن مات وهما كافران كان له حكمهما .

(١) العبارة غير مستقيمة والصواب (وإذا قتل الحربي رجلا حربيا) .

(٢) سورة التوبة آية ٢ .

(٣) وذلك عند ما هادن صلى الله عليه وسلم أهل مكة ألا يقاتلهم عشر سنين وكان ذلك في صلح الحديبية سنة ست من الهجرة وقد صرح أبو داود بالمدة والبيهقي بالصلح والمدة .

انظر سنن أبي داود كتاب الجهاد باب في صلح العدو ٢١٠/٣ ، والبيهقي ٢٢١-٢٢٢/٩ ، وتلخيص الحبير ١٣٠/٤ ، وتاريخ الطبري ٢٧٠/٢ ، وشرح السنة للبغوي ١٦١/١١ .

(٤) العبارة غير مستقيمة والصواب (وإذا قتل الرجل رجلا مسلما) .

باب ذكر المرتد

إذا قيل لك: مات قول في الرجل إذا ارتد؟ (١) فقل: يستتاب فإن تاب وإلا ضربت عنقه ، والحجة في ذلك ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال " من بدل دينه فأقتلوه " (٢) وكذلك من ترك الصلاة استحلالاً وجحوداً (٣) يقال له صل فإن فعل ذلك وإلا ضربت عنقه ، والحجة في ذلك ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال " ليس بين الكفر والإيمان إلا ترك الصلاة " (٤) فإن

-
- (١) الارتداد لغة الرجوع . فالمرتد الراجع يقال ارتد إذا رجع .
والردة في الشرع : هي الخروج عن الإسلام بقول أو فعل يناقضه اعتقاداً أو عناداً أو استهزأً " - نعوذ بالله من ذلك - .
انظر: الصحاح مادة رد ٤٧٣/٢ ، ولسان العرب مادة رد ١٧٣/٣ والوجيز ١٦٦/٢ ، والغاية القصوى ٩٢١/٢ ، والمنهاج مع مغني المحتاج ١٣٣/٤ - ١٣٤ .
- (٢) أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب استتابة المرتدين والمعاند بين وقتالهم باب حكم المرتد والمرتدة واستتابتهم ٢٦٧/١٢ .
- (٣) بوجوبها .
- (٤) أخرجه مسلم في صحيحه في كتاب الإيمان باب بيان إطلاق اسم الكفر على من ترك الصلاة من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنه بلفظ " بين الرجل وبين الشرك والكفر ترك الصلاة " ولفظه نحوه ٨٨/١ .
والترمذي في كتاب الإيمان باب ما جاء في ترك الصلاة ١٣/٥ .
والنسائي في سننه في باب الحكم في تارك الصلاة ٢٣١/١ - ٢٣٢ .
والبيهقي في سننه ٣٦٦/٣ ، والدارقطني في سننه ٥٣/٢ والفاظهم نحو لفظ المصنف .

ولد المرتد ولدا كان له حكم الإسلام ، وإن مات المرتد في حال ارتداده كان ماله فيثاً ولم يورث عنه ، والحجة في ذلك ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال " أهل طتين لا يتوارثان " (١) . وتدبيره وكتابتة وعقده في حال الردة باطل . والدهرية (٢) والثنوية (٣) وكل من خالف على ديننا أو على ديانة أهل الكتاب فالسيف أو الإسلام .

(١) أخرجه أبو داود في كتاب الفرائض باب هل يرث المسلم الكافر بلفظ

" لا يتوارث أهل طتين شتى " ٣/٣٢٨-٣٢٩ .

والترمذي في كتاب الفرائض باب لا يتوارث أهل طتين ٤/٤٢٤ .

وابن ماجة في كتاب الفرائض باب يرث أهل الإسلام من أهل الشرك

٢/٩١٢ ، وأحمد في المسند ٢/١٧٨ ، والدارقطني في سننه

٤/٧٥-٧٦ ، والبيهقي في سننه ٦/٢١٨ ، بالفاظ نحوه .

(٢) وهم القائلون بقدوم العالم .

انظر: الفرق بين الفرق ص ٣٥٤ ، ونهاية الاقدام في علم الكلام

لعبد الكريم الشهرستاني ص ٣٠-١٢٣-١٢٤ ، والفروع والأصول

لا بن حزم ١/٣٣٠ .

(٣) وهم القائلون بصانعين أزليين النور والظلمة يزعمون أن النور والظلمة

أزليان بخلاف المجوس فإنهم قالوا بحدوث الظلام ، وهم أربع فرق :

المانوية ، والديسانية ، والرقونية ، والمزدكية .

انظر: الطل والنحل للشهرستاني مع الفصل ٢/٨٠-٨١ ، والفرق

بين الفرق ص ٣٣٣ ، واعتقادات فرق المسلمين والمشركيين

ص ١٢١-١٢٤ .

باب قتال أهل البغي

إذا قيل لك بما الحجة في قتال أهل البغي ؟ (١) فقل كتاب الله وما اتفقت عليه الأمة (٢) فالحجة من كتاب الله قوله تعالى ((وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا بينهما فإن بغت إحداهما على الأخرى فقاتلوا التي تبغي حتى تفيء إلى أمر الله)) (٣) فأفادنا قتال أهل البغي ، وأهل البغي هم أهل الإسلام (٤) ، فعلى الإمام إذا جرى بين أهل الإسلام خلف أن يدعوهم

(١) البغي: مصدر بغى يبغي بغيا إذا تعدى وعدل عن الحق فالبغيي الظلم ومجاوزة الحد .

والبغاة في الشرع : هم قوم مسلمون مخالفون للإمام بخروج عليه وترك الانقياد أو منع حق توجه عليهم بشرط شوكته لهم تأويل سائغ ومطاع فيهم يحتاج الإمام في كفهم إلى جمع الجيش .

انظر: الصحاح مادة بغي ٢٢٨١/٦ ، وترتيب القاموس مادة بغي ٢٩٩/١ والمصباح المنير ٥٧/١ ، والمطلع ٣٧٧ ، والمنهاج ومغني المحتاج ١٢٣/٤ ، والمغني لابن قدامة ١٠٧/٨ .

(٢) قال ابن حزم في مراتب الإجماع : اتفقوا أن من قاتل الفئة الباغية من له أن يقاتلها وهي خارجة ظلما على إمام عدل واجب الطاعة صحيح الأمان فلم يتبع مدبرا ولا أجهز على جريح ولا أخذ لهم مالا أنه قد فعل في القتال ماوجب عليه .

مراتب الإجماع ص ١٢٧ ، وانظر: رحمة الأمة ص ٢٨٣-٢٨٤ ، ومغني المحتاج ١٢٣/٤ .

(٣) سورة الحجرات آية ٩ .

(٤) لعل العبارة بالتقييد تكون أصح فنقول " أهل البغي قوم من أهل الإسلام أو من المسلمين كما في تعريفهم بالشرع السابق ذكره .

إلى الصلح ويذكرهم الله عز وجل ، فإن أبى قاتلها ولم يتبع منهم (١) موليا (٢)
ولا يجهز على جريح (٣) ، ولا تغنم أموالهم ، وسوا* كانت التوبة منهم قبل
القدرة عليهم أو بعد القدرة ، فإن قتل منهم قتيل فليس على قاتله قود ولا دية
ولا كفارة ، وإن قتلوا قتيلًا ثم قدر عليهم أقيد منهم إلا أن يدعوا أنهم لم يقصدوا
إلى قتله فيكون لهم ما يدعونه ، ولا يحل قصد قتل (٤) أحدهم ولا سبي ذرائعهم
وعلى كل واحدة من الطائفتين رد ما في يده لغيره / ومن أبى منهم فإنه يتبع
بجميع ذلك من دية وقود وقيمة ما تلف ، ويحدون كلهم في الزنا وشرب
الخير كيف كانوا ، وكل حد لله عز وجل .

(١) وفي - ب - (منها) .

(٢) عن المعركة .

(٣) الإسراع في قتله . انظر : المطلق ص ٣٧٧ .

(٤) فقتلهم للدفع والرد إلى الطاعة فلا يجوز فيه القصد من غير حاجة .

انظر : المذهب ٢ / ٢٨٠ .

سبب / ذكر أحكام المفسدين

إذا قيل لك: ما الأصل في أحكام المفسدين ؟ (١) فقل: كتاب الله وسنة نبيه
وما اتفقت عليه الأمة ، فالحجة من الكتاب قوله تعالى ((إنما جزاء الذين
يحاربون الله ورسوله ويسعون في الأرض فساداً أن يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع
أيديهم وأرجلهم من خلاف أو ينفوا من الأرض)) (٢) فأفادنا حكم المفسدين ،
وقد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه فعل مثل ذلك وزيادة وهو سمل^(٣) الأعين^(٤)

(١) وهم قطاع الطريق الذين يبرزون لأخذ مال أو لقتل أولاد عاب مكابرة
واعتماداً على القوة مع البعد عن الغوث .

انظر: مختصر المزيني ص ٢٦٥ ، والإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع
١٩٦/٢ .

(٢) سورة المائدة آية ٣٣ .

(٣) أي: فقاها بحديدة محماة أو غيرها ، وقيل هو فقؤها بالشوك وهو بمعنى
السمر .

انظر: النهاية لابن الأثير ٢/٤٠٣ ، وغريب الحديث للبهري ١/١٠٨ .
(٤) عن قتادة أن أنس رضي الله عنه حدثهم أن ناساً من عكل أو عرينسة
قدموا المدينة على النبي صلى الله عليه وسلم وتكلموا بالإسلام فقالوا :
يا نبي الله إنا كنا أهل ضرع ولم نكن أهل ريف واستوخموا المدينة ،
فأمر لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم بذود وراع وأمرهم أن يخرجوا
فيه فيشربوا من ألهانها وأهوالها فانطلقوا حتى إذا كانوا ناحية الحسرة
كفروا بعد إسلامهم وقتلوا راعي النبي صلى الله عليه وسلم واستاقسوا
الذود فبلغ النبي صلى الله عليه وسلم فبعث الطلب في آثارهم فأمر
بهم فسمروا أعينهم وقطعوا أيديهم وتركوا في ناحية الحرة حتى ماتوا على
حالهم ، أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب المغازي باب قصة عكل
وعرينة ٢/٤٥٨ ، ومسلم في كتاب القسامه باب حكم المحاربين والمرتبين
١٢٩٦/٣ واللفظ للبخاري .

وقد اتفقت الأمة على عقوبتهم على حسب جنائياتهم (١) من ذلك أنهم قالوا
 إن قتلوا قتلوا (٢) ، وسواء كان ذلك (القتل) (٣) منهم في مسلم أو معاهد ،

(١) اختلفوا في عقوبة المحاربين هل هي على التخفيف

أو مرتبه على قدر جناية المحارب .

فالجسمور أنها على الترتيب المذكور في الآية .

وذهب مالك وعطاء ومجاهد والنخعي والضحاك بن مزاحم وأبو ثور
 والحسن البصري أن الإمام مخير في الحكم على المحاربين بحكم عليهم
 بأي الأحكام التي أوجبها الله جل ذكره في الآية من القتل والصلب
 أو القطع أو النفي .

ومثل هذا نقل عن ابن عباس رضي الله عنه وقال ابن رشد في بداية
 المجتهد قال مالك : إن قتل فلا بد من قتله ، وليس للإمام تخيير في
 قطعه ولا في نفيه ، وإنما التخيير في قتله أو صلبه ، وأما إن أخذ
 المال ولم يقتل فلا تخيير في نفيه وإنما التخيير في قتله أو صلبه أو قطعه
 من خلاف ، وأما إذا أخاف السبيل فقط فالإمام عنده مخير في قتله
 أو صلبه أو قطعه أو نفيه . .

أنظر: الهداية - والبنامة ٦٢٦-٦٢٧ ، والمدونه ٤٢٨/٤ وبداية
 المجتهد ٢/٤٥٥ ، والمنتقى للباقي ١٧١/٧ ، والشرح الصغير
 ٢٢٣-٢٢٤ ، والقوانين الفقهية ص ٢٣٨ ، والإشراف لابن المنذر
 ١/٣٢٥ طدار أحياء التراث الاسلامي بقطر ، وشرح منتهى الإرادات ،
 ٣/٣٧٧ ، والإنصاح لابن هبيرة ٢/٢٦٢-٢٦٣ .

(٢) قال القرطبي في تفسيره " لا خلاف في أن الحرابة يقتل فيها من قتل " .

تفسير القرطبي ١٥٤/٦ .

(٣) (القتل) زيادة من - ب - .

وإذا أخذوا الأموال ولم يقتلوا قطعت أيديهم وأرجلهم من خلاف ، وإذا أخافوا السبيل نفوا (١) ، والتفني هو التهريب بهم إلى حيث لا يقدر عليهم ، وإذا قتلوا مسلماً فعفا الولي عنهم قتلهم الإمام لأن القتل لهم بأهل الإسلام قصاص وعقوبة ، وفي ذلك دليل على أن القتل لهم بالمعاهد بين عقوبة لا قصاص ، وإن تابوا قبل القدرة عليهم كان عليهم إن كانوا قتلوا القود ، وإن كانوا أخذوا مالا أن يردوه ، فإن كان الذي قتل قاتل ولده لم يقدر منه ولم يقطع إذا كانت منه التوبة ، فإذا لم تكن منه التوبة قتل الإمام عقوبة ، والمقتول دون ماله شهيد ، فإذا دفع (٢) أو مانع فأتى الدفاع على نفس المفسد فلا قصاص ولا دية لأنه قد أباح (بافساد) (٣) دم نفسه ، ولا يتبع منهم مولياً ولا يجهز على جريح ، ولا تستحل أموالهم .

(١) نص على ذلك الشافعي في الأم وذكر الشيرازي والفرزالي: أنهم إذا وقعوا قبل أن يأخذوا مالا ويقتلوا أنهم يعزرون ويحبسون حسب ما يراه السلطان وذكر القفال وجهين أحدهما أنه يتعين الحبس ، والثاني أنه يعزر بحسب ما يرى .

انظر : الأم ١٥٢ / ٦ ، والمهذب ٣٦٤ / ٢ ، والوجيز ١٧٩ / ٢ ، وحلية العلماء ٨١ / ٨ .

(٢) وفي - ب - (دافع) .

(٣) وفي - أ - (فساده) ، وما في - ب - أصح .

بساب في الشهادة على الزاني

إذا قيل لك ماتقول في أربعة شهدوا على رجل بالزنا ثم اختلفوا في صفته فقال
 اثنان ^{بأنه} مسلم ، وقال اثنان ^{بأنه} كافر فقل ^{بحد} لأن الشهادة على الإسلام
 أولى منها على الكفر ، وذلك أن اللذين شهدوا ^(١) على الكفر يفيدان بشهادتهما
 حدا له فلهذه العلة ما بطلت شهادتهما ، فإن كانت المسألة بحالهما
 إلا أنهم اختلفوا في أنه محصن أو بكر حد ولم يبرجم والعلة واحدة ، فبيان
 كانت المسألة بحالهما إلا أنهم قالوا : إنه عيب حد حد حر .

(١) الصواب (شهدا) .

باب صفة الشهادة التي لا يثبت بها حكم

إذا قيل لك بما تقول في شاهدين شهدا ثم رجعا عن الشهادة قبل إقامة الحكم ؟
 تقول بلا شي عليه ، فإن شهدا واختلفا في صفة الشهود عليه فالشهادة باطلة وإن (١) كانوا ثلاثة فشهدوا على رجل فأقيم عليه الحكم فرجع أحدهم
 الشهود فلا شي عليه ، وإن رجع أحد الشاهدين الباقيين فعلى الراجع
 والأول إن كانت دية نصفها ، وإن كانت أقل فبحساب ذلك ، فإن شهد
 الشاهدان بشهادة إذا قبلت عاد بها رقيقا فالشهادة باطل (٢) فإن شهدا
 على رجل بالسرقة (٣) لثوب واختلفا في صفة الثوب فقال أحدهما أسود ، وقال
 الآخر أبيض فلا / قطع عليه وعليه الغرم ، فإن شهدا على رجل بالسرقة (٣) ١/١٠٧
 ولم يقطع حتى ملك الذي شهد عليه بسرقة فلا قطع عليه ، وإن شهدا أنه
 سرق طفلا حرا لا عقل له فلا قطع عليه ، فإن شهدا عليه بسرقة عسير ولم يقطع
 حتى صار خمر فلا قطع عليه ، وكذلك إن شهدا عليه أنه سرق خمر فكان في
 يده حتى صار خلا فلا قطع عليه ، وعليه الضمان وفي المسألة التي قبلها
 لا ضمان عليه ولا قطع لأننا نراعي في ذلك الأصل فلما كان الخمر في الأصل
 لا قطع فيه لأنه ليس ما يملك سقط الحكم فيه والضمان .

(١) وفي - ب - (فإن) .

(٢) الصواب (باطلة) .

(٣) " " " (بالسرقة)

باب مسائل في اليمين مع الشهادة

إذا قيل لك بما تقول في امرأة ادعت الطلاق ولها شاهد أتخلف مع شاهد ها ؟
 فقل لا تخلف (١) ، وكذا إذا ادعى رجل أن زيدا وقف عليه وقفا وله شاهد
 لم يحلف مع شاهده ، وكذلك إن ادعى على رجل قتلا وله شاهد لم يحلف
 مع الشاهد في كل حال مثل هذه ويحلف المدعى عليه .

(١) ويقال لها اتقي بشاهد آخر وإلا أحلفناه ما طلقك .
 انظر : الأم ٣/٢ .

باب ذكر رد اليمين

إذا قيل لك ما تقول فيمن نكل (١) عن اليمين ؟ فقل يستحلف الطالب ، ويجب الحق على المنكر ، فإن أراد الطالب أن يحلف فقال المنكر أنا أحلف لم يكن له ذلك وكانت اليمين للطالب وحلف واستحق الحقيق ، فإذا لم ينكل المدعى عليه (٢) وقال المدعي (٣) أنا أحلف لم يكن له أن يحلف وكانت اليمين للمدعى عليه ، فإذا حلف برئت ذمته ، فإذا قيل لك بما الحجة في رد اليمين ؟ فقل السنة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وذلك أنه قال للأنصار تحلفون وتستحقون دم صاحبكم^(٤) فلما عرض اليمين على الطالب مع عدم البينة دل على رد جوازها (٥) لأنه إذا بدأ بها قبل النكول فهي بعد النكول أولى ، وفي

(١) نكل عن اليمين ينكل إذا امتنع عنها وترك الإقدام عليها .

انظر : النهاية ١١٧/٥ ، والمصباح المنير ٢/٦٢٥ .

(٢) من يوافق قوله الظاهر أو من لا يخلو ولا يكفيه السكوت .

انظر : المنهاج ومغني المحتاج ٤/٤٦٤ .

(٣) من يخالف قوله الظاهر أو من لو سكت خلط ولم يطالب بشي .

انظر : مغني المحتاج ٤/٤٦٤ .

(٤) أخرجه البخاري ومسلم ، البخاري في صحيحه في كتاب الحاكم والسي

عالة والقاضي إلى أمنا ١٢/١٨٤ .

ومسلم في كتاب القسامة ٣/١٢٩٤-١٢٩٥ .

(٥) وفي ب - (دل على جواز رد ها) وهو الصواب .

القياس ما يدل على صحة ذلك وذلك أن الناس في الأصل لا ديون عليهم —
والديون حوادث والمدعى عليه الأصل والمدعى عليه فرع ومن أجل ذلك بدى *
المدعى بإقامة البينة لضعف سببه ، فإذا لم يكن له بينة قيل للمدعى عليه قد
ظهرت قوتك فتحلف وتبرأ من دعوى زيد ، فإذا نكل عرض ذلك عليه ثلاث
مرات (١) / فإذا لم يحلف ظهرت قوة المدعى وبان ضعف المدعى عليه وقيل ٥٤ / ب
للمدعى احلف واستحق كما قيل للمدعى عليه احلف وأبرأ .

(١) استحبابا . انظر : المذهب ٣٨٨/٢ ، وروضة الطالبين

باب ذكر الأيمان

وفرض الأيمان (١) خصلتان ، الحلف والشرط ولا يلزم حنث إلا بهمساً ،
 فإذا قيل لك بما الأصل في الأيمان ؟ فقل كتاب الله وسنة نبيه وما اتفقت
 عليه الأمة ، فالحجة من الكتاب قوله تعالى إخباراً عن نبيه إبراهيم عليه السلام
 ((وتالله لأكيدن أصنامكم بعد أن تولوا مدبرين)) (٢) ، وأمره لنبيهنا صلى ١/١٠٨
 الله عليه وسلم بقوله ((ويستنبئونك أحق هو قل إني وربي إنه لحق)) (٣) فأفادنا
 بذلك أن الأيمان لا تكون إلا بالله ، والحجة من السنة ما روي عن النبي صلى
 الله عليه وسلم أنه قال " من كان حالفاً فليحلف بالله أو ليصمت " (٤) فثبتت
 بالسنة معنى ما ثبت بالنص (٥) ، وأجمعت الأمة على أن الرجل إذا حلف بالله
 لزمه اليمين (٦) واختطفوا فهم

(١) جمع يمين وأطلقت على الحلف لأنهم كانوا إذا تحالفوا يأخذ كل واحد
 منهم يمين صاحبه .

وفي الاصطلاح : تحقيق الأمر أو توكيده ، بذكر اسمه سبحانه أوصفاً من
 صفاته ما ضيا كان أو مستقبلاً لا في معرض اللغو .

انظر : الصحاح مادة يمين ٢/٣٢٢١ ، والمطلع ص ٣٨٧ ، والمصباح المنير
 ٢/٦٨٢ ، روضة الطالبين ١١/٣٠٣ .

(٢) سورة الأنبياء آية ٥٧ .

(٣) سورة يونس آية ٥٣ .

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب الأيمان والتذوق باب لا تحلفوا
 بأبائكم ١١/٥٣٠ ، وسلم في كتاب الأيمان باب النهي عن الحلف بغير

الله ٣/١٢٦٧ . (٥) وفي - ب - (ما ثبت) .

(٦) انظر : الإجماع لابن المنذر ص ١٣٧ ، ورحمة الأمة ص ٢٤١ ، ومراتب الإجماع

لابن حزم ص ١٥٨ ، والمغني ٨/٦٨٩ .

سوى ذلك (١) فدلالة اتفاقهم موجه لحكم ما اختلفوا عليه إذا كانت الحجج

تشهد بصحته .

(١) قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في كتاب التوسل والوسيلة " وأتفق المسلمون على أنه من حلف بالمخلوقات المحرمة أو ما يعتقد هو حرمة كالعرش والكرسي والكعبة والمسجد الحرام والمسجد الأقصى ومسجد النبي صلى الله عليه وسلم . . . وترب الأنبياء والعالحين . . . وغير ذلك لا ينعقد يمينه ولا كفارة في الحلف بذلك ، قال : والحلف بالمخلوقات حرام عند الجمهور وهو مذهب أبي حنيفة وأحد القولين في مذهب الشافعي وأحمد وقد حكى إجماع الصحابة على ذلك وقيل هي مكروهة كراهة تنزيه والأول أصح . . . وذلك لأن الحلف بفـيـر الله شرك والشرك أعظم من الكذب وإنما يعرف النزاع في الحلف بالأنبياء فمن أحمد في الحلف بالنبي صلى الله عليه وسلم روايتان أحدهما لا ينعقد اليمين به كقول الجمهور ، ومالك وأبي حنيفة والشافعي ، والثانية ينعقد اليمين به ، واختار ذلك طائفة من أصحابه كالقاضي وأتباعه . . . وقصر هؤلاء النزاع في ذلك على النبي صلى الله عليه وسلم خاصة وعدى ابن عقيل هذا الحكم إلى سائر الأنبياء ، وإيجاب الكفارة بالحلف بمخلوق وإن كان نبيا قول ضعيف في الغاية مخالف للأصول والنصوص فالإقسام به على الله والسؤال به بمعنى الإقسام وهو من هذا الجنس .

التوسل والوسيلة لشيخ الإسلام ابن تيمية ٥١ .

وانظر : تحفة الفقهاء للسمرقندي ١ / ٣٠١ ، والكافي المالكي ١ / ٤٤٨

وفتح الباري ١١ / ٥٣١ ، روضة الطالبين ١١ / ٦ ، وشرح منتهى الإرادات

٣ / ٤٢٢ ، والمغني لابن قدامة ٨ / ٧٠٤ - ٧٠٥ .

باب طلع اليمين

إذا قيل لك ما تقول فيمن قال: والله لأفعلن كذا وكذا ، أو ورب الكعبة
 لا فعلت كذا وكذا ففعل ؟ فقل: يحنت ، وكذلك إذا قال وعهد الله لا فعلت
 كذا وكذا وفعله حنت ، وكذلك إذا قال لا مرأته أنت على حرام ولم ينو بذلك
 طلاقا ، كل ذلك يكون به حالغا ، فإن أحل لنفسه ما حرمه الله فعليه كفارة ،
 وكذلك إذا قال مالي في سبيل الله فعليه كفارة يمين .

بَسَابِ النَّذْرِ

وفرض النذر (١) خصلتان: الإيجاب والتقرب ، فإذا قيل لك : ما الأصل فسي
النذر ؟ قل : كتاب الله وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم وما اتفقت عليه الأمة ،
فالحجة من الكتاب ما قال الله تعالى ((وليوفوا نذورهم)) (٢) فأفادنا بهذا
الوفاً (٣) بالنذر وما قاله تعالى ((يوفون بالنذر . . الآية)) (٤) فدل بذلك
على إيجاب حكم الوفاً بالنذر ، والحجة من السنة ما روي عن النبي صلى الله عليه
وسلم أنه قال لعمر " فبذكرك " (٥) وما اتفقت عليه الأمة من الوفاً بالنذر (٦) .

(١) النذر جمع نذر وهو إيجاب المكلف على نفسه من الطاعات ما ليس بواجب
لحدوث أمر .

انظر : الصحاح مادة نذر ٨٢٦/٢ ، وتفسير القرطبي ١٥٧/١٩ ، ومنهني
المحتاج ٣٥٤/٤ .

(٢) سورة الحج آية ٢٩ .

(٣) وفي - ب - (فأفادنا بها الأمر بالوفاً) .

(٤) سورة الانسان آية ٧ .

(٥) سبق تخريجه ص ٢٥٣ .

(٦) قال ابن النذر " أجمعوا أن كل من قال : إن شفى الله عليّ أوقد
فأبى أو ما أشبه ذلك فعلي من الصوم كذا ومن الصلاة كذا فكان ما قال "

أن عليه الوفاً بنذره ، الإجماع لابن النذر ص ١٣٨ ، ورحمة الأئمة

ص ١١٧ ، وانظر مراتب الإجماع ص ١٦٠ ، ١٦١ ، وشرح منتهى الإرادات

٤٤٩/٣ .

باب صلوة النذور

إذا قيل لك: النذور على كم ضرب ؟ فقل: على ضرب ثلاثة ؛ نذر في طاعة الله تعالى مثل قول الرجل لله علي أن أتصدق أو أصوم ، فهذا لا يسع إلا الوفاء به ، ونذر في معصية الله فتركه أولى من فعله وهو مثل قول الرجل لله علي أن أقتل فلانا (١) أو أشرب خمرًا ، فهذا من النذور الذي قد أخذ على الإنسان أن لا يفي بها . والحجة في ذلك من السنة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال " لا نذر في معصية الله " (٢) . والثالث ؛ لا لمعصية ولا لطاعة الله. مثل لله علي أن أكل هذا الرغيف أو أجامع أهلي ، فهذا إن تركه لم

(١) وفي - ب - (لله علي أقتل زيدا) .

(٢) أخرجه البيهقي في سننه من حديث عائشة رضي الله عنها وعمران بن

الحصين رضي الله عنه وفي سنده سليمان بن أرقم . ٦٩/١٠ .

وأخرجه مسلم في كتاب النذر باب لا وفاء لنذر في معصية الله ولا فيما

لا يملك العبد . عن عمران بن الحصين رضي الله عنه بلفظ " لا وفاء "

لنذر في معصية ولا فيما لا يملك العبد " ١٢٦٣/٣ .

وأخرجه أبو داود من حديث الزهري عن أبي سلمة بلفظ " لا نذر في

معصية " الحديث في كتاب الأيمان والنذور باب من رأى عليه كفارة

إذا كان في معصية ٥٩٤/٣ .

والترمذي في كتاب النذور والأيمان باب ما جاء عن رسول الله صلى

الله عليه وسلم أن لا نذر في معصية ١٠٣/٤ .

(*)

يكن بتركه عاصيا ، وان فعله لم يكن بفعله طائعا .

(٤) وقال عنه ابن القيم هذا حديث لم يسمعه الزهري عن أبي سلمة وإنما سمعه سليمان بن أرقم عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة . . . وسليمان ابن أرقم متروك وتكلم فيه الخطابي في معالم السنن .
انظر: معالم السنن ٣٧٣/٤ - ٣٧٥ ، وتهذيب السنن لابن القيم
٣٧٣/٤ - ٣٧٥ .

باب في القسامة

إذا قيل لك بما الأصل في القسامة ؟ فقل بكتاب الله وسنة نبيه فالحجة من الكتاب ما قاله تعالى ((فيقسمان بالله لشهادتنا أحق من شهادتهما)) (١) الآية ، وقوله تعالى ((وأقسموا بالله جهد أيمانهم)) (٢) فأفادنا بالنص أن القسامة يمين . والحجة من السنة ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال للأنصار " تحلفون وتستحقون دم صاحبكم / قالوا لا قال فتحلف لكم ١/١٠٩ يهود قالوا لا نرضى " (٣) ، فثبت بالكتاب والسنة حكم القسامة ، والقسامة في اللغة أيمان وهي خمسون يمينا (٤) وسواء وجب ذلك على واحد أو على مائة فإذا وجب على أكثر من عدد ها لم يحلف كل واحد منهم أقل من يمين وإذا وجبت على أقل من عدد ها قسمت على حسب الرؤوس (٥) .

-
- (١) سورة المائدة آية ١٠٧ .
 (٢) سورة الأنعام آية ١٠٩ .
 (٣) سبق تخرجه ص ٦٠٢ .
 (٤) بالفتح اليمين . وهي مصدر أقسم قسما وقسامه .
 وشرعا : اسم للأيمان التي تقسم على أولياء الدم إذا ادعوا الدم أو على المدعى عليهم الدم بالقسامه .
 انظر : الصحاح مادة قسم ٥ / ٢٠١٠ - ٢٠١١ ، والنهاية ٤ / ٦٢ ،
 ومغني المحتاج ٤ / ١٠٩ ، وسبل السلام ٣ / ٤٨٩ .
 (٥) فلو كانوا عشرة مثلا أقسم كل منهم خمسة أيمان .

سباب ذكر اللعان

إذا قيل لك إما الأصل في اللعان ؟ (١) فقل : كتاب الله تعالى وهو ما قاله
 ((والذين يرمون أزواجهم . . الآية)) (٢) فأفادنا بها حكم صفة اللعان ،
 فإذا (٣) قيل لك ماتقول في الزوج إذا قذف زوجته / بالزنا ؟ فقل إن كان له
 على قذفها بهينة وإلا لاعنها ، والبهينة أربعة شهود عدول ، ولا يجوز أن يكون
 الزوج شاهداً لأنه بالقذف قد حصل بمعنى الفاسق حتى تثبت البهينة لـ (٤)
 فينفى عنه حال الفسق ، فإذا لم يكن له بهينة وقفه الحاكم للعان هو وزوجته
 ويكون ذلك حيث يرى الحاكم ، واللعان هو أن يقول الرجل : والله الذي
 لا إله إلا هو إني رميت فلانة صادق أربع مرات (٥) والخاسية أن يقول ،
 وإلا فعليه لعنة الله إن كان فيها ريب به فلانة من الكاذبين ، وكذلك تلتعن هي

(١) مصدر لاعن وأصل اللعان الطرد والإبعاد فالمتلاعنين يبتعد كل منهما
 عن الآخر .

وشرعاً : كلمات معلومة جعلت حجة للمضطر إلى قذف من لطخ فراشه
 والحق العار به أو إلى نفي ولد .

انظر : الصحاح مادة لعن ٢١٩٦/٦ ، والنهاية ٢٥٥/٤ ، وترتيب
 القاموس مادة لعن ١٥٢/٤ .

(٢) سورة النور آية ٦ .

(٣) وفي - ب - (وإذا) . (٤) لعل الصواب - صار بمعنى الفاسق .

(٥) ذكر الشافعي أن صفة اللعان أن يقول الرجل أشهد بالله إني لعن
 الصادقين فيما رميت به زوجتي فلانة بنت فلان ويشير إليها إن كانت
 حاضرة . انظر : الأم ٢٩٠/٥ ، والوجيز ٩١/٢ ، والمهذب ١٦٠/٢
 والغاية القصوى ٨٤١/٢ ، ومغني المحتاج ٣٧٤-٣٧٥ .

أربع مرات بالله الذي لا إله إلا هو إن فلانا فيما رماها به كاذب ، والخامسة
أن غضب الله عليها إن كان من الصادقين ، ثم يفرق الحاكم بينهما ويوقف
له رجلا يلقنه ولها امرأة تلقنها ذلك ، فإذا اتعنا فرق الحاكم بينهما
ولا يجتمعان أبدا ، ولا يلاعن الرجل أمته ولا أم ولده ، ولا يلاعن الأمة إذا كانت
له زوجة ، وإن نفى باللعان ولدا انتفى عنه وإذا طلق امرأة ثم قذفها لا عنها^(١) ،
وإذا قذفها ثم أكذب نفسه حد لها قبل اللعان ، وإذا صدقته سقط الحد
عنه ووجب عليها الحد .

(١) وذكر الشافعي في الأم والنووي في المنهاج : أنه إذا لم يكن ولد يلحقه
فلا لعان ، لأنه كالأجنبي ولأنه لا ضرورة إلى القذف حينئذ فيحد به .
انظر : الأم ٢٩٥/٥ ، والمنهاج مع مغني المحتاج ٣/٣٨٢ .

باب تحريم الزنا

إذا قيل لك بما الأصل في تحريم الزنا ؟ ^(١) فقل: ما قال الله تعالى ((ولا تقرّبوا الزنا إنه كان فاحشة وساء سبيلاً)) ^(٢) . والنهي حظر ، وقد وصف الله المؤمنين وفضلهم بتركهم إياه حيث يقول ((ولا يزنون ومن يفعل ذلك يفسق أثاماً)) ^(٣) وذنم وقبح فعل الزاني بقوله ((الزاني لا ينكح إلا زانية أو مشركة والزانية لا ينكحها إلا زان أو مشرك وحرم ذلك على المؤمنين)) ^(٤) فدل بذلك كله على حظر الزنا وعلى فضل من وفق لطاعة الله بتركه .

(١) وهو إهلاك حشفة أو قدرها من الذكر المتصل من الآدمي بفرج محرم

لحميه خال من الشبهه مشتبه بوجوب الحد .

انظر: المنهاج ومغني المحتاج ٤/ ١٤٣-١٤٤ ، والغاية القصوى

٢/ ٩٢٣ .

(٢) سورة الإسراء آية ٣٢ .

(٣) سورة الفرقان آية ٦٨ .

(٤) سورة النور آية ٣ .

باب صفة الزنا

إذا قيل لك بما حكم فرض الزنا الذي يجب به الحد ؟ تقول ثلاث خصـال
وجود السبب الذي به يطرأ الفرج ، والباشرة ، أو الإقرار أو البينة ، فـإذا
قيل لك بما صفة الزنا وحقيقته ؟ فقل التعري من الأسباب التي بها توطأ الفروج
وذلك / أنها لا توطأ إلا بأحد شيئين : بعقد نكاح أو بملك بعين وماعدا ١١٠/أ
ذلك فهو الزنا إلا نكاح المتعة والشبهة فإن ذلك قد اختلف العلماء فيه
ودرأت الحد عن فاعله (١) ، ولم يختلف في إيجاب الحد على من تلك صورته (٢)

-
- (١) سبق بيان الخلاف في المسألة ص ٥١٢-٥١٣ .
(٢) قال ابن المنذر وأجمعوا على أن الحر إذا تزوج حرة تزوجا صحيحا
ووطئها في الفرج أنه محصن يجب عليهما الرجم إذا زنيا وأجمعوا
أن حد البكر الجلد . وقـال ابن قدامة بـعد
أن ذكر وجوب الرجم على الزاني المحصن رجلا كان أو امرأة ،
ولا نعلم فيه مخالفا إلا الخواج . . ولا خلاف في وجوب الجلد على
الزاني إذا لم يكن محصنا .
وقال ابن رشد فأما الأحرار المحصنون فإن المسلمين أجمعوا على
أن حد هم الرجم إلا فرقة من أهل الأهواء . . . واختلفوا هل يجلد على
الرجم وأجمعوا على أن حد البكر في الزنا جلد مائة واختلفوا في
التفريب . وحكى الإجماع ابن حزم في مراتب الإجماع والد مشقي في رحمة الأمة
انظر : بداية المجتهد ٢/٤٣٤-٤٣٥-٤٣٦ ، والإجماع لابن المنذر
ص ١٤٢ ، ورحمة الأمة ص ٢٨٤ ، والمغني لابن قدامة ٨/١٥٧-١٦٧ ،
ومراتب الإجماع لابن حزم ص ١٢٩ .

فإذا زنا البالغ العاقل فعليه الحد إذا كان بكراً وإن كان محصناً فعليه
الرجم وسواء كان ذلك منه بأمة أو بحرة أو معتوهة أو طفلة أو مجنوننة أو ميتة (١)
وإذا زنا الرجل مرة أقيم عليه الحد ، فإذا تكرر الفعل منه فإن كان قد أقيم
عليه الحد عند كل فعل فقد أقيم الحق عليه ، وإلا فحده حد واحد عن جميع
الأفعال . وليس على الرجل في جارية ابنه حد ولا جارية بنته (حد) (٢) ولا فيما بينهما
وسن غيره ، ولا في جارية من الغي إذا كان له حق في الغنمية .

(١) ذكر الفزالي: أنه لا حد على من وطئ * الميتة وذكر الشيرازي والقفال
: وجهين في المسألة وذكر النووي في المنهاج: أن الأصح عدم وجوب
الحد عليه .

انظر: الوجيز ١٦٨/٢ ، والمهذب ٣٤٥/٢ ، وتحفة الملما ١٩/٨ ،
والمنهاج وسفني المحتاج ١٤٥/٤ ، وكفاية الأخبار في حل غامضة
الاختصار ٤١٦/٢ .

(٢) (حد) سقطت من الأصل .

طائفة أكثر من ذلك^(١) وقامت الدلالة على الربيع دون غيره لما روت عائشة رضي الله عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال " لا قطع الا في ربيع دينار

(١) اختلف في قدر النصاب الذي تقطع به يد السارق فذهب مالك والشافعي وأحمد إلى أن اليد تقطع في ربيع دينار أو ثلاثة دراهم وروى ذلك عن أبي بكر وعمر وعثمان وعائشة رضي الله عنهم وعمر بن عبد العزيز ونقل عن مالك أن التقدير بالثلاثة دراهم لا بربع الدينار . وقبل لا تقطع اليد الا في دينار أو عشرة دراهم وإلى ذهب الحنفية وسفيان الثوري ، وروى عن ابن مسعود رضي الله عنه . ونقل عن سليمان بن يسار وابن شبرمة وابن أبي ليلى أن اليد لا تقطع الا في خمسة دراهم .

ونقل عن الحسن البصري أنه قال : يقطع في نصف دينار وقال عثمان البتي : يقطع في درهم فما زاد ونقل عن أهل الظاهر أنه يقطع في القليل والكثير .

انظر : الهداية وفتح القدير ٣٥٦/٥ ، وما بعدها ، ومدايع الصنائع ٧٧/٧ ، والكافي المالكي ١٠٨٠/٢ ، والقوانين الفقهية ص ٢٣٦ ، ومواهب الجليل والتاج والأكلیل لشرح مختصر خليل ٣٠٨-٣٠٦/٦ ، ومداية المجتهد ٤٤٧-٤٤٨/٢ ، والآم ١٤٧/٦ ، ومختصر المزني ص ٢٦٣ ، والمهذب ٢٥٥/٢ ، وحلية العلماء ٥١-٥٠/٨ ، وشرح السدة للبيهقي ٣١٤-٣١٣/١٠ ، وفتح الباري ١٠٥-١٠٦/١٢ ، وسبل السلام ٣٩-٤١/٤ ، والانصاف ٢٦٢/١٠ ، وشرح منتهى الإرادات ٣٦٤/٣ ، وشار السبيل ٣٨٦-٣٨٧/٢ ، والمغني لابن قدامة ٢٤٢-٢٤٣/٨ .

فصاعداً * (١) فدل ذلك على إيجاب القطع في ربع دينار فصاعداً وقد ضام
 ذلك دلالة من فعل عثمان رضي الله عنه من القطع في أترجة قيمتها ربع
 دينار (٢) فثبت أن القطع في ربع دينار فصاعداً .

-
- (١) أخرجه البخاري في صحيحه مع الفتح في كتاب الحدود باب قوله تعالى ((السارق
 والسارقة)) بلفظ " تقطع اليد في ربع دينار فصاعداً ١٢ / ٩٦ .
 ومسلم في كتاب الحدود باب حد السرقة ونصابها بلفظ " لا تقطع . . ."
 ٣ / ١٣١٢ - ١٣١٣ . (٢) الأترج الفاكية المعروفة . المصباح ١ / ٧٣ - ٧٤
 (٣) أخرجه مالك في الموطأ في كتاب الحدود باب ما يجب فيه القطع وفيه
 " فقومت بثلاثة دراهم من صرف اثني عشر درهماً بدينار فقطعه عثمان
 رضي الله عنه ٢ / ٨٣٢ ، والشافعي في المسند ٢ / ٨٣ ، والبيهقي
 في سننه ٨ / ٢٦٠ ، وعبد الرزاق في مصنفه ١٠ / ٢٣٧ ، وابن أبي شيبة
 في مصنفه ٩ / ٤٧٢ .

بما فيها يجب به القطع

إذا قيل لك بما الأوصاف / التي يجب بها القطع ؟ فقل أربعة : التناول ٥٦ / ب
 لربع دينار أو ما قيمته ربع دينار وإخراجه من الحرز ^(١) والرفع إلى الإمام والبهينة
 أو الإقرار . لا يجب القطع إلا بكمال هذه الأوصاف ، فإذا تناول هذا المقدار
 من الحرز ولم يخرج منه فلا قطع عليه ، وإذا أخرجه ولم يرفع إلى الإمام
 فلا قطع عليه ، وإذا لم يقر ولم تشهد البينة عليه فلا قطع عليه ، وكذلك إذا سرق
 من بيت مال المسلمين فلا قطع عليه ، وإن سرق الرجل من مال ابنه فلا قطع
 عليه ، وإن سرق من مال ابنته فلا قطع عليه ، وإن سرق الغلام وهو غير بالغ
 فلا قطع عليه ، وإن سرق العبد من مال سيده فلا قطع عليه ، وإن سرق
 الرجل من مال له فيه شركة فلا قطع عليه ، وإن سرق من مال امرأته فلا قطع
 عليه ، إذا كان بينهما واحدا ، وإذا سرق الرجل من مال امرأته قطع ، وكذلك
 إذا سرقت من ماله قطعت ، وإذا تناول الرجل الطيب فاستعطه / في الحرز ١١١ / أ
 ثم خرج عن الحرز فلا قطع عليه ، وكذلك إذا تناول طعاما فأكله في الحرز ثم
 خرج من الحرز فلا قطع عليه . وإذا سرق الغزل فنسجه في الحرز ثم أخرجه
 نظر فإن كان يساوي ربع دينار قطع ، وإذا سرق جماعة ربع دينار فلا قطع
 عليهم ، وإذا سرقه واحد من جماعة فعليه القطع ، وليس على المختلص

(١) خفية .

(٢) وأحرزت الشيء ، أحرز إذا حفظه وصنته عن الأخذ فهو المكان الذي
 تحفظ فيه الأموال عرفا إما بحصانة موضع أو ملاحظة .

انظر: النهاية ٢٦٦/١ ، وترتيب القاموس مادة حرز ٦١٨/١ ، ومغني

المحتاج ١٦٤/٤ ، والإقناع في حل الفاظ أبي شجاع ١٩١/٢ .

قطع (١) ، وإذا سرق السارق من سارق فلا قطع عليه ، وإذا وهب المسروق ،
 للسارق فسرق منه بعد ذلك فعلى سارقه القطع والكم حرز ، والجيب حرز ،
 والأصبع حرز (٢) ، فكل ما سرق من ذلك إذا كانت قيمته ربع دينار فعلى سارقه
 القطع والغرم على جميع السراق قطعوا أولم يقطعوا إذا توا الشيء فإذا كان
 بعينه فالرد (٣) ، وإذا اختطف الشهود فلا قطع ، والغرم ثابت وإذا قطع
 الرجل في شيء سرقه ثم عاد فسرقه فعليه القطع ، وإذا سرق الخشب فلا قطع
 عليه (٤) ، ولا قطع على من سرق الثمرة من الشجر ، وإن سرقها وهي في حرز
 قطع ، والحجة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال " لا قطع في شجر (٥)

(١) المختلس السالب من اغتلسه إذا سلمه فهو الأخذ في نهضة ومخاطبته
 بسرعة وفعله .

انظر: النهاية ٦١/٢ ، لسان العرب مادة خلس ٦٥/ ، والمطلع
 ص ٣٧٥ ، والمصباح المنير ١٧٧/١ ، والروضة ١٣٣/١٠ ، ومغني
 المحتاج ١٧١/٤ ، وسيل السلام ٤٧/٤ .

(٢) للخاتم في اليد . الروضة ١٢٢/١٠ .

(٣) وإذا ظف في يد السارق ضمن بدله وقطع .

انظر: الأم ١٥١/٦ ، والمهذب ٣٦٣/٢ .

(٤) إذا كان غير حرز . انظر: المهذب ٣٥٦/٢ .

(٥) واحدة ثمرة ويقع على كل الثمار ويغلب على ثمر النخيل مادام في رأس
 النخلة .

انظر: النهاية ٢٢١/١ ، وغريب الحديث للهروي ١٧٣/١ ، وشرح

السنة للبهقي ٣١٩/١٠ .

ولا كثر (١) - (٢) وكل ما أخذ من جميع الأجناس إذا كانت قيمته في وقست
 بإخراجه من الحرز ربع دينار فعلى سارقه القطع ، فإن عفا المسروق منه قبل
 أن يرفعه إلى الإمام فلا قطع على السارق ، فإن عفا بعد أن رفعه إلى الإمام
 لم يطل القطع لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال لصفوان وقد عفا: ^(٣) فلا قبل

(١) الكثر : جمار النخل .

انظر النهاية ٢٢١/١ ، وفريبالحديث للمهروي ١٧٣/١ ، وشرح
 السنة للبخوي ٣١٩/١٠ .

(٢) أخرجه أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجة ومالك والشافعي

وأحمد وابن حبان في صحيحه والدارقطني والبيهقي في سننهم
 والطحاوي في شرح معاني الآثار قال الطحاوي: هذا حديث تلقته الأمة
 بالقبول ذكره ذلك ابن حجر وصححه الألباني في الإرواء .

وسنن أبي داود كتاب الحدود باب مالا قطع فيه ٥٤٩/٤ .

وسنن الترمذي كتاب الحدود باب ماجة لا قطع في شر ولا كثر ٥٣/٤ .

وسنن النسائي باب مالا قطع فيه ٨٦-٨٧ .

وسنن ابن ماجة في كتاب الحدود باب لا قطع في شر ولا كثر ٨٦٥/٢ .

ومالك في الموطأ كتاب الحدود باب مالا قطع فيه ٨٣٩/٢ .

وسنن الشافعي ٨٤/٢ .

وسنن أحمد ٤٦٣-٤٦٤/٣ .

والإحسان في ترتيب صحيح ابن حبان ٣١٨/٦ .

وسنن الدارمي ١٧٤/٢ ، وسنن البيهقي ٢٦٣/٨ ، وشرح معاني

الآثار ١٧٢/٣ ، وتلخيص الحبير ٦٥/٤ ، وإرواء الغليل ٧٢/٨ .

(٣) الصواب - فهلا - كما تبين في كتاب الحديث الآتية .

أن تأتي (١) .

-
- (١) أخرجه أبو داود وابن ماجه والنسائي ومالك والشافعي وأحمد
والحاكم ورواه من طرق مختلفة وبألفاظ مختلفة وصححه الحاكم ووافقه
الذهبي وحسنه المغوي .
- وقال الألباني جملة القول أن الحديث صحيح الإسناد من بعض
طرقه وهو صحيح مطلقا بمجموعها .
- انظر: سنن أبي داود كتاب الحدود باب من سرق من حرز ٤/٥٥٣-٥٥٥
وسنن ابن ماجه كتاب الحدود باب من سرق من حرز ٢/٨٦٥ .
- وسنن النسائي في ما يكون حرزا وما لا يكون ٨/٦٩-٧٠ .
- وموطأ مالك كتاب الحدود باب ترك الشفاعة للسارق إذا بلغ السلطان
٢/٨٣٤-٨٣٥ .
- وسند الشافعي ٢/٨٤ .
- وسند أحمد ٦/٤٢٦-٤٦٥ .
- وسندرك الحاكم ٤/٣٨٠ ، ونصب الراية ٣/٣٦٩ ، ومصابيح
السنة ٢/٥٤٨ ، وأرواؤه الغليل ٧/٣٤٩ .

سباب ذكر الحدود

إذا قيل لكَيْمَا الأصل في الحدود ؟ (١) فقل: كتاب الله وسنة نبيه وما اتفقت عليه الأمة ، فالحجة من كتاب الله ما قاله تعالى ((الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة)) (٢) ، فأفادنا بها حد الزاني إذا كان بكرا ، والحجة من السنة ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: " البكر بالبكر جلد مائة وتغريب عام " (٣) ، فبين عليه السلام عن صفة من حد جلد مائة ، والحجة في الرجم ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه رجم ماعز بن مالك (٤) (٥)

(١) جمع حد وهو الفصل والمنع ويطلق على الحاجزين الشبهين .

وشرعا : عقوبة مقدرة تجب على معصية مخصوصة حقا لله أو لأدبي أوليها
انظر: الصحاح مادة حد ٤٦٢/٢ ، والمغرب ١/١٨٦ ، والمصباح
المنير ١/١٢٤-١٢٥ ، وقليوبي وعميرة ٤/١٨٤ ، ومغني المحتاج
٤/١٥٥ .

(٢) سورة النور آية ٢٠ .

(٣) أخرجه ————— في كتاب الحدود

باب حد الزنا ١٣١٦/٣ ، بلفظ ونفسي سنة بدلا من تغريب عام ،

وأبو داود في كتاب الحدود باب في الرجم ٥٧١/٤ ، والترمذي

في كتاب الحدود باب ماجاء في الرجم على الشبه ٤١/٤ ، وابن ماجه

في كتاب الحدود باب حد الزنا ٨٥٢-٨٥٣/٢ والبيهقي بلفظ المصنف ١٢٢/٨

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب الحدود باب رجم المحسن ١١٢/١٢

وسلم في كتاب الحدود باب من اعترف على نفسه بالزنا ١٣١٨/٣ .

(٥) ماعز بن مالك الأسلمي ويقال: إن اسمه قريب وماغز لقب . كتب له الرسول

الله صلى الله عليه وسلم كتابا بإسلام قومه .

انظر: أسد الغابة ٤/٢٣٢ ، والإصابة ٣/٣٣٧ ، ٤/١٥٦ ، وطبقات

ابن سعد ٤/٣٢٤-٣٢٥ ، وتهذيب الأسماء واللغات ٢/٧٥ .

ورجم يهوديين زنيا (١) ورجم امرأة من الأزد (٢) ، فأفادنا من السنة حكم ماوجب من حد الزانين . وروي عن عمر رضي الله عنه أنه قال " كنا نقرأ على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما البتة " (٤) فهذا ما نسخ خطه وثبت حكمه (٥) ، وشروط الإحصان ثلاثة : البلوغ ، والعربة ، والنكاح ، لا يكون محصنا (٦) ، الا بكامل هذه الخصال .

- (١) أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب الحدود باب أحكام أهل الذمة وإحصانهم إذا زنوا ورفعوا إلى الإمام ١١٦/١٢ .
- ومسلم في كتاب الحدود باب رجم اليهود أهل الذمة في الزنا ١٣٢٦/٣ .
- (٢) وهي الفخادية . واسمها سبيعة القرشية وقيل أبية .
- انظر: الإصابة ٣٢٥/٤ ، وتهذيب الأسماء واللغات ٣٦٧/٢ .
- (٣) أخرجه مسلم في كتاب الحدود باب رجم الشيب في الزنا ١٣٢٢-١٣٢٣/٣ .
- وأبو داود في كتاب الحدود باب المرأة التي أمر النبي صلى الله عليه وسلم برجمها ٥٨٧-٥٨٩/٤ .
- ومالك في الموطأ في كتاب الحدود باب ماجاء في الرجم ٨٢١/٢ .
- (٤) أخرجه البخاري ولم يذكر قوله سبحانه ((والشيخ والشيخة)) في كتاب الحدود باب الاعتراف بالزنا ١٣٧/١٢ .
- وكذا مسلم في كتاب الحدود باب رجم الشيب في الزنا ١٣١٧/٣ ،
- ومالك في الموطأ في كتاب الحدود باب ماجاء في الرجم وذكر الشيخ والشيخة ٨٢٤/٢ ، والميهقي في سننه ٢١١/٨ .
- (٥) الرجم للزاني المحصن .
- (٦) فالمحصن من وطن في نكاح صحيح وهو حر بالغ عاقل فيضاف شرط العقل أنظر: المذهب ٣٤١/٢ ، والروضة ٨٦/١٠ .

والحجة في حد ود القاذف^(١) قول الله تعالى ((والذين يرمون المحصنات
ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة^(٢)))^(٣) . وأما حد الخمر
فما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه حد شارب الخمر فقدر ذلك فكان
أربعين^(٤) ، وأما حد العبد والأمة فعلى النصف من الحد لأن الله تعالى

(١) - الصواب - حد القاذف .

(٢) القذف الرمي قذف بقوله تكلم من غير تدبر ولا تأمل .

وفي الشرع نسبة الشخص إلى فعل سكتن يوجب حد الزنا .

انظر: المطلع ص ٣٧٤ ، والغاية القصوى ٢/٢٩٦ .

(٣) سورة النور آية ٤ .

(٤) أما من الإجماع فقال ابن حزم : " اتفقوا على أن القاذف يجلد ولو أنهم
عدد الرمل ولو أنهم في غاية العدالة ، وإذا جاؤا بجي القاذف
مجتمعين أو متفرقين ماعدا الزوج لنزواجه . والوالد في ولده ففيه
خلاف .

مراتب الإجماع ص ١٣٤ ، وانظر رحمة الأمة ص ٢٩٠ ، والإجماع لابن

المنذر ص ١٤٤ .

(٥) أخرجه مسلم في كتاب الحدود باب حد الخمر ٣/١٣٣٠-١٣٣١ .

وأبو داود في كتاب الحدود باب الحد في الخمر ٤/٦٢١ .

والترمذي في كتاب الحدود باب ما جاء في حد السكران ٤/٤٨ .

وأحمد ٣/١١٥ .

(٦) وأما الدليل من الإجماع فقال في رحمة الأمة " أجمع الأئمة على تحريم

الخمر وأن شرب كثيرها وقليلها موجب للحد ، " وقال ابن قدامه
" يجب الحد على من شرب قليلا من السكر أو كثيرا ولا نعلم بينهم خلافا

في ذلك في عصير العنب غير المطبوخ واختلفوا في سائرهما " .

رحمة الأمة ص ٢٩٩ ، والمغني ٨/٣٠٦ .

قال ((فلعلمهن نصف ما على المحصنات من العذاب)) (١) / وهو في الزنا ١١٢/أ
 خمسون وفي القذف أربعون ، والحجة في التعزير (٢) ماروي / عن النبي ٥٧/ب
 صلى الله عليه وسلم أنه عزز رجلا قال لأخيه ياهودي (٣) فثبت التعزير بسنة
 النبي صلى الله عليه وسلم ، والتعزير دون الحد من أدنى الحدود ، وليس
 كل شا رب خمر وجدت منه الرائحة أولم توجد منه الحد ، وكذلك على كل زان
 قرب منه الفعل أو بعد (٤) ، وليس على قاذف الكافر حد ، وكذلك إن قذف
 ولد الزنا والعبد واللقيط ، وإذا قذف الرجل جماعة بلفظ واحد —

(١) سورة النساء آية ٢٥ .

(٢) التعزير في اللغة المنع يقال عزرت إذا منعت فهو التأديب دون الحد
 وفي الشرع عقوبة كل معصية لا حد فيها ولا كفارة .

انظر: الصحاح مادة عزز ٧٤٤/٢ ، والمغرب ٥٩/٢ ، والمطلع
 ص ٣٧٤ ، والمصباح المنير ٤٠٦/٢ ، والمنهاج ١٩١/٤ - ١٩٢ ،
 والنهاية القصوى ٩٣٦/٢ .

(٣) أخرجه الترمذي من حديث ابن عباس رضي الله عنهما بلفظ "إذا قال
 الرجل للرجل ياهودي فاضربوه عشرين . . . الحديث ، وقال هذا
 حديث لا نعرفه إلا من هذا الوجه ، وإبراهيم بن إسماعيل يضعف في
 الحديث كتاب الحدود باب فيمن يقول لاخر يامغث ٦٢/٤ .

والدارقطني في سننه ١٢٦/٣ ، والميهقي في سننه ، وقال تفرد به
 إبراهيم الأشعري وليس بالقوي وهو إن صح محمول على التعزير —

٢٥٢-٢٥٧ ، وحسنه البغوي في مصابيح السنة ٥٥٨/٢ .

(٤) سواء كان قبل فترة طويلة أو قصيرة .

لجماعتهم ، وإذا قذف رجلاً واحداً مراراً حدّ حدّاً واحداً ، وكذلك إذا شرب
 مراراً حدّ حدّاً واحداً ، وكذلك إذا زنا مراراً حدّ حدّاً واحداً ، فإذا أراد
 الإمام حدّ الزاني أحضر جماعة من المسلمين لإقامة الحكم عليه ألا تراء تعالى
 يقول ((ولمشهد عذابهما طائفة من المؤمنين)) (١) .

باب ذكر الكفارات

إذا قيل لك ما فرض الكفارات؟ (١) فقل: منه ما يكون بالحنث (٢) أو القتل خطأ أو الظهار، أو الوطء في شهر رمضان، أو كفارة عن فطر أيام رمضان. وإذا قيل لكها الأصل في الكفارات؟ فقل: كتاب الله وسنة نبيه، فالحجة من كتاب الله تعالى قوله تعالى ((قد فرض الله لكم تحلة أيمانكم... الآية)) (٣) ثم بين عن ذلك بقوله عز وجل ((إطعام عشرة مساكين من أوسط ما تطعمون أهليكم أو كسوتهم أو تحرير رقبة فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام)) (٤) فأفادنا كفارة الأيمان، فالمكفر بالخيار بين أن يطعم أو يكسو وبين أن يعتق رقبة، والإطعام لكل مسكين مد، فإذا لم يجد فصيام ثلاثة أيام، والحجة من السنة ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال " من حلف على يمين فرأى غيرها خيراً منها

(١) جمع كفاره: مأخوذة من الكفرة وهو الستر لسترها الذنب تخفيفاً من الله سبحانه وهي الفعل التي تستر الخطيئة أو تحوها.

انظر: النهاية ١٨٩/٤، ولسان العرب مادة كفر ١٤٩/٥ والمصباح

النير ٥٣٥/٢، ومغني المحتاج ٣٥٩/٣.

(٢) الحنث الذنب أو الاثم.

حنث في يمينه يحنث حنثاً إذا لم يف بموجبها.

انظر: ترتيب القاموس مادة حنث ٧٢٢/١، والمصباح المنير

١٥٤/١.

(٣) سورة التحريم آية ٢.

(٤) سورة المائدة آية ٨٩.

فليأت الذي هو خير وليكفر عن يمينه " (١) .

والحجة في كفارة القتل قول الله تعالى ((فتحرير رقبة مؤمنة)) (٢) فأوجب في قتل الخطأ تحرير رقبة وكذلك في العمد (٤) ، وما قاله عز وجل في الظهار " فتحرير رقبة من قبل أن يتأسا " (٥) فجعل ذلك كفارة المظاهر . وما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه أوجب على الواطن " في شهر رمضان حامدا الكفارة وهي عتق رقبة (٦) ، ولا تجزى " من الرقاب إلا مؤمنة سليمة من العيوب

- (١) (هو) سقط من - ب - وما في الأصل موافق لما في الصحيح .
 (٢) أخرجه مسلم في كتاب الأيمان باب ندب من حلف يميناً فرأى غيرها خيراً منها ١٢٧٢/٣ ، والترمذي في كتاب النذور والأيمان باب ما جاء في الكفارة قبل الحنث ١٠٧/٤ ، وابن ماجه في كتاب الكفارات باب من حلف على يمين فرأى غيرها خيراً منها ٦٨١/١ ، والنسائي في باب الكفار بعد الحنث ١٠/٧-١١ . (٣) سورة النساء آية ٩٢ .
 (٤) والكفارة إذا وجبت في قتل الخطأ ففي العمد أولى لأنه أعظم جرماً وحاجته إلى تكفير ذنبه أعظم . وهذا استدلال الشافعية . انظر : المذهب ٢٧٨/٢ ، والشرح الكبير ٣٢١/٥ .
 (٥) سورة المجادلة آية ٣ .
 (٦) عن أبي هريرة رضي الله عنه قال " بينما نحن جلوس عند النبي صلى الله عليه وسلم إذ جاءه رجل فقال : يا رسول الله هلكت قال مالك ؟ قال : وقعت على امرأتي وأنا صائم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : هل تجد رقبة تعتقها ؟ قال : لا قال : فهل تستطيع أن تصوم شهرين متتابعين قال : لا قال : فهل تجد أطعام ستين مسكيناً . الحديث . أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب الصوم باب إذا جامع في رمضان ولم يكن له شيء فتصدق عليه فليكفر ١٦٣/٤ ، ومسلم في كتاب الصيام باب تغليظ تحريم الجماع في نهار رمضان على الصائم ووجوب الكفارة ٧٨٢-٧٨١/٢ .

التي تنقص به من قيمتها (١) ولا يعتبر مع العلامة والصحة انخفاض ثمن ولا طهوه ، وكل من وجبت عليه كفارة فكان معصرا فالبدل منها يقوم مقامها وذلك أن اطعام ستين مسكينا كل مسكين مد بمد النبي صلى الله عليه وسلم فمن لم يجد ذلك صام شهرين متتابعين (٢) ، فإن فعل ذلك ثم أيسر فلا قضاء عليه ، وكل هدي وجب بمعنى في الحج فهو كفارة والبدل منه كالبدل من الكفارات تقوم بالذراهم وتقوم الذراهم طعاما ويصوم عن كل مد يوما .

(١) كقطع يد أو رجل ونحو هذا . انظر الأم ٢٨٢/٥ .
 (٢) الواجب في كفارة الوطء في نهار رمضان: عتق رقبة فمن لم يجد صام شهرين متتابعين فمن لم يستطع أطعم ستين مسكينا كما في الحديث السابق .
 وكفارة القتل مرتبة كما ورد في الآية ، قال الله سبحانه ((ومن قتل مؤمنا خطأ فتحرير رقبة مؤمنة ، ودية سلمة إلى أهله)) ، إلى قوله سبحانه ((فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين)) - سورة النساء آية ٩٢ - وهل يجب الاطعام لمن لم يستطع عتق رقبة أو الصيام قولان عند الشافعية وكفارة الظهار كما وردت في القرآن ((والذين يظاهرون من نسائهم ثم يعودون لما قالوا فتحرير رقبة من قبل أن يتأسا ذلكم توعظون به والله بما تعملون خبير فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين من قبل أن يتأسا فمن لم يستطع فاطعام ستين مسكينا)) الآية - سورة المجادلة آية ٣-٤ .

وكفارة اليمين اطعام عشرة مساكين أو كسوتهم أو تحرير رقبة أو صيام ثلاثة أيام ، قال الله سبحانه ((لا يؤاخذكم الله باللغو في أيمانكم ولكن يؤاخذكم بما عقدتم الأيمان فكفارته اطعام عشرة مساكين من أوسط ما تطعمون أهليكم أو كسوتهم أو تحرير رقبة فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام)) - سورة المائدة آية ٨٩ -

انظر: المذهب ٢/٢٧٨ - ٢٧٩ ، والنهاج ومغني المحتاج

باب ذكر القرعة /

١/١١٣

إذا قيل لك، ما الأصل في القرعة؟ (١) فقل: كتاب الله وسنة نبيه، فالحجة من الكتاب قوله تعالى ((فساهم فكان من المدحفين)) (٢)، وقوله ((وما كنست لدنهم إن يلقون أقلامهم أمهم ياكل مريم)) (٣) فثبت حكم القرعة بالنص عن الله تعالى. ومن السنة ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه أقرع بين نساءه (٤)، وما روي عنه عليه السلام أنه أقرع بين ستة أهد (٥) فثبت فرض القرعة بهذين الدليلين، فالقرعة واجبة عند الأحوال المشككة وهي مظهرة للحق حتى يكون عندنا كالظاهر الجلي.

-
- (١) القرعة، السهم مأخوذة من قرعته - إذا كفته كأنه كف الخصوم بذلك .
والمقارعة المساهمة وقد اقترع القوم وتقارعوا أو قارع بينهم وأقرعت بين
الشركاء فهي الاستسهم على أمر مشتبه لتعيين من يستحقه .
وشرعا : تميز المستحق بعد ثبوت الاستحقاق لغير معين وتساوي أهله .
انظر: اللسان مادة قرع ٢٦٦/٨ ، وتهذيب الأسماء واللغات ٨٨/٣ ،
والأم ٣/٨ ، والنظم المستعذب في شرح غريب المذهب ٦/٢ ومطالب
أولى النهي ٧١٣/٣ .
- (٢) سورة الصافات آية ١٤١ .
- (٣) سورة آل عمران آية ٤٤ .
- (٤) أخرجه البخاري في صحيحه في النكاح باب القرعة بين النساء إذا أراد
سفر ٣١٠/٩ .
- ومسلم في فضائل الصحابة ١٨٩٤/٤ .
- (٥) أخرجه مسلم في كتاب الأيمان باب من أعتق شركا له في عبد ١٢٨٨/٣ .
وأبو داود في كتاب العتق باب فمين أعتق عبدا له يبلغهم الثلث ٢٧٠/٤
والترمذي في كتاب الأحكام باب ما جاء فمين يعتق ماله عند موته وليس
له مال غيرهم ٦٣٦/٤ ، والنسائي في الصلاة على من تحيف في وصيته ومن
غل ٦٤/٤ .

باب صلة القرعة

إذا قيل لك ماصة القرعة ؟ فقل هو أن تؤخذ رقاع يكتب (١) فيها وتبندق (٢) في طين موزون وتكتب الرقاع عتق فلان ، رق فلان ثم تد هن وتبندق فـ في وسط الطين ثم تطرح في شي فيه ماء فإذا خرجت رقعة فيها عتق عتق صاحبها ، وكذلك إن خرج رق كان صاحبها رقيقا .

(١) وفي - ب - (فيكتب) .

(٢) البندقة عمل البنادق وهي هنا طينة أو شمع مدورة يرس بها وجمعها بنادق .

انظر: الصحاح مادة بندق ١٤٥٢/٤ ، واللسان مادة بندق ٢٩/١٠ والمغرب ٨٧/١ ، وترتيب القاموس مادة بندق ٣٢٦/١ ، والمصباح المنير ٣٩/١ ، والنظم المستعذب ٦/٢ .

باب ذكر القافة

إذا قيل لك بما الأصل في القافة ؟ (١) فقل، كتاب الله وسنة نبيه ، فالحجبة من الكتاب قول الله تعالى ((إن في ذلك لآيات للمتوسمين)) (٢) وما قال إخباراً عن نبيه عليه السلام ((فكشفنا عنك غطاءك فبصر لك اليوم حد يد)) (٤) (٥) فدل

(١) قاف الرجل الأثر قوفاً وقفت الأثر إذا أتبعته فهو في اللغة متبع الأثر والشبه .

وشرعاً : من يلحق النسب بغيره عند الاشتباه بما خصه الله تعالى من علم ذلك .

انظر : الصحاح مادة قوف ١٤١٩/٤ ، والمصباح المنير ٥١٩/٢ ، وتحفة المنهاج وحاشية عبد الحميد الشرواني ٣٤٨/١٠ ومفـني المحتاج ٤٨٨/٤ .

(٢) سورة الحجر آية ٧٥ .

(٣) التوسم من الوسم وهو العلامة التي يستدل بها على مطلوب غيرهما يقال، تفرست وتوسست فالتوسمين المتفرسين كما قال مجاهد وابن قتيبة أوالمعتبرين كما قال قتادة قال السيوطي هذه الآية أصل في الفراسة . انظر : معجم مقاييس اللغة مادة وسم ١١٠/٦ ، وأحكام القرآن لابن العربي ١١٣١/٣ وتفسير القرطبي ٤٣/١٠ ، وتفسير ابن جرير ٤٥/١٤-٤٦ ، وزاد المسير ٤٠٩/٤-٤١٠ ، والبحر المحيـط ٤٥٦/٥ ، وروح المعاني للألوسي ٧٤/١٤ .

(٤) سورة - ق - آية ٢٢ .

(٥) قال القرطبي «بعد فبصر لك اليوم حد يد» قيل المراد به، بصر القلب كما يقال، هو بصير بالفرق فبصر القلب وبصيرته تبهرته شواهد الأفكار ونتائج الاعتبار كما تبهر العين ما قابلها . من الأشخاص والأجسام قال الزجاج

بهذا النص على حكم الفراسة ، والفراسة هي ضرب من القيافة وقد قام الدليل
من (فعل) (١) النبي صلى الله عليه وسلم / على صحة ما قاله مجزز المدلجي (٢)
وقد رأى أسامة وزيدا وعليهما قطيفة وقد خرجت أقدامهما فقال " إن هذه
الأقدام بعضها من بعض " (٣) فقول النبي صلى الله عليه وسلم هولاء
ياعبد بن زعمرة (٤) واحتجب بن زعمرة عنه

(٥) البصر هنا العلم ، وقيل المراد بصر العين وهذا الظاهر أي بصر
عينك اليوم حديد أي ما كان محجوبا عنك .
فلعله أخذ وجه الاستدلال من تفسير البصر ببصيرة القلب كما ذكره
القرطبي قولا ، ولكن هذا في يوم القيامة فليس فيه دليل على القيافة
- والله أعلم - .

انظر: تفسير القرطبي ١٥/١٧ ، و زاد السير ٨/١٤ .

(١) (فعل) زيادة من - ب - .

(٢) هو مجزز بن الأعور بن جعد بن معاذ بن عتوار بن عمرو المدلجي
الكناني شهد الفتح وليست له رواية ، كان عارفاً بالقيافة .

انظر الإصابة ٣/٣٦٥ ، وتهذيب التهذيب ١٠/٤٦-٤٧ ، وأسد
الغابة ٤/٢٩٠ ، وتهذيب التهذيب باب الأسماء
واللغات ٢/٨٣-٨٤ .

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب الفرائض باب القائف ١٢/٥٦ .

ومسلم في كتاب الرضاع باب العمل بالحق القائف الولد ٢/١٠٨٢ .

(٤) عبد بن زعمه بن قيس بن عبد شمس القرشي العامري المكي الصحابي أمه
عاتكة بنت الأحنف أخو سودة بنت زعمه أم المؤمنين رضي الله عنها
لابيها وأخو عبد الرحمن الذي تخاصم فيه سعد بن أبي وقاص وعبد بن
زعمه . انظر: أسد الغابة ٣/٤١١-٤١٢ ، وتهذيب الأسماء
واللغات ١/٣١٠-٣١١ .

ياسودة (١) تصديقاً لمجزز ثبت بالنص عن الله وبحكم رسول الله صلى الله عليه وسلم فصارت القافة أصلاً من الأصول في الدين فما ثبت بهم فهو الحق عن الله تعالى .

(١) هي أم المؤمنين سودة بنت زمعة بن قيس القرشي العامرية قيل كنيتهما أم الأسود ، كانت مع ابن عمها السكران بن عمرو فتوفي عنها وتزوجها النبي صلى الله عليه وسلم قيل في رمضان سنة عشر من النبوة بعد وفاة خديجة رضي الله عنها ، توفيت بالمدينة رضي الله عنها سنة أربع وخمسين .

انظر: الإصابة ٣٢٣/١٢ ، وطبقات ابن سعد ٥٨٠-٥٢/٨ ، وأسد الغابة ٥٧/٧ ، وتهذيب الأسماء واللغات ٣٤٨/٢ ، وسير أعلام النبلاء ٢٦٥-٢٦٧/٢ .

(٢) قصة عبد بن زمعة تختلف عن قصة مجزز المدلجي التي ساقها المصنف أنفاً فقصة عبد بن زمعة كما رواها البخاري وسلم من حديث عائشة رضي الله عنها أنها قالت " كان عتبة بن أبي وقاص عهد إلى أخيه سعد بن أبي وقاص أن ابن وليده زمعة مني فأقبضه قالت: فلما كان عام الفتح أخذه سعد بن أبي وقاص وقال ابن أخي قد عهد إلي فيه فقام عبد بن زمعة فقال: أخي وابن وليدة أبي ولد علي فراشه فتساوقا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال سعد: يا رسول الله ابن أخي كسان قد عهد إلي فيه فقال عبد بن زمعة أخي وابن وليدة أبي ولد علي فراشه فقال النبي صلى الله عليه وسلم: " الولد للفراش وللماهر الحجر " ثم قال لسودة بنت زمعة زوج النبي صلى الله عليه وسلم احتجبي منه ياسودة لما رأى من شبهه بعنتيه فما رآها حتى لقي الله " قال ابن حجر لما رأى النبي صلى الله عليه وسلم الشبه البين فيه من غير زمعة أمر سودة بالاحتجاب منه احتياطاً صحيح البخاري في كتاب البيوع باب تفسير المشتبهات ٢٩٢/٤ .

وسلم ١٠٨٠/٢ .

(٣) الصواب فيها .

كتاب القصاص

إذا قيل لك بما الأصل في القصاص؟ (١) فقل: كتاب الله وسنة نبيه وما اتفقت عليه الأمة ، فالحجة من الكتاب قوله تعالى ((يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم القصاص في القتلى ١٠٠)) الآية (٢) فمعنى كتب عليكم فرض عليكم (٣) ، وما قاله تعالى ((وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس ١٠٠)) الآية (٤) فهذا موجب لفرض القصاص ، ثم بين من صفة ذلك بقوله ((وإن عاقبتم فعاقبوا بمثل ما عوقبتم به)) (٥) وما قاله تعالى ((فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم)) (٦) فالقاعدة في هذا النص التساوي والتعريف بحكم الأسماء في لغة العرب ، وذلك أنها تسمي الذنب باسم العقوبة وتسمي العقوبة باسم الذنب

(١) القصاص مأخوذ من قص الأثر وهو اتباعه ، ومنه القصاص لأنه يتتبع الآثار والأخبار ، أو من القص وهو القطع ، تقول : قصت ما بينهما أي قطعت ما بينهما ، وأقص الأمير فلانا من فلان إذا اقتصر له منه فجره مثل جرحه أو قتله قودا فنفعل بالجاني مثل ما فعل .

ولا يختلف معنى القصاص في اصطلاح الفقهاء عن هذين المعنيين .

انظر: الصحاح مادة قصص ٣ / ١٠٥٢ ، ولسان العرب مادة قصص ٧ / ٧٦ وأحكام القرآن للجصاص ١ / ١٣٣ .

(٢) سورة البقرة آية ١٧٨ .

(٣) انظر: تفسير ابن جرير ٢ / ١٠٢ .

(٤) سورة المائدة آية ٤٥ .

(٥) سورة النحل آية ١٢٦ .

(٦) سورة البقرة آية ١٩٤ .

وقد فعلت ذلك ألا تراء تعالى يقول ((فعاقبوا بمثل ما عوقبتم به)) (١) ونحن لم نعاقب ولكننا فعلنا عقوبة فقد سعى الذنب باسم العقوبة، وقد أبان النص / ١/١١٤ عن حكم فرض القصاص والتساوي في الفعل بما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال يرفى العمد شبه الخطأ بالسوط أو العصا مائة من الإبل (٢) وما روي عنه عليه السلام أنه حكم في رجل رضح (٣) رأس رجل بحجر أن يرضخ رأسه بحجر (٤)

(١) سورة النحل آية ١٢٦ .

(٢) أخرجه أبو داود في كتاب الديات باب دية الخطأ شبه العمد بلفظ " ألا إن دية الخطأ شبه العمد ما كان بالسوط والعصا مائة من الإبل "

وهذا جزء من حديث طويل ٨٦٣-٦٨٢ / ٤ ، وابن ماجه في كتاب الديات باب دية شبه العمد مغلظة بنحو ٨٧٨ / ٢ . والنسائي في

كم دية شبه العمد ٨ / ٤٠-٤١-٤٢ ، وابن حبان في صحيحه ٦٠٢-٦٠١ / ٧

(٣) الرضخ : الدق والكسر .

انظر : النهاية ٢ / ٢٢٩ ، ولسان العرب مادة رضخ ٣ / ١٩ .

(٤) لم أجده كما أورده المصنف .

وفي الصحيحين من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه " أن يهودياً رض رأس جارية بين حجرين فقبل لها من فعل بك هذا ؟ فلان أو فلان حتى سمي اليهودي فأتى به النبي صلى الله عليه وسلم فلم يزل به حتى أقر فرض رأسه بالحجارة .

صحيح البخاري كتاب الديات باب سؤال القاتل حتى يقر والإقرار في الحدود ١٢ / ١٩٨ .

ومسلم في كتاب القسام باب ثبوت القصاص في القتل بالحجر وغيره من المحددات والمشكلات وقتل الرجل بالمرأة ٣ / ١٣٠٠ .

فثبت بالسنة ما ثبت بمعنى القرآن (١) وقد أجمعت الأمة على أن التساوي فيما يقتضيه منه ، فقد حصل معه الغرض ، وأُخْتُفَ فيه من خلاف فعال الاتفاق الموجبه للتكافؤ في الفعل أولى بنا من حال الاختلاف (٢) ، وقد قال الله تعالى ((ومن قتل مظلوماً فقد جعلنا لوليه سلطاناً)) الآية (٣) فقد دل بهذا النص على حكم تساوي الفعل .

(١) من المماثلة والمساواة في القصاص .
(٢) لعله يريد المماثلة في الفعل والاقتصاص من الجاني بمثل ما قتل به المجنى عليه وإذا اقتصر منه بمثل فعله حصل الغرض بالاتفاق واختلف في عدم المماثلة ، واليك أقوال العلماء فيما يستوفى فيه القصاص باختصار اختلف في صفة القصاص في النفس فذهب جماعة من العلماء إلى أنه يقتصر من القاتل بالصفة التي قتل بها المجنى عليه ، إلا إذا كان القتل بوسيلة محرمة كالسحر واللوأط .

ونذهب أبو حنيفة وأحمد في رواية عنه والحسن البصري والنخعي والشعبي وأبو يوسف ومحمد وفسر إلى أنه لا يشرع استيفاء القصاص إلا بالسيف سواء كان المجاني قتل بالسيف أو بغيره .

انظر: اللباب في الجمع بين السنة والكتاب ٢/٧٢٢-٧٢٣ ، وأحكام القرآن للجصاص ١/١٦٠ ، والقوانين الفقهية ص ٢٢٧ ، والمهذب ٢/٢٣٨-٢٣٩ ، وروضة الطالبين ١/٢٢٩ ، وشرح منتهى الإرادات ٣/٢٨٦-٢٨٧ ، والشرح الكبير ٥/١٩٠-١٩١ ، والمحلص ١٠/٣٧١-٣٧٢ .

(٣) ((فلا يسرف في القتل إنه كان منصوراً)) - سورة الإسراء آية ٣٣ .
فلا يقتل غير قاتله ولا بمثل به مع أنه بالخيار أي من يده السلطة على القاتل إن شاء قتله قوداً ، وإن شاء عفا عنه إلى الدية ، وإن شاء عفا عنه مجاناً . انظر: أحكام القرآن لابن العربي ٣/١٢٠٨-١٢٠٩ ، وأحكام القرآن للشافعي ١/٢٦٧ ، وتفسير ابن جرير ٥/٨٢-٨٣ ، وتفسير ابن كثير ٣/٣٨-٣٩ .

باب ذكر من لا قصاص عليه

إذا قيل لك بمصافة من لا يقتل منه ؟ فقل إذا قتل المؤمن الكافر لم يقتل به
وكذلك إذا قتل العبد لا يقتل به ، فإذا قتل المعتوه الصحيح (١) لم يقتل به .
وإذا قتل الطفل البالغ لا يقتل به ، ولا يقتل الأب بامنه ، فالحجة أن لا يقتل
مؤمن بكافر ماروي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال " لا يقتل مؤمن
بكافر ولا حر بعبد " (٢) . ومن القياس ما يدل على صحة ذلك ، وذلك أنهم
أجمعوا جميعا على أن ليس فيه _____ دون نفسه _____

(١) وفي - ب - (للصحيح)

(٢) أخرج الجزء الأول من الحديث " لا يقتل مؤمن بكافر " البخاري فـسي
صحيحه بلفظ " مسلم يدل مؤمن في كتاب الديات باب لا يقتل مسلم بكافر
٢٦٠ / ١٢ .

وأبو داود في كتاب الديات باب إنفاذ الحكم بالكافر ٦٦٩ / ٤ .
والترمذي في كتاب الديات باب ما جاء لا يقتل مسلم بكافر ٢٥ / ٤ .
وأحمد ١٢٢ / ١ .

والنسائي في سقوط القود من المسلم للكافر ٢٣ / ٨ - ٢٤ .
وابن ماجه في كتاب الديات باب لا يقتل مسلم بكافر ٨٨٢ / ٢ .
أما الجزء الثاني وهو " ولا حر بعبد " فأخرجه الدارقطني بلفظ " من
السنة ألا يقتل مؤمن بكافر ومن السنة ألا يقتل حر بعبد " وفي
إسناده جاهر الجعفي وهو ضعيف جدا .
سنن الدارقطني ١٣٤ / ٣ ، وسنن البيهقي ٣٥ / ٨ ، وتلخيص الحبير
١٦ / ٤ .

العبد قصاص^(١) ، فدلالة إجماعهم قاضية أن النفس لا قصاص فيها . والحجة أن لا قود على المجنون ولا على الطفل ماروي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال " رفع القلم عن ثلاثة " (٢) فأسقط الحجة عن المجنون حتى يفيق وعن الطفل حتى يبلغ وعن النائم حتى يستيقظ .

(١) نقل ابن حجر والقرطبي عن أبي ثور قوله بلما اتفق جميعهم على أن لا قصاص بين العبيد والأحرار فيما دون النفس كانت النفوس أخرى بذلك ومن فرق منهم بين ذلك فقد ناقض .
وتعقبه القرطبي بقوله " قال ابن أبي ليلى وداود : بالقصاص بين الأحرار والعبيد في النفس وفي جميع الأجزاء " .
وقال ابن قدامة في المغني : ولا يقطع طرف الحر بطرف العبد بنفسه خلاف علمناه بينهم " .
ونقل عن النخعي أن الحر يقتل بالعبد وكذا نقل عن أبي حنيفة إلا أنه قال لا يقتل السيد بعبد ، والجمهور على عدم قتل الحر بالعبد .
انظر : الكتاب مع اللباب ١٤٤ / ٣ ، واللباب في الجمع بين السنة والكتاب ٧٢١ / ٢ ، وبدائع الصنائع ٢٣٥-٢٣٧ ، وتحفة العلماء ٤٥٠-٤٥١ ، وبداية المجتهد ٤٠٦ / ٢ ، وتفسير القرطبي ٢٤٧ / ٢ والقوانين الفقهية ص ٢٢٧ ، والأم ٢٤ / ٦ ، والإقناع لابن المنذر ٣٥٠-٣٥١ ، والمهذب ٢٢٢ / ٢ ، وروضة الطالبين ١٥٠ / ٩ ، وفتح الباري ١٩٨ / ١٢ ، وشرح منتهى الإرادات ٢٧٨ / ٣ ، والمغني ٦٥٩ / ٧ .

(٢) سبق تخريجه ص ٢٥٧

باب ذكر جراح العمد^(١)

إذا قيل لكها الأصل في القصاص في الجراح ؟ فقل: ما قاله (الله) (٢) تعالى ((والجروح قصاص)) (٣) ، والجراح يقع على ضرب ثلاثة : عمد ، وشبهه العمد ، وخطأ ، فأما العمد ففيه القصاص إذا كان يوصل إلى القصاص فيه ، ولا يوصل إلى القصاص فيه ففيه الدية ، فالنفس وسائر الأعضاء يوصل إلى القصاص منها وفيها القصاص إلا أن يكون بها آفات فلا تكون متساوية لعضو المجروح^(٤) فإذا كانت بهذه الصفة كان بالخيار بين أن يأخذ الأعضاء المعيبة وبين أن يأخذ الدية ، ووجه ذلك أن تقطع يده فيكون له يد שלא أو تقلع سنه فيكون له سن أسود وما أشبه ذلك ، فإن فقأ عينه وله عين واحدة ففيها القصاص . وكذلك إن فقئت عينه وهي عين واحدة فله القصاص ، وإذا كانت له يد واحدة فقطعها فله القصاص ، وكذلك إن كانت له رجل واحدة فعليه القصاص .

(١) وفي - أ - زيادة - في - .

(٢) لفظ الجلالة - لم يكتب في - أ - .

(٣) سورة المائدة آية ٤٥ .

(٤) الصواب - مساوية - .

باب ذكر جراح شبه العمد

إذا قيل لك مات قول في جراح شبه العمد ؟ فقل : لا قصاص فيها وفيها الدية / ٦٠ ب
والدية في مال العائد ، والحجة في إيجاب الدية في ماله السنة عن رسول الله
صلى الله عليه وسلم / وذلك ما روي عنه أنه قال : في العمد شبه الخطأ بالسقوط ١/١١٥
والعامة من الإهل (١) فكان هذا عند وله حكم الخطأ لأن الخطأ لا قصاص
فيه ، وهذه العلة قيل شبه الخطأ ، فكل ما كان من فعل الإنسان هكذا
فلا قصاص فيه وفيه الدية في ماله (٢) .

(١) سبق تخريجه ص ٦٧٧

(٢) الدية في شبه العمد والخطأ على العاقلة ، لقصة المرأتين اللتين
اقتتلتا فزمت إحداهما الأخرى بحجر فقتلتها وما في بطنها ، عن أبي
هريرة رضي الله عنه قال : " اقتتلتا امرأتان من هذيل فزمت إحداهما
الأخرى بحجر فقتلتها وما في بطنها فاخصوا إلى النبي صلى الله عليه
وسلم فقص أن دية جنينها غرة عبد أو وليدة وقضى أن دية المرأة على
عاقلتها " والقتل هنا شبه عمد ، أخرجه البخاري وسلم .
انظر : صحيح البخاري كتاب الديات باب جنين المرأة يقتل وأن الفعل
على الوالد لا على الولد ٢٥٢/١٢ .

وصحيح مسلم كتاب القساة باب دية الجنين ووجوب الدية في قتل
الخطأ وشبه العمد على عاقلة الجاني ١٣٠٩/٣ - ١٣١٠ . وانظر :
مختصر المزني ص ٢٤٤ ، والمهذب ٢٧١/٢ ، والوجيز ١٤٠/٢ ،
وشرح السنه للبيهقي ١٨٧/١٠ ، وحلية العلماء ٥٩٠/٢ ، وروضة
الطالبين ٢٥٦/٩ ، والغاية القصوى ٩٠٨/٢ .

سأب (ذكر) جراح الخطأ^(١)

إذا قيل لك : ما تقول في جراح الخطأ ؟ فقل : لا قصاص على جانبها ولا دية عليه في ماله ، والحجة في ذلك ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال " رفع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه " ^(٢) فثبت بسنته أن لا قصاص ولا دية ، وصارت الدية على العاقلة . والحجة في ذلك ما اتفقت عليه الأمة من إيجاب حكم الدية على العاقلة ^(٣) اقتداءً منها بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ^(٤) وذلك أن الفائدة في إيجاب الدية على العاقلة معاني منها أن كل فعل كان حسناً في الجاهلية أكد في الإسلام فكانت العمالة في الجاهلية وهو فعل حسن ، فلما أظهر الله الإسلام أكد هذا الفعل وحصل الخلف منه الدية على العاقلة . ووجه ثاني : أن العاقلة وهم العصبة عليهم أن يأخذوا على يدي ولهمم يؤدونه فإذا غفلوا عن ذلك وحدثت منه الجنايات وجبست

(١) (ذكر) زيادة من - ب .

(٢) أخرجه ابن ماجه في كتاب الطلاق باب المكر والناسي من حديث ابن عباس وأبي ذر رضي الله عنهما بلفظ " إن الله تجاوز . " ٦٥٩/١ ، وابن حبان في صحيحه ١٧٤/٩ ، والدارقطني في سننه ١٧١/٤ ، والطبراني في الصغير ٢٧٠/١ ، وقال عنه السخاوي بعد أن ذكر طرقه ، ومجموع هذه الطرق يظهر أن للحديث أصلاً . المقاصد الحسنة ص ٢٢ - ٣٣٠ .

(٣) انظر : الإجماع لابن المنذر ص ١٥١ ، ومراتب الإجماع ص ١٤١ ، ورحمة الأمة ص ٢٧٣ - ٢٧٤ ، والمغني لابن قدامة ٧٧٠/٧ .

(٤) كما في الحديث السابق " اقتتلت امرأتان من هذيل " ، فإذا تمسك من القاتل في عهد الخطأ تخفيفاً عنه مع قصد إلى الجناية فلأن يحصل من قاتل الخطأ ولم تقصد الجناية أولى .

انظر : المهذب ٢/٢٧١ .

عليهم جنابته للتفريط في الحق الواجب عليهم ، والمعاقلة لا تعقل إقـراراً ،
وتعقل القليل والكثير ، وأدلة الثلث في عامها ، والثلثين في سنتين ، والديـمة
كاملة في ثلاث سنين وأقل ما تعقل (١) ربع دينار ، وأكثره على حسب وسعها ،
ويلزمه المال بشهادة ويمين الطالب .

(١) وفي - أ - (يعقل) والصواب ما أثبتته .

باب ذكر صفة العمد وشبه العمد والخطأ

إذا قيل لك بما صفة العمد وصفة شبه العمد وصفة الخطأ ؟ فقل: العمد هو ما قصد إلى فعله بما مثله يقتل وهو ما كان يحد يد أو عصا تقتل وما أشبهه ذلك ، وأما شبه العمد فهو ما قصد إلى فعله بما مثله لا يقتل مثل العصا الخفيفة وما أشبه ذلك . وأما الخطأ هو ما لم يرد بالفعل ما أصيب به فهو خطأ (١) .

(١) وهو أن يقصد غيره فيصيبه كأن يرمي طيراً فيصيب إنساناً .
انظر : شرح السنه للبخوي ١٠ / ١٦٣ .

بما ذكر ما في الإنسان

ما تجب فيه الدية وما سوى ذلك

إذا قيل لكم في الإنسان ما تجب فيه الدية كاملة ؟ فقل : تسع : العقل ، والسمع ، والشم ، والكلام ، والأنف ، واللسان ، والظهر ، والذكر ، وجميع النفس . وما في الإنسان ما فيه نصف الدية الأذنان وفيهما الدية ، والعينان وفيهما الدية ، والشفتان وفيهما الدية ، والفكان وفيهما الدية ، والخصدان وفيهما الدية ، واليدان وفيهما الدية (١) والشدان وفيهما الدية ، والأليتان وفيهما الدية ، والأُنشيان وفيهما الدية (١) والرجلان وفيهما الدية ، وما في الإنسان ما فيه ثلث الدية ثنتان وهما : الأمومة وفيها ثلث الدية وهي التي تبلغ أم الدماغ / ، والجائقة وفيها ثلث الدية وهي التي تنفذ إلى ١١٥ / أ الجوف ، وما في الإنسان ما فيه ربع الدية الأُجفان في كل جفن ربع الدية وفي جميع الدية وفي جميع الدية . وما في الإنسان ما فيه عشر الدية الهاشمة وهي التي تهشم العظم وفيها عشر الدية ، وأصابع اليد وأصابع الرجل ففي كل أصبع منها عشر الدية ، وما فيه نصف عشر الدية الموضحة وفيها نصف عشر الدية وهي التي توضح عن العظم ، والأسنان في كل سن نصف عشر الدية ، وما فيه عشر ونصف عشر الدية وهي من الشجاج المنقلة وهي التي تنتقل من حال إلى حال (٢) وتتقي عظامها ففيها عشر ونصف عشر الدية ، وما فيه ثلث عشر الدية

(١) ما بين القوسين زيادة من - ب - .

(٢) المنقلة اسم فاعل من نقل وهي التي يخرج منها صفار العظام وتنتقل من أماكنها ، وقيل التي تنقل العظم أي تكسره .

انظر : الصحاح مادة نقل ١٨٣٥ / ٥ ، والنهاية ١١٠ / ٥ ، وشرح السنة

للمغوي ١٠ / ١٩٩ .

وهو الكرسوع (١) من الأصابع وتسمى الأنطة ، والأصابع في كل واحدة منها ثلاث كراسيع، إلا الإبهام فإن فيها أنطتين وهما كرسوعان في كل كرسوع منهما نصف عشر الدية ، وما فيه حكومه (٢) من الشجاج الدامية / وهي التي تدعى ب/٥٩ بغري الجلد ولم تبلغ اللحم ، والباضعة وهي التي تبضع اللحم (٣) ، والمتلاحمة وهي التي يلتحم أعلاها ويبتلع أسفلها ، والسحاق وهي التي تبلغ إلى الجلد الذي يلي العظم (٤) في الساقين والفخذين والذراعين والمضدين وكذلك شعر اللحية والحاجبين وشعر الرأس كل ذلك فيه حكومة ، وكذلك الأصابع الزائدة واليد الشلاء والسن الأسود وما أشبهها .

(١) الكرسوع إذا أطلق فإنه ينصرف إلى طرف الزند الذي يلي الخنصر وهو الناتئ عند الرسغ .

انظر: الصحاح مادة كرسع ١٢٧٦/٣ ، والنهاية ١٦٣/٤ ، ولسان العرب مادة كرسع ٣٠٩/٨ ، وترتيب القاموس مادة كرسع ٢٧/٤ والمصباح المنير ٥٣٠/٢ .

(٢) وهي جزء من الدية نسبت إليها نسبة ما تقتضيه الجناية من قيمة المجني عليه على تقدير تقويمه رقيقا .

انظر: روضة الطالبين ٣٠٨/٩ .

(٣) بضمحت اللحم بضمها أي شققته فهي التي تشق اللحم .

انظر: النهاية ١٣٤/٢ ، والمهذب ٢٥٤/٢ ، والمصباح ٥١/١ .

(٤) وقيل هي التي لم تبلغ الجلد بين اللحم والعظم .

انظر: النهاية ٢٤٠/٤ ، وروضة الطالبين ١٨٠/٩ .

العبد جراحة وأعتقه السيد وسرت الجراحة إلى نفسه فمات فيها فلا قود في ذلك وعلى جارحه الدية كاملة يكون للسيد منها نصفها ، وإن كان للعبد ورثة أخذوا ما بقي وإلا كان ذلك للسيد تكون (١) ميراثا ، وإذا ضرب الرجلان الرجل بعصا خفيفة وثقيلة فأتيا على نفسه فلا قود / عليهما لأن الخطأ إذا شارك العمد سقط القود وكان على الضارب بالعصا الخفيفة نصف الدية على عاقلته ، وعلى الضارب بالعصا الثقيلة نصف الدية في ماله . وإذا اشترك جماعة في قتل خطأ فعلى عواقلهم دية ذلك ، وعلى كل قاتل خطأ متق رقبة وكذلك إن قتله عددا فعفا عنه ، وإذا عفا ولي الدم عنهم فقال لا حاجة لي في عقوبتكم فلا سبيل إلى القود وعليهم الدية في أموالهم ، وإن ادعى على رجل منهم (٢) بقتل خطأ فأقر أن ذلك القتل عمد فلا قود ولا دية ، فإن كانت لهم بهينة استحقوا الدية على العاقلة وإلا حلفت العاقلة وهرت ، فإن ادعى عليه قتل عمد فأقر بقتل خطأ ولا بهينة حلفوا له خمسين يمينا .
والعفو عفوان : عفو عن النفس ، وعفو عن المال .

(١) في - ب - (يكون) (٢) الصواب - شارك - .

(٣) (منهم) سقط من - ب - .

باب ذكر الديارات

إذا قيل لكم الديرة ؟ فقل مائة من الإبل تؤخذ مغلظة ومخففة فالمغلظة ثلاثون حقة وثلاثون جذعة وأربعون خلفة في بطونها أولادها . والمخففة تؤخذ أربعاً وخمسة وعشرون ابنة مخاض ، وخمسة وعشرون ابنة لبون وخمسة وعشرون حقة وخمسة وعشرون جذعة ، ومن البقر مائتا بقرة ، ومن الحلال مائتا حلة ، ومن الغنم ألفي شاة ، ومن العين ألف دينار ، ومن السورق اثنا عشر ألف درهم ، فهذه ديات الأحرار المسلمين ، فأما دية المرأة فعلى النصف من دية الرجل ، ودية اليهودي والنصراني ثلث دية المسلم ، ودية المجوسي ثمان مائة درهم ، والعبد ففيه قيمته وليس له دية .

سبب ذكر الشروط

إذا قيل لك بما الأصل في الشروط ؟ فقل : كتاب الله وسنة نبيه وما اتفقت عليه الأمة ، فالحجة من الكتاب قوله تعالى ((يا أيها الذين آمنوا إذا تداينستم بدين إلى أجل مسمى فاكتبوه)) (١) فأفادنا ذلك حكم جواز الشروط لأن ذلك سبب إلى حفظ الحقوق والمنع من الظلم وذلك كقوله ((وإن كنتم على سفسر ولم تجدوا كاتباً فرهان مقبوضة)) (٢) فدل بذكر الرهن على الشروط ، وروي عن النبي صلى الله عليه وسلم ما يدل على معنى ذلك وذلك أنه كتب في ٨١ ب بعض أسفاره ، هذا ما اشترى محمد بن عبد الله (٣) فثبت بالسنة معنى ما أمرنا به في القرآن . واتفقت الأمة على أن الكتاب إذا كتب في بيع وشراء أن ذلك

(١) سورة البقرة آية ٢٨٢ .

(٢) سورة البقرة آية ٢٨٣ .

(٣) أخرجه البخاري تعليقا عن العدا* بن خالد رضي الله عنه ، وقد وصل الحديث الترمذي وابن ماجه والنسائي واغفوا على أن البائع النسبي صلى الله عليه وسلم والمشتري العدا* ، عكس رواية البخاري . قال ابن حجر ، فليل إن الذي وضع هنا مقلوب ، وقيل : صواب وهو من الرواية بالمعنى لأن اشترى وباع بمعنى واحد .

صحيح البخاري كتاب البيوع باب إذا بين المبيعان ولم يكتسبا ونصحا

٣٠٩/٤ - ٣١٠ .

والترمذي في كتاب البيوع باب ما جاء في كتاب الشروط ٥١١/٣ .

وابن ماجه في كتاب التجارات باب شراء الرقيق ٧٥١/٢ .

جائز (١) ، وقد نهينا عن إضاعة المال (٢) فلما كانت الكتب سببا لحفظ أموالنا
ومانة للمختلسين لها بعللة الدين فالكتاب إذا أراد الرجل أن يكتبه
فهو مخير بين شيئين أحدهما فعل فهو بفعله يصيب الحق وهو أن يكتب بقول
هذا ما اشترى فلان ابن فلان من فلان ابن فلان ، فإن كانت دارا عينها
وذكر مكانها من البقعة التي هي فيها وأتى على جميع حدودها بوصف
ما انتهت إليه الحدود ونعت مرافقها ثم ذكر الثمن الذي به ملكت بالإحصاء
والعدد ورده إلى الوزن الذي به / تحقق ثم ورخ ذلك ، ثم بين من صفة ١/١١٨
المتابعين من الصحة والسلامة في العقل ثم ذكر ما يستدل به على أن أمره

(١) قال ابن حزم " اتفقوا أن من باع نقدا أو أشهد ببينة عدل أو بهـاع
أو أقرض إلى أجل وأشهد كذلك وكتب بذلك وثيقة أنه أدى ما عليه
واتفقوا أنه إن باع أو أقرض إلى أجل أو نقدا ولم يشهد ولا كتب أن
البيع والقرض صحيحان .

وإنما اختلفوا أيعصى بترك الكتب والإشهاد أم لا " .
مراتب الإجماع ص ٨٧ .

(٢) كتب معاوية رضي الله عنه إلى المغيرة بن شعبه رضي الله عنه أن اكتب
إلى بشي " سمعته من النبي صلى الله عليه وسلم فكتب إليه : سمعت
رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول " إن الله كره لكم ثلاثا قيل : وقال
إضاعة المال وكثرة السؤال " .

البخاري في صحيحه فـسي كتاب الزكاة باب قوله سبحانه
(لا يسألون الناس إلحافا) - سورة البقرة آية ٢٧٣ - وكـم الغنى ، وقول
النبي صلى الله عليه وسلم " لا غنى يـغنيه " ٣ / ٣٤٠ .

نافذ (وقوله) (١) مقبول ليس في حاله ما يمنعه عن القول ويحجبه عن الأمر من منازع ينازعه أو حجر يحول بينه وبين التصرف في ملكه ، وإن شاء قال : هذا ما شهد عليه الشهود المسمون في هذا الكتاب شهدوا جميعاً أن فلان ابن فلان ثم أتى على جميع ما وصفنا ما تقدم ذكره وشرحناه ، وفي الدين يقال إن حق فلان بن فلان على فلان بن فلان ثم ذكر الحق بالإحصاء والعدد ، وترد إلى التحقيق بالوزن ومؤرخ ذلك ويذكر فيه صفة النفسين من الصحة وجواز الأمر ، وإن قال هذا ما شهد عليه الشهود المسمون في هذا الكتاب شهدوا جميعاً أن فلان بن فلان أقر عندهم وأشهدهم على نفسه في صحة منه وجواز أمر طائفاً غير مكره أن لفلان ابن فلان عليه كذا وكذا . وإن كان عتقا قال طائفاً غير مكره أنه أعتق فلانه أو فلانا لله ولطلب ما عند ، ثم ورخ ذلك الوقت ، والشروط في البيع والعتق والقضايا والسجلات والمحاضر وإن اختلفت فإيجابها واحد لأنها تحقق المعاني وتظهر المجهول إلى الذكر والعلم ، فمهما كتب من ذلك فلا يجوز فيه الاستثناء^(٢) لأن الاستثناء^(٣) يبطله ، ويجوز أن يشترط ولا يكون ذلك مبطلا له .

(١) (وقوله) زيادة من - ب . - .

(٢) (فيه) سقطت من - ب . - .

(٣) وفي - ب . - (للاستثناء) .

باب صفة القاضي وأدبه

إذا قيل لك: ما الأصل في فعل القضاء^(١) والمنزلة؟ فقل: كتاب الله وسنة نبيه فالحجة من الكتاب قوله تعالى لنفسه ((والله يقضي بالحق))^(٢) فأفادنا صفة فعله تعالى وهو الحق . وقال النبي صلى الله عليه وسلم " علي أقضاكم"^(٣) فاسم القضاء اسم جامع فقد حصل له به كل علم نفيس ، فمن وصف به هذه الصفة وأعطى هذه المنزلة ينبغي أن يكون عالماً بكتاب الله وما فيه من الأحكام والحلال والحرام والناسخ والمنسوخ والمحكم^(٤) والمتشابه والمقدم والمؤخر

- (١) مصدر قضى يقضي فهو قاض إذا حكم أو فصل فهو إمام الشريعة وإضاؤه شرعاً : إلزام من له في الوقائع الخاصة بحكم الشرع لمعين أو غيره .
أنظر: الصحاح مادة قضى ٢٤٦٣/٦ ، والنهاية ٧٨/٤ ، وحاشية عميره وقلموس ٢٩٦/٤ .
- (٢) سورة غافر آية ٢٠ .
- (٣) أخرجه الطبراني في المعجم الصغير ٢١٨/١ ، وعزاه ابن حجر في الفتوح لابن المنير ٥٩٠/١٠ ، وأخرجه الحاكم أثراً عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه بلفظ " كما نتحدث... أقضى أهل المدينة علي " .
مستدرك الحاكم ١٣٥/٣ .
- (٤) هو ما ظهر معناه وانكشف كسفاً يزيل الإشكال ويرفع الاحتمال .
الأحكام للأمدى ١٦٥/١ .
- (٥) هو ما استأثر الله سبحانه بعلمه كقيام الساعة والحروف المتقطعة ففي أوائل السور . انظر:-
شرح الكوكب المنير ١٤١/٢ .

والمجمل والمفسر والظاهر والخفي ، ويكون عالما بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم بناسخها ومنسوخها وحكمها ومتشابهها ومقدمها ومؤخرها ومجملها ومفسرها وعالما باللغة ومخارج الكلام ووجوه المقاييس مستشعرا التقى متجنبا لا تباع الهوى لأن الله تعالى حذر أنبياءه هذه الحال فمن دونهم في المنزلة بالحذر من ذلك أولى ألا ترا إلى خطابه تعالى لنبيه داود عليه السلام ((فأحكم بين الناس بالحق ولا تتبع الهوى فيضلك عن سبيل الله)) (١) . وهذه التسمية من أسماء وهو الحاكم ، فإذا أراد الجلوس للحكم عد إلى كل ما يقطع به عن نفسه الشهوات من أكل أو لباس أو طيب أو تسكين ثائر ، ولا يجوز له أن يقضى وهو غضبان ولا متغير الحال ، ثم يلبس من الثياب ما يوقع به الرهبة عند السفهاء رهبة إعظام وإجلال لا رهبة / قرع وجزع ، فإذا صار إلى مجلسه ابتداء باستعمال ١/١١٨ قرعة إلى الله عز وجل من صلاة أو ذكر ثم جلس وسما بهيمته إلى (الله) (٢) ربه سائلا له التوفيق للحق في القول والفعل ، ثم أحضر العلماء إلى مجلسه فإذا حضر / الخصوم رفق بهم وعدل فيما بينهم في الجلوس والآن من جانبه ٦٢ / ب في الخطاب لهم ثم استمع منهم ولم يعينهم بـ^(٣) خطاب (لا يفقهوه) (٤) ولا يلقنهم حجة ، فإذا توجه له الحكم وقام في نفسه صحة ما قد توجه له من الحكم شاور فيه العلماء فإن خالفوا على ما في نفسه توقف عن إضائه الحكم حتى يتيقن ما في ذلك من الحكم ، فإن لم يخالفوا مضى في الحكم (٥) ، هكذا يفعل في مجالسه

(١) سورة - ص - آية ٢٦ .

(٢) لفظ الجلاله غير موجود في الأصل .

(٣) وفي - ب - (ولم يعينهم) ولعلها أصح .

(٤) ما بين القوسين زيادة من - ب - .

(٥) وفي - ب - (مضى الحكم) .

ولا يترك الدرس للعلم ومجالسة أهله ، ويقل مؤاكلته للناس ومباحبته لهم —
 وقبول برهم والتجارة في عطه والتعمر غرلما لا يؤمن عليه فيه المحاباة ، فيكون
 ذلك ناكثا في سيرته وقادحا في عدالته ، ويكون له شهود زكاة يرجع إلى
 قولهم فيمن يحكم بهم فإنه يحكم في الدماء والفروج والأموال .

باب ذكر الصيد

إذا قيل لك بما الأصل في الصيد ؟ فقل بكتاب الله وسنة نبيه وما اتفقت عليه الأمة ، فالحجة من الكتاب قوله تعالى ((أحل لكم صيد البحر وطعامه متاعاً لكم)) (١) فدل بذكر الصيغة على التحليل قبلها ويعدّها فقال تعالى ((وإذا حللتم فاصطادوا)) (٢) والحجة من السنة ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه لما أمر بقتل الكلاب استثنى منها كلاب الصيد والحراث والماشية فدل بسنته على حكم ما أبحناه بالكتاب . وقد اتفقت الأمة على تحليل ذلك (٤) .

(١) سورة المائدة آية ٩٦ .

(٢) سورة المائدة آية ٢ .

(٣) عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر بقتل الكلاب إلا كلب صيد أو كلب غنم أو ماشية . قيل لا بن عمر رضي الله عنهما أن أبا هريرة رضي الله عنه يقول أو كلب زرع فقال ابن عمر رضي الله عنهما أن لا بي هريرة زرعاً .

أخرجه مسلم في كتاب المساقاة باب الأمر بقتل الكلاب وبما نسخ به باب تعريم اقتنائها إلا الصيد أو زرع وما شابه ذلك ٣ / ١٢٠٠ .
والترمذي في كتاب الأحكام والفوائد باب ما جاء من أسك كلباً ما ينقص من أجره ٤ / ٧٩ .

واستثنى ابن ماجه والنسائي نوعين كلب الصيد و كلب الماشية . ابن ماجه في كتاب الصيد باب قتل الكلاب إلا كلب صيد أو زرع ٢ / ١٠٦٨ ،
والنسائي باب تعفير الإناث الذي وُلغ فيه الكلب بالتراب ١ / ٤٠ .

قال ابن حجر في الفتح: إن قول ابن عمر رضي الله عنهما لا بي هريرة رضي الله عنه زرعاً : أراد بذلك الإشارة إلى تثبيت رواية أبي هريرة وأن سبب حفظه لهذه الزيادة دونه أنه كان صاحب زرع دونه ومن كان مشتغلاً بشيء احتاج إلى تعرف أحكامه - الفتح ٥ / ٦ .

(٤) انظر: مراتب الإجماع لابن حزم ١٤٥ ، والمغني ٨ / ٥٣٩ .

باب ذكر الأسباب التي يضطاد بها

إذا قيل لك، ما الأسباب التي يضطاد بها ؟ فقل: الجوارح والكلاب والسهام والشرك فكل ذلك سبب إلى الصيد ، فالحجة في الجوارح قوله تعالى ((وما علمتم من الجوارح مكليين)) (١) الآية فأفادنا بها الصيد بهذين السببين ، فالكلب إذا كان معلما وتعليمه بالإسك ، والصقر إذا كان معلما وتعليمه بالأكل ، فإذا أرسلهما الرجل وسعى ثم لم ينجحها عن بصره حتى صاد أو أكل ما قتلا من صيدهما ، وكذلك إذا رمى سهما وسعى فأصاب الصيد فأثبتته أكل ، فإن وقع في ماء بعد إصابته أو سقط على جدار فغاب عن بصره ومات لم يأكله ، وإذا صاد بكلب مجوسي أو صقره أكل ، فإن أرسله المجوسي لم يأكل ، ولا يؤكل ما أكل الكلب منه ، ويؤكل ما أكل البازي منه لأن البازي تعليمه بالأكل والكلب تعليمه ترك الأكل ، فأما ما مات في الأحبولة (٢) فلا يحل وأما ما مات بالرمي بما يجرح مثله ، وقد سمى الرامي فحلال ، وأما إذا رمى بمثقل أو سهم بلا حد فمات لا يحل أكله إذا لم يسئل دمه .

(١) سورة المائدة آية ٤ .

(٢) جمعها : أحابيل وهي الشرك ونحوه التي يضاد بها .

انظر المصباح المنير ١/ ١١٩ .

باب / ما حرم علينا أكله وشربه

إذا قيل لك : كم المحرمات من المطعوم والمشروب ؟ فقل : سبعة أشياء^(١) وهي الميتة والدم ولحم الخنزير والحميم والبهال وكل ذي مخلب من الطير وكل ذي ناب من السباع والخمر . فالحجة في تحريم ذلك قول الله تعالى ((قل لا أجد في ما أوحي إلي محرما على طاعم يطعمه إلا أن يكون ميتة أو دما مسفوحا أو لحم خنزير فإنه رجس أو فسقا أهل لغير الله به))^(٢) فثبت بهذه الآية التحريم لهذه الأصناف ، وكان ما سوى المذكور قد عمه التحليل فلما قامت الدلالة أخرجت بعض ماعه التحليل إلى حكم التحريم ، وذلك بما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه حرم (أكل)^(٣) لحوم الحمر الأهلية^(٤) وحرم أكل (كل)^(٥) ذي ناب من السباع وكل ذي مخلب من الطير^(٦) ، وحرمت الخمر والبهال

(١) ذكر ثانية .

(٢) سورة الأنعام آية ١٤٥ .

(٣) (أكل) زيادة من - ب .

(٤) عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن أكل لحوم الحمر الأهلية .

أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب الذبائح والصيد باب لحوم الحمر الأهلية ٦٥٣/٩ .

وسلم كتاب الصيد والذبائح باب تحريم أكل كل لحم الحمر الأنسية ١٥٣٨/٣ .

(٥) (كل) زيادة من - ب .

(٦) عن ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن كل

ذي ناب من السباع وعن كل ذي مخلب من الطير . أخرجه مسلم في كتاب

الصيد والذبائح باب تحريم أكل كل ذي ناب من السباع وكل ذي مخلب من

الطير ١٥٣٤/٣ . وأبو داود في كتاب الأطعمة باب النهي عن أكل السباع

١٦٠/٤ ، وابن ماجه في كتاب الصيد باب أكل كل ذي ناب من السباع ١٠٧٧/٢

وأحمد في المسند ٢٤٤/١ والبيهقي ٣١٥/٩ .

بالاتفاق (١) ، والحجة في تحريم الخمر الكتاب والسنة ، فالكتاب قوله تعالى
 ((قل إنما حرم ربي الفواحش ما ظهر منها وما بطن والأثم والبغي)) (٢) فالأثم
 هو اسم للخمر (٣) .

(١) قال ابن عبد البر : ولحوم الحمر الأنسية لا خلاف بين طائفة المسلمين
 اليوم في تحريمها وعلى ذلك جماعة السلف ولما ثبت المنع من
 الحمار والبغل ابن الحمار فحكمه حكم الحمار بإجماع لأنها متولدة
 منها . ، والمتولد من الشيء له حكمه في التحريم وقال : في بدائع
 الصنائع البغل حرام بالإجماع .

ونسب إلى مالك القول بأنها مكروهة وقال القرطبي : إن الصحيح من قوله
 القول بتحريمها . ونقل عن الزهري : إباحة لحوم البغال ، وحل أكلها
 قال ابن حزم .

انظر : بدائع الصنائع ٣٨/٥ ، والتمهيد ١٠/١٢٣-١٢٩ ، والكافي
 لأهل المدينة ٤٣٦/١ ، وتفسير القرطبي ١١٧/٧ ، بداية المجتهد
 ٤٦٩/١ ، والقوانين الفقهية ص ١١٦ ، والأم ٢٥١/٢ ، ورحمة الأئمة
 ١١٩ ، والمفني ٥٨٦-٥٨٧/٨ ، ومراتب الإجماع ١٤٩ ، والمجلس
 ٤٠٦-٤٠٩/٧ ، وسبل السلام ١٥٢-١٥٣ .

(٢) سورة الأعراف آية ٣٣ .

(٣) قال الكيا الهراس ، بأن الأثم هنا لا يمكن حمله على كل معصية صغيرة
 وكبيرة فإن ذلك يمنع العطف بل المراد به شرب الخمر لقوله سبحانه
 ((قل فيهما أثم كبير)) - سورة البقرة آية ٢١٩ - ونسب القرطبي القول
 بأن الأثم في الآية الخمر إلى الحسن ، وذهب السدي ومجاهد ، إلى أن
 الأثم المعصية ، فالخمر يسمى إثما في اللغة .

انظر : تفسير القرطبي ٢٠٠-٢٠١ ، وتفسير ابن جرير ١٦٦/٨ ،
 وأحكام القرآن للهرا س ١٢٩/٣ ، والصالح مادة اثم ١٨٥٨/٥ .

قال الشاعر:

شربت الأثم حتى ضل عقلي . كذاك الأثم يذهب بالعقول (١)
ومن السنة قوله صلى الله عليه وسلم " حرمت الخمرة لعينها والمسكر من كسل
شراب (٢) واتفقت الأمة على تحريم الخمر (٣) .

(١) لم اعثر على قائله وقد أورد الجوهري في الصحاح وابن منظور في لسان
العرب ولم ينسبها .

انظر: الصحاح مادة أثم ١٨٥٨/٥، ولسان العرب مادة أثم ٦/١٢ .
(٢) رواه العقيلي في الضعفاء في ترجمة محمد بن فرات من حديث علي رضي
الله عنه وأعله بمحمد بن الفرات ونقل عن يحيى بن معين أنه قال فيه ليس
بشيء ونقل عن البخاري أنه قال منكر الحديث وقال العقيلي لا يتابع عليه
وأخرجه النسائي موقوفاً على ابن عباس رضي الله عنهما من طرق فأخرجه
من طريق ابن شبرمة عن عبد الله بن شداد عن ابن عباس رضي الله عنهما
أنه قال " حرمت الخمر قليلها وكثيرها والمسكر من كل شراب " .
قال النسائي وابن شبرمة لم يسمعه من شداد ثم أخرجه عن هشيم عن
ابن شبرمة ، قال : وهشيم كان يذلس وليس في حديثه ذكر السماع من
ابن شبرمة ثم أخرجه عن أبي عون عن ابن شداد عن ابن عباس قال
وهذا أولى بالصواب من حديث ابن شبرمة ورواية أبي عون أشبه بما رواه
الثقات عن ابن عباس رضي الله عنهما .

وأخرجه الدارقطني في سننه عن ابن عباس رضي الله عنهما موقوفاً
والبيهقي في سننه .

انظر: سنن النسائي في الأخبار التي اعتل بها من أباح شراب المسكر
٢٢٠/٨-٣٢١، وسنن الدارقطني ٢٥٦/٤، وسنن البيهقي ٢٩٧/٨
ونصب الراية ٣٠٦-٣٠٧ . والضعفاء الكبير للعقيلي ١٢٤/٤ .

(٣) انظر: الإجماع لابن المنذر ص ١٤١ ، ورحمة الأمة ص ٢٩٩ .

بساب ذكر ما أحل لنسا /

٦٢ / ب

إذا قيل لك : ما الأصل في تحليل المأكول من سائر الحيوان ؟ تقول : ما قال
 الله عز وجل ((يا أيها الذين آمنوا أوفوا بالعقود أحلت لكم بهيمة الأنعام ^(١)))
 . . الآية ، فدل بهذا النص على أن الإبل والبقر والغنم محلل ^(٢) وما سوى
 ذلك فقد قامت الدلالة على تحريمه ، وقد أجمعت الأمة على حكم إخـراج
 المحظور من إيجاب حكم العقول بالتحليل قبل مجيء حجة السمع .

(١) سورة المائدة آية ١ . (٢) الصواب - محلله - .

(٣) قال تعالى ((ثمانية أزواج من الفأن اثنين ومن المعز اثنين قل آلذكرين حرم
 أم الانثيين أما اشتملت عليه أرحام الأنثيين نبشوني بعلم إن كنتم صادقين . ومن
 الإبل اثنتين ومن البقر اثنتين)) سورة الانعام آية ١٤٣ وجزء من آية
 . ١٤٤

فهذه صريحة على تضمن اسم النعم للأجناس الثلاثة . انظر : أحكام
 القرآن لابن العربي ٢ / ٥٢٩ - ٥٣٠ .

باب ذكر الذبائح

إذا قيل لك : ما الأصل في الذبائح ؟ فقل : كتاب الله وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم وما اتفقت عليه الأمة ، فالحجة من الكتاب قوله تعالى لنبيه عليه السلام ((فصل لربك وانحر)) (١) فالنحر ضرب من الذبائح دل به على حكم ذكاة الضرورة . وقال صلى الله عليه وسلم وقد ضمن " هذا عن محمد وأمه " (٢) ، والأضاحي فيها الذكاة (٣) وذكاتها الذبيح أو النحر كذلك (٤) العقيقة ذكاتها بالذبيح ، والنحر والذبيح إذا أفرمت الأوداج وقطع الحلقوم وقصص العرى فقد حل أكله (٥) إذا أتت الذكاة على هذه المعاني . وكان المذكي ذاكرًا لله عز وجل عند ذكاته لأن الله تعالى يقول ((ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه)) (٦) ، والمؤمن فذاكر لله بالعقد والاقرار فإذا لم يذكر بالاقرار كان ذاكرًا بالعقد فقد حلّت ذكاته ، وقد أحل الله لنا / طعام من خالف على ديننا من أهل الكتاب ١/١٢١

(١) سورة الكوثر آية ٢ .

(٢) أخرجه مسلم بلفظ " اللهم تقبل من محمد وآل محمد ومن أمة محمد " من حديث عائشة رضي الله عنها في كتاب الأضاحي باب استحباب الضحية وذبيحتها مباشرة بلا توكيل والتسمية والتكبير ١٥٥٧/٢ ، وأبو داود بنحوه في كتاب الضحايا باب ما يستحب من الضحايا ٢٣١/٣ ، والترمذي بنحوه في كتاب الأضاحي ١٠٠/٤ ، وابن ماجه في كتاب الأضاحي باب أضاحي رسول الله صلى الله عليه وسلم ١٠٤٣/٢ .

(٣) وفي - ب - (فالذكاة) وهو تصحيف .

(٤) وفي - ب - (ولذلك) . (٥) الصواب - أكلها - .

(٦) سورة الأنعام آية ١٢١ .

وذبائحهم بقوله تعالى ((وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم)) (١) إلا
 المجوس فإن ذبائحهم لا تحل لنا لأنها في معنى الميتة التي لم تذكي (٢) فقد
 حلت الأضاحي والعقيقة والذبائح ، وهذا كله فضل إن شاء الرجل فعله
 وإن شاء لم يفعله ، فإنه بترك الأضاحي والعقيقة غير حرج .

(١) سورة المائدة آية ٥ .

(٢) لم تذك لأن الفعل مجزوم بحذف حرف العلة .

باب ذكر الرضاع^(١)

إذا قيل لك بما الأصل في الرضاع ؟ فقل : كتاب الله وسنة نبيه ، فالحجة من الكتاب قوله تعالى ((وأسها لكم اللاتي أرضعنكم وأخواتكم من الرضاعة))^(٢) فذكر الرضاع بالاسم وكانت التسمية توجب العموم في قليله وكثيره ، فلما روي عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت : كنا نقرأ عشر رضعات فنسخن بخمس^(٣) ثبت حكم النسخ في المقدار وصارت دلالة تخصيص ما أوجبه العموم فلا يحرم من الرضاع إلا خمس فصاعدا ، وقد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : " يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب " ^(٤) فإذا أرضع الصبي من المرأة خمس رضعات أو حلب منها مقدار خمس رضعات فأرضع بها حرم ذلك كما يحرم المص من الثدي ، وإذا شغل^(٥) اللبن أوجب فوصل إلى جوف الصبي أو الصبيبة حرم وهذا لا يكون إلا في الحولين فإن كان بعد الحولين لم يحرم ، فإن ماتت المرأة ثم حلب منها لم يحرم والحجة في الحولين قول الله تعالى ((والوالدات

(١) آخر المصنف ذكر هذا الباب واغلب كتب الشافعية تذكره بعد كتاب العذر

(٢) سورة النساء آية ٢٣ .

(٣) أخرجه مسلم بنحوه في كتاب الرضاع باب التحريم بخمس رضعات ١٠٧٥ / ٢

وأبو داود في كتاب النكاح باب هل يحرم ما دون خمس رضعات ٥٥١ / ٢

والترمذي في كتاب الرضاع باب ما جاء لا تحرم المص ولا المصتان ٤٤٧ / ٣

والنسائي باب القدر الذي يحرم من الرضاع ١٠٠ / ٦ ، وابن ماجه فسي

كتاب النكاح باب لا تحرم المص ولا المصتان ٦٢٥ / ١ ، ومالك في الموطأ

في كتاب الرضاع باب جامع ما جاء في الرضاعة ٦٠٨ / ٢ ، والدارمي في سننه

٨٠ / ٢ والبيهقي في سننه ٤٥٤ / ٢

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه مع الفتح كتاب الشهادات باب الشهادة على

الانساب والرضاع المستقيم ٢٥٣ / ٥ ، وسلم في كتاب الرضاع

باب ما يحرم من الولد ١٠٦٨ / ٢

(٥) شغل الشيء شغونه وشغانة وشغينا فهو شغين : كلف وظل . (٦)

يرضعن أولادهن حولين كاملين (((١) . . الآية .

(٢) وصلب .

انظر: لسان العرب مادة ثغن ١٣/٧٧٠ .

(١) سورة البقرة آية ٢٣٣ .

باب ذكر النسخ

إذا قيل لك: النسخ (١) على كم ضرب ؟ قل: على ضرب ثلاثة : نسخ للحكم وتبقي للخط . ، ونسخ للخط وتبقي للحكم ، ونسخ للخط والحكم جميعا ، والحجة في ذلك ما روي عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت: كنا نقرأ على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم الرضاع عشر رضعات معلومات يحرم من فسخن بخمس (٢) فهذا ما نسخ حكمه وخطه . وأما ما نسخ خطه وثبت حكمه فالحجة فيه ما روي عن عمر رضي الله عنه أنه قال : كنا نقرأ على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم * الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما البتة * (٣) فهذا ما نسخ خطه وثبت حكمه وهو الرجم . وأما ما نسخ حكمه وثبت خطه فمثل قول الله تعالى ((يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله))

(١) في اللغة يطلق على الإزالة أو التخيير أو النقل ، يقال نسخت الشمس الظل أي أزالته ، ونسخت الريح آثار الدار غيرتها ، ونسخت الكتاب نقلت ما فيه .

واصطلاحا : الخطاب الدال على ارتفاع الحكم الثابت بالخطاب المتقدم على وجه لولاه لكان ثابتا به مع تراخيه عنه .

انظر : الصحاح مادة نسخ ٤٣٣/١ .

ولسان العرب مادة نسخ ٦١/٣ .

والمستصفى ١٠٧/١ .

(٢) سبق تخريجه من ٦٦٥

(٣) سبق تخريجه من ٦٤٤

حق تقاته)) (١) ، ومثل قوله ((إنكم وما تعبدون من دون الله حصب جهنم / ٦٤ ب
أنتم لها واردون)) (٢) فهذا ما نسخ حكمه وشيئا

(١) سورة آل عمران آية ١٠٢ .

قيل أنها منسوخة بقوله سبحانه ((فاتقوا الله ما استطعتم)) - سورة

التغابن آية ١٦ .

ومن قال به أبو العالية ، والربيع بن أنس ، وقتادة ، ومقاتل وزيد بن
أسلم والسدي وغيرهم .

وروي عن ابن عباس رضي الله عنهما أنها لم تنسخ ولكن حق تقاته أن
يجاهد في سبيل الله حق جهاد ، ولا تأخذكم في الله لومة لائم
وتقوموا بالقسط ولو على أنفسكم . وكذا قال طاووس : بعدم نسخها .
وقال المكي : في إضاح ناسخ القرآن ومنسوخه * وأكثر العلماء على أنه
محكم لا نسخ فيه لأن الأمر بتقوى الله لا ينسخ ، والاثبتان ترجع
إلى معنى واحد ، ثم قال وهذا القول حسن لأن معنى اتقوا الله
حق تقاته * اتقوه بخافية الطاقة فهو قوله ((فاتقوا الله ما استطعتم)) سورة
التغابن آية ١٦ ، وتقوى الله بخافية الطاقة واجب . . .

وذكر القرطبي أن قوله سبحانه ((فاتقوا الله ما استطعتم)) - سورة
التغابن آية ١٦ ، بيان لهذه الآية لأن النسخ إنما يكون عند عدم
أمكن الجمع والجمع سكن فهذا أولى ، قلت فيظهر والله أعلم أن الآية
محكمة وليست منسوخة .

انظر : تفسير القرطبي ١٥٧/٤ - ١٥٨ ، وتفسير ابن جرير ٢٩/٤ ،
وأحكام القرآن للبهراس ٢٩٨/١ ، وتفسير ابن كثير ٣٨٨/١ ، والإيضاح
لناسخ القرآن ومنسوخه ص ١٧١-١٧٢ .

(٢) سورة الأنبياء آية ٩٨ .

خطه (١) ولا ينسخ القرآن بالسنة لأن القرآن لا ينسخ إلا بقرآن ، والحجبة
ما قال الله تعالى ((ما ننسخ من آية أو ننسها نأت بخير منها أو مثلها)) (٢)
فالخير هو الصلاح لنا أو المنفعة لأن القرآن لا يفضل بعضه على بعض .

(١) قال مكي : تأول بعض الناس أنها منسوخة بقوله تعالى ((إن الذين
سبقوا لهم من الحسنات أولئك عنها مبدون)) الآيات - سورة الأنبياء
آية ١٠١ - .

يعنى بذلك عيسى وأمه وهزير والملائكة ، والذي عليه أهل النظر
وتوجيه الأصول : أن هذا ليس بنسخ إنما هو تخصيص وتبيين أن
الآيات في قوله تعالى ((إنكم وما تعبدون من دون الله)) الآيات
غير عامه في كل معبود من دون الله وأن من سبق له الحسنات عند
الله من المعبودين غير داخلين في عموم الآية مع أنه لا يجوز في مثل
هذا نسخ لأنه خبر والاخبار لا تنسخ إنما تبين وتخصص
وايضا فإن هذا لو نسخ لوجب زوال حكم دخول المعبودين من دون الله
كلهم في النار لأن النسخ إزالة الحكم الأول وحلول الثاني محله
ولا يجوز زوال الحكم الأول بملكته إنما زال بعضه فهو تخصيص وتبيان
فالآيتان محكمتان لا نسخ فيهما - والله أعلم - .

الايضاح لناسخ القرآن ومنسوخه ص ٣٠٤-٣٠٥ .

(٢) سورة البقرة آية ١٠٦ .

إذا قيل لك : السنن على كم ضرب ؟ فقل على ضرب ثلاثة ، فسنها ما يؤخذ من الأمر ، والأمر أمران : أمر فرض وأمر ندب ، فالأمر إذا وردت فهي على الإيجاب حتى تقوم دلالة الندب . وضرب ثاني وهو ما أخذ عن الفعل والافعال على ضربين : فعل عام وفعل خاص ، فأفعاله عليه السلام على العموم حتى تقوم دلالة الخصوص ، وعمومها داخل في ضرب الأمر من الفرض والندب . والضرب الثالث ما أخذ عن العمل بحضرة عليه السلام فلم يوجد منه نهى عنه وهذا فرض واحد وهو على الندب دون الفرض ، فهذه طرق السنن . والسنن فيها مجمل ومفسر ، والمذهب في ذلك القفا^(١) يفسرها على مجملها ، وفيها ناسخ ومنسوخ ، فيحكم بناسخها على منسوخها ، وفيها مقدم ومؤخر فيستعمل حكم ذلك على ما يوجبه فيها ، وفيها خاص وعام ، والعموم أولى بنامن الخصوص حتى تقوم الدلالة على الخصوص فيما مخرجه (مخرج)^(٢) العموم ، وكذلك إذا كانت خاصة فهي على خصوصها حتى تقوم دلالة العموم .

(١) سبق بهان ذلك . انظر ص ١٧

(٢) مخرج زيادة من - ب . .

بِسَابِ ذِكْرِ أَخْبَارِ الْإِحَادِ (١)

إذا قيل لك: ما الأصل في قبول خبر الواحد ؟ فقل: كتاب الله وسنة نبيه —
وما اتفقت عليه الأمة ، فالحجة من الكتاب ما قاله تعالى ((يا أيها الذين آمنوا إن حاكم فاسق بنياً فتبينوا أن تصيبوا قوماً بجهالة . . . الآية)) (٢) فأمر
الله تعالى بالتوقف عند خبر الفاسق وفي ذلك دلالة على قبول خبر العدل
وترك التوقف عند خبره ، وقال تعالى ((ويقولون هو أذن قل أذن خير لكم)) (٣)
وفي هذا دلالة أنه كان عليه السلام يسمع من كل قائل واحد كان أو اثنين ،
وفيما روي عنه عليه السلام من قبول خبر الأعرابي على رؤية الهلال في أول الشهر (٤)

(١) خبر الإحاد : هو ما كان من الأخبار غير منته إلى حد التواتر .
انظر : المستصفى ١/١٤٥ ، واللمع للشيرازي ص ٢١٠ ، والأحكام
للإمامي ٢/٣١ .

(٢) سورة الحجرات آية ٦ .

(٣) سورة التوبة آية ٦١ .

(٤) عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : جاء أعرابي إلى رسول الله صلى
الله عليه وسلم فقال : إني رأيت الهلال - يعني رمضان - فقال أشهد
أن لا إله إلا الله ؟ قال نعم قال : أشهد أن محمداً رسول الله ،
قال : نعم قال : يا بلال أذن في الناس فليصوموا غداً .
أخرجه أبو داود في كتاب الصوم باب في شهادة الواحد على رؤية
هلال رمضان ٢/٧٥٤-٧٥٥ .

والترمذي في كتاب الصوم باب ما جاء في الصوم بالشهادة من حديث
ابن عباس رضي الله عنهما وقال : إن حديث ابن عباس فيه اختلاف وروي
سفیان الثوري وغيره عن سماك عن عكرمة عن النبي صلى الله عليه وسلم (٥)

دلالة على ماوجب بالآية وفي توجيهه لمعناذ (١) وطي (٢) وابن سمعون (٣)
 رضوان الله عليهم الى اليمين دلالة على إثبات خبر الواحد . وما اتفقت عليه
 الأمة من الخبر إذا ورد فلم يوجد له معارض أنه مقبول فثبت باجماعهم
 إثبات خبر الواحد .

(٤) مرسلًا وقال النسائي أنه أولى بالصواب، وسماك إذا انفرد بأصل لم
 يكن حجة ، والنسائي في قبول شهادة الرجل الواحد على هلال رمضان
 ١٣٢ / ٤ بنحوه ، وابن حبان في صحيحه ١٨٢ / ٥ ، والحاكم في
 المستدرک ٤٢٤ / ١ ، والدارقطني في السنن ٥ / ٢ ، والبيهقي في السنن
 الكبرى ٢١١ / ٤ - ٢١٢ ،

وحسنه البغوي في مصابيح السنن ٢ / ٧٠ ، وانظر: تلخيص الحبير ١٨٧ / ٢
 (١) عن ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم بعث معاذًا
 رضي الله عنه إلى اليمن فقال : ادعهم إلى شهادة أن لا إله إلا الله
 وأني رسول الله . . . الحديث .

أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب الزكاة باب وجوب الزكاة وقوله تعالى
 وأقيموا الصلاة وأتوا الزكاة " ٢٦١ / ٣
 وصحيح مسلم كتاب الإيمان باب الدعاء إلى الشهادتين وشرائع الإسلام
 ٥٥٠ / ١

(٢) أخرجه أبو داود في كتاب الأفضية باب كيف القضاء ١١١ / ٤ - ١٢٠
 وابنه ما جاء في كتاب الأحكام باب ذكر
 القضاة وقال في الزوائد: هذا إسناد رجاله ثقات إلا أنه منقطع ، قال
 أبو حاتم فلم يسمع أبو البختري واسمه سعيد بن فيروز بن علي ولم يدركه
 قال السدي: رواه أبو داود بإسناد آخر ٢ / ٧٧٤ - ٧٧٥ ، والحاكم في
 المستدرک ١٣٥ / ٣ ، والبيهقي ٨٧ / ١٠

(٣) أما بعثه صلى الله عليه وسلم لعبد الله بن مسعود رضي الله عنه إلى
 اليمن فلم أعر عليه بعد بذل جهدي .

باب ذكر كيفية الإجماع

إذا قيل لك: ما الأصل في وجوب حكم الإجماع ؟ (١) فقل: كتاب الله وسنة نبيه ، فالحجة من كتاب الله قوله تعالى ﴿ وكذلك جعلناكم أمة وسطا لتكونوا شهداء على الناس ﴾ (٢) فالوسط العدل ، والشهادة هي القول بالحق (٣) ألا تراه تعالى يقول ﴿ ويكون الرسول عليكم شهيدا ﴾ (٤) أى ناطقا بالحق . والحجة من السنة ما روى عنه عليه السلام أنه قال " لا تجتمع أمتي

-
- (١) في اللغة العزم على الشئ ، والتصميم عليه ويطلق على الاتفاق . وفي الاصطلاح : عبارة عن اتفاق مجتهدى أمة محمد صلى الله عليه وسلم في عصر من العصور على حكم واقعة من الوقائع بعد وفاة الرسول صلى الله عليه وسلم .
- انظر : النهاية ٢٩٦ / ١ ، واللسان مادة جمع ٥٧ / ٨ ، وترتيب القاموس مادة جمع ٥٧٠ / ١ ، واللمع للشيرازي ص ٢٤٥ ، والأحكام للآمدي ١٩٦ / ١ .
- (٢) سورة البقرة آية ١٤٣ .
- (٣) فجعلهم سبحانه عدولا وجعلهم حجة على الناس في قبول أقوالهم كما جعل الرسول صلى الله عليه وسلم حجة علينا في قبول قوله علينا ، ولا معنى لكون الإجماع حجة سوى كون أقوالهم حجة على غيرهم .
- انظر : الأحكام للآمدي ٢١٢ / ١ .
- (٤) سورة البقرة آية ١٤٣ .

على ضلاله^(١) / وما قاله عليه السلام " فما رآه المسلمون حسنا فهو عند الله حسن و ما رآوه قبيحا فهو عند الله قبيح " (٢) فأثبت الله الحجة بما هذه صفته فقد علم بهذا النص أن المراد به الخواص من الناس لا العوام وهم أهل العلم والقائلين بالحق ، فحقيقة الإجماع هو القول بالحق (٣) ، فإذا حصل القول بالحق من واحد فهو إجماع (٤) ، وإن حصل من اثنين أو ثلاثة فهو إجماع ،

(١) سبق تخريجه ص ١٤٤ .

(٢) أخرجه الحاكم في المستدرك بلفظ " وما رآه المسلمون سيئا فهو عند الله سيء " ، وقال : هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه وصححه الذهبي .

وأخرجه البزار والطبراني والزرقي المحفوظ وقفه على ابن سعد رضي الله عنه .

انظر : المستدرك للحاكم ٣ / ٧٨ - ٧٩ ، وسند الطيالسي ص ٣٣ ، والمعتبر في تخريج أحاديث الشهاج والمختصر ص ٢٣٤ ، وكشف الخفا^١ ١٨٨ / ٢ ، والمقاصد الحسنة ص ٣٦٧ .

(٣) حقيقة الإجماع العزم والاتفاق - فعمله يقصد أن إجماع الأمة يكون حقا مؤيدا ذلك باستدلاله بقوله صلى الله عليه وسلم " لا تجتمع أمتي على ضلاله " وهذا الكلام يصلح وصفا للإجماع لا أن يكون تعريفا له .

(٤) لا يكون إجماعا إلا إذا وافقه جميع المجتهدين في عصر من العصور إلا بالمعنى اللغوي فهو العزم .

وما حصل من ثلاثة إلى جملة لا تحصى فهو إجماع والحجة على أن الواحد إجماع
 ما اتفق عليه الناس في أبي بكر الصديق رضي الله عنه لما منعت بنو حنيفة
 الزكاة فكانت مطالبة أبي بكر رضي الله عنه لها بالزكاة حقا عند الكل ^(١) ،
 وما انفرد بمطالبتها غيره وكلهم مجمعون على أن مطالبتهم حق ، فإذا ثبت أن
 واحدا إجماع كان الإثنين فصاعدا بمعناه .

(١) سبق تخرجه ص ٢٤٤

(٢) لم يكن إجماعا حتى وافق الصحابة رضوان الله عليهم على ما رآه أبو بكر
 الصديق رضي الله عنه .

انظر : اللمع للشيرازي ص ٢٦٠ .

سباب ذكر إثبات القياس

إذا قيل لك بما / الأصل في إثبات القياس ؟ فقل : كتاب الله وسنة نبيه ، ٦٥ / ب
 فالحجة من الكتاب قوله تعالى ((ولوروده إلى الرسول وإلى أولي الأمر منهم
 لعلمه الذين يستنبطونه منهم)) (١) فالقياس استنباط يحمل فرع على أصل
 لا شبهاء بينهما في (٢) الأصل وقوله عز وجل ((إن الله لا يستحي أن يضرب
 مثلا ما بعوضة فما فوقها ، فأما الذين آمنوا فيعلمون أنه الحق من ربهم)) (٣) ،
 فثبت حكم القياس لأن القياس هو تشييل الشيء بالشيء وتشبيه الشيء بالشيء
 فإذا جاز ذلك من فعل من لا تخفى عليه خافية ليرى وجه ما تعطون فهو (٤)
 من لا يخلو من النقص والجهالة أجوز (٥)

وما قاله تعالى ((من أوسط ما تطعمون أهليكم أو كسوتهم)) (٦) وهذا
 لا سبيل إلى معرفة الحكم فيه ، إلا من جهة التحري والاحتياط ، وهذا لا يمكن
 فعله ، إلا بتقدير العقول وما قاله تعالى ((فجزا مثل ما قتل من النعم)) (٧)
 فالمثل هو القياس لأنه حمل الشيء على نظيره لا شتراك بينهما . والحجة من

(١) سورة النساء آية ٨٣ .

(٢) سبق أن ذكرت أن أحسن تعريف للقياس . تعريف البيضاوي .

انظر ص ٨٦

(٣) سورة البقرة آية ٢٦ .

(٤) وفي - ب - (تعلمون) .

(٥) وفي - ب - (من الجهالة والنقص أجوز) .

(٦) سورة المائدة آية ٨٩ .

(٧) سورة المائدة آية ٩٥ .

السنة ماروي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال للخشعية : أرايت لو كان
على أبيك دين ما كنت فاعلة قالت بكت أقضيه ، فقال لها النبي صلى الله عليه
وسلم " فدين الله أحق أن يقضى " (١) فقد ثبت القياس بالكتاب والسنة ، فكل
حادثة أو نازلة فهي مذكورة في الأصل ، بالمعنى والفرق بينهما وبين أصلها
أن الأصل مذكور بالاسم والمعنى والفرع مذكور بالاسم ، فإذا تفرق الأصل
بالمعنى والفرع بالاسم فقد أمر الله تعالى عند ذلك برد الفروع إلى الأصول
ألا تراء تعالى يقول ((فإن تنازعتم في شئ فردوه إلى الله والرسول " (٢) . .
الآية ، والمنازع فيه الحادثة ، والردود إليه الأمر من الله عز وجل فسي
كتابه وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم .

(١) سبق تخريجه ص ٢٥٨

(٢) سورة النساء آية ٥٩ .

باب طلب العلم

إذا قيل لك : ما الأصل في طلب العلم ؟ تقول : كتاب الله وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم وما اتفقت عليه الأمة ، فالحجة من الكتاب قوله تعالى ((فلو لا نفر من كل فرقة طائفة لمتفقوها في الدين . .)) الآية (١) فأفادنا بذلك حكم طلب العلم ، وما قاله عليه السلام " اطلبوا العلم ولو بالصين " (٢) فإن طلب العلم فريضة على كل مسلم ، وقد أجمعت الأمة على أن علم مالا يسع جهلة فرض على الإنسان أن يعلمه ، فإذا علمه كان (طلب) (٣) ماسوى ذلك فضلا لا فرضا ، فعلى كل من علم أن الله قد فرض عليه فرائض وتوابعها على تركها أن يعلمها (وَيُعَلِّمَهَا) وأن يسارع إلى موافقة الله تعالى فيها رغبة في ثوابه وخوفا من عقابه وطلبها لمرضاته ، والله نسأل التوفيق بمنه وهو حسبنا ونعم الوكيل .

(١) سورة التوبة ١٢٢ .

(٢) أخرجه ابن عدي في الكامل عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : اطلبوا العلم ولو بالصين فإن طلبه فريضة على كل مسلم قال : وهو بهذا الإسناد باطل ، وأخرجه ابن عبد البر في جامع بيان العلم . قال السخاوي : قال ابن حبان : أنه باطل لا أصل له ، وذكره ابن الجوزي في الموضوعات .

انظر : جامع بيان العلم ٨٠٧/١ والمقاصد الحسنة ص ٦٣ ، وفيض القدير ٥٤٢/١ - ٥٤٣ ، وتخريج أحاديث أعيان علوم الدين ٥٨٠/١ - ٥٨١ ، والموضوعات لابن الجوزي ٣١٥/١ ، والعقيلي في الضعفاء الكبير ٢٣٠/٢ ، والخطيب البغدادي في التاريخ ٣٦٤/٩ ، والكامل لابن عدي تحقيق عبد الرحمن عبد الكريم الزبيدي ٨٥٤/٣ .

(٣) كلمة (طلب) زيادة من - ب - .

تم الكتاب بعون الله ومنه وهو الودائع لمنصوص الشرائع ، ووافق الفسراغ
من نقله يوم الجمعة الحادى والعشرين من جمادى الآخرة سنة احدى وتسعين
وخمسةائة . وحسبنا الله ونعم الوكيل .

المراجع والمصادر

- آثار البلاد وأخبار العباد . ذكرها بن محمد القزويني . دار بيروت للطباعة والنشر ط ١٤٠٤ هـ .

- اتحاد فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر - أحمد البنا - علم الكتب .
- اجتماع الجيوش الإسلامية . ابن القيم ، مطابع الفرزدق التجارية ط ١٤٠٨ هـ .
- الاجتهاد فيما لانهن فيه - الطيب خضري السيد - مكتبة الحرمين الطبعة الأولى ١٤٠٣ هـ .

- الاجماع - محمد بن المنذر - دار طيبة - الطبعة الأولى ١٤٠٢ هـ .
- الاحسان بترتيب صحيح ابن حبان - لعلاء الدين علي بلبان الفارسي ، مؤسسة الكتب العلمية - بيروت الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ .
- أحكام الجنائز وبدعها - محمد بن ناصر الدين الألباني - المكتب الإسلامي .
- الأحكام في أصول الأحكام - علي بن محمد الآمدي ، تعليق عبد الرزاق عفيفي ، الطبعة الأولى .

- الأحكام في أصول الأحكام - علي بن محمد بن حزم - منشورات دار الآفاق الجديدة ، بيروت ، الطبعة الثانية ١٤٠٣ هـ .
- أحكام القرآن - ابن العربي - دار المعرفة ، بيروت .
- أحكام القرآن - احمد بن علي الرازي الجصاص - دار الكتاب العلمي ، بيروت .
- أحكام القرآن - الكفا الهراس - دار الكتب العلمية ، بيروت لبنان ، الطبعة الأولى ١٤٠٣ هـ .

- أحكام القرآن - محمد بن ادريس الشافعي - دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤٠٠ هـ .
- اختلاف الحديث - محمد بن ادريس الشافعي ، مع الأم ، طبعة دار المعرفة ، بيروت .

تابع المراجع والمصادر

- أدب القاضي - للبراهيم بن عبد الله الحموي - الطبعة الثانية - دار الفكر .
 - الأذكار - للنووي - دار الملاح للطباعة ، والمكتبة الأموية - بيروت - دمشق .
 - ارشاد الفحول - لمحمد بن علي الشوكاني - دار المعرفة ، بيروت لبنان .
 - اروا' الغليل - لمحمد ناصر الألباني - المكتب الاسلامي .
 - الاستيعاب في أسماء الصحابة - القرطبي - دار الكتاب العربي .
 - أسد الغابة في معرفة الصحابة - لابن الأثير - دار الفكر ، بيروت .
 - أسرار البلاغة - عبد القاهر الجرجاني - الرياض مكتبة المعارف ١٤٠١ هـ .
 - الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة - علي محمد سلطان - دار الكتب العلمية - الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ .
 - أسماء الكتب - عبد اللطيف محمد رياض زاده - دار الفكر - الطبعة الثانية .
 - الأسماء والصفات - لأحمد بن الحسين البيهقي - مطبعة السعادة بجسوار محافظة مصر .
 - الاشارات والتنبيهات في علم البلاغة - محمد علي الجرجاني - القاهرة ، دار نهضة مصر .
 - الاشراف - محمد بن ابراهيم بن المنذر - دار طيبة - الطبعة الأولى .
 - الأشباه والنظائر - جلال الدين السيوطي - دار الكتب - بيروت .
 - الأشباه والنظائر - زين الدين بن ابراهيم المعروف بابن نجيم - دار الفکر
- ١٤٠٣ هـ .
- الاصابة - ابن حجر العسقلاني - دار الكتاب العربي .
 - أصالة الحضارة العربية - ناجي معروف - الطبعة الثالثة .
 - الأصل - محمد بن الحسن - دار المعارف بالهند ، الطبعة الأولى .
 - أصول السرخسي - محمد بن احمد السرخسي - دار المعرفة - بيروت لبنان .

تابع المراجع والمصادر

- الاعتصام - ابراهيم بن موسى الشاطبي - المكتبة التجارية بمصر - ودار عميسر
- ابن الخطاب للطباعة والنشر - اسكندرية .
- اعتقادات فرق المسلمين المشركين - فخر الدين محمد بن عمر الرازي - دار
- الكتاب العربي ١٤٠٧ هـ .
- الأعلام - خير الدين الزركلي - الطبعة الخامسة والسادسة - دار العلم
- للملايين .
- أعلام الموقعين - ابن القيم - دار الجليل - بيروت .
- أعلام النساء - عمر رضا حكاية - الطبعة الهاشمية - دمشق .
- الأفاني - أبو الفرج الأصبهاني - دار احياء التراث العربي - بيروت .
- الافصاح - يحيى بن محمد بن هبيرة - المؤسسة السعدية بالرياض .
- الاقناع - محمد بن ابراهيم بن المنذر - الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ .
- الاقناع في حل ألفاظ أبي شجاع - محمد بن احمد الشريفي الخطيب ،
- دار المعرفة للطباعة والنشر - بيروت .
- الأم - محمد بن ادريس الشافعي - دار المعرفة - بيروت لبنان .
- أنباء الغمر بأبناء العمر - أحمد بن علي بن حجر - دار الكتب العلمية ،
- بيروت لبنان ١٤٠٦ هـ .
- الأنساب - السمعاني - نشر المستشرق و . س . مرجليوث .
- الانصاف - علي بن الحسن المرداوي - الطبعة الأولى ١٣٧٤ هـ ، والطبعة
- الثانية ١٤٠٠ هـ .
- أنيس الفقهاء - قاسم القونري - دار الوفاء للنشر والتوزيع السعودية - جدة
- ١٤٠٦ هـ .
- الأوسط - محمد بن المنذر - دار طيبة للطباعة الأولى ١٤٠٥ هـ .

تابع المراجع والمصادر

- الايضاح لناسخ القرآن ومنسوخه - مكي بن أبي طالب - مطابع الرياض ١٣٩٦ هـ.
- البحر المحيط - محمد بن يوسف أبي حيان - دار الفكر - بيروت .
- البحر المحيط للزركشي - رسالة دكتوراه - جامعة الأمام محمد بن سعود الإسلامية .
- بدائع الصنائع - علاء الدين الكاساني - دار الكتاب العربي - بيروت ١٤٠٢ هـ.
- بداية المجتهد - محمد بن أحمد القرطبي - مصطفى البابي الحلبي - الطبعة الثالثة ١٣٧٩ هـ.
- البداية والنهاية - الحافظ بن كثير - مؤسسة الكتب العلمية - الطبعة الثالثة ١٤٠٧ هـ.
- البدر الطالع - محمد علي الشوكاني - طبعة السعادة .
- البرهان في أصول الفقه - عبد الملك بن يوسف - الطبعة الأولى ١٣٩٩ هـ.
- البرهان في معرفة اعتقاد أهل الأديان - لعباس بن منصور السكسكي الحنبلي - دار التراث العربي للطباعة والنشر - طبعة أولى ١٤٠٠ هـ.
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة - السيوطي ، دار الفكر ، الطبعة الثانية ١٣٩٩ هـ.
- بلغة المسالك لأقرب المسالك - أحمد الماوي المالكي - دار المعرفة - بيروت ، ١٣٩٨ هـ.
- البناية في شرح الهداية - لمحمود بن احمد العيني - دار الفكر - طبعة أولى ١٤٠١ هـ.
- تاج العروس - محمد مرتضى الزبيدي - دار مكتبة الحياة .
- تاريخ الاسلام - حسن ابراهيم حسن - الطبعة الثانية .
- التاريخ الاسلامي - محمود شاكر - المكتب الاسلامي بيروت - الطبعة الثانية ١٤٠٥ هـ.

تابع المراجع والمصادر

- تاريخ بغداد - احمد بن علي الخطيب - دار الكتاب العربي - بيروت.
- تاريخ التراث العربي - فؤاد سزكين - جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية .
- تاريخ جرجان - السهمي - عالم الكتب - الطبعة الرابعة ١٤٠٧ هـ .
- تاريخ الخلفاء - السيوطي .
- تاريخ دمشق - لعلي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر - مطبوعات،
المجمع العلمي العربي بدمشق .
- التاريخ الصغير - محمد بن اسماعيل البخاري - دار الوحي بحلب .
- تاريخ الطبري - منشورات مؤسسة الأمل للطباعة .
- تاريخ العلماء النجديين - المفضل بن محمد المعري - مطابع دار الهلال
الرياض .
- التاريخ الكبير - اسماعيل بن ابراهيم البخاري - دار الباز للنشر والتوزيع .
- تاريخ نجد - حسين بن غنام - مطابع الشرق الأوسط - ١٤٠٢ هـ .
- تحفة الفقهاء - علاء الدين السمرقندي - دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة
العلمية - بيروت - الطبعة الاولى ١٤٠٥ هـ .
- تحفة المحتاج بشرح المنهاج - ابن حجر الهيتمي دار صادر .
- تخریج أحاديث إحياء علوم الدين للعراقي وابن السبكي والزبيدي ، دار
العاصمة للنشر .
- تدريب الراوي - جلال الدين السيوطي - دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة
الثانية ١٣٩٩ هـ .
- تذكرة الحفاظ - للذهبي - دار احیاء التراث العربي - بيروت .
- ترتيب مسند الشافعي - دار الكتب العلمية بيروت .

تابع المراجع والمصادر

- التعريفات - علي بن محمد الجرجاني - دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة

الأولى ١٤٠٣ هـ.

- تفسير أبي السعود - محمد بن محمد العمادي - دار احياء التراث العربي -

بيروت.

- تفسير القرآن العظيم - اسماعيل بن كثير القرشي - دار المعرفة - بيروت.

- التقريب - أبي شجاع - مطابع دار الكتاب العربي بمصر لمحمد المنياوي .

- تلخيص الحبير - ابن حجر - دار المعرفة - بيروت - لبنان .

- التمهيد - ابن عبد البر - مطبعة فضالة المحمدية - المغرب .

- التمهيد - محفوظ بن احمد الكلوزاني - دار المدني للطباعة والنشر الطبعة

الأولى ١٤٠٦ هـ.

- التنبيه - الفيروز آبادي - عالم الكتب الطبعة الأولى ١٤٠٣ هـ.

- تهذيب الاسماء واللغات - النوى - دار الكتب العلمية بيروت .

- تهذيب تاريخ دمشق لابن عساكر - طسنة ١٣٩٩ هـ - دار المسيرة .

- تهذيب السنن - لابن القيم - دار المعرفة للطباعة والنشر - بيروت .

- تهذيب التهذيب - ابن حجر العسقلاني - دائرة المعارف النظامية بالهند ،

الطبعة الأولى .

- تهذيب المنطق مع الخبيصي - لعبد الله بن فضل الحبيصي - طبعة عيسى

البابي الحلبي - القاهرة .

- التوحيد واثبات صفات الرب عز وجل - محمد بن اسحاق بن خزيمة - دار الكتب

العلمية بيروت ١٣٩٨ هـ.

- التوسل والوسيلة - ابن تيمية - دار ترجمان السنة - باكستان .

تابع المراجع والمصادر

- تيسر مصطلح الحديث - لعمود طحان - دار القرآن الكريم - بيروت - الطبعة الثانية ١٣٩٩ هـ .
- جامع الأصول - ابن الأثير - نشر مكتبة الحلواني .
- جامع البيان - محمد بن جرير الطبري - دار الفكر ١٤٠٥ هـ .
- جامع بيان العلم - يوسف بن عبد البر - دار الباز للنشر والتوزيع - مكة .
- الجامع الصغير - جلال الدين السيوطي - دار الفكر - بيروت ١٤٠١ هـ .
- جامع العلوم والحكم - ابن رجب - توزيع رئاسة البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد .
- الجامع لأحكام القرآن - محمد بن أحمد القرطبي - دار احياء التراث العربي .
- الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع - الخطيب البغدادي - مكتبة المعارف الرياض ١٤٠٣ هـ .
- الجرح والتعديل - الرازي - مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الهند - الطبعة الأولى ١٣٧١ هـ .
- جمع الجوامع - السبكي - المطبعة العلمية ١٣١٦ هـ .
- الجنى الداني في حروف المعاني - حسن بن قاسم المرادي - مؤسسة الكتب للطباعة والنشر جامعة الموصل .
- الجواهر المضية في طبقات الحنفية - مطبعة دار المعارف النظامية - حيدرآباد الهند - الطبعة الأولى .
- الجوهر النقي - علي بن عثمان المارديني - نشر مطبعة دائرة المعارف النظامية - حيدرآباد الهند - الطبعة الأولى .
- حاشيتان على منهاج الطالبين - لأحمد بن أحمد بن سلامة القليوبي ، وجمال الدين المحلي - شركة مكتبة و مطبعة مصطفى البابي الحلبي - الطبعة الثالثة ١٣٧٥ هـ .

تابع المراجع والمصادر

- حاشية بجيري على خطيب - طبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده - ١٣٧٠ هـ
- حاشية رد المحتار - محمد أمين المشهور بابن عابد بن - طبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده - الطبعة الثانية ١٣٨٦ هـ .
- حاشية عبد الحميد الشيرازي مع تحفة المحتاج - طبعة دار صادر .
- حاشية العدوي - علي الصعدي العدوي - شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي - مصر .
- الحجة - محمد بن الحسن الشيباني - عالم الكتب - الطبعة الثالثة ١٤٠٣ هـ .
- حلية الأولياء وطبقات الأصفياء - أحمد عبد الله الأصفهاني - دار الباز للنشر والتوزيع - مكة .
- حلية العلماء - محمد بن أحمد القفال - مكتبة الرسالة الحديثة - الأردن سنة ١٩٨٨ م .
- حلية الفقهاء - أحمد بن فارس بن زكريا الرازي - الشركة المتحدة للتوزيع ، بيروت - الطبعة الأولى ١٤٠٣ هـ .
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب - عبد القادر بن عمر البغدادي ، تحقيق عبد السلام هارون - الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ومكتبة الخانجي القاهرة .
- الخطط - أحمد بن علي بن عبد القادر - طبعة النيل - القاهرة .
- الدر المختار شرح تنوير الأبصار - مصطفى البابي الحلبي - الطبعة الثانية ١٣٨٦ هـ .

تابع المراجع والمصادر

- الدراية - أحمد بن علي بن حجر - دار المعرفة - بيروت - لبنان .
- الدرر السنية - لمحمد بن عبد الوهاب - جمع ابن القاسم - دار العربية للطباعة والنشر ١٣٩٨ هـ .
- الدرر الكاشفة - أحمد بن علي بن حجر - دار الجيل .
- الدعاء - سليمان بن أحمد الطبراني - دار المصنف للإسلامية - بيروت ١٤٠٧ هـ .
- الديباج المذهب - إبراهيم بن علي بن فرحون - دار الكتب العلمية - بيروت .
- الذخيرة - أحمد بن أدريس القرافي - مطبعة كلية الشريعة بالأزهر ١٣٨١ هـ .
- ذيل طبقات الحنابلة - عبد الرحمن بن شهاب الدين الحنبلي - دار المعرفة للطباعة والنشر .
- رحمة الأئمة - محمد بن عبد الرحمن الدشقي - دار الكتب العلمية - بيروت .
- الرسالة - لأبي زيد القيرواني - المكتبة الثقافية - بيروت .
- رسالة تحريم المتعة - لأبي الفتح نصر بن إبراهيم المقدسي - دار طيبة للنشر والتوزيع .
- رصف الساني في شرح حروف المعاني - لأحمد بن عبد النور الملقى - دار القلم دمشق - طبعة ثانية ١٤٠٥ هـ .
- الروح - ابن القيم - دار الكتاب العربي ١٤٠٨ هـ .
- روح المعاني - محمود الألوسي - دار إحياء التراث العربي - بيروت .
- الروض الأنف - عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد الخثعمي - مطبعة ومكتبة الحاج عبد السلام محمد شقرون .
- الروض المعطار - محمد عبد النعم الحميمي - مكتبة لبنان - بيروت - الطبعة الثانية ١٩٨٤ م .
- الروض المربع مع حاشيته - منصور البهوتي - المطابع الأهلية - الرياض - الطبعة الأولى ١٣٩٧ هـ .

تابع المراجع والمصادر

- روضة الطالبين - النووي - المكتب الإسلامي بيروت - الطبعة الثانية ١٤٠٥ هـ
- روضة الناظرين - عبد الله أحمد المقدسي - دار الكتاب العربي - بيروت الطبعة الأولى ١٤٠١ هـ .

- زاد السير - ابن الجوزي - المكتب الإسلامي - الطبعة الثالثة ١٤٠٤ هـ .
- زاد المعاد - ابن القيم الجوزية - مؤسسة الرسالة - الطبعة الثامنة ١٤٠٥ هـ
- سبل السلام - محمد بن اسماعيل الصنعاني - مطابع الرياض .
- سنن الدارقطني - علي بن عمر الدارقطني - عالم الكتب .
- سنن الدارمي - عبد الله بن عبد الرحمن بن بهرام الدارمي - دار الكتب العلمية بيروت ، ودار أحياء السنة النبوية وهدى أكواص - فيصل آباد باكستان .

- سنن أبي داود - سليمان بن الأشعث السجستاني - تعليق
الدعاس وعادل السيد ، دار الحديث للطباعة والنشر - سوريا .
- سنن الترمذي - محمد بن عيسى بن سورة الترمذي - تحقيق محمد عبد الكافي وإبراهيم عطوة ، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي .
- السنن الكبرى - أحمد بن حسين البيهقي - الطبعة الأولى ، دار المعرفة بيروت .

- سنن النسائي - جلال الدين السيوطي - دار الكتب العلمية - بيروت .
- السنة - أبو عاصم - المكتب الإسلامي .
- السنة - عبد الله بن أحمد بن حنبل - الطبعة الأولى دار ابن القيم ١٤٠٦ هـ
- سير أعلام النبلاء - محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي - مؤسسة الرسالة - بيروت ١٤٠٣ هـ .

- السير الكبير - محمد بن الحسن - مطابع شركة الاعلانات الشرقية .
- السيرة النبوية - عبد الملك بن هشام - شركة الطباعة الفنية المتحدة .

تابع المراجع والمصادر

- شجرة النور الزكية - محمد بن محمد مخلوف - دار الكتاب العربي .
- شذرات الذهب - ابن العماد الحنبلي - المكتب التجاري للطباعة والنشر -
- والتوزيع .
- شرح أبيات مغنى اللبيب - عبد القادر البغدادي - الطبعة الأولى - دار المأمون
- للتراث - دمشق .
- شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة - هبة الله بن الحسن الطبري اللالكائي
- دار طيبة للنشر والتوزيع .
- شرح بن عقيل - عبد الله بن عقيل العقيلي - دار الكتاب العربي - بيروت لبنان .
- شرح السنة للبغوي - الحسين بن سعود البغوي - الطبعة الأولى ، المكتب
- الاسلامي ١٣٩٩ هـ .
- شرح الزرقاني على المنظومة البيقونية في المصطلح مع حاشية الأجهوري،
- طبعة دار احياء الكتب العربية - عيسى البابي الحلبي وشركاه .
- شرح شذور الذهب - محمد عبد الله بن هشام - الشركة العربية المتحدة ١٤٠٤
- الشرح الصغير - احمد بن محمد الدردير - مطبعة عيسى البابي الحلبي .
- شرح غريب الفاظ المدونه - الجسبي - دار الغرب الاسلامي - بيروت لبنان .
- الشرح الكبير - عبد الرحمن بن أبي عمر بن قدامة - جامعة الامام محمد بن
- سعود الاسلامية .
- شرح الكوكب المنير - محمد بن احمد بن عبد العزيز الفتوحى - دار الفکر
- دمشق ١٤٠٠ هـ .
- شرح معاني الآثار - احمد بن محمد بن سلام الطحاوى - الطبعة الثانية -
- دار الكتب العلمية - بيروت ١٤٠٧ هـ .

تابع المراجع والمصادر

- شرح منتهى الإرادات - منصور بن يونس البهوتي - دار الفكر - بيروت.
- شرح نخبة الفكر في مصطلح الأثر - لأحمد بن حجر العسقلاني - مكتبة الغزالي دمشق .
- شرح النووي لصحيح مسلم - للنووي - دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع -
- ١٤٠١ هـ .
- الصحاح - لإساعيل بن حماد الجوهري - الطبعة الثالثة - دار العلم للملايين
- ١٤٠٤ هـ .
- صحيح البخاري مع فتح الباري - نشر وتوزيع إدارة البحوث العلمية والافتاء والدعوة والإرشاد بالملكة .
- صحيح ابن خزيمة - محمد بن اسحاق بن خزيمة - تحقيق محمد الأعظمي ،
- الطبعة الأولى - المكتب الإسلامي .
- صحيح مسلم - مسلم بن الحجاج القشيري - تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي .
- صفة الصفوة - أبو الفرج ابن الجوزي - الطبعة الثالثة - دار المعرفة - بسبوت
- لبنان ١٤٠٥ هـ .
- الصلاة وحكم تاركها - ابن القيم الحوزية - المكتب الإسلامي ١٤٠١ هـ .
- الضعفاء الكبير - للعقيلي - محمد بن عمرو بن موسى العقيلي - دار الكتب العلمية - بيروت لبنان - طبعة أولى .
- ضعيف الجامع الصغير - للألباني - المكتب الإسلامي .
- طبقات الحنابلة - محمد بن أبي يعلى - دار المعارف للطباعة والنشر -
- بيروت .

تابع المراجع والمصادر

- طبقات الشافعية - ابوبكر بن هداية الله - الطبعة الثالثة - الحسيني - دار
- الآفاق الجديدة - بيروت ١٤٠٢ هـ .
- طبقات الشافعية - جمال الدين عبد الرحيم الأسنوي - دار العلوم ١٤٠١ هـ .
- طبقات الشافعية - ابن قاضي شهبه - مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية
- حيدرآباد الدكن .
- طبقات الشافعية الكبرى - عبد الوهاب ابن علي السبكي - الطبعة الأولى
- والثالثة .
- طبقات الشعراء - محمد بن سلام الحقي - مطبعة المدني .
- طبقات الصوفية - محمد بن الحسين السلمي - الطبعة الثانية - مكتبة الخانجي
- ١٣٨٩ هـ .
- طبقات الفقهاء للشيرازي - دار الراية العربي - بيروت لبنان ١٩٧٠ م .
- طبقات الفقهاء - العبادي - مطبعة بريل ١٣٨٤ هـ .
- الطبقات الكبرى - ابن سعد - بيروت ١٣٧٧ هـ .
- طبقات المفسرين - محمد بن علي الداوودي - مكتبة وهبة - القاهرة ١٣٩٢ هـ .
- طبقات النحويين واللغويين - محمد بن الحسن الزبيدي - دار المعارف - مصر .
- طرح التثريب - زين الدين العراقي وابنه أبوزرعة - دار المعارف - حلب سوريا .
- المعبر - الذهبي - الطبعة الخامسة - بيروت ١٤٠٥ هـ .
- العدة - أبو يعلى - مؤسسة الرسالة ١٤٠٠ هـ .
- العذب الفائق شرح عدة الفارض - ابراهيم عبد الله الغرض - طبعة مصطفى
- البابي وأولاده - مصر .
- العقد الثمين في تاريخ البلد الأمين - محمد بن احمد المكي - الطبعة الثانية
- ١٤٠٦ هـ .

تابع المراجع والمصادر

- علل الدارقطني - علي بن عمر بن احمد الدارقطني - الطبعة الأولى - دار طيبة ١٤٠٥ هـ .
- العلل المتناهية - ابن الجوزي - ادارة العلوم الاثرية - فيصل آباد باكستان .
- عمدة القارئ - محمد بن احمد العيني - دار الفكر .
- الفائق - محمود بن عمر الزمخشري - دار الباز للنشر والتوزيع - مكة المكرمة .
- فتاوى ابن الصلاح - الطبعة الأولى - دار المعرفة ١٤٠٦ هـ .
- فتح الباري - ابن حجر العسقلاني - نشر وتوزيع رئاسة البحوث العلمية والافتاء والدعوة والاشراف .
- فتح العزيز المطبوع مع المجموع - عبد الكريم الرافي - المكتبة السلفية بالمدينة المنورة .
- فتح القدير - محمد بن علي الشوكاني - محفوظ الحلبي بيروت - ودار الفكر بيروت .
- فتح القدير - ابن همام - مطبعة مصطفى البابي الحلبي .
- فتح القريب المجيب على التفریب - احمد الأصفهاني المشهور بأبي شجاع ، دار الكتاب العربي بمصر - محمد حلي النياوي .
- فتح المفیث شرح ألفیة الحدیث للعراقی - محمد عبدالرحمن السخاوی - دار الكتب العلمية ١٤٠٣ هـ .
- الفرق بین الفرق - عبدالقاهر طاهر الاسفراینی - دار المعرفة - بيروت .
- الفروع والأصول - ابن حزم - دار النهضة العربية بالقاهرة ١٩٢٨ م .
- الفقه الأكبر وشرحه - لأبي حنيفة وشرحه لعلي القاري الحنفي - دار الكتب العلمية - بيروت ١٤٠٤ هـ .

تابع المراجع والمصادر

- الفهرست - محمد بن أبي يعقوب اسحق بن الوراق تحقيق رضا تجدد .
- فواتح الرحموت شرح مسلم الثبوت - عبد الحلي محمد اللكوى - المطبعة
الأميرية بمصر ١٣٢٢ هـ .
- الفواكه الدواني - عبد الله بن أبي زيد عبد الرحمن القيرواني المالكي المطبعة
الثالثة - مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر ١٣٧٤ هـ .
- فيض القدير - المناوي - دار الهاز للنشر والتوزيع - مكة المكرمة .
- القاموس المحيط للفيروز آبادي - ترتيب الطاهر أحمد الزاوي - عيسى البابي
الحلبي - الطبعة الثانية .
- قضاة دمشق - محمد بن علي بن طولون - المجمع العلمي العربي - دمشق .
- قواعد في علوم الحديث - ظفر أحمد التهانوي - شركة المبيكان للطباعة
والنشر - حلب - بيروت .
- القوانين الفقهية - ابن جزى - دار القلم - بيروت لبنان .
- الكافي في فقه الإمام أحمد - موفق الدين عبد الله بن قدامة المقدسي -
الطبعة الثانية - المكتب الاسلامي ١٣٩٩ هـ .
- الكافي لأهل المدينة - يوسف بن عبد الله القرطبي - مكتبة الرياض الحديث .
- الكامل في التاريخ - ابن الأثير - دار الفكر - بيروت ١٣٩٨ هـ .
- الكامل لابن عدي - رسالة دكتوراه - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية .
- الكبائر - محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي - دار الكتب العلمية - بيروت .
- الكتاب لسبويه - الهيئة المصرية العامة للكتاب .
- الكشف - جلال الله محمود الزمخشري - دار المعرفة .
- كشف الحقائق شرح كنز الدقائق - عبد الحكيم الأفغاني - المطبعة الأدبية -
بمصر .

تابع المراجع والمصادر

- كشف الخفاء - الاسماعيل بن محمد المجلوني - الطبعة الرابعة - مؤسسة الرسالة - ١٤٠٥ هـ ، ودار احياء التراث العربي - بيروت .
- كشف الظنون - حاجي خليفة - دار العلوم الحديثة - بيروت .
- كفاية الأخبار في حل غاية الاختصار - تقى الدين أبى بكر محمد الحسيني ، دار الفكر عمان .
- اللباب في الجمع بين السنة والكتاب - على زكريا الميخ - دار الشرق للنشر والتوزيع والطباعة - جدة .
- اللباب في شرح الكتاب - عبد الغني الغنيس الدمشقي - الطبعة الرابعة - دار الحديث للطباعة والنشر والتوزيع حمص بيروت - الطبعة الرابعة ١٣٩٩ هـ .
- لسان العرب - محمد بن مكرم بن منظور - دار صادر بيروت .
- لسان العيزان - ابن حجر - مؤسسة الأعلی - بيروت .
- اللع في أصول الفقه - إبراهيم بن على الشيرازي - الطبعة الأولى عالم الكتب - ١٤٠٥ هـ .
- المسوط - السرخس - الطبعة الأولى - دار المعارف - بيروت ١٤٠٠ هـ .
- مجمع الأنهر ، ملتقى الأبحر - شيخ زاده عبد الرحمن بن شيخ محمد بن سليمان دار الطباعة العامة .
- مجمع الزوائد - علي بن أبي بكر الهيثمي - دار الكتاب العربي - بيروت طبعة ثالثة ١٤٠٢ هـ .
- المجل - أحمد بن فارس بن زكريا - مؤسسة الرسالة ١٤٠٤ هـ .
- المجموع - أبو زكريا محي الدين شرفه النووي - مكتبة الارشاد - جدة - مطبعة المدني - القاهرة .

تابع العراجع والمصادر

- مجموع فتاوى شيخ الاسلام ابن تيمية - جمع عبد الرحمن القاسم - تصوير -
الطبعة الأولى ١٣٩٨ هـ.
- مجموعة الرسا ئل الكبرى - ل احمد بن عبد الحليم بن تيمية - دار المعرفة -
للطباعة والنشر - بيروت - لبنان .
- المحرر - مجد الدين أبى البركات - الطبعة الأولى - دار المعرفة - بيروت ١٤٠٥
- المحصول في علم الأصول - محمد عمر الرازى - جامعة الامام محمد بن سعود
الاسلامية .
- المحلى - على بن احمد بن حزم - دار التراث - القاهرة .
- مختار الصحاح - محمد بن أبى بكر الرازى - مكتبة لبنان .
- مختصر البهوتي - ليوسف بن يحيى البهوتي - مخطوط فيلم ٣٩٧٢ - مكتبة
الجامعة الاسلامية قسم المخطوطات .
- مختصر سنن أبى داود - الحافظ الخذرى - دار المعرفة - بيروت .
- مختصر الفتاوى المصرية - لبدر الدين محمد بن علي البهلي - مطبعة السنة
المحمدية ١٣٦٨ هـ .
- مختصر خليل - لخليل بن اسحاق المالكي - دار الفكر بيروت . ط ١٤٠١ هـ .
- مختصر العزنى - دار المعرفة .
- مختصر المقاصد الحسنة للزرقاني - من منشورات مكتبة التربية العربي لدول
الخليل ١٤٠١ هـ .
- المدونة - الامام مالك بن أنس - مطبعة السعادة - مصر .
- مراتب الاجماع - ابن حزم - دار الكتب العلمية - بيروت ، وتوزيع دار الباز
مكة المكرمة .

تابع المراجع والمصادر

- مراتب النحويين - أبو الطيب اللغوي - نهضة مصر ١٩٧٤ م.
- مروج الذهب - لعلي بن الحسين بن علي المسعودي - المكتبة العصرية - صيدا - بيروت .
- مسائل احمد - أبو داود - محمد أمين - بيروت .
- مسائل احمد - ابن هاني * : تحقيق زهير الشاويش - المكتب الاسلامي - بيروت ، ١٤٠٠ هـ .
- مسائل الامام احمد رواية ابنه عبد الله - تحقيق الدكتور علي سليمان المهنا - مكتبة الدارة المدنية والمكتب الاسلامي ، تحقيق زهير الشاويش .
- المسائل المارونية - ابن تيمية - الطبعة الثالثة - المكتب الاسلامي - بيروت ١٣٩٩ هـ .
- المستدرك - محمد بن عبد الله النيسابوري - مكتبة المعارف - الرياض .
- المستقصى - محمد بن محمد الفزالي - دار الكتب العلمية - بيروت .
- مسند احمد - دار صادر .
- مسند الامام الشافعي - دار الكتب العلمية - بيروت لبنان .
- مسند الطهالسي - أبو داود الطهالسي - مجلس دائرة المعارف العشانية .
- مصابيح السنة - الحسين بن مسعود البغوي - الطبعة الأولى دار المعرفة - بيروت ١٤٠٧ هـ .
- مصباح الزجاجاة في زوائد ابنهاجة - لاحمد بن أبي بكر البوصيري - مركز الخدمات العامة والابحاث الثقافية - مؤسسة الكتاب الثقافية ط ١٤٠٦ هـ .
- المصباح المنير - احمد بن محمد الفيوس - المكتبة العلمية - بيروت .
- مصنف ابن أبي شيبة أبي بكر بن أبي شيبة - الدار السلفية بالهند .

تابع المراجع والمصادر

- مصنف عبد الرزاق - لاهي بكر عبد الرزاق بن همام الصنعاني - المكتب الاسلامي بيروت - الطبعة الثانية ١٤٠٣ هـ .
- مطالب أولى النهى - لمصطفى الرحيباني - منشورات المكتب الاسلامي - دمشق .
- المطالب العالية - احمد بن علي بن حجر - توزيع دار الباز - مكة المكرمة .
- المطلع - محمد بن أبي الفتح البعلبي - دار الفكر بيروت .
- معالم السنن - الخطابي - دار الحديث للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت .
- معالي مكة التاريخية والأثرية - لعاتق بن غيث البلادي - دار مكة المكرمة للنشر والتوزيع .
- المعتمد في تخريج أحاديث المنهاج والمختصر - لهدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي - دار الأرقم للنشر والتوزيع ١٤٠٤ هـ .
- معجم الادباء - لياقوت .
- المعجم الأوسط - الطبراني - الطبعة الخامسة - مكتبة المعارف - الرياض ١٤٠ هـ .
- معجم البلدان - لياقوت الحموي - دار احياء التراث العربي - بيروت ١٣٩٩ هـ .
- المعجم الصغير - الطبراني - مؤسسة الكتب الثقافية ١٤٠٦ هـ .
- المعجم الكبير - سليمان بن احمد الطبراني - الطبعة الأولى - مطبعة الوطن العربي ١٤٠٠ هـ .
- معجم ما استعجم - عبد الله بن عبد العزيز البكري - الطبعة الثالثة - عالم الكتب ١٤٠٣ هـ .
- معجم مقاييس اللغة - احمد بن فارس - دار الكتب العلمية - ايران .
- المعجم الوسيط .
- معجم المؤلفين - عمر رضا كحالة - دار احياء التراث العربي - بيروت .

تابع المراجع والمصادر

- المغازي - الواقدى - عالم الكتب .
- المغرب في ترتيب المغرب - لأبي الفتح ناصر الدين المطرزي - مكتبة أسامة بن زيد - حلب سوريا ١٣٩٩ هـ .
- المغنى لعبد الله بن محمد بن قدامة المقدسى - مكتبة الرياض الحديثة - الرياض ١٤٠١ هـ .
- مغني اللبيب - لجمال الدين بن هشام - دار الفكر .
- مغني المحتاج - لمحمد الخطيب الشربيني - دار الفكر .
- مفتاح السعادة - لأحمد بن مصطفى - دار الكتب الحديثة .
- المفردات في غريب القرآن للراغب الأصبهاني - دار المعرفة - بيروت .
- المقاصد الحسنة - لمحمد عبد الرحمن السخاوي - الطبعة الأولى - دار الكتب العلمية - بيروت ١٣٩٩ هـ .
- المقنع - عبد الله بن أحمد المقدسي - منشورات المؤسسة السعدية بالرياض .
- المثل والنحل - لمحمد عبد الكريم الشهرستاني - دار المعرفة للطباعة والنشر و (مع الفصل) .
- منار السبيل - إبراهيم بن محمد بن ضويان - الطبعة الرابعة - المكتبة الإسلامية ١٣٩٩ هـ .
- مناقب الإمام الأعظم - لمحمد بن محمد الكردي - نشر لجنة أحياء المعارف النعمانية حيدرآباد الهند .
- مناقب الشافعي - للبيهقي - دار التراث ، ودار النصر للطباعة .
- المنتظم - ابن الجوزي - الطبعة الأولى .
- المنتقى - لابن الجارود - عبد الله بن علي بن الجارود النيسابوري - طبعة مطبعة الفجالة الجديدة - القاهرة .

تابع المراجع والمصادر

- المنتقى - سليمان بن خلف الباجي - دار الكتاب العربي - بيروت .
- منتهى السؤل للأمدى - مطبعة محمد علي صبيح .
- المنحول - محمد بن محمد الغزالي - الطبعة الثانية - دار الفكر - دمشق .
- ١٤٠٠ هـ .
- المنهاج مع شرح الأسنوى والبدخشى - البيضاوى - محمد علي صبيح .
- المذهب - ابراهيم بن علي الشيرازي - الطبعة الثالثة - شركة مكتبة ومطبعة
- مصطفى البابي الحلبي ١٣٩٦ هـ .
- موارد الظمان للبهيمى - دار الكتب العلمية بيروت .
- مواهب الجليل - أبو عبد الله محمد بن عبد الرحمن المغربي الخطاب - الطبعة
- الثانية - دار الفكر ١٣٩٨ هـ .
- المؤلف والمختلف - حسن بن بشر الأمدى - دار الكتب العلمية - بيروت ١٤٠٣
- الموضوعات - ابن الجوزي - طبعة أولى ١٣٨٦ هـ .
- موطأ مالك - مالك بن أنس - تعليق محمد فؤاد عبد الباقي - دار احياء التراث
- العربي - بيروت ١٤٠٦ هـ .
- ميزان الاعتدال - الذهبي - دار المعرفة - بيروت .
- نزهة الألباب في طبقة الأدباء - عبد الرحمن الأنباري - دار نهضة مصر للطباعة
- والنشر .
- نزهة النظر الى أصول الآثار .
- نسب قریش - مصعب بن عبد الله الزهيري - دار المعارف - مصر .
- النشر في القراءات العشر - محمد بن محمد بن الجزري - دار الكتب العلمية
- بيروت .

تابع المراجع والمصادر

- نصب الراية - عبد الله بن يوسف الزهلي - الطبعة الثانية - المكتبة الاسلامية - ١٣٩٣ هـ .
- النظم المستعذب في شرح غريب المذهب - محمد بن احمد الركني - مطبع المذهب - مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر - طبعة الثالثة - ١٣٩٦ هـ .
- نهاية الاقدام في علم الكلام - عبد الكريم الشهرستاني - طبع جامعة اكسفورد .
- نهاية السؤل شرح منهاج الأصول - جمال الدين عبد الرحيم الأسنوي - مطبعة السعادة بالقاهرة .
- النهاية في غريب الحديث - لابن الأثير - دار الفكر - بيروت .
- نهاية المحتاج الى شرح المنهاج - شمس الدين محمد بن أبي العباس الرطبي - دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ط ١٤٠٤ هـ .
- نواير الفقهاء - محمد بن الحسن الجوهري - نسخة المكتبة الظاهرة .
- نيل الأوطار - محمد بن علي الشوكاني - الطبعة الأولى - دار الفكر - بيروت - نشر ادارة البحوث العلمية والافتاء .
- الهداية مع فتح القدير والعناية - برهان الدين علي بن أبي بكر المرفهاني - شركة مكتبه ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر .
- هدية المارفين - اسماعيل البغدادي - دار العلوم الحديثة - لبنان .
- الوجيز - أبو حامد الغزالي - دار المعرفة للطباعة والنشر - بيروت ١٣٩٩ هـ .
- الوسيط - محمد بن محمد الغزالي - الطبعة الأولى - دار النصر للطباعة - مصر ١٤٠٤ هـ .
- وفيات الأعيان - احمد بن محمد بن خلكان - دار صادر - بيروت .

فهرس الآيات القرآنية

الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
<u>"سورة البقرة"</u>		
- "ان الله لا يستحي أن يضرب مثلا ما بعوضة فما فوقها"	٢٦	٦٧٦
- "ان الصفا والعروة من شعائر الله"	١٥٨	٣٦٥ ٣٦٤ ١٤٢
- "انما حرم عليكم الميتة والدم ولحم الخنزير"	١٧٣	٤٢١ ٤١٩
- "بما كسبت قلوبكم"	٢٢٥	١١٠
- "ثم أتوا الصيام الى الليل"	١٨٧	٣٤٤ ١٥٧ ١٣٠
- "حتى يظهرون"	٢٢٢	٣٩٢ ٣٦١ ٣٥٣
- "الطلاق مرتان فاساك بمعروف أو تسريح بإحسان"	٢٢٩	١٤٧
- "فاذا أفقستم من عرفات فاذكروا الله عند المشعر الحرام"	١٩٨	٥٦٥ ٥٢٣ ٥٢٢
- "فان خفتم فرجالا أو ركباناً"	٢٣٩	٤٠٠ ٣٦٣
- "فان طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره"	٢٣٠	٢٩٠
- "فان كان الذي عليه الحق سفيها أو ضعيفا"	٢٨٢	٥١٦
- "فان لم تفعلوا فأنذروا بحرب من الله ورسوله"	٢٧٩	٦٥١ ٤٤٩
- "فرهان مقبوضة"	٢٨٣	٤١٤
- "فلا تعضلوهن أن ينكحن أزواجهن"	٢٣٢	٦٥١ ٤٥١ ٤٣٣
- "فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم"	١٩٤	٥٠٥
- "فمن بدله بعد ما سمعه"	١٨١	٦٣٦ ٤٦٦
- "فمن خاف من موصى جنفا أو اثنا فأصلح بينهم"	١٨٢	٤٩٨
- "فمن فرض فيهن الحج فلا رفث"	١٩٧	٤٩٧
- "فمن كان منكم مريضا أو به أذى من رأسه"	١٩٦	٣٦١ ٣٦٠ ١٥٧
- "فمن كان منكم مريضا أو على سفر فعدة من أيام أخر"	١٨٤	٠ ٣٦٨
- "قد نرى تقلب وجهك في السماء"	١٤٤	٣٩١ ٣٨٨ ٣٦٩
- "قل فيهما أثم كبير"	٢١٩	٣٤٦
- "كتب عليكم اذا حضر أحدكم الموت ان ترك خيرا"	١٨٠	٢٤١ ٢١٧ ١٢٧

تابع فهرس الآيات القرآنية

الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
<u>"سورة البقرة"</u>		
"كلوا من طيبات ما رزقناكم"	١٧٢	٤١٧
"للذين يؤلون من نسائهم تربص أربعة أشهر"	٢٢٦	٥٤٢، ٥٤١
"ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلاً"	١٠٧	
"ما ننسخ من آية أو ننسها نأت بخير منها أو مثلها"	١٠٦	٦٦٩
"من قبل أن تسوهن"	٢٣٧	٥١٧، ١٥٧
"هل ينظرون إلا أن يأتيهم الله في ظلل من الغمام"	٢١٠	٥٠
"وأحل الله البيع وحرم الربا"	٢٧٥	٤١٤، ٤٠٠
"وإذا سألَكَ عبادي عني فاني قريب"	١٨٦	٥٢
"واذكروا الله في أيام معدودات"	٢٠٣	٣٩٦، ٢٩٣
"واستشهدوا شهوداً من رجالكم"	٢٨٢	٥٩٧، ٥٩٥
"وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة"	٤٣	٣٩٢
"والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجاً يتربصن"	٢٣٤	٥٤٧
"والله يفيض ويهبط واليه ترجعون"	٢٤٥	٥٢
"وان تبدوا مافي أنفسكم أو تخفوه يحاسبكم به الله"	٢٨٤	١٠٩
"وان كان ذو عسرة فنظرة الى ميسرة"	٢٨٠	٤٤٨
"والصابرين في البأساء والضراء وحين البأس"	١٧٧	٥٧٣
"وطهرا بيمتى للطائفين والعاكفين والركع السجود"	١٢٥	٣٥٣
"وقاتلوهم حتى لا تكون فتنة ويكون الدين لله"	١٩٣	١٨٩
"وقوموا لله قانتين"	٢٣٨	٢٣١، ٢١٦
"وكذلك جعلناكم أمة وسطاً لتكونوا شهداء على الناس"	١٤٣	٦٧٣
"وكذلك جعلناكم أمة وسطاً"	١٤٣	١٤٣
"ولا جناح عليكم فيما عرضتم به من خطبة النساء"	٢٣٥	٥٢١
"ولنبيلونكم بشي من الخوف والجوع"	١٥٥	٣١٦
"ومتعوهن على الموسع قدره وعلى المقتر قدره"	٢٣٦	٥٠٤

تابع فهرس الآيات القرآنية

الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
<u>"سورة البقرة"</u>		
"والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين"	٢٢٣	٥٤٧، ٦٦٥
"يا أيها الذين آمنوا انفقوا من طيبات ما كسبتم"	٢٦٧	٤١٧
"يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم القصاص في القتل"	١٧٨	٦٣٦
"يا أيها الناس كلوا مما في الأرض حلالا طيبا"	١٦٨	٤١٧
"يتربصن بأنفسهن ثلاثة قرو"	٢٢٨	٥٤٦، ٥٤٥
"يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر"	١٨٥	٣٤٢، ١٦٨، ٥١
<u>"سورة آل عمران"</u>		
"الذين يذكرون الله قياما وقعودا وعلى جنوبهم"	١٩١	٢١٦
"ان مثل عيسى عند الله كمثل آدم خلقه من تراب"	٥٩	١٠٥
"خاشعين لله"		
"فلما أحس عيسى منهم الكفر قال من انصاري الى الله"	١٩٩	٢٣٤
"قل اللهم مالك الملك . . ."	٥٢	١٢٩
"قال رب هب لي من لدنك ذرية طيبة"	٢٦	١٨٨
"واذ أخذ الله ميثاق النبيين لما آتيتكم من كتاب"	٣٨	٥١
"واعصوا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا"	٨١	٤٦٩
"ولا يكلمهم الله ولا ينظر إليهم يوم القيامة"	١٠٣	١١٣
"ولله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا"	٢٧	٥١
"وما كنت لدنهم اذ يلقون أقلامهم . . ."	٩٧	٣٩٢، ٣٥٧، ٣٥٦
"ومكروا ومكر الله والله خير الماكرين"	٤٤	٦٣١
"ومن أهل الكتاب من ان تأمنه بقنطار يؤده اليك"	٥٤	٥٣
"يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله حق تقاته"	٧٥	٤٥١
"يا مريم اقنتي لربك واسجدي واركعي مع الراكعين"	١٠٢	٦٦٧
"يتلون آيات الله آناء الليل وهم يسجدون"	٤٣	٢١٦، ١٤٤
	١١٣	٢٥٨

تابع فهرس الآيات القرآنية

الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
<u>"سورة النساء"</u>		
"- الا أن تكون تجارة عن تراض منكم "	٢٩	٤٠٣، ٤٠٠
"- ان الله نعمة بعظكم به "	٥٨	٥١
"- حرمت عليكم أمهاتكم "	٢٣	٦٦٥، ٥٠٩، ٥٠٨
"- فاستشهدوا عليهن أربعة منكم "	١٥	٥٩٧
"- فان تنازعتم في شئ فردوه الى الله والرسول "	٥٩	٦٧٧
"- فان كانوا أكثر من ذلك فهم شركاء في الثلث "	١٢	٤٧٧، ٤٧٦، ٤٣١
"- فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع "	٣	٤٨٣
"- فتحرير رقبة مؤمنة "	٩٢	٥٠٠
"- فلا جناح عليهما أن يصلحا بينهما صلحا . . . "	١٢٨	٦٣٠، ٦٢٩، ٥٥٢
"- لا خير في كثير من نجواهم . . . "	١١٤	٥٦٥، ٤٤٥
"- وأبطلوا اليمين حتى اذا بلغوا النكاح . . . "	٦	٤٤٥
"- واذا ضربتم في الأرض فليس عليكم جناح . . . "	١٠١	٤٤٩
"- واذا كنت فيهم فأقمت لهم الصلاة "	١٠٢	٢٧٤
"- وان يفترقا يغن الله كلا من سعته "	١٣٠	٢٨٨
"- وفضب الله عليه ولعنه وأعد له عذابا عظيما "	٩٣	٥٢٣
"- ولا تأكلوا أموالهم الى أموالكم "	٢	٥١
"- ولا تنكحوا ما نكح آباؤكم من النساء . . . "	٢٢	١٢٩
"- ولا جنبا الا عابري سبيل حتى تغتسلوا "	٤٣	٥٠٩
"- ولوردوه الى الرسول والى أولى الأمر منهم "	٨٣	١٧٢، ١٤٧
"- ومن لم يستطع منكم طولا أن ينكح المحصنات . . . "	٢٥	٦٧٦
"- يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلاله "	١٧٦	٦٢٦، ٥٠٢
"- يوصيكم الله فسي أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين "	١١	٤٨٤، ٤٧٧
		٤٨٣، ٤٧٦

تابع فهرس الآيات القرآنية

<u>رقم الآية</u>	<u>رقم الصفحة</u>	<u>الآية</u>
		"سورة المائدة"
٢٤	٤٨٦	"الا الذين تابوا من قبل أن تقدروا عليهم"
٣٣	٥٩٢	"انما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الأرض فسادا"
٦٤	٥١	"بل يدايه بسوطتان ينفق كيف يشاء"
٦٤	٥١	"تعلم ما في نفسي ولا أعلم ما في نفسك"
٣	١٠٦٠٩٩	"حرمت عليكم الميتة والدم ولحم الخنزير"
١٠٧	٦١٠	"فيقسان بالله لشهادتنا أحق من شهادتهما"
٨٩	٦٣٠٠٦٢٨١١٠	"لا يؤاخذكم الله باللغو في أيمانكم"
	٦٧٦	
٨٠	٥٢	"لبيس ما قدمت لهم أنفسهم أن سخط الله عليهم"
٩٦	٦٥٧٠٣٦٩	"وحرم عليكم صيد البر ما دمتم حرما"
٣٨	٦١٦	"والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما"
٤٥	٦٤١٠٦٣٦	"وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس"
٢	٦٥٧٠١٧٦	"ولا آمين البيت الحرام"
٤	٦٥٨	"وما علمتم من الجوارح مكليين"
٥	٦٦٤٠٥٠٣	"والمحصنات من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم"
٦	١٣٢٠١٢٩٠١١٥	"يا أيها الذين آمنوا إذا قمتم إلى الصلاة"
	١٤١٠١٣٧٠١٣٦	
	١٥٣٠١٤٦٠١٤٢	
	١٧٦٠١٧٥٠١٥٦	
	٢٠٩٠١٩٠٠١٨٢	
١	٦٦٢٠١٠٩	"يا أيها الذين آمنوا أوفوا بالعقود"
١٠٦	٥٩٥	"يا أيها الذين آمنوا شهادة بينكم"
٩٥	٣٩٠٠٣٨٨٠٣٦٩	"يا أيها الذين آمنوا لا تقتلوا الصيد وأنتم حرم"
	٦٧٦	

تابع فهرس الآيات القرآنية

الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
<u>"سورة الأنعام"</u>		
"ثانية أزواج من الفأن اثنين ومن المعز اثنين"	١٤٣	٦٦٢
"قل الله ثم ذرهم في غوضهم يلعبون"	٩١	١٨٨
"قل لا أجد في ما أوحى الى محرما . . ."	١٤٥	٦٥٩
"كلوا من ثمره اذا أشروا أتوا حقه يوم حصاده"	١٤١	٣٢٨، ٣١٦
"وأتسموا بالله جهد أيمانهم"	١٠٩	٦١٠
"ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه"	١٢١	٦٦٣
"ولو نزلنا عليك كتابا في قرطاس فلمسوه بأيديهم"	٧	١٥٧
"وهو القاهر فوق عباده"	٦١	٥٤٠، ٥١
<u>"سورة الأعراف"</u>		
"فلما تجلى ربه للجبل جعله دكا وخر موسى صعقا"	١٤٣	٥٣
"قل انما حرم ربي الفواحش ما ظهر منها وما بطن"	٣٣	٦٦٠
"ولما جاء موسى لميقاتنا وكلمه ربه"	١٤٣	٥١
"يا بني آدم خذوا زينتكم عند كل مسجد"	٣١	٢٤٣
"يا بني آدم قد أنزلنا عليكم لباسا يواري سوآتكم"	٢٦	٢٤٣، ٢١٠
<u>"سورة الأنفال"</u>		
"ان يكن منكم عشرون صابرون يغلبوا مائتين"	٦٥	٥٧٣
"فان يكن منكم مائة صابرة يغلبوا مائتين"	٦٦	٥٧٣
"وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة"	٦٠	٥٧٨، ٥٧٢
"واعلموا أنما غنمتم من شيء"	٤١	٥٨٢، ٥٧٧
"ومن يؤلمهم يومئذ دبره الاتحرفا لقتال"	١٦	٥٧٣

"تابع فهرس الآيات القرآنية"

<u>رقم الآية</u>	<u>رقم الصفحة</u>	<u>الآية</u>
<u>"سورة التوبة"</u>		
٤١	٥٦٩	- "أنفروا خفافا وثقالا"
٦٠	٤٣٧	- "انما الصدقات للفقراء والمساكين"
٢٨	٩٧	- "انما المشركون نجس"
١٠٣	٣١٥، ٣١٣	- "خذ من أموالهم صدقة"
١٢٥	١٢٩	- "فأما الذين آمنوا فزادتهم إيماناً"
٢	٥٨٧	- "فسبحوا في الأرض أربعة أشهر"
١٠٨	١٢٢	- "فيه رجال يحبون أن يتطهروا"
٢٩	٥٧١، ٥٦٩، ٥٦٨، ٥٧٤	- "قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر"
١٢٣	٥٧١، ٥٧٠	- "قاتلوا الذين يلونكم من الكفار"
٣	٣٦٢	- "وأذان من الله ورسوله إلى الناس يوم الحج الأكبر"
٨٤	٣٠٤	- "ولا تصل على أحد منهم مات أبداً"
٤٦	٥٢	- "ولكن كره الله انبعاثهم فنبطهم"
٤٦	٣٧٧	- "ولو أرادوا الخروج لأعدوا له عدة"
١٢٢	٦٧٨، ٥٧٠، ٥٦٩	- "وما كان المؤمنون لينفروا كافة"
٦١	٦٧١	- "ويقولون هو أذن قل أذن خير لكم"
٧٥	٦٣٣	- "ان في ذلك لآيات للمتوسمين"

"سورة الحجرات"

- "ان في ذلك لآيات للمتوسمين"

٦٣٣ ٧٥

"سورة هود"

- "تتموا في داركم ثلاثة أيام"

- "وأقم الصلاة طرفي النهار وزلفاً من الليل"

- "ولو شاء ربك لجعل الناس أمة واحدة"

٢٦٦ ٦٥

٢١٤ ١١٤

٥٣ ١١٨

تابع فهرس الآيات القرآنية

<u>الآية</u>	<u>رقم الآية</u>	<u>رقم الصفحة</u>
<u>"سورة يوسف"</u>		
"قالوا نفقد صواع الملك"	٧٢	٤٣٦
<u>"سورة يونس"</u>		
"ويستنبئونك أحق هو قل أي ربي أنه لحق"	٥٣	٦٠٤
<u>"سورة النحل"</u>		
"فإذا قرأت القرآن فاستعذ بالله من الشيطان"	٩٨	٢٢٧
"من كفر بالله من بعد إيمانه"	١٠٦	٥٨٦
"وان عاقبتهم فعاقبوا بمثل ما عوقبتهم به"	١٢٦	٦٣٧، ٦٣٦
"وقال الله لا تتخذوا الهمين أثمين"	٥١	٥٣
<u>"سورة الاسراء"</u>		
"أقم الصلاة لدلوك الشمس الى غسق الليل"	٧٨	٢١٤
"ان السمع والبصر والفؤاد كل أولئك كان عنه مسئولا"	٣٦	٢٠٩
"وأت ذا القربى حقه"	٢٦	٥٨٢
"ولا تقرّبوا الزنا انه كان فاحشة وساء سبيلا"	٣٢	٦١٣
"ومن قتل مظلوما فقد جعلنا لولمة سلطانا"	٣٣	٦٣٨
"ومن الليل فتهجد به نافلة لك"	٧٩	٢٥٧
<u>"سورة الكهف"</u>		
"ففسق من أمر ربه"	٥٠	٣٦١

تابع فهرس الآيات القرآنية

<u>الآية</u>	<u>رقم الآية</u>	<u>رقم الصفحة</u>
<u>"سورة شمس"</u>		
- "اني نذرت للرحمن صوما فلن أكلم اليوم انسيا"	٢٦	٢٤٣
- "أنى يكون لى ولد ولم يمسنى بشر"	٢٠	١٥٧
- "والسلام على يوم ولدت ويوم أموت"	٢٢	٢٢٢
- "وسلام عليه يوم ولد"	١٥	٢٢٣
- "يوم نحشر المتقين الى الرحمن وفدا"	٨٥	١٣٠
<u>"سورة طه"</u>		
- "الرحمن على العرش استوى"	٥	٥٠
- "فلما آتاه نودى يا موسى انى أنا ربك"	١١ ١٢ ١٣	٥٤
- "واقم الصلاة لذكرى"	١٤	٢٦٧
<u>"سورة الانبياء"</u>		
- "ان الذين سبقتلهم منا الحسنى"	١٠١	٦٦٩
- "انكم واثعبدون من دون الله حصب جهنم"	٩٨	٦٦٨
- "وتالله لا أكيدن أصنامكم بعد أن تولوا مدبرين"	٥٧	٦٠٤
<u>"سورة المؤمنون"</u>		
- "فأوحينا اليه أن أصنع الفلك بأعيننا ووحينا"	٢٧	٥١
- "والذين هم في صلاتهم خاشعون"	٢	٢٣٤
<u>"سورة الحج"</u>		
- "ليشهدوا منافع لهم ويذكروا اسم الله في أيام معلومات"	٢٨	٢٩٢
- "وليطوفوا بالبيت العتيق"	٢٩	١٣٣ ١٤٥ ٣٦٤ ٢٧٠ ٢٧٠ ٦٠٧

تابع فهرس الآيات القرآنية

<u>رقم الآية</u>	<u>رقم الصفحة</u>	<u>الآية</u>
------------------	-------------------	--------------

"تابع سورة الحج"

١٦٧	١٨	" وما جعل عليكم في الدين من حرج "
٢٦١	٣	" ومن الناس من يجادل في الله بغير علم "
٢١٩، ١٤٤	٧٧	" يا أيها الذين آمنوا اركعوا واسجدوا "

"سورة النور"

٥٣	٣٥	" الله نور السموات والارض "
٦١٣	٣	" الزاني لا ينكح الا زانية أو مشركة "
١٦٧	٦٣	" فليحذر الذين يخالفون عن أمره "
١٩٠	٣٠	" قل للمؤمنين يغضوا من ألباسهم "
٦١١	٦	" والذين يرمون أزواجهن "
٦٢٥	٤	" والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء "
٥٠٠	٣٢	" وأنكحوا الأيامى منكم والصالحين "
٦٢٧، ٦٢٣	٢	" الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة "
٥٥٦، ٥٠٢	٢٣	" وليستعفف الذين لا يجدون نكاحا "

"سورة الفرقان"

٢٥٨	٦٤	" والذين يسمعون لأمرهم سجدا وقياما "
٩٢، ٨٩	٤٨	" وأنزلنا من السماء ماء طهورا "
٦١٣	٦٨	" ولا يزنون ومن يفعل ذلك يلق أثاما "

"سورة القصص"

١٠٣	٨٥	" ان الذي فرض عليك القرآن "
٤٢٣	٢٧	" اني أريد أن أنكحك إحدى ابنتي هاتين "

تابع فهرس الآيات القرآنية

<u>الآية</u>	<u>رقم الآية</u>	<u>رقم الصفحة</u>
<u>"تابع سورة القصص"</u>		
- "فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا"	٨	٤٥٥
- "كل شي هالك الا وجهه"	٨٨	٥٣
- "ولا تنس نصيبك من الدنيا"	٧٧	٤١٧
<u>"سورة الأحزاب"</u>		
- "ان الله وملائكته يصلون على النبي"	٥٦	٢٢٢
- "خالصه لك من دون المؤمنين"	٥٠	٥١٨
- "لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة"	٢١	١٦٦
- "ما كان على النبي من حرج فيها فرض الله له"	٣٨	١٠٣
- "والله لا يستحي من الحق"	٥٣	٥٢
- "ولكن ماتعدت قلوبكم"	٥	١١٠
- "يا أيها الذين آمنوا اذا نكحتم المؤمنات"	٤٩	٥٢٦، ٥٤٥، ٥٤٨، ٥٥٠
<u>"سورة فاطر"</u>		
- "اليه يعصم الكرم الطيب والعمل الصالح يرفعه"	١٠	٥٢
<u>"سورة هود"</u>		
- "اذ قال ربك للملائكة اني خالق بشرا من طين"	٧١	٥٢
- "فأحكم بين الناس بالحق ولا تتبع الهوى"	٢٦	٦٥٥
- "فساهم فكان من المدحفين"	١٤١	٦٣١
- "وظن داود انما فتناه فاستغفر ربه وخر راكعا واناب"	٢٤	١٤٤
- "قال يا ايليس ما منعك ان تسجد لما خلقت بيدي"	٧٥	٥٣

تابع فهرس الآيات القرآنية

<u>الآية</u>	<u>رقم الآية</u>	<u>رقم الصفحة</u>
<u>"سورة الزمر"</u>		
- "ألا لله الدين الخالص"	٣	٢٣٤
- "فاصد الله مخلصا له الدين"	٢	٢٣٤
- "والأرض جميعا قبضته يوم القيامة"	٦٧	٥٠
<u>"سورة الزخرف"</u>		
- "سبحان الذي سخر لنا هذا وما كنا له مقرنين"	١٣	٣٧٨
- "وهو الذي في السماء إله وفي الأرض إله"	٨٤	٥٤
<u>"سورة محمد"</u>		
- "فأما منا بعد وأما فدا" حتى تضع الحرب أوزارها"	٤	٥٨٥
<u>"سورة الفتح"</u>		
- "فعلم مالم تعلموا"	٢٧	٥٢
- "لقد رضي الله عن المؤمنين"	١٨	٥١
- "مخلصين رؤوسكم ومقصرين لا تخافون"	٢٧	٣٧٤، ١٩٤
<u>"سورة فاطر"</u>		
- "والله يقضي بالحق"	٢٠	٦٥٤
<u>"سورة الأحقاف"</u>		
- "وحمله وخصاله ثلاثون شهرا"	١٥	٥٤٦

تابع فهرس الآيات القرآنية

<u>الآية</u>	<u>رقم الآية</u>	<u>رقم الصفحة</u>
<u>"سورة الحجرات"</u>		
"فأصلحوا بينهما بالعدل"	٩	٤٤٥
"وان طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا بينهما"	٩	٥٩٠
"يا أيها الذين آمنوا ان جاءكم فاسق بنبأ"	٦	٦٧١
"يا أيها الناس انا خلقناكم من ذكر وأنثى"	١٣	١٠٥
<u>"سورة ق"</u>		
"فكشفتا عنك فطائك فبصرك اليوم حديد"	٢٢	٦٣٣
<u>"سورة النجم"</u>		
"فكان قاب قوسين أو أدنى"	٩	٥٢
"وما ينطق عن الهوى ان هو الا وحي يوحى"	٤٠٣	١٦٦
<u>"سورة الرحمن"</u>		
"كل من عليها فان"	٢٧، ٣٦	٥٣
<u>"سورة الواقعة"</u>		
"فسبح باسم ربك العظيم"	٩٦	٢٢٩
<u>"سورة الحديد"</u>		
"هو الأول والاخر"	٣	٥٣

تابع فهرس الآيات القرآنية

<u>الآية</u>	<u>رقم الآية</u>	<u>رقم الصفحة</u>
<u>"سورة المجادلة"</u>		
"فتح ربيعة من قبل أن يتاسا"	٣	٦٢٩، ٦٣٠
"قد سمع الله قول التي تجادلك في زوجها"	١	٥٤
"كتب الله لأولين أنا ورسولي"	٢١	٥٣
<u>"سورة الحشر"</u>		
"وما آتاكم الرسول فخذوه"	٧	١٦٦
<u>"سورة المتحنة"</u>		
"ان الله يحب المقسطين"	٨	٥١
<u>"سورة الجمعة"</u>		
"فاذا قضيت الصلاة فانتشروا في الأرض"	١٠	٤٠٠
"فاسموا الى ذكر الله وذروا البيع"	٩	٢٨٣، ٤٠٠
<u>"سورة التغابن"</u>		
"فاتقوا الله ما استطعتم"	١٦	٦٦٨
"له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير"	١	٥٣
<u>"سورة الطلاق"</u>		
"فان أرضعن لكم فأتوهن أجورهن"	٦	٤٢٣
"فطلقوهن لعدتهن وأحصوا العدة"	١	٥٢٢
"فعدتهن ثلاثة أشهر"	٤	٥٤٧، ٥٤٥
"وأشهدوا ذوي عدل منكم"	٢	٥٩٧

تابع فهرس الآيات القرآنية

<u>الآية</u>	<u>رقم الآية</u>	<u>رقم الصفحة</u>
<u>"سورة التحريم"</u>		
"قد فرض الله لكم تحله إيمانكم"	٢	٦٢٨
"يا أيها النبي لم تحرم ما أحل الله لك"	١	٥٢٤
<u>"سورة الطلح"</u>		
"أه منتقم من في السماء أن يخسف بكم الأرض"	١٦	٥٤
"فاعترفوا بذنوبهم فسحقا لأصحاب السعير"	١١	٤٦٩
<u>"سورة القم"</u>		
"سلمهم أيهم بذلك زميم"	٤٠	٤٣٦
<u>"سورة المعارج"</u>		
"تخرج الملائكة والروح إليه"	٤	٥٢
<u>"سورة ص"</u>		
"وجوه يومئذ طيبة فبرة"	٤٠	١٢٨
<u>"سورة الأطلح"</u>		
"سبح اسم ربك الأطلح"	١	٢٢٩
<u>"سورة المزمل"</u>		
"فاقرأوا ما تنسرونه"	٢٠	٣١٥، ٢١٨

تابع فهرس الآيات القرآنية

<u>الآية</u>	<u>رقم الآية</u>	<u>رقم الصفحة</u>
<u>"سورة النازعات"</u>		
- "هل أتاك حديث موسى إذ ناداه ربه	١٦٠	٥٢
<u>"سورة الجن"</u>		
- "وأنا لمسنا السماء فوجدناها	٨	٥٥٧
<u>"سورة الدھر"</u>		
- "وشيا بك فطهر"	٤	٢١١
<u>"سورة الانسان"</u>		
- "انا نحن نزلنا بطيك القرآن تنزيلا"	٢٣	٥٢
- "يوفون بالنذر"	٧	٦٠٧
<u>"سورة الفجر"</u>		
- "وجاء ربك والملك صفا صفا"	٢٢	٥٠
<u>"سورة الانشراح"</u>		
- "فاذا فرقت فانصب"	٧	٢٢٢
<u>"سورة القدر"</u>		
- "ليلة القدر غير من ألف شهر"	٣	١١٢

تابع فهرس الآيات القرآنية

<u>الآية</u>	<u>رقم الآية</u>	<u>الصفحة</u>
<u>"سورة البينة"</u>		
.. " وما أمروا الا ليعبدوا الله مخلصين له الدين حنفاً " .	٥	١٨٩
<u>"سورة الكوثر"</u>		
.. " فصل لربك وانحر " .	٢	٦٦٣
<u>"سورة الاخلاص"</u>		
.. " قل هو الله أحد الله الصمد " .	٢٠١	٥٣

فهرس الاحاديس

<u>الحديس</u>	<u>رقم الصفحة</u>
أتشهد أن لا إله إلا الله؟ قال نعم	٦٧١
أتم صلى الله عليه وسلم الصلاة بعد دخوله في مكة	٢٧٥
أجاز النبي صلى الله عليه وسلم الصرف	٤١٢
اجعلوها في ركوعكم	٢٢٩
احبس الأصل وسبل الشرة	٤٧٤
احتبس عنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات ليلة	٥٧
احتجم النبي صلى الله عليه وسلم	٤١٨
أحججت . فقال لا . فقال له حج عن نفسك ثم حج عن شبرمه .	٣٩٨
أحرم صلى الله عليه وسلم بالناس وهو جنب	٢٥١
أحصر صلى الله عليه وسلم بالحديبه وكان إحصاره بعدو	٣٩٥
أخذ صلى الله عليه وسلم الجزية ديناراً	٥٧٤
إذا اتبع أحدكم على ملق فليتبع	٤٤٣
إذا أتتك رسلي فأعطهم ثلاثين درهماً	٤٥٤
إذا استنشقت فبالغ إلا أن تكون صائماً	١٢٣
إذا استيقظ أحدكم من نومه فلا يغمس يده في الإناء حتى يغسلها	١٢٠
إذا أفلس الرجل وعنده سلعة لرجل	٤٤٧
إذا التقى الختانان وجب الغسل	١٥٥
إذا خرجت روح المؤمن تلقاه ملكان	٦٠
إذا صار أهل الجنة إلى الجنة وأهل النار إلى النار	٥٩
إذا كان الماء قلتين لم يحمل خبثاً	٩١
إذا كان يوم عرفة إن الله عز وجل ينزل إلى سماء الدنيا	٥٥
إذا لم يخطب يوم الجمعة صلى ظهراً أربعاً	٢٨٤
إذا وقعت الحدود فلا شفعة	٤٢٦
أرأيت لو كان على أبيك دين	٦٧٧
أرسل صلى الله عليه وسلم ابن سمعود رضي الله عنه إلى اليمن .	٦٧٢

تابع فهرس الأحاديث

الحدِيث	رقم الصفحة
أرسل صلى الله عليه وسلم علي رضي الله عنه إلى اليمن	٦٧٢
أرسل ملك الموت إلى موسى	٥٨
استخلف صلى الله عليه وسلم ابن أم مكتوم على الصلاة بالمدينة	٢٤٧
أسرى برسول الله صلى الله عليه وسلم من سجد الكعبة	٦٠
أسمو فإن الله كتب عليكم السعي	٣٦٤
أشترى النبي صلى الله عليه وسلم بكرا وغيرو	٤٠١
أشترىها فإن الولا* لمن أعتق	٤٨٥
اصنعوا لآل جعفر طعاما	٣١٢-٣١١
اطلبوا العلم ولو بالصين	٦٧٨
اعتدلوا في ركوعكم	٢١٩
أعتق النبي صلى الله عليه وسلم صفية	٥١٨
اعرف العفاص والوكا* وعرفها	٤٥٧-٤٥٥
أعطى النبي صلى الله عليه وسلم السدس	٤٨٤
افقتل النبي صلى الله عليه وسلم عند إحرامه	١٤٩
أفد يا أنيس علي امرأة هذا فإن اعترفت فارجمها	٤٦٩
أقتلت امرأتان من هذيل	٦٤٢
أقرع النبي صلى الله عليه وسلم بين ستة أعبد	٦٣١
أقرع النبي صلى الله عليه وسلم بين نساء	٦٣١
أقل الهدنة أربعة أشهر	٥٨٧
أكنت تخافين أن يحيف الله عليك	٥٥
ألا أخبركم عن النفر الثلاثة	٥٦
إلا ما غير لونه أو طعمه أو رائحته	٩٢
الحقوا الغرائف بأهلها	٤٨٥
ألزم النبي صلى الله عليه وسلم الواطي* القضاء* والكفارة	٣٤٦-٣٤٤

تابع فهرس الاحاديث

الحد يسه	رقم الصفحة
اللهم اسقنا غيثا مغيثا مريئا	٢٩٧
اللهم اغفر وارحم وتجاوز عما تعلم	٣٨٣
اللهم إن الحرم حرمك والأمن أمنك	٣٨١
اللهم إنه عبدك ابن أمك	٣٠٦
اللهم إني أعوذ بك من الشك والشرك	٣٨١
اللهم إيماننا بك وتصديقنا بكتابك	٣٨٠
اللهم زد هذا البيت تشريفا وتعظيما	٣٧٩
اللهم صلى على محمد وعل آل محمد	٢٢٣
أمتي لا تجتمع على ضلالة	٦٧٣-١٤٤
أمر النبي صلى الله عليه وسلم أن يأخذ من المقر من كل ثلاثين	
تبيعا أو تبعة	٥٧٤
أمر النبي صلى الله عليه وسلم بقتل الكلاب	٦٥٧
أمر النبي صلى الله عليه وسلم الخثعمية أن تحج عن أبيها ..	٣٩٨
أمر النبي صلى الله عليه وسلم علي أن يغسل أياه	٣٠٣
أمر النبي صلى الله عليه وسلم كعب بن عجرة أن يتصدق بثلاثه	
أصح	٣٨٩
أمرت أن آخذها من أغنيائكم فأجعلها في فقرائكم	٣٣٨
أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله	١٨٨
أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بالتمتع عام الفتح	٥١١
أمرنا النبي صلى الله عليه وسلم بتفقد البراجم عند طهارتنا ..	١٩٣
انتظر بأرباب الأموال حولا كاملا ثم خذ منهم ما أمرتك به	٣١٤
انطلق النبي صلى الله عليه وسلم من المدينة بعد ما ترجل	
وأد من ولبس أزاره	٣٦٨
انفذوا جيش أسامة	٥٧٢
إن الشمس والقمر آيتان من آيات الله	٢٩٤
إن الله تبارك وتعالى إذا أحب عبدا	٥٨

تابع فهرس الأحاديث

الحدِيث	رقم الصفحة
إن الله خلق لوجها محفوظا	٥٧
إن الله عز وجل خلق آدم ثم مسح ظهره	٥٧
إن الله عز وجل لا ينام	٥٦-٥٩
إن الله لا يخفى عليكم إن الله ليس بأعور	٥٦
إن الله كره لكم ثلاثا	٦٥٢
إن الله يقضي يوم القيامة الأرض	٥٦
إن الله يقول لأهل الجنة يا أهل الجنة	٥٩
إن الله يسلك السوات على أصبع	٥٥
إن لله أن يحدث ما يشاء	٢٧١
إن المقسطين يوم القيامة على منابر من نور	٥٦
إنما الأعمال بالنيات	١١١-٢٠٩-٥٧١
إنما بنو المطلب وبنو هاشم شي واحد	٥٨٣
إنما جعل الإمام ليؤتم به	٢٢٩
إنما يجورجر في بطنه نار جهنم	١٠٤
أن ناسا من عكل أو عرينه	٥٩٢
إنهم محزونون	٣١٢
أهل ملتين لا يتوارثان	٥٨٩
أوتر النبي صلى الله عليه وسلم على ظهر راحلته	٢٥٩
أوجب الرسول صلى الله عليه وسلم زكاة الفطر على الحر والمبد	٢٣٥
أوجب الرسول صلى الله عليه وسلم على القارن دما	٢٨٧
أوجب النبي صلى الله عليه وسلم على الواطي في شهر رمضان	
عابدا الكفارة	٦٢٩
أوف بنذرك	٣٥٣-٦٠٧
أهام التشريق أهام أكل وشرب	٢٩٣
الأم أحق بنفسها من وليها	٥٠٥
أهيا امرأة تكلمت بنغير إن وليها فنكاحها باطل	٥٠٦-٥١٥

تابع فهرس الأحاديث

<u>الحدیث</u>	<u>رقم الصفحة</u>
أَيُّهَا إِيَّاهُ بَدَعَ فَقَدْ طَهَّرَ	١٠٥
أَيُّهَا رَجُلُ أَعْمَرَ رَجُلًا عَرَى لَعَلَّعَهُ	٤٩٩
أَيُّوزِيكَ هَوَامُ رَأْسِكَ	٣٧٠
بَاعَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَدِيرًا	٥٥٩
الْبَيْعَانُ بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَفْتَرَقَا	٤٠٣
بَعَثَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَعَاذًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إِلَى الْيَمَنِ	٦٧٢
الْبَكْرُ بِالْبَكْرِ جُلْدُ مِائَةٍ وَتَغْرِيبُ عَامٍ	٦٢٣
بَلْ هَارِيهِ مَضْمُونُهُ مَوْدَاهُ	٤٥٣
بِمَاذَا أَهْلَكْتَ ؟ فَقَالَ يَا هَلَالُكَ	٣٩١
بَنَى الْإِسْلَامَ عَلَى خَمْسٍ	٣٥٦
الْبَيْعَانُ بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَفْتَرَقَا	٤٠٣، ٤٠٢
تَبْلُغُ الْحَلِيقَةُ مِنَ الْمُؤْمِنِ حَيْثُ يَبْلُغُ الْوُضُوءُ	١٣٥
تَحْرِيمُهَا التَّكْبِيرُ	٢١٨-٢٢٣-٢٧١
تَحْلِفُونَ وَتَسْتَحِقُّونَ دَمَ صَاحِبِكُمْ	٦٠٢-٦١٠
التَّحِيَّاتُ الْمُبَارَكَاتُ - الصَّلَوَاتُ الطَّيِّبَاتُ لِلَّهِ	٢٢٢
تَرَأَى النَّاسَ الْهَلَالَ	٣٤٩
التَّرَابُ كَافِيكَ مَا لَمْ تَجِدِ الْمَاءَ	١٧٢
تَرَدُّدٌ عَلَيْهِ مَا أَخَذَتْ مِنْهُ	٥٦٦
تَزْوُجُوا الْوُدُودَ الْوُلُودَ فَأَنْتُمْ مَكَاثِرُكُمْ الْأُمَمُ	٥٠٠
تَطْيِيبُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَبْلَ احْرَامِهِ	
تَعْجِبُونَ مِنْ غَيْرَةٍ سَعْدٍ	٥٦
تَقْطَعُ يَدَ السَّارِقِ فِي رِبْعٍ دِينَارٍ	٥٧٦
تَلَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ آيَةً وَهُوَ عَلَى الْخَبَرِ فَنَزَلَ	
وَسَجَدَ فِي صَلَاةِ الصُّبْحِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ	٢٧٢

تابع فهرس الأحاديث

<u>الحدیث</u>	<u>رقم الصفحة</u>
توضاً فصح بناصيته	١٣٢
توضاً مرة مرة ثم قال هذا وضوء لا يقبل الله الصلاة إلا به	١١٧
تهمم مع جماعة من أصحابه فغضب غضبنا للوجه	١٧٦
تهممنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فغضبنا لضربة للوجه ..	١٧٧
ثلاث من خلال النبوة	٢٣٥
ثلاث من كن فيه فهو مؤمن	٤٥١
ثلاثة لا يكلمهم الله ولا ينظر إليهم	٥٦
ثم يدعو بعد ذلك بما أحب	٢٢١
ثنتان من خلال النبوة سرقة الافطار وتأخير السحور	٣٥٢
الجار أحق بشفعته	٤٢٦
جعلت لي الأرض سجداً	٢١٢
جمع النبي صلى الله عليه وسلم بين الظهر والعصر بعرفة ...	٢٧٨
جمع النبي صلى الله عليه وسلم بين الظهر والعصر والمغرب	
وعشاء الآخرة من غير سفر	٢٧٨ - ٢٨١
جاءت الجدة إلى أبي بكر الصديق	٤٨٤
جنتان من فضة	٥٦
الحج العج والشج	٣٧٤
الحج عرفه	٣٦٣
حج النبي صلى الله عليه وسلم بعد أن فرض الحج بسنتين ..	٣٦٥
الحجة في البلوغ في الخمسة عشر	٤٤٩
الحجة في الخطبة فعلمه صلى الله عليه وسلم	٢٨٤
حجبي واشترطي	٣٧٨
حد النبي صلى الله عليه وسلم شارب الخمر	٦٢٥
حرم النبي صلى الله عليه وسلم نكاح المتعة	٥١١
حرمت الخمر لعينها والمسكر من كل شراب	٦٦١

تابع فهرس الأحاديث

الحد يث	رقم الصفحة
حكم النبي صلى الله عليه وسلم في رجل رضى رأسه رجل بحجر .	٦٣٧
خذوا عني متاسككم	٢٧٥-١٠٧
خرج النبي صلى الله عليه وسلم إلى المصلى فاستسقى	٢٩٦
خرج النبي صلى الله عليه وسلم في الاستسقاء وطبها السكينة ..	٢٩٦
خلق الله الجنة الفردوس وقرن أشجارها بيد ..	٥٤
خلق الله عز وجل آدم على صورته	٥٧
خير صفوف الرجال أولها	٢٥٤
دخلت على النبي صلى الله عليه وسلم بأخ لي يحنكه	١٢٧
دخلت العمرة في الحج إلى يوم القيامة	٢٩٢
ذبح النبي صلى الله عليه وسلم الهدي في المكان الذي أحصر فيه	٢٩٥
الذهب بالذهب ربا	٤١٣
الذهب بالذهب والغض بالفضة مثلا يحل	٤١٤
رأى النبي صلى الله عليه وسلم قهسا يصلى بعد الصبح	٢٦١
رأى النبي صلى الله عليه وسلم نخاشا فسجد	٢٧٣
رجم النبي صلى الله عليه وسلم ماعز بن مالك	٦٢٣
رفع الرسول صلى الله عليه وسلم يديه في الصلاة	٢٢٦
رفع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه	٦٤٣
رفع القلم عن ثلاث	٦٤٠-٣٥٧
ركع النبي صلى الله عليه وسلم ركعتين قبل صلاة الصبح ومعهما .	٢٥٦
الرهن مخلوب ومركوب	٤٣٤
الزعم فارم	٤٣٦
سافر الرسول صلى الله عليه وسلم من المدينة إلى مكة لا يخاف	
شيئا وهو يقصر الصلاة	٢٧٤
ساق رسول الله صلى الله عليه وسلم أهل غير	٤٦٤
سجد النبي صلى الله عليه وسلم لمصنوه قبل التسليم	٢٦٩-٢٣٩
سلم النبي صلى الله عليه وسلم من اثنتين	٢٦٨

تابع فهرس الأحاديث

<u>الحدیث</u>	<u>رقم الصفحة</u>
السواك مطهرة للفم مرضاة للرب	١٩٢
شراكم مزابكم	٥٠١
صبروا عليه ذنوباً أو ذنوبين من ما	١٨٦
الصلاة خير موضوع	٢٥٦
صلى النبي صلى الله عليه وسلم بأبي بكر والناس وهم قيام	٢٤٩
صلى الرسول صلى الله عليه وسلم بأصحابه صلاة العيد	٢٩١
صلى النبي صلى الله عليه وسلم بأصحابه صلاة الكسوف	٢٩٤
صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم بأئس والبراءة خلفهم	٢٥٤
صلى النبي صلى الله عليه وسلم بذات الرقاق	٢٨٨
صلى النبي صلى الله عليه وسلم ركعتين في صلاة الكسوف	٢٩٤
صلى الرسول صلى الله عليه وسلم على الجنائز	٣٠٤
صلى الرسول صلى الله عليه وسلم على النجاشي وهو بالمدينة	٣٠٥
صلى النبي صلى الله عليه وسلم في بيت أم سلمة ركعتين بعد العصر	٢٦١
صلى النبي صلى الله عليه وسلم في ثوب واحد خالف بين طرفيه	٢٤٣
صليت وراء النبي صلى الله عليه وسلم على امرأة ماتت في نفاسها	٣٠٤
الصلح بين المسلمين جائز	٤٤٥
صوموا لرؤيتي	٣٤٩
ضرب النبي صلى الله عليه وسلم للفارس ثلاثة أسهم	٥٧٧
طاف النبي صلى الله عليه وسلم بالبيت طي راحلته	٣٩٦-٣٣
طلقت ولا تعد	٥٢٢
طهروا إنا أحدكم إذا ولغ الكلب فيه	٩٨
العجباء جبار	٤٣٩
عرضت علي أمور أمتي حتى القذاة	٦٠
عزز النبي صلى الله عليه وسلم رجلاً قال لأخيه يا يهودي	٦٢٦

تابع فهرس الأحاديث

<u>الحدیث</u>	<u>رقم الصفحة</u>
عشر من الفطرة	١٩٣-١٢٢
علي أفضاكم	٦٥٤
علي أهل الأموال حفظها بالليل	٤٣٩
الغريق شهيد والمبطون شهيد والمقتول في سهل الله شهيد	٥٩٥
غزوت مع النبي صلى الله عليه وسلم فقال كيف ترى بعيرك؟ اتبعه	٤٠١
غسل رسول الله صلى الله عليه وسلم قدسه	١٤٠
قالا: قبل أن يأتي	٦٢١
فادى رسول الله صلى الله عليه وسلم برجل	٥٨٥
فالظت والظت كثير	٤٩٦
فترد بين عليه حديثه	٥٦٦
فدين الله أحق أن يقضى	٣٥٨
فرق رسول الله صلى الله عليه وسلم سهم ذى القوس	٥٨٢
فرغ الله عز وجل الى كل عبد من خمس	٥٩
فعل النبي مثل ذلك وزيادة وهو سئل الأعين	٥٩٢
فما رآه المسلمون حسنا فهو عند الله حسن	٦٧٤
فهبلا أنتفتم باهاها	١٠٥
في العمد شبه الخطأ بالسوط أو العما مائة من الابل	٦٤٢-٦٣٧
فبندرك	٦٠٧
اقام صلى الله عليه وسلم رمضان	٢٦٢
قام رسول الله صلى الله عليه وسلم من اثنتين حتى استوى فسيح	
به فلم يعد	٢٣٠
قضى النبي صلى الله عليه وسلم للابنة النصف	٤٨٤
قطع رسول الله صلى الله عليه وسلم في مجن ثمنه ثلاثة دراهم	٦١٦-٥٧٦
قنت رسول الله صلى الله عليه وسلم في صلاة الصبح	٢٣١
كان اذا جلس للتشهد	٢٢١
كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا قرأ (ولا الضالين) قال	
آمين	٢٢٧

تابع فهرس الأحاديث

الحدیث	رقم الصفحة
كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا جد به السير جمّع بين الصلاتين	٢٧٨
كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا سجد جافى حتى يرى سنخه خلفه وضع يده	٢٣٥
كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يمشي حتى ترم قدماه	٢٥٨
كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول بين الركعتين رناتنا ..	٣٨٢
كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ينتصب ويجلس	٢٢١
كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ينصب رجله اليمنى	٢٣٦
كان النبي صلى الله عليه وسلم يأمر أصحابه أن يسجدوا على سبعة أعظم	١٩٠
كان النبي صلى الله عليه وسلم يبدأ في الاستشاق	١٢٣
كان النبي صلى الله عليه وسلم يعتكف العشر الاواخر من رمضان ..	٣٥٣
كان النبي صلى الله عليه وسلم يعلمنا التشهد	٢٢٠
كان معاذ رضي الله عنه يمشي خلف النبي صلى الله عليه وسلم ثم ينقلب إلى أهله فيمضي بهم	٢٦٢
كان يجرى من ذلك ضربتان	١٧٧
كانوا ينتظرون الصلاة	١٥٩
كأن النبي صلى الله عليه وسلم في ثلاثة أثواب سبويه	٣٠١
كنا نحضر على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم	١٩٨
كنا نقرأ على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم الشيخ والشيخة	٦٦٧-٦٦٤
كنا نقرأ عشر رخصات فنسخن بخمس	٦٦٧-٦٦٥
كنت أطيب رسول الله صلى الله عليه وسلم لأحرامه حين يحرم ..	٣٦٩-٣٦٢
كنت أقتل أنا والنبي صلى الله عليه وسلم في إنا واحد جميعا ..	٩٦
لا إله إلا الله وحده أنجزه	٣٨٢
لا تجتمع أمتي على ضلالة	٦٧٤
لا تتفخروا من الميتة بإهاب ولا عصب	١٠٧
لا تنكح المحرم ولا ينكح	٣٧١

تابع فهرس الأحاديث

<u>الحد</u>	<u>رقم الصفحة</u>
لا تتكح المرأة على عمتها ولا على خالتها	٥٠٨
لا صلاة الا بهام القرآن	٢١٨
لا صلاة الا بهام الكتاب	٢٤٦
لا صلاة بعد الفجر حتى تطلع الشمس	٢٦٠
لا طلاق الا بعد النكاح	٥٢٦
لا طهور لمن لم يسم	١١٩
لا قطع الا في ربع دينار فصاعدا	٦١٧
لا قطع في ثمر ولا كثر	٦٢٠
لا نذر في معصية الله	٦٠٨
لا نكاح الا بولي وشاهدين	٥٠٦
لا وصية لوارث	٤٩٣
لا وضوء الا ما خرج من قبل أو دبر	١٥٣
لا يجزى أحد أباه الا أن يجد عيدا فيشتره فيعتقه	٥٥٣
لا يخلق الرهن من صاحبه الذي رهنته له فنه وطلبه غرمه	٤٣٣
لا يفتح الوجه	٥٨
لا يقبل الله قولا الا بحمل	٢٠٩
لا يقتل مؤمن بكافر ولا حر بمعيد	٦٣٩
لا ينكح المحرم ولا ينكح	٥٠٩
لبيك اللهم لبيك	٣٧٩
لخلوف فم الصائم عند الله أطيب من ريح المسك	١٩٢
لله أشد اذنا لقارى القرآن	٥٩
لله أشد فرحا بتهمة عبده	٥٦
لم يأذن الله لشئ ما أذن لنبي أن يتغنى بالقرآن	٥٩
لما خلق الله آدم ونفخ فيه الروح عطس	٦٧
لو أعطى قوم بدعواهم لاستحل قوم دما قوم	٥٩٨

تابع فهرس الأحاديث

<u>الحد</u>	<u>رقم الصفحة</u>
لو خشع قلبه هذا خشعت جوارحه	٢٣٥
لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة	١٩٢
ليس بين الكفر والابمان الا ترك الصلاة	٥٨٨
ليس في الجبهة والكسعة والنخعة صدقة	٣٣١
ليس فيها دون خمس اواق من الورق صدقه	٣١٣
ليعلم عرق ظالم حق	٤٧٣، ٤٦٦
الما لا ينجسه شيء	٩٠
ما ارسل جيشا الا وجعل عليه أميرا	٥٧٢
ما ترك لنا عقيل من ربح	٤٧١
ما سئل في ذلك اليوم عن شيء الا قال أفعل ولا حرج	٣٩٥
ما من أيام أعظم عند الله سبحانه	٢٩٢
ما من يوم أكثر من أن يعتق الله فيه عبدا من النار من يوم عرفه ..	٥٩
التمتع منسوخه بعدة النساء	٥١١
تمتعان كانتا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم	٥١١
مره فليراجعها وليطلقها اذا طهرت	٥٤٦
مروها فلتجلس عدد الأيام والليالي	١٩٥
مسح النبي صلى الله عليه وسلم بخاصيته	١٣٣
مسح النبي صلى الله عليه وسلم على خفيه	١٦٨
مسح النبي صلى الله عليه وسلم من مقدمة الرأس الى المؤخره	١٣٣
مفتاح الصلاة الطهور	٢١٠، ١١٥
ملعون ملعون من نظر الى سوءة أخيه	١٤٨
من أتى الجمعة فلم يغتسل	١٤٨
من أراد أن يلقى الله طاهرا فليلقاه بزوجته	٥٠١
من اعتق شركا له في عبد وله مال قوم عليه	٥٥٣

تابع فهرس الأحاديث

<u>الحدِيث</u>	<u>رقم الصفحة</u>
من أمر عمرى أو أرقب رقبى فقد أعطى عطا ^١ وقعت فيه المواريث..	٤٩٩
من أفضى بيده إلى فرجه فليتوضأ	١٥٥
من بدل دينه فأقتطوه	٥٨٨، ٢٦٤
من ترك نسكا من مناسكه فعليه دم	٣٧٣
من توضأ فيها ونعمت ومن أقتسل فالفصل أفضل	١٤٨
من حلف على يمين فرأى غيرها خيرا منها	٦٢٨
من صام فلا يرفث	٣٥٢
من قتل قتيلًا فله سلبه	٤٠٩
من قرأ حرفا من كتاب الله به حسنة	٥٨
من كان حالفا فليحلف بالله أو ليصمت	٦٠٤
من كانت هجرته لدنيا يصيبها أو امرأة يتزوجها	٥٧١
من سن ذكره فليتوضأ	١٥٤
من طك ذا رحم محرم عتق عليه	٥٥٢
من نام عن صلاة أو نسيها فليصلها إذا ذكرها	٢٦٧
مولى القوم منهم وأحق بهم من أنفسهم	٥٦٣
نبدأ بها بذكر الله به	١٤٢
النزعتان من الرأس	١٢٦
نعم النبي صلى الله عليه وسلم على الأحجار في الاستجمار	١٨٢
نعم ولك أجر	٣٥٧
نفل رسول الله صلى الله عليه وسلم الربيع في الهدية	٥٨١
نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يفرق بين مجتمع	٣٢٦، ٣٢٥
نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم العرب أن ترسم الوجه	١٢٧
نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أكل ذى ناب من السباع	٦٥٩
نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الالتفاف في الصلاة	٢٣٦
نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الصلاة عند قيام الشمس	٢٦٠

تابع فهرس الأحاديث

<u>الحدیث</u>	<u>رقم الصفحة</u>
نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن العلاءة في المجزرة . . .	٢١٢
نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الضرب في الوجه . . .	١٢٧
نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الشفار	٥١٤-٤٠٦
نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الغضة بالغضة والذهب	
بالذهب إلا سوا* بسوا*	٤١٢
نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن عصب الفحل وسهر البغي . . .	٤٢٠
نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن لحوم الحمر الأهلية	٦٥٩
نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن المخابرة	٤٢٤
نية المؤمن خير علة	١١١
هذا عن محمد وأمه	٦٦٣
هذا ما اشترى محمد بن عبد الله	٦٥١
هل على صاحبكم من دين قالوا درهمان	٤٣٧
هل تجد رقبة فتعتقها	٦٢٩
هل تضارون في رؤيته	٥٧
هو الطهور ماؤه الحل ميتته	٨٩
هولك يا عبد بن زمعه واحتجبي عنه يا سودة	٦٣٤
وإذا سجد فرج بين فخذه	٢٣٦
وإذا صلى جالسا فصلوا جلوسا	٢٥٠
الوجوه إلى الحلال خسة	٤١٧
وزع الرسول صلى الله عليه وسلم سهم ذوي القربى على بنو هاشم	
وبنو المطلب	٥٨٢
وعدني ربي عز وجل أن يدخل الجنة من أمي سبعين ألفا	٥٧
وقت رسول الله صلى الله عليه وسلم للمقيم أن يسح على خفيه	
يوم وليله	١٦٨
وقت النبي صلى الله عليه وسلم ذي الحليفة لأهل المدينة	٢٨٤

تابع فهرس الأحاديث

<u>الحدِيث</u>	<u>رقم الصفحة</u>
الولا * لمن أعتق	٥٦٣-٤٨٥
ولا صوم لمن لم يهت الصيام	٣٤٢
الولد للفراش وللعاهر الحجر	٦٣٥
ويل للعراقبي من النار	١٣٨
يؤمكم أقرؤكم لكتاب الله	٢٤٧
يا بني عبد مناف من ولي منكم هذا الأمر فلا يمنعن طائفا بهذا	
البيت	٢٦١
يتعاقبون فيكم ملائكة	٥٨
ينزل ربنا كل ليلة إلى السماء الدنيا	٥٥
يجزيك طواف وسعي واحد من حجتك وعمرتك	٣٩٤
يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب	٦٦٥-٥٠٨
يحشر الناس على نياتهم يوم القيامة	١١٢
يد الله على الشريكين ما لم يتخاونا	٤٣١
يدنو أحدكم من ربه حتى يضع كنفه	٥٨
يضحك الله لرجلين يقتل أحدهما الآخر	٥٥
يعجب ربك	٥٥
يقول الله عز وجل يوم القيامة : يا آدم	٥٨
يلقى في النار وتقول هل من مزيد	٥٤

فهرس الآثار

رقم الصفحة	الأثر
٤٥٩	أجاز عمر رضي الله عنه لولد استلاف مال من مال المسلمين . .
٥٧٥	أخذ عمر رضي الله عنه من الضعيف ديناراً
	عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال استشارني عمر رضي الله
٥٦٠	عنه في بيع أمهات الأولاد
٢٧٦	أقام عبد الله بن عمر بأذربيجان ستة أشهر
٥٩	أنزل القرآن في ليلة القدر جملة واحدة
١٥٨	إن القبلة والإصاه بالهد من اللبس
٥٢٤	أوجب الصحابة بالته الطلاق
٩٧	توضأ عمر رضي الله عنه من ماء في جر نصرانية
٤٥٩	دفع عمر رضي الله عنه مالا قراضا على النصف
٥٣٨	سئل عبد الله بن الزبير رضي الله عنه عن رجل طلق امرأته . . .
	سافر أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أربعين ميلا فقصروا
٢٧٥	الصلاة وأفطروا
٢٥٣	صلى عائشة وأم سلمة رضي الله عنهما بنسوة فقامتا وسطهن . .
٢٥١	صلى عمر رضي الله عنه بالناس وهو جنب
٤٥٦	عرفها على أبواب المساجد
١٣٤	غسل أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أيديهم إلى المئالك
٣٠٢	غسلت أسماء رضي الله عنها أبا بكر رضي الله عنه
٣٠٣	غسل على رضي الله عنه فاطمة رضي الله تعالى عنها
٦١٨	قطع عثمان رضي الله عنه في أترجة قيمتها ربع دينار
٥٥٦	كتب ابن عمر هذه فوضع عنه من كتابته
	كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأون دعاء
	الا ستفتاح
٣٠١	لو استقبلنا من أمرنا ما أستدبرنا
٦٤٨	لو تمالأ أهل صنعاء على رجل لقتلتهم به

تابع فهرس الآثار

<u>الآثار</u>	<u>رقم الصفحة</u>
لو منعوني عقالا لجالدتهم عليه بالسيف	٦٧٥-٢٦٤
مازدا ت على أن توشأت	١٤٨
من استجمع نوما فعلبه الوضوء	١٦٠
نفل سعد يوم القادسية شجرين علقه	٥٨٠
نهى عثمان رضي الله عنه عن بيع أم الولد	٥٦٠
ورث عثمان بن عفان رضي الله عنه المطلقه في المرض	٥٣٨
وضع عمر بن الخطاب رضي الله عنه الجزية على رؤوس الرجال ..	٥٧٦
وقت عمر رضي الله تعالى عنه ذات عرق لأهل العراق	٣٨٥

فهرس الأعلام

رقم الصفحة

٦٦ ابراهيم بن أحمد المروزي
١٨ ابراهيم بن اسحاق الطلقاني
٢٦ ابراهيم بن خالد الكلبى
٦٥ ابراهيم بن علي الشيرازى
٢٨ أبو الحسن المنذرى
٣٤ أحمد بن ابراهيم بن نصرود
٢٩ أحمد بن أبي احمد القاص
٣٢ أحمد بن الحسين الفارسى
٦٥ أحمد بن محمد الاسفرايينى
٣١ أحمد بن محمد القطان
١٨ أحمد بن منصور الرمادى
١٠ أحمد بن يحيى بن يسار الشيباني
٥٧٢ أسامة بن زيد
١٧ اسحاق بن منصور السلولى
٣٠٢ اسماء بنت عيش
١٩ اسماعيل بن محمد الصفار
٨ اسماعيل بن يحيى المزنى
٣٠٥ أصحمة بن أبجر
٢٥٤ أنس بن مالك
٤٦٩ أنيس بن الضحاك
٢٢٤ أوس بن معير بن لوزان
٢٢٥ بلال بن رباح
٤٠ جمال الدين الأسنوى
١٧٢ جندب بن جنادة (ابوذر)
٢٦ الجنيد بن محمد الجنيد

تابع فهرس الأعلام

رقم الصفحة

٢٣ حجاج بن محمد الأعور
٢٣ حسان بن محمد النيسابوري
٦٦ الحسن بن أحمد الأصطخري
٣٠ الحسن بن الحسين بن أبي هريرة
٨ الحسن الزعفراني
٢٤ الحسين بن صالح البغدادي
١٩ الحسن بن مكرم
٩ داود الظاهري
٨ الربيع المرادي
٣٤٣ زياد بن معاوية الذهباني
١٨ زيد بن الحباب بن الريان
٦٢٤ سبيعة القرشية
٢٦ السري السقطي
٥٧٩ سعد بن مالك بن أهيب
١٧ سعيد بن عامر الضبعي
٤٣٧ سعيد بن مالك الخدري
٢٠ سفيان بن عينة
٧ سليمان بن الأشعث
٥٨٠ شبرمه بن علقمه
٥٠١ شداد بن أوس
٤٥٣ صفوان بن أمية
٣٧٨ ضباعه بنت الزبير
٩٦ عائشة بنت أبي بكر الصديق
٢٢ عباس بن عبد الله الواسطي

تابع فهرس الأعلام

رقم الصفحة

١٧	عباس بن محمد الدوري
١٦٠	عبد الرحمن بن صخر الدوسي
٢٣	عبد الصمد بن عبد الوارث بن ذكوان
١٨	عبد الله بن أحمد بن حنبل
١٥٨	عبد الله بن عمر
٢٦٦	عبد الله بن قيس العامري
١٥٨	عبد الله بن مسعود
١٥	عبد الوهاب السبكي
٢١	عبيد بن عبد الواحد بن شريك
٢٤	عثمان بن سعيد الأنطاقي
٤٧١	عقيل بن أبي طالب
٢٣	علي بن الحسين بن أشكاب
٤٧	علي بن الحسين السعدي
١٩	علي بن عاصم بن صهيب
٤٦	علي بن عيسى الجراح
١٧٨	عمار بن ياسر
٢٥	عمر بن عبد الله الوكيل
٣٥	عمر بن محمد بن مسعود الطقي
٢٦١	قيس بن قهر النجار
٣٧٠	كعب بن عجرة
٦٢٣	ماعز بن مالك الأسلمي
٢٧	محمد بن إبراهيم الصوفي
٤٢	محمد بن أبي بكر الزري
١٦	محمد بن أحمد الذهبي

تابع فهرس الأعلام

رقم الصفحة

٦٧ محمد بن أحمد الهروى
٢٠ محمد بن أدريس الشافعي
٣٩ محمد بن اسحاق القاشاني
٣٨ محمد بن بهادر الزركشي
٩ محمد بن جرير الطبري
٣٤ محمد بن جعفر الجرجاني
٣٨ محمد بن الحسن الشيباني
٣٣ محمد بن خفيف الشيرازي
٤٠ محمد بن داود الظاهري
٢٠ محمد بن سعيد الضرير
٣٢ محمد بن عبد الله الصيرفي
١٦ محمد بن عبد الملك الدقيقي
٤٩ محمد بن عبد الوهاب
٣٤ محمد بن علي القفال
٧ محمد بن عيسى الترمذي
٢٢ محمد بن عيسى البغدادي
٢١ محمد بن مخلد الدوري
٣١ محمد بن الفضل الضبي
١١ محمد بن المنذر
١٠ محمد بن يزيد البصري
٤٦ محمد بن يوسف
٧ مسلم بن الحجاج
٢٢ مكرم بن أحمد بن مكرم
٢٤ منصور بن اسماعيل الضرير
٤٢٩ ميمون بن قيس الأعشى

تابع فهرس الأعلام

رقم الصفحة

٤١ النعمان بن ثابت.
٢١ نعيم بن محمد المروزي.
٢٥٣ هند بنت أبي أمية.
٣٧ يحيى بن أحمد المكري.
٦٧ يحيى بن شرف النووي.
١٧ يزيد بن هارون.

فهرس الموضوعات

الموضوع	رقم الصفحة
المقدمة	٢
قسم الدراسة	٣
قسم التحقيق	٣
عصر ابن سريج	٥
اسمه وكنيته	١٢
ولادته	١٣
أبنائه	١٤
نشأته وصفاته ورحلاته العلمية	١٥
سماعه في الحداث	١٦
شيوخه في الفقه	٢٤
تلاميذه	٢٩
آثاره العلمية	٣٦
شعر أبو العباس	٤٤
مذهبه الفقهي	٤٥
معرفته بالمذاهب الأخرى	٤٦
المسألة السريجية	٤٨
عقيدته	٤٩
تولية القضاء	٦٣
وفاته	٦٤
ثناء العلماء عليه	٦٥
توثيق نسبة الكتاب لمؤلفه	٧٠
مادة الكتاب	٧٢
أهمية ومميزات الكتاب	٧٤
بعض الملاحظات على الكتاب	٧٥
منهجي في البحث	٧٦

تابع فهرس الموضوعات

<u>الموضوع</u>	<u>رقم الصفحة</u>
وصف النسخ	٧٨
نماذج مصورة من المخطوطتين	٨٠
مقدمة المؤلف	٨٥
باب في الطهارة	٨٩
باب الأواني	١٠٣
باب في النية	١٠٩
باب فرض الطهارة	١١٥
باب سنة الطهارة	١١٩
باب في حد الوجه	١٢٦
باب في غسل العرقين	١٢٩
باب المسح بالرأس	١٣٢
باب غسل القدمين	١٣٦
باب غسل الأعضاء على النسق	١٤١
باب فرض الغسل	١٤٦
باب ما ينقض الطهارة	١٥١
باب فيه مسائل مشهورة	١٦٢
باب في التحرى	١٦٥
باب في المسح على الخفين	١٦٦
باب في الصعيد	١٧٢
باب فيما يجب به التيمم	١٧٥
باب في فرض التيمم	١٧٦
باب فيه ذكر ما تطهر به البقاع	١٨٦
باب فيه ذكر ما في البدن من الفرائض والسكن	١٨٨
باب الحيض	١٩٥
باب في النفاس	٢٠٥

تابع فهرس الموضوعات

الموضوع	رقم الصفحة
باب مواقيت الصلاة	٢٠٦
أول كتاب الصلاة باب فرض الصلاة	٢٠٩
باب سنة الصلاة	٢٢٤
باب في هيئة الصلاة	٢٣٤
باب ما لا تصح الصلاة الا بفعله	٢٣٧
باب ما يفسد الصلاة	٢٣٨
مسأله في السهو	٢٣٨
باب استقبال القبلة	٢٤١
باب في اللباس في الصلاة	٢٤٣
باب فيه ذكر القراءة في الصلاة	٢٤٦
باب صفة الامام	٢٤٧
باب صلاة المومنين	٢٤٩
باب صلاة الجنب	٢٥١
باب امامة النساء	٢٥٣
باب قسام الرجل مع امامه	٢٥٤
باب صلاة التطوع والسنن والوقت الذي لا يطل فيه	٢٥٦
باب في ترك الصلاة عامدا	٢٦٤
باب تارك صلاته ساهيا	٢٦٧
باب سجود السهو وسجود القرآن والشكر	٢٦٨
باب فيه ذكر ما يقصر فيه الصلاة	٢٧٤
باب الجمع بين الصلاتين في السفر والحضر	٢٧٨
كتاب الجمعة وعلى من تجب الجمعة	٢٨٠
باب فرض الجمعة	٢٨٣
باب في صلاة الخوف	٢٨٨
باب في صلاة العيدين	٢٩١

تابع فهرس الموضوعات

الموضوع	رقم الصفحة
باب الأيام المعلومات والمعدودات والتكبير فيها	٢٩٢
باب صلاة الكسوف	٢٩٤
باب صلاة الاستسقاء	٢٩٦
باب غسل الميت وكفنه والصلاة عليه	٣٠٠
باب كفن الميت	٣٠١
باب الصلاة على الجنائز	٣٠٤
باب ما يقال اذا ادخل قبره	٣٠٩
كتاب الزكاة	٣١٣
باب ذكر ما تجب فيه الزكاة بشتم شروطها	٣١٧
باب صدقة الابل	٣١٨
باب صدقة البقر	٣٢٢
باب صدقة الغنم	٣٢٣
باب صدقة الخلطاء	٣٢٥
باب زكاة ما أنبت الأرض	٣٢٨
باب زكاة العين والورق	٣٣٠
باب ما لا زكاة فيه	٣٣١
باب ذكر ما يخرج من المعادن	٣٣٢
باب فيه ذكر زكاة العروض	٣٣٣
باب زكاة الفطر	٣٣٥
باب ذكر الغرض في الزكاة وقسم الصدقات	٣٣٧
باب فيه مسائل في الزكاة	٣٣٩
كتاب الصوم	٣٤٢
باب فيه مسائل منثورة في الصوم	٣٤٦
كتاب الاعتكاف	٣٥٣
كتاب الحج	٣٥٦
باب فيه ذكر من يجب عليه الحج	٣٥٧

تابع فهرس الموضوعات

الموضوع	رقم الصفحة
باب فرض الحج	٣٦٠
باب ما على الانسان في حال احرامه	٣٦٨
باب ذكر خصال الفضل في الحج	٣٧٤
باب ذكر من اراد الحج أو العمرة أو القران	٣٧٧
باب ذكر المواقيت	٣٨٤
باب ما يجب من الدماء على من حج قارنا أو غير ذلك	٣٨٧
باب في احرام الرجل على احرام غيره	٣٩١
باب ذكر المستاجر في الحج	٣٩٨
كتاب البيوع	٤٠٠
باب في تحليل البيع	٤٠٠
باب بما اذا يجب البيع	٤٠٣
باب مالا يجوز فيه البيع	٤٠٥
باب فيه مسائل مشهوره في البيع	٤٠٩
باب في الصرف	٤١٢
باب في ذكر الربا	٤١٤
باب فيه ذكر ما يحل من المكاسب وما يكره	٤١٧
باب ذكر ما يحرم من المكاسب	٤٢٠
باب حكم ما يبيح عند الضرورة	٤٢١
باب ذكر الاجارات	٤٢٣
كتاب الشفعة	٤٢٦
باب الشركه	٤٣١
باب الرهن	٤٣٣
باب الضمان	٤٣٦
باب مالا ضمان فيه	٤٣٩
باب جنايات الأطباء والحجامين	٤٤١

تابع فهرس الموضوعات

الموضوع	رقم الصفحة
باب ما يجب على الرأفة	٤٤٢
باب الحوالة	٤٤٣
باب الصلح	٤٤٥
باب ذكر الافلاس	٤٤٧
باب الحجر	٤٤٩
باب الوديعة	٤٥١
باب العارية	٤٥٣
باب اللقطة	٤٥٥
باب اللقيط	٤٥٨
باب القراض	٤٥٩
باب الوكالة	٤٦١
باب المزارعة والمساواة	٤٦٢
باب المساواة	٤٦٤
باب ذكر الغصب	٤٦٦
باب الاقرار	٤٦٩
باب الفتوح	٤٧١
باب احياء الموات	٤٧٣
باب الاحباس	٤٧٤
كتاب الفرائض	٤٧٦
باب من يرث من النساء والرجال	٤٧٨
باب من لا يرث من النساء والرجال	٤٧٩
باب ذكر أصول الفرائض	٤٨٣
باب ميراث ولد المملوك	٤٩١
باب ميراث المجوس	٤٩٢
باب ما كان الناس يتوارثونه في الجاهلية	٤٩٣

تابع فهرس الموضوعات

<u>الموضوع</u>	<u>رقم الصفحة</u>
باب ميراث الغرقى والموتى تحت الهدم	٤٩٥
باب الوصايا	٤٩٦
باب الرقبى والعمرى	٤٩٩
كتاب النكاح	٥٠٠
باب ما يحرم من النكاح	٥٠٨
باب فيه مسائل منثورة في النكاح	٥١٠
باب نكاح المتعة	٥١١
باب نكاح الشغار	٥١٤
باب ذكر النكاح الفاسد	٥١٥
باب ذكر العفو	٥١٦
باب فيه ذكر الواهية لنفسها والأمة تعتق ويجعل عتقها صداقها ..	٥١٨
باب ذكر أنكحة أهل الشرك	٥١٩
باب ذكر نكاح العبيد والامهات	٥٢٠
باب التعريض بالخطبة	٥٢١
كتاب الطلاق	٥٢٢
باب الفاظ الطلاق	٥٢٣
باب مسائل في الطلاق	٥٢٨
باب من مسائل الطلاق	٥٣٠
باب مسائل في الطلاق	٥٣٢
باب آخر	٥٣٤
باب آخر	٥٣٦
باب طلاق المريض	٥٣٨
باب ذكر الشك في الطلاق	٥٣٩
باب الطلاق الذى يملك فيه الرجعه	٥٤٠
باب الايلاء	٥٤١

تابع فهرس الموضوعات

الموضوعات	رقم الصفحة
باب الظهار	٥٤٣
باب ذكر العدة	٥٤٥
باب الاستبراء*	٥٤٩
باب سعة الطلاق	٥٥٠
باب النفقات	٥٥١
باب ذكر العتق	٥٥٢
باب الفاظ الحرية	٥٥٥
باب ذكر المكاتب	٥٥٦
باب صفة الكتابة	٥٥٧
باب ذكر التدبير	٥٥٩
باب عتق امهات الاولاد	٥٦٠
باب ذكر الولاء*	٥٦٣
باب ذكر الخلع	٥٦٥
باب ذكر صفة الخلع	٥٦٧
كتاب الجهاد	٥٦٨
باب فرض الجهاد	٥٧١
باب ذكر من تجب عليه الجزية	٥٧٤
باب سهران أهل الجهاد	٥٧٧
باب ذكر النفل	٥٧٩
باب تفرقة الخمس	٥٨٢
باب ذكر من لا يسهم له	٥٨٤
باب ذكر ما يخنم	٥٨٥
باب مسائل منشورة	٥٨٦
باب ذكر المرتد	٥٨٨
باب قتال أهل البغي	٥٩٠

تابع فهرس الموضوعات

الموضوع	رقم الصفحة
باب ذكر أحكام المفسدين	٥٩٢
كتاب الشهادات باب فيه ذكر الشهادا	٥٩٥
باب في الشهادة	٥٩٧
باب في الشهادة على الزاني	٥٩٩
باب صفة الشهادة التي لا يثبت بها حكم	٦٠٠
باب مسائل في اليمين مع الشهادة	٦٠١
باب ذكر رد اليمين	٦٠٢
باب ذكر الأيمان	٦٠٤
باب صفة اليمين	٦٠٦
باب النذور	٦٠٧
باب صفة النذور	٦٠٨
باب في القسامه	٦١٠
باب ذكر اللعان	٦١١
باب تحریم الزنا	٦١٣
باب صفة الزنا	٦١٤
باب تحریم السرقة	٦١٦
باب فيما يجب به القطع	٦١٩
باب ذكر الحدود	٦٢٣
باب ذكر الكفارات	٦٢٨
باب ذكر القرعه	٦٣١
باب صفة القرعه	٦٣٢
باب ذكر القافة	٦٣٣
كتاب القصاص	٦٣٦
باب ذكر من لا قصاص عليه	٦٣٩
باب ذكر جراح في العمد	٦٤١

تابع فهرس الموضوعات

<u>الموضوع</u>	<u>رقم الصفحة</u>
باب ذكر جراح شبه العمد	٦٤٢
باب ذكر جراح الخطأ	٦٤٣
باب ذكر صفة العمد وشبه العمد والخطأ	٦٤٥
باب ذكر ما في الانسان ما تجب فيه الدية وما سوى ذلك	٦٤٦
باب فيه مسائل منقورة في جراح العمد	٦٤٨
باب ذكر الديات	٦٥٠
باب ذكر الشروط	٦٥١
باب صفة القاضي وأدبه	٦٥٤
باب ذكر الصيد	٦٥٧
باب ذكر الاسباب التي يهبطاد بها	٦٥٨
باب ما حرم علينا أكله وشربه	٦٥٩
باب ذكر ما حل لنا	٦٦٢
باب ذكر الذبائح	٦٦٣
باب ذكر الرضاع	٦٦٥
باب ذكر النسخ	٦٦٧
باب ذكر السنن	٦٧٠
باب ذكر أخيار الاحاد	٦٧١
باب ذكر كيفية الاجماع	٦٧٣
باب ذكر اثبات القياس	٦٧٦
باب طلب العلم	٦٧٨



